

دكتور محمود سلام زياتي
أستاذ تاريخ وفلسفة القانون
وعيد كلية الحقوق ونائب رئيس جامعة بيروت
لشؤون الدراسات العليا والبحوث سابقا



نظّم العرب

القبلية المعاصرة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



نظم العرب القبلية المعاصرة

دكتور محمود سلام زناقي
أستاذ تاريخ وفلسفة القانون
وعميد كلية الحقوق ونائب رئيس جامعة سيوط
لشئون الدراسات العليا والبحوث بالبحر

الجزء الأول

الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٩٣

أسباب مختلفة، العون والتشجيع اللازمين لاجراء دراسات ميدانية لأعراف المجتمعات القبلية .

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى قلة الابحاث والدراسات الميدانية التى تتناول القبائل العربية رغم كثرة هذه القبائل ، واختلاف ظروفها ، وتنوع أعرافها .

وقلة الدراسات الميدانية لأعراف القبائل العربية المعاصرة من شأنه أن يجعل دراسة هذه الأعراف دراسة مقارنة أمرا محفوفًا بالعقاب . فالدراسة المقارنة للأعراف القبلية تفترض توافر معلومات كافية عن كل قبيلة على حدة اذ أن هذه المعلومات تشكل المادة الأولية التى يستعين بها الباحث المقارن .

غير أن عدم وفرة المعلومات عن القبائل العربية فى مواقعها المختلفة لم يحل دوننا والقيام بدراسة مقارنة لأعرافها ايمانًا منا بما لهذه الدراسة من أهمية وبما يمكن أن تقدمه من فائدة .

وتبدو أهمية الدراسة المقارنة للأعراف القبلية العربية المعاصرة فى وجوه عدة ، نشير الى بعضها فيما يلى :

(١) أن الدراسة المقارنة للأعراف القبلية المعاصرة تلقى غمرة ، نحن فى أمس الحاجة اليه ، لفهم نظم العرب قبل الاسلام . فمن المعروف أن المعلومات التى انتقلت اليينا من هذه النظم معلومات مجرأة ، متناثرة ، يشوبها القموض فى كثير من الأحيان . وفى اعتقادنا أن المعلومات التى نتيجها الدراسة المقارنة للأعراف القبلية العربية المعاصرة يمكنها أن تسهم فى استكمال معرفتنا بالنظم العربية قبل الاسلام وايضاح ما قد يشوبها من قموض .

(٢) أن هذه الدراسة من شأنها أن تظهرنا على مدى تأثير الاعراف القبلية العربية المعاصرة بالاحكام الاسلامية . فعن طريق هذه الدراسة نستطيع أن نتعرف على الجوانب التي تأثرت بهذه الاحكام ، وعلى تلك التي ظلت بمعناى عن التأثير .

(٣) ان هذه الدراسة تشكل خلفية لاغنى عنها لكل راغب فى اجراء دراسة ميدانية لنظم هذه القبيلة او تلك . فلشئ كانت الدراسة المقارنة تعتمد فى الدرجة الاولى على الدراسات الميدانية ، فانها بدورها يمكنها أن تمد يد المعونة لكسل من يزمع اجراء دراسة ميدانية على نظم هذه القبيلة او تلك بما تتيحه له من فرصة للتعرف على نظم القبائل الاخرى وبما تقدمه له من عون فى تحديد الموضوعات التي يمكنه تناولها فى بحثه الميدانى .

(٤) ان هذه الدراسة تجعل بالامكان اجراء دراسة مقارنة بين الاعراف القبلية العربية والاعراف القبلية غير العربية للتعرف على ما قد يكون بينها من جوانب خلاف او وجه اتفاق كما أنها تمكن من التعرف على مدى تاثر الاعراف القبلية العربية بشرائع وعادات الحضارات المجاورة .

(٥) وفغلا عن الأهمية العلمية لدراسة الاعراف القبلية العربية المعاصرة دراسة مقارنة ، فان هذه الدراسة لاتخلو من الفائدة العملية لاولئك الذين يفترون ، بسبب وظائفهم أو اعمالهم ، الى الاختلاط بالمجتمعات القبلية العربية والتعامل مع ابنائها . فليس من شك فى أن ثمة فارقا بين أن يتعامل المرء مع شخص يكون على بيئة من خلفيته وأن يتعامل معه وهو يجهل كل شئ عنه .

وانشا اذ تقدم هذه الدراسة ليجدوا الأمل في أن يسدرك
المسؤولون في البلاد العربية (وليس من بينها بلد الا وبسه
معدل أو أكثر من القبائل) أهمية المصارعة الى تسجيل
العادات والأعراف القبلية . فليس يخفى على أحد أن ظروف
الحياة الحديثة تخفف بشدة على هذه العادات والأعراف وسوف
تؤدى ، ان عاجلا أو آجلا ، الى اختفاء الكثير منها . ويخشى أن
تفوت الفرصة لأجراء هذا التسجيل .

ونحن لانجهل أو نتجاهل الاعتبارات التى قد تفسر موقف
المسؤولين السلبى من تسجيل العادات والأعراف القبلية ، فلبعض
قد يرى في تسجيل هذه العادات والأعراف نوعا من الإحياء لها
بعد أن كانت تنقرض وهو أمر غير مرغوب فيه . وفي اعتقادنا أن
هذا التوجس ليس في موقعه اذ أن هذه العادات والأعراف لسن
تضمد طويلا أمام الغرباء التى تتعرض لها في ظل ظروف الحياة
الحديثة وتسجيلها لن يؤدى بأية حال الى بقاء الحياة فيها
من جديد . وقد يرى البعض أن في تسجيل هذه العادات والأعراف
نوعا من التشهير ، اذ أن منها ما ينطوى على مخالفة مريحة
لأحكام الشرع الاسلامى . وفي اعتقادنا أن هذه الخشية لامبرر لها ،
ذلك أن احتفاظ القبائل العربية بعادات وأعراف تتعارض واحكام
الشرع الاسلامى يفسره العزلة الشديدة التى عاشت فيها ومن ثم
نصف أو حتى انعدام تعرضها للمؤثرات الاسلامية . وهو أمر قد
زال الآن الى حد كبير تحت تأثير ظروف الحياة الحديثة ، حيث
قامت حكومات مركزية ومؤسسات دينية واختلفت او كادت عزلة هذه
القبائل .

واذا كان لنا أن نؤمل شيئا من وراء ما استننا هذه ، فهو
أن تسهم بنصيب مهما كان بسيطا ، في اشارة اهتمام الرأى العام
العربى بالعادات والأعراف القبلية ، وفي حق المسؤولين بالمستلاد
العربية على الاهتمام بتسجيلها قبل فوات الأوان .
والله ولى التوفيق

القاهرة ١٩٩١/٨/٢٠

الطفل الأول

مصادر القواعد القانونية

تتمثل مصادر القواعد القانونية لدى القبائسل العربية المعاصرة، في مصدرين هما العرف والسوابق القضائية. ونتناول فيما يلي، الحديث عن كل منهما في شيء من التفصيل:

أولاً - العرف

تعريف: العرف هو العادة الملزمة. فلكي يوجد العرف لابد أن تكون هناك عادة ولا بد أن يسود لدى أفراد الجماعة الاعتقاد في أن هذه العادة ملزمة. والعادة هي اعتياد أفراد الجماعة على السلوك في شأن مسألة معينة على نحو معين. ولكي يتحقق الاعتياد لابد أن يتم هذا السلوك بالاطراد والعمومية والقدم. فليس ثمة اعتياد إذا كان السلوك متقطعاً، يحدث أحياناً ولا يحدث أحياناً أخرى، ولا بد أن يكون السلوك على النحو المحدد عاماً يشمل أفراد الجماعة كلهم أو معظمهم. فلا عبرة بالاعتياد المحصور في عدد قليل من أفراد الجماعة. كذلك لابد أن يجرى بعض الوقت على تكرار هذا السلوك بحيث يمكن القول بأن ثمة اعتياداً على السلوك على هذا النحو. ولكي تتحول العادة إلى عرف لابد أن تقترن بشعور أفراد الجماعة بأن اتباع هذه العادة أمر لازم وواجب، بحيث أن من يخالفها يتعرض لعزاء.

كيفية نشأة العرف: ينشأ العرف بمبادرة من أحد أفراد الجماعة وبخامة أحد كبارها أو زعمائها وذلك بأن يملك مملكا معينة في شأن مسألة من المسائل، فيلقى هذا السلوك قبولا من أفراد الجماعة فيقلدونه ويحاكونه وذلك بأن

يسلكوا في شأنها نفس مسلكه، وتتج شيئا فشيئا دائرة المتابعين لهذا السلوك. فبنشأ بذلك الاعتياد الذي هو أحد منعمى العرف فإذا اقترن هذا الاعتياد بالشعور من قبل افراد الجماعة بأن السلوك على هذا النحو ملزم، وجد العرف .

أصول الاعراف القبلية : ترجع الاعراف القبلية فسى العصر الذى نتحدث منه الى أصول متباينة . فبعض هذه الاعراف ذو تاريخ موغل فى القدم تمتد جذوره الى العصر الجاهلى، الذى تعتمد جذوره بدوره الى ازمة بعيدة . وسوف نتاج لنا عند دراسة النظم القانونية المختلفة فرصة التعرف على بعض نماذج لهذه الاعراف المعمرة . ويكفى هنا أن نشير الى البعض منها: زواج البدل ، حظر الزواج من غير العرب ، حرمان الفتاة من مهرها ، حرمان النساء من الميراث ، الشار ، جرائم العرض .

ومن الاعراف السائدة لدى عديد من القبائل العربية المعاصرة ما ينطوى على مخالفة واضحة لاحكام الشرع الاسلامى .

وقد ذهب بعض الباحثين فى تفسيره لوجود هذه الاعراف لدى القبائل العربية المعاصرة الى أن ذلك يشكل نوعا من الارتداد من جانب هذه القبائل من الاحكام الاسلامية . بمعنى أن هذه القبائل كانت فى زمن سابق تتبع احكام الشرع الاسلامى ثم عدلت عنها فى فترة لاحقة .

من هؤلاء مثلا صبرى باشا (مرآة جزيرة العرب ج ٢ ص ٣٣٩) حيث يقول : " وكلما بعد عمر النبوة وكلما تناقص عدد الصحابة الكرام نجد بعض المراد القبائل العربية وقد عادوا الى سابق عهدهم . وبدلا من أن يجعلوا الشرع الشريف يحكم بينهم ، نراهم يحتكمون الى قوانين وضعية سنتها لهم

العادات والتقاليد ، وآراء وخبرة بعض مشايخهم التي كانت تبعدهم عن الشرع البشريف في كثير من الاحوال".

ولا شك ، عندنا ، في صدق هذا القول بالنسبة لبعض القبائل لكنه - على ما يبدو - لا يعقد ، بالنسبة لبعضها الآخر ، وربما بالنسبة لمعظمها . فغالبية القبائل العربية ، لا سيما تلك التي تعيش في مناطق ناشية متطرفة من شبه الجزيرة العربية لم تتح لها في أي عصر من العصور الاسلامية فرصة التاثر بالمبادئ الاسلامية تأثرا عميقا ، بل كان تاثير الثقافة الاسلامية عليها تأثيرا سطحيا لم يستطع اختلاع الكثير من الامراف القبلية التي ارتبطت بمصالح القبليين وانغرست في نفوسهم .

فالقبائل البدوية التي تغرب في اعماق الصحارى وتعيش معظم حياتها في عزلة تكاد تكون تامة ، والقبائل المتوطنة التي تقطن مناطق جبلية وقرية يععب الوصول اليها قلما اتاحت لها فرصة التعرف على احكام الشرع الاسلامي ، بله التأثير بهذه الاحكام والعمل بمقتضاها .

وقد نقل اليينا العديد من الرحالة ، العرب والغربيين ما عاينوه من اتباع القبائل التي كانت محلا لمشاهدتهم احكام العرف دون احكام الشرع الاسلامي .

فعلى سبيل المثال يعرف ابن المجاور في اوائل القرن السابع الهجري (سنة بلاد اليمن ، ص ٩٩) موقف بعض قبائل جنوب غرب الجزيرة العربية في هذا العدد بقوله : " وجميع عرب اهل هذه الاممال ، الجبال مع التهائم الى حدود الحجاز لا يقبل احدهم حكم الشرع وانما يرغون بحكم المنع ، ولا شك أنه حكم الجاهلية الذي كانوا يتحاكمون به " .

ويصف العياشي (رحلة العياشي ، ص ١١٨) موقف بعض قبائل الجزيرة العربية في هذا الخصوص بقوله :

" وبالجملية: فعرب الحرب والحجاز وتهامة ونجد اجهل العرب ، واكثرهم جفاء ، قلما تجد احدهم يحسن رسوم الشريعة الطاهرة من صلاة وصيام الا القليل .. وهم جديرون بذلك لبعدهم من الامصار ، وقلّة القرى في بلادهم ، فلا يجنون أحدا يعلمهم الخير ولا يرشدهم اليه ، وعلى تقدير دخولهم الامصار في بعض الاحيان فلا يُلْقَى اليهم احدٌ بنا لا .. فمتى يعرف هؤلاء صلاة او صياما او حدا من حدود الله (١) ؟ "

ومن بدو سيناء في أوائل القرن الحالى للقول شقير (تاريخ سيناء ، والعرب ، ج ٢ ، ص ٢٥٢) : " يعترف بدو سيناء بالاسلام ديننا لهم ، ولكن ليس فيهم من يعرف قواعد الاسلام ، بل ليس فيهم من يعرف قواعد الصلاة . وقد مارجتهم عدة سنين فلم أر منهم من يُعَلِّى الا نثر يعدون على الاصابع ممن يخالطون المدن ، هؤلاء لا يعلمون الاوقات الخمسة على الترتيب ، بسبل يطولون كلما خطر ببالهم ان يصلوا . ولولا احتفال بدو سيناء بعيد الفحية ، وذكر النبی وحلفهم به والصلاة عليه ، لما علمت انهم مسلمون " .

ومن قبائل شمال الجزيرة العربية يقول التنوخى (من الزرقاء الى القريات ، ص ٢٨) : وفي القرون المتأخرة عم الجهل بالدين جزيرة العرب ، اللهم الا بعض جهاتها كعمّسان واليمن ، ولم يستفّق العرب من سباتهم ، ولا انتشعت منهم ظلمات الجهل الا بعد قيام محمد بن عبد الوهاب وآل معبود بثورتهم الدينية والسياسية والقومية . فترى اليوم ان عربان نجد والتميم اقل من عربان بادية الشام وسواد العراق شروا

وجعلا بامور الدين. لعرب شمر مثلا يطعون بواما الرواية فلا يعرفون السامة السامة " .

ومع ذلك شمة شواهد على أن الاسلام كان له تأثيره الواضح في بعض جوانب الحياة القبلية ،وقد بدأ هذا التأثير في تغلغل العديد من القبائل العربية من بعض اعرافها السبيلة التي تنطوي على مخالفة لاحكام الاسلام . منها مثلا اختلاف تعدد الأزواج واختفاء الاستبضاع واختفاء السبي كوسيلة للزواج ، واختفاء القرايين البشرية ، واختفاء وأد الاطفال واختفاء وراثة النساء... الخ .

وكما سبق القول لم يكن تأثير المبادئ الاسلامية في كل القبائل العربية بنفس القوة . فقد كان في بعضها القوي منه في البعض الاخر . ويتوقف مدى عمق تأثير المبادئ الاسلامية في القبائل المختلفة على طائفة من الاعتبارات لعل اهمها هو قرب القبيلة او بعدها من مناهل الثقافة الاسلامية .

واذا كان بعض اعراف القبيلة يرجع الى العصر الجاهلي وبعضها الاخر مرده الى التأثير بالاحكام الاسلامية ، فان منها ما نشأ تحت تأثير الظروف المتغيرة . ذلك أن العرف القبلي وان اتسم بالثبات والاستقرار فهو ليس جامدا او متحجرا . ومن الطبيعي أن يتغير او يتطور اذا تغيرت الظروف المحيطة بالمجتمع القبلي سواء كانت ظروف سياسية أم اقتصادية أم دينية . وسوف نتاج لنا عند دراسة النظم القانونية المختلفة التعرف على امثلة للتغيرات التي طرأت على العرف القبلي تحت تأثير هذه العوامل المختلفة .

نطاق العرف : الاصل في العرف أن يكون خاصا بعشيرة أو قبيلة معينة . ومن ثم فإن أعضاء كل عشيرة أو قبيلة سيخضعون في علاقاتهم بأفراد عشيرتهم أو قبيلتهم الى عسرف هذه العشيرة أو القبيلة . اما في علاقاتهم بالغرباء ، فمن العشيرة أو القبيلة فهم غير ملزمين باحترام ما يقضى به العرف داخل العشيرة أو القبيلة . ومن ثم فإن ما قد يخطر العرف داخل العشيرة أو القبيلة لا يعد محظورا خارجها . فالعرف مثلا يخطر السرقة داخل العشيرة أو القبيلة ويقضى بمجازاة مرتكبها . لكن هذا الحظر لا يمتد الى اموال الغرباء من أبناء القبائل أو الشعوب الأخرى . ومع ذلك فثمة أعراف معينة قد تلتزم بتطبيقها مجموعة من القبائل (التي تحالفت واتأخست فيما بينها) في علاقات انبثاها بعضهم بالبعش الأخرى ، أو في علاقاتها فيما بينها . ففي علاقات القبائل فيما بينها قد نعرش على قواعد قريبة الشبه من قواعد القانون الدولسى الخاص ، وقواعد القانون الدولى العام . ومما يدخل فى نطاق القانون القبلى الدولى ، اذا صح مثل هذا التعبير ، القواعد الخاصة بكيفية اعلان الحرب و ابرام الطح ، والقواعد الخاصة بمباشرة القتال ومعاملة المحاربين ، وتلك المتعلقة بمعاملة الأخرى والنساء ... الخ .

ثانها - السوابق القضائية

السوابق القضائية هى الأحكام التى يعدها شيوخ القبائل أو حكامها فى المنازعات التى تعرض عليهم ، اذا لقيست قبولا واكتسبت صفة الاستقرار بأن جرت عادة الشيوخ والحكام اللاحقين بالاذ بها فى القضايا المماثلة . ورغم أن الاصل ، عند مباشرة الشيوخ والحكام الفعل فى القضايا أن يطبقوا القواعد العرفية القائمة ، فانهم فى بعض الأحيان يُفطرون الى اصدار حكم جديد لا يستند الى عرف سابق ، او حتى حكم مخالف لعرف

قائم ، وذلك لمواجهة وضع جديد لاحكم له في العرف ، اولاً الحكم العرفي بسبب تغير الظروف أصبح غير ملائم .

فالقضاء ، الذي يتولاه شيخ العشيرة او القبيلة أو الحكم ، هو احدى الوسائل الهامة التي تُستخدم في تطوير العرف وتمكينه من مواجهة الظروف المتغيرة . والسابقة القضائية ينتهي الامر بها الى أن تصبح عرفاً ، فتتغم الى القواعد العرفية الأخرى ومع الزمن يُنسئ املها ومصدرها وتصبح مجرد قاعدة جرى بها العرف .

ولكل من طرفي النزاع . المعروض على شيخ أو حكم ، أن يتمتع بأية سابقة قضائية يرى أن في الاخذ بحكمها مصلحة له . وإذا تمكن من اقامة الدليل على هذه السابقة ، التزم الشيخ او الحكم ، بتطبيقها والحكم بمقتضاها .

فلدى عشائر البعراق (المزاوي ، ج ١ ، ص ٤٠٣) مثلاً القضايا السابقة التي كان قد حلها عارفة (القاضي القبلي) آخر قبلاً تعتبر اسماً ، وليس للمتأخر أن يتعدها او يتجاوزها في حكمه ، ويُهمل المتضرر أن يأتي بدليل على هذا الحكم السابق . وللتحرى من حكم معارض كان قد سبق أن حكم ، يُهمل في ايام القبط ثلاث ليال ، وفي الشتاء سبع ليال للتحرى من نص الحكم . ويقال له (رَدَّك الله للسوالف إنها قبل ماضية) .

ثبت الهوامش

(١) ويقول العياشي أيضا (ص ١١٨) في وصف مدى جهل البدو بأحكام الدين وهو يتحدث عن المدينة المنورة أثناء الرجبية : (وقد خلق كثير من الأعراب ، وأكثرهم عرب جفاة ليس لهم من دين ولا مذهب ، جلهم لا يعرف صلاة ولا صوما ، فتدخل جماعة منهم المسجد فاسلين أطرافهم يريدون الصلاة على زعمهم فيقف أحدهم مليا ثم يسجد على قدر ما يرى ، إما ثمان سجدة او عشر سجدة او أكثر على حسب نشاطه ثم ينصرف وغالبهم على هذا الوصف ، ومنهم أفراد يدينون بدين الحق ، وسلامهم على النبي صلعم : حيا الله محمد ، رافعين أصواتهم ، واخبرني شيخنا الملا إبراهيم عن الشيخ القشاش انه بينما هو ذات يوم عند المواجهة ، إذ جاء أعرابي في شملته وبيده عصاه حتى وقف أمام الوجه الشريف ، فغرب بعصاه الأرض مرتين وهو يقول : يا محمد يا محمد لا تقل أنا ما جئتك بها أنا ، وذهب ولم يزد على ذلك .

(٢) ويقول أحد الرحالة الغربيين " آلان " من مسرب المعازة الذين يشغلون المنطقة من معسان حتى الحدود المصرية انهم " يجهلون دينهم جهلا كليا . ولا أذكر اننى التقىست شخصا واحدا منهم يمارس شعائر الاسلام او يعرف اى شيء من أركان الاسلام الأساسية " . ويضيف قائلا : " من ثم يتفصح ضرورة احياء التعليم الدينى . اما البدو الوهابيون فهم على عكس ذلك الى درجة ما " : (بيرين ، اكتشاف جزيرة العرب ص ٢٨٠) .

انظر أيضا : بوركاردت ، ملاحظات على البدو ، ج ٢ ، ص

الفصل الخامس

أنماط الزواج

للزواج في أعراف القبائل العربية المصاهرة أنماط عدة. وتختلف هذه الأنماط عن النمط العادي المألوف للزواج في وجه أو آخر من وجوهه. ففي بعض الأحيان ينصب الاختلاف على الطريقة التي يتعقد بها الزواج، وفي أحيان أخرى ينصحب الاختلاف على حكم أو أكثر من أحكام الزواج. وقد ينصب الخلاف في آن معا على طريقة الزواج وأحكامه.

وتتفاوت هذه الأنماط من حيث مدى شيوعها. فبعض هذه الأنماط يقتصر على عدد قليل من القبائل، بينما يمارس البعض الآخر على نطاق أوسع. وبعض أنماط الزواج يكاد يقتصر على قبائل تقطن جنوب الجزيرة العربية، بينما يقتصر بعضها الآخر على قبائل تقطن شمال الجزيرة. ومن أنماط الزواج ما نجده لدى قبائل الجنوب والشمال على حد سواء.

وبعض هذه الأنماط يتفق ومقتضيات الشريعة الإسلامية أو على الأقل هذا المذهب أو ذاك من مذاهبها، بينما يخرج البعض الآخر خروجاً سافراً على أحكام الإسلام المتفق عليها. والأنماط التي تخالف أحكام الإسلام مخالفة ظاهرة تشكل لاشك أنماطاً ساجدة جاهلية، امتد العمر بها إلى وقتنا الحاضر، بسبب جهل القبائل التي تمارس هذه الأنماط بأحكام الشريعة الإسلامية. وهو الجهل الذي نجم من حياة العزلة الشديدة التي عاشتها هذه القبائل بسبب صعوبة الوصول إليها أو الاتصال بها.

وتتمثل أنماط الزواج التي استطنها الوقوف عليها من كتابات الرحالة والسياحين ، من العرب والغربيين ، فيما يلي
تعدد الزوجات ، الزواج الموقوت ، زواج الزيارة ، زواج المهر
زواج البدل ، زواج الخدمة ، زواج الفرة ، زواج الاختطاف ،
زواج الهبة ، زواج السبي ، زواج التجربة ، زواج المخلّف ،
التسرى .

ونتناول فيما يلي ، كلا من هذه الأنماط في شيء من
التفصيل .

أولاً - تعدد الزوجات

يقطنينا الحديث عن تعدد الزوجات في الأعراف القبلية
العربية المعاصرة تناول المسائل التالية : مدى شيوعه ،
عدد الزوجات ، أسبابه ، موقف الزوجة الأولى وحقوقها ، واجب
الزوج نحو زوجاته المتعددات .

أولاً- مدى شيوع تعدد الزوجات

تعدد الزوجات من الأنماط الزوجية الشائعة لشمسدى
القبائل العربية في شمال الجزيرة وجنوبها . فليس شمسة
قبيلة لايسمح العرف فيها للرجل بالجمع بين زوجتين أو أكثر
غير أن عدد الرجال ذوي الزوجات المتعددات هو في كل القبائل
أقل بكثير من عدد الرجال ذوي الزوجة الواحدة . غير أن نسبة
متعددي الزوجات قد تختلف من قبيلة إلى أخرى .

فلدى قبيلة أبو جويد في صحراء النقب (ماركه ١٩٦٧م
ص ١٢٩) من بين ٢٥٥ أسرة بلغ عدد الرجال الذين جمعوا أو كانوا

يجمعون - وقت اجرا الاحصاء - بين اكثر من زوجة تسعة عشر رجلا أى بنسبة ٧٧ ٪ . ومن بين ١٣٠ أسرة من البدو خاصة كان عدد متعددى الزوجات اثنى عشر رجلا . وكان موقف اثنين وعشرين رجلا تولوا مشيخة القبيلة منذ ١٩٤٨م حتى تاريخ اجرا البحث على النحو التالى :

٧ رجال اتخذ كل منهم زوجة واحدة فى نفس الوقت

٣ رجال جمعوا بين زوجتين .

٧ رجال جمعوا بين ثلاث زوجات

٥ رجال جمعوا بين أربع زوجات او اكثر .

ولدى الجبايش (سليم ١٩٦٢ ، ص ٥٧) فى جنوب العراق أسفرت الدراسة التى أجريتها على ١١٨ رجل متزوج ان ٨٥ منهم (بنسبة ٧٢ ٪) ليس لكل منهم سوى زوجة واحدة ، بينما كان ٣٢ منهم (بنسبة ٢٨ ٪) متعددى الزوجات .

ورغم أن كل رجل قبلى يتمنى فى العادة أن تكون له أكثر من زوجة ، فإن قلة منهم تتمكن فعلا من تحقيق امليهم . ذلك أن تعدد الزوجات يفرض اعباء لايقوى عليها الا ذوو النفوذ والثراء وهم عادة شيوخ العشائر والقبائل (١) .

ثانيا - عدد الزوجات

الوضع الغالب فى تعدد الزوجات هو جمع الرجل بين زوجتين ، ومن النادر أن يجمع الرجل بين ثلاث زوجات واندر منه أن يجمع بين أربع منهن . والجمع بين ثلاث او أربع زوجات لا يكون ، فى الامم الاغلب ، الا من قبيل شيوخ العشائر وزعماء القبائل . ففى سعيهم الى الحصول على العديد من الابنساء

لايتوانون من الاكثار من زوجاتهم الى اقصى حد يسمح به الشرع الاسلامي، بل ان من هؤلاء الشيوخ والزعماء من لم يكثر بالحد الاقصى الاسلامي لعدد الزوجات في سعيه المحموم الى الاكثار من ذريته - ابنائه بصفة خاصة - الى اكبر حد ممكن، فجمع بين اكثر من أربع زوجات.

فقد روى العبادي (المرأة البدوية، ١٩٧٤، ص ٢٤٠ نقلًا من العارف) أن الشيخ " سليمان الهزيل " - شيخ عشيرة الهزيلين من التياها - جمع في آن واحد بين ست زوجات وبلغ مجموع عدد النساء اللاتي تزوج منهن عشرين زوجة، وروى كذلك انه سمع " بقمّان " عن أحد سكان حي الحجازية جمع في بداية القرن العشرين بين سبع من النساء.

ويقول سليم (١٩٦٢، ص ٥٧) عن الجبايش ان معظم الرجال متعددي الزوجات لكل رجل زوجتان، ونسبة قليلة لكل منهم ثلاث زوجات، والحد الاقصى الذي حازه رجل واحد في وقت واحد هو خمس زوجات.

ثالثا - أسباب تعدد الزوجات

هناك العديد من الاسباب التي تحمل الرجل القبلي على اتخاذ زوجة ثانية او اكثر، نستعرض اهمها فيما يلي :

١ - الرغبة في الحصول على ابناء وباكبر قدر ممكن:

فالرجل القبلي يعلق أهمية بالغة على أن يكون له أبناء يقفون الى جانبه ويشدون من ازره ويرعونه في شيخوخته. وإذا تبين الرجل أن زوجته عاقر فليتركها وتزوج باخرى أملا في

أن تحقق له الزوجة الثانية ما عجزت الأولى عن تحقيقه . فيرأى الرجل قد يغلغل الاحتفاظ بزوجه العاقر ويفيض إليها زوجة أخرى ويحدث ذلك غالباً عندما تكون الزوجة العاقر ابنة عم له ، او عندما لا تكون لديه شكوى في مواجهتها سوى عقمها . فعقم الزوجة يشكل فى الواقع احد الاسباب الشائعة لتعدد الزوجات

كذلك يعتمد الرجل القبلى الى تطليق زوجته اذا اقتصر ذريتها على الاناث ، وهنا أيضا قد يعتمد الرجل الى الاحتفاظ بزوجه المئسكات ويتخذ الى جانبها زوجة ثانية ، لعلها تحقق رغبته فى أن يكون له بنون . ذلك أن انجاب المرأة اناثاً لا يحقق طموح الرجل القبلى . فالاناث معيهرن الى الزواج والخروج من الاسرة ، والانجاب والعمل لمصالح اسرة اخرى . فالذكور وحدهم هم الذين يوسعهم أن يحققوا تطلع الرجل الى النفوذ والقوة ، والى شيخوخة آمنة مطمئنة ، وهم الوسيلة الى تخليد نسب الرجل وذكرائه عبر الاجيال .

فلدى القبائل البدوية التى تقيم على ضفاف نهـرسـ الفرات (بلنت ، ص ٢٢٧) السبب الشائع لعدم الوفاق بين الزوجين هو عجز الزوجة عن انجاب ابن لزوجها ، لان عدم وجود وريث ذكر لا يعد ، لدى البدو ، معيبة فحسب وانما هو عار أيضا . ولهذا فبعد مضي سنتين او ثلاث يكاد يكون من المؤكد أن يعقد الرجل زواجا جديدا . وفى بعض الاحيان يعيد الرجل زوجته الاولى الى أهلها ، لكنه فى الأغلب يحتفظ بالزوجتين .

وينظر بدو شرق الاردن (عبيدات ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩) فى العادة نظرة استخفاف بكل فرد لا ينجب ، فيقولون عنه " ناشف الجلد ، مقطوع الولد " وقد يرفضون شهادته ولا يعتبرونه فى عداد الرجال (٢) .

وتكون الرغبة في الحصول على أبناء اشد ماتكون لىدى
شيوخ العشائر والقبائل ، فهم يدركون بوضوح انهم لىكى يدعموا
سلطتهم ويرسخوا نفوذهم لابد لهم من العديد من الابناء ، ومن
ثم يقبلون - على اتخاذ العديد من الزوجات سواء بصورة
متلاحقة أم بالجمع بينهن ، ولو أدى ذلك فى بعض الاحيان ، على
نحو ما رأينا ، الى تجاوز الحد الاقصى لعدد الزوجات المقرر
فى الشرع الاسلامى .

فلدى بدو شرق الاردن (عبيدات ، ص ١٠٩) لىكى يحافظ
الشيخ منهم على مشيخته بين قبيلته ويورثها لاحتفاده من بعده
لابد أن يكون صاحبزوة . فهو يتزوج مثنى وثلاث ورباع ، ليحافظ
على هيئته بين قبيلته بكثرة اولاده .

٢ - دور المرأة الاقتصادى

تساهم المرأة فى القبائل الريفية بنصيب كبير فى
الاعمال الزراعية ، فهى تساعد زوجها فى الحرث والبذر وخدمة
المحاصيل ، وكذلك تقوم برعى انواع الماشية والعناية بهما .
وتذهب الى السوق من اجل البيع والشراء . وقد يعتمد الرجل
الى اتخاذ زوجة ثانية تحت تاثير حاجته الى خدماتها فى هذا
الخصوص .

فى اليمن (الشعيبى ، ص ٧٦) قد يتخذ الرجل مسن
كبار الملاك الذين تتوزع اراضيهم على مناطق متباعدة
زوجة فى كل بلدة حتى تشرف كل زوجة على الارض المسماة
لمسكنها .

٢ - توثيق العلاقات مع الاسر أو العشائر الاخرى

يلعب العامل السياسى دورا بالبخ الاهمية فى ، زواج شيوخ العشائر . فكثيرا ما يتخذون من الزواج وسيلة لتدعيم روابطهم بشيوخ الاسر او العشائر الاخرى. فقد يزوج احد شيوخ العشائر ابنته او اخته لشيخ عشيرة اخرى او يتزوج هوا بنته او اخته . وكلما عدد شيخ العشيرة من زوجاته اللاتى يتخذهن من بنات او اخوات شيوخ العشائر الاخرى ، ازداد نفوذه وترسخت مكانته بما يقضى اليه الزواج من علاقات طيبة واحلاف وطيسدة مع هذه العشائر .

- فلدى بدو النقب (ماركس ، ص ١٤١) على سبيل المثال تختلف دوافع الشيوخ الى اتخاذ زوجات متعددت ، على الاقل بالنسبة للاتى يتزوجون منهن بعد شغلهم مناصبهم ، عن دوافع اعضاء جماعاتهم الاخرين ، من حيث انها تستهدف جميعها تدعيم السياسات القبلية .

٤ - حظر العلاقات بين الزوجين

يجرى العرف بحظر العلاقات بين الزوجين فى حالات معينة ولمدة محددة . من هذه المناسبات أن تصبح الزوجة حاملا والى أن تلد طفلها وتغظمه . وفى مثل هذه الحالة لايجسد الزوج بدا من اتخاذ زوجة ثانية .

فقد روى توماس (ص ١٣٦) ، الذى قام برحلته بين سنتى ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، عن بعض قبائل عمان أن المرأة اذا حملت حق لزوجها أن يتخذ زوجة اخرى . ولم يذكر توماس لذلك تفسيراً وفى اعتقادنا ان اتخاذ الرجل زوجة ثانية عندما يتبين حمل

زوجته يرجع العادة كانت معروفة عند العرب قبل الاسلام واستمرت على ما يبدو في بعض الجهات حتى وقتنا الحاضر. ففى الجاهلية كانوا يحضرون على الرجل اتیان زوجته الحامل او المرفع والى أن يطم طفلهما. وهو امر يستغرق سنتين أو ثلاثا. وكانوا يطلقون على اتیان الزوج زوجته الحامل او المرفع اسم الغيلة. وكانت الغيلة فى اعتقادهم تستتبع الحاق الاذى بالجنين او الرضيع. فهذا الاعتقاد القديم، والذي ظل حيا لدى بعض قبائل عمان، هو الذى يفسر اتخاذ الرجل زوجة اخرى عندما يتبين حمل زوجته الاولى.

٥ - تاديب الزوجة الاولى

قد يعيد الرجل الى اتخاذ زوجة ثانية رغبة منه فى تاديب زوجته الاولى. ففى بعض القبائل يسود الاعتقاد بين الرجال أن الزواج من ثانية يطامن من تكبر الزوجة الاولى ويخفف من غلوائها، ويجعلها لينة طيبة. ففى بعض جهات فلسطين (جرائد، شروط الزواج، ج ٢ ص ٢٠٨) نجد بعض الاقوال المتداولة التى تعبر عن هذا الاعتقاد الشائع بين الرجال من قهبل :

" ما بيربى الانثى الا الانثى " و " اقهر النساء بالنساء ولا تفر بن بالعماء "

واذا كان الرجل هو الذى يبادر فى الاعم الاغلب مسمن الحالات، الى الزواج من ثانية، ففى بعض الاحيان تصدر المبادرة عن الزوجة نفسها، فهى التى تحت زوجها على اتخاذ زوجة ثانية، بل قد تصر الزوجة الاولى على اتخاذ زوجها زوجة اخرى اذا وجدت منه مماثلة او تسويفا. وقد تلجأ الزوجة الاولى الى حث زوجها على اتخاذ زوجة ثانية اذا مفت السنون دون ان ترزق بسا ولاد

أولاداً مات كل أولادها وقد تقدمت بها السن ولم تعد قادرة على الحمل ،وقد تحت المرأة زوجها علر، اتخذ زوجة ثانية لتونس وحديثها او لتشاطرها اعباءها .

فقد روى جوسان (ص ١٨) أن امرأة عربية مسيحية من " مادبا " خاطبت زوجها في نفس اليوم الذي مات فيه ابنها الوحيد واثناء مراسم الجنازة قائلة : اتخذ زوجة شابة تعطيك أولاداً ،فانا عجوز".

كذلك روى سيبروك (١٩٢٧م ، ص ٦٦) قصة نزاع شار بيمن شيخ احدى العشائر وزوجته . فقد كانت الزوجة تلح على زوجها لكي يتخذ زوجة ثانية ، وكان الزوج يصر على عدم اتخاذ زوجة ثانية . ومُعرض النزاع على شيخ القبيلة ، وكانت الزوجة تستند في طلبها الى كثرة الاعباء الملقاة على عاتقها بوصفها زوجة احد الشيوخ ، والى كونها حاملا ولديها طفل صغير ، فكانت تريد امرأة ثانية تونس وحشتها وتخفف من اعبائها . وأصدر شيخ القبيلة قراره في صالحها .

رابعاً - مولد الزوجة الاولى وحقوقها :

يختلف موقف الزوجة الاولى من اتخاذ زوجها زوجة اخرى تبعاً للظروف التي تحمل الزوج على اتخاذ هذه الزوجة . فليس بعض الاحيان تشير رغبة الزوج في اتخاذ زوجة ثانية شعوراً بالمرارة واّسى لدى الزوجة الاولى لاسيما أن بعض الأزواج ، لا يستنكف عن اعطاء ابنته من زوجته الاولى كبديل لزوجته الثانية وليس أدل على ذلك من أن الام في بعض قرى فلسطين (جرانكفست ، شروط الزواج ، ج ١ ، ص ١١٢) كانت تعبر عن شعورها

بالمراة فى مثل هذه الحالة بقولها : ياريت يوم أجت هسا
البنيت لدرينا بدحا تجيب إلنافركنا كنا افلتنا مَرَّتْهَا عالجورة
(الحفرة) " أى قنھا لو كانت تعلم ان زوجها سوف يستخدم
ابنتھا فى الزواج من ثانية لدفت ابنتھا بمجرد ولادتها .

وفى بعض الاحيان تواجه الزوجة الاولى اتخاذ زوجها
زوجة ثانية بشئ من عدم المبالاة . فهى تعلم أن للرجل بحكم
الدين والعرف أن يتخذ زوجة أخرى ، وهى تعرف ، فى العسادة ،
حالات استخدم الرجل فيها حقه هذا . ولهذاهى توطن نفسها
على قبول ذلك دون احتجاج او اعتراض . (٤) .

وفى أحيان أخرى قد ترحب الزوجة باتخاذ زوجها زوجة
ثانية ، بل قد تباشر ، كما رأينا ، الى حثه على ذلك .

ويجرى العرف ، لدى بعض القبائل ، بأن يسترضى الزوج
زوجته الأولى عندما يريد اتخاذ زوجة أخرى . ويتمثل هذا
الاسترضاء عادةً فى تقديم هدايا فى صورة أو أخرى من مورها .

ففى بعض قبائل عُمان (توماس ، ص ١٣٦) يجرى العرف
بأن يدفع الزوج الى زوجته الأولى تعويضا أو يقدم لها بعض
الهدايا ، اذا رغب فى اتخاذ زوجة ثانية . وفى بعض قسرى
فلسطين (جرانكفست ، شروط الزواج ، ج ٢ ، ص ١٧٦) يجرى العرف
بأن يعد الرجل زوجته الاولى بجهاز معائل لجهاز الزوجية
الجديدة . كذلك يجرى العرف لدى الجبايش (سليم ، ص ٥٨) فى
جنوب العراق بأن على الزوج عند كل زواج جديد أن يسترضى
زوجته أو زوجاته السابقات بهدايا من الشيا ب والنقود ، وعليه
أن يشتري نفس الشئ لكل من زوجاته .

خامسا - واجبات الزوج نحو زوجاته :

يلقى تعدد الزوجات على عاتق الزوج واجبات معينة نحو زوجاته المتعددات . وأول واجب يلتزم به الزوج هو أن يُعِد لكل من زوجاته بيتا خاصا ، قد يتمثل في شق مستقل داخل نفس الخيمة ، وقد يتمثل في خيمة منفصلة . وقد تقيم الزوجات في قرى أو مضارب مختلفة ويوزع الرجل وقته بين زوجتيه أو زوجاته .

من ذلك مثلا أن سلطان شيخ عدوان (جوسان ، ص ٥٧) من قبائل شرق الأردن كانت له زوجتان في خيمته ، وكانت له زوجة ثالثة تقيم في مدينة السلط في بيت خاص ، وكان يكثر من التردد عليها .

كذلك يلتزم الزوج بمراعاة العدل بين زوجاته المتعددات فعليه أن يقيم مع كل من زوجاته نفس العدد من الأيام الذي يقيم مع غيرها . وعليه أن يقدم لكل من زوجاته نفس الهدايا التي يقدمها الى غيرها . ويسخط العرف محاسبة الزوج زوجة على حساب أخرى . ويعطى البهر الزوجة المغبونة الحق في مقاضاة زوجها .

يقول موسيل (ص ٢٣٠) عن الرواية مثلا : " عندما تكون لرجل زوجتان ، فإن كلا منهما تطهو الطعام من أجله على سبيل التبادل ، وفي هذا اليوم يأكل في العادة طعامها وينام معها فهذا هو حق المرأة الذي لا يُسمح لأحد بالخروج عليه . وعندما يرى الرجل أن زوجته غير راضية يسألها : " ليه تزعلين ما خطيت عليك بحقك ؟ " . وحتى إذا لم يكن الزوج يحب زوجته فمن واجبه أن ينقطع لها في الليالي التي تخصها . وهو ليس

ملزما بمضاjectها ، لكن ليس له أن يضاج الأخرى. وفي مثل هذه الحالات ينام الرجل عادة في شق الرجال ، أو يرتد السي جوار زوجته ويقول لها " ماني باقى ها الليلة " ولا تجبروه ، المرأة على أن تنطق بكلمة واحدة .

ويقول الجوهري (ص ١٢٤) عن البدو الذين يقطنون صحراء سيناء و صحراء مصر الشرقية أن من واجب من تزوج بأكثر من واحدة العدل بين نساؤه ، بأن يجعل لكل منهن خيمة وياتيها ليلة . فإذا أهمل دور احدها أخذت خيطا وعقدته عقدة . وإذا أهملها ليلة أخرى عقدت عقدة أخرى ، حتى يفرغ صبرها . فتأخذ الخيط المعقد وتذهب به الى نويها فيأخلونها الى القافسى المختص فيحكم لها بناقاة رباعية عن كل ليلة تغلى زوجها عنها .

ويعرف كينيت (ص ١٠٢) وقائع دعوى خاصة بشكوى زوجة من عدم مراعاة زوجها العدل بينها وبين زوجته الجديدة وقد وقعت أحداث هذه القضية لدى أولاد على في صحراء مصر الغربية .

فقد أتت امرأة تسمى مسعودة الى المحكمة وشكت من أن زوجها ، عوض ، الذى عاشت معه سبعة سنوات عديدة ، والسذى انجبت له أربعة من البنين واثنين من البنات ، تزوج مؤخرًا مرة ثانية . ووافعت أن لا اعترف لها على اتخاذه زوجة أخرى ، فهو حر في أن يفعل ما يراه مناسباً ، ولكنها تشكو من افتتانته المفاجئ بعروسه الجديدة الذى حمله على انفساق قدر كبير من المال على هدايا وحلى من أجل القادمة الجديدة بينما لم يقدم لها أية هدايا طيلة سنين .

وحكت كيف أن عوض حقق ربحاً كبيراً من بيع شعير المحمول الجديد ، وكيف أنها ذهبت معه الى العامرية (مدينة) . وانها ذكرت بان ابنهما الأكبر في حاجة ماسة الى حذاء جديد وان احدى البننتين في حاجة الى ثوب آخر . وقعت مسعودة والدوموع تكاد تظهر من عينيها قمة لها بها مع عوض السيسى

الحانوت ومشاهدتها اياه وهو يشتري الحذاء والشوب ،وبينما كان عوض يساوم على الثمن ،رأت حزاما أحمر جديدا غاية فى الجمال وسوارا فضيا جديدا معروضين للبيع .

وراقبت وجه زوجها وتساءلت عما اذا كان سيفكر فى شراء شيء من أجلها ،لكنه عندما دفع ثمن الحذاء والشوب وتبادل التحية المألوفة مع التاجر ،شرع فى ترك المحلل ولاتها لم تجرؤ على أن تكشف له عن رغبتها ، جفت دموع خيبة الأمل ،وحاولت نسيان أنها رأت أو فكرت فى أساور من فضة أو أحزمة . وكادت أن تغلخ فى نسيانها لولا أنها عند عودتهم من السوق قابلا الزوجة الجديدة متألفة فى ثوب وحزام جديدين وهى تحمق باعجاب فى سوارين جديدين اعطاهما اياهما عوض فى التو واللحظة .

واستمرت مسعودة فى الحديث لكى توضح انها عندها اتخذ عوض زوجته الثانية ،كانت تحب الفتاة ،لكنها فيما بعد لم تعد تحتمل أن ترى كل الهدايا التى كانت تشتتها تهطل على القادمة الجديدة . وخلال هذا العرض كان عوض يقف مقطب الجبين وهو يحمل عابسا فى المحكمة وفى زوجته .

ثم سأل الشيوخ ،الذين تتكون منهم المحكمة ،عوض عن الهدايا التى أعطاها لزوجته الجديدة وتبين أن عوض :

- ١) ذبح شاة على شرفها .
- ٢) أعطاها سوارا صغيرا .
- ٣) أعطاها سوارا كبيرا .
- ٤) أعطاها حزاما .
- ٥) أعطاها حذاء ذا لون يميل الى المظفرة .

(٦) أعطاهما ثوبين.

(٧) أعطاهما خيمة جديدة.

وأجرى شيخ قبيلة قَوْض ، الذى كان يجلس فى المحكمة حديثا هاما مع الشيوخ الآخرين ، وطلب اليهم أن يتركوه يعالج القضية نظرا لانه يعرف الطرفين. ووافق الشيوخ الاخسرون مسرورين ، فطلب الى كل من عوض ومعهودة الاقتراب قليلا ، وتلت ذلك موعظة قصيرة باللغة البهجة حول الحياة الزوجية تخللتها الفكاهة الرقيقة والفهم الواقعى.

فقد حَمَلَ عَوْض على أن يقر بأنه كسب كثيرا من بيعه الشعير ، وانه فى وضع مالى قوى . ولَمَّكَرَهُ بأن معهودة كانت له زوجة طيبة مخلصة طيلة سنين ، وان حمد وعثمان وعبدالرازق ، ورسلان فتيان الذكاء من حق أى انسان أن يفخر بهم اما فتيحة وفاطمة البننتان الجميلتان فهما مفخرة لابيئهما وللقبيلة . ومعهودة أيضا كانت فى وقتها فتاة جميلة ورغم انها لم تعد شابة كما كانت فهى مازالت امرأة وسيمة وانها اعطته بكسل تاكيد أولادا يتفنون بالوسامة . وفضلا عن ذلك فهى طباطخة عظيمة ويدها ماهرتان فيما يتعلق بالحيوانات ، ولولا سهرها طول الليل عندما وُلِدَت الغلوة ، لماتت الفرسة بالتأكيد . وأن معهودة كانت سيئة الحظ عندما ذهبت الى السوق ، بعد أن أدت عملها كاملا فى الخيمة ، ترتدى ثيابا رثة بينما كانت الاخريات يرتدين كل ما لديهن من ثياب جميلة وحلى.

ومع استمرار هذه الموعظة اخذ وجه عوض يفقد مسن عبوسه شيئا فشيئا ، وعندما انهى الشيخ حديثه كان عوض قد اصبح قطعة من الحلال بالمكان الخراف ان يشكلها على النحو الذى يريد . واعدت ذلك مناقشة ودية تعكن الشيخ خلالها من

أن يجعل عوض يتعهد باعطاء مسعودة أشياء مماثلة تماماً
للاشياء التي قدمها لهروسه الجديدة : شاة ، سوار كبيسر
واخر صغير ، حزام ، ثوبين ، هذا ، وخيمة جديدة . وطلب اليه في
النهاية أن يعدل بين الزوجتين . وترك عوض ومسعودة المحكمة
مثل طفليين تمالحا ، وهنئ الشيخ على معالجته القديرة للقضية .

ويبدو أن العرف لدى بعض القبائل العربية يجري
باعتبار احدى الزوجات زوجة رئيسة بحيث يعترف لها ببعض
الامتيازات على الزوجات الاخرى .

والغالب أن تكون الزوجة الرئيسية هي الزوجة الاولى
فهى بحكم سنها وبحكم قدمها فى الموقع يمكنها ممارسة قدر
أكبر من النفوذ فى شؤون الاسرة .

فلدى بدو الفرات (ليندى بلنت ، ص ٢٢٨) عندما تنشب
المشاحنات بين الزوجتين المتنافستين ليس من النادر أن تترك
المرأة زوجها لعدم استطاعتها التوافق مع الزوجة الاولى
لان هذه الزوجة تحتفظ فى العادة بوضعها كربة البيت ، وهى
كثيرا ما تسعى استغلال هذا الوضع .

وفى بعض قرى فلسطين (جرانكفست ، ج ٢ ، ص ١٩٣) عندما
تكون للرجل زوجتان أو اكثر لابد أن تعد احدهما ربة البيت
" لازم تترؤس واحدة فى البيت والا بيخرب البيت " . والغالب
أن تعد الزوجة الاولى ربة البيت بحكم قدمها فى الموقع . ومع
ذلك فان الامر يتوقف الى حد كبير على رغبة الزوج وشخصية
كل من الزوجتين .

وللزوجة فى بعض قبائل النقب (ماركس ، ١٤٠) أن يختار
من بين زوجاته المتعددات الزوجة التى يعدها الزوجة الكبيرة

لقد كان لشيخ قبيلة " ابوقريينات " أربع زوجات اشتتان منهما من عشيرتين أخريين من قبيلته والثالثة من عشيرة شيخ قبيلة أبوربايعة . وزوجته الرابعة من عشيرة " أبو جويد " وكانت متزوجة من أحد رجال هذه العشيرة وطلقت منه بعد أن انجبت له ابناً . ومنذ زواجها من شيخ " ابوقريينات " انجبت له أربعة أولاد ذكور ، وهو يعدها زوجته الرئيسية ويستقبل الضيوف في خيمتها .

ثانيا - زواج المتعة أو الزواج المؤقت

من المعروف أن الشيعة الجعفرية أو الإمامية يرون ، على خلاف أهل السنة والشيعة الزيدية ، أن نكاح المتعة مباح في شريعة الاسلام . ولنكاح المتعة في المذهب الجعفري أحكام تنأى به عن نكاح الدوام سواء من حيث شروط النكاح أم من حيث الآثار التي تترتب عليه في العلاقة بين الزوجين ، أم من حيث انحلاله .

وركن نكاح المتعة الذي به يتميز عن نكاح الدوام هو تحديد مدة للنكاح منذ العقد في النوع الأول وعدم تحديدها في النوع الثاني . وأهم الآثار التي يختلف فيها نكاح المتعة عن نكاح الدوام تتمثل في عدم التزام الزوج بالإنفاق على زوجته وعدم التوارث بينهما .

يقول جعفر الطوسي (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ص ٤٩٩) : وهو أحد فقهاء الشيعة الجعفرية المشهورين ، فـ في بيان أحكام نكاح المتعة : " نكاح المتعة مباح في شريعة الاسلام وهو عقد الرجل على امرأة مدة معلومة بمهر معلوم أما الإشهاد والإعلان فليس من شرائط المتعة على حال ، اللهم

الا أن يخاف الرجل التهمة بالزنا فيستحب له حينئذ أن يشهد على العقد شاهدين .. وإذا أراد التمتع بامرأة ، فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة مستبصرة معتقدة للحق. فان لم يجد بهذه الصفة ووجد مستغفلة جاز أن يعقد عليها . ولا بأس بالمتعة باليهودية والنمرانية ويكره التمتع بالمجوسية وليس ذلك بمحظور . ولا بأس أن يتمتع الرجل بالفاجرة الا انه يمنعها بعد العقد من الفجور ... ولا بأس أن يتزوج الرجل متعة بكرا ليس لها أب من غير ولي ويدخل بها .. وإذا أراد العقد فليذكر من المهر والاجل ما تراضيا عليه . وأقل ما يُجزى من المهر تمثال من سكر أو كف من طعام او ما اشبه ذلك .. فاما الاجل فما تراضيا عليه من شهر او سنة او يوم . وقد روي انه يجوز أن يذكر المرأة والمرتين والاحوط ما قدمناه من انه يذكر يوما معلوما او شهرا معينا . ويجوز أن يشرط عليها ان ياتيها ليلا او نهارا او في اسبوع دفعة او يوما بعينه ، ائ ذلك شاء فعل .. وليس في نكاح المتعة توارث اللهم الا ان يشرط أن بينهما التوارث . ويجوز للرجل العزل وان لم يكن شسروط ومتى جاءت بولد ، كان لاحقا به ، سواء عزل او لم يعزل . ولا بأس أن يتزوج الرجل متعة ماشاء من النساء ، لانهن بمنزلة الامماء والاحوط له والافضل أن لايزيد على اربع منهن .

ويفرق الشيعة في العراق بين نوعين من نكاح المتعة احدهما طويل الاجل ويسمونه العقد الكبير وهو يعقد لمدة تتجاوز في العادة عمر الانسان . ويشبه هذا النوع من نكاح المتعة نكاح الدوام في كل الوجوه فيما عدا ان له مدة محددة . والنوع الثاني قصير الاجل ويسمونه العقد الصغير ويعقد لمدة قصيرة قد لا تتجاوز يومين أو حتى ليلة واحدة .

ويمارس اهل الجبايش (سليم ، ص ٥٧) في جنوب العراق نكاح المتعة طويل الاجل ، لكنهم يعدون نكاح المتعة قصير الاجل

بمثابة زنا. ولا تعرف له حالة واحدة في القرية.

ويبدو أن الهدف الاساسي من نكاح المتعة طويل الاجل هو التحايل على الحد الاقصى لعدد الزوجات اللاتي يجوز الجمع بينهن وهو الأربع زوجات ، حيث يتزوج الرجل من أربع زوجات زواجا عاديا أى زواجا دائما ثم يتخذ زوجة خامسة على أساس انها زوجة متعة أى زوجة مؤقتة ، وطبقا لفقهاء الشيعة الجعفرية لاتحتسب زوجة المتعة ضمن الحد الاقصى لعدد الزوجات المقررة ، في الشرع الاسلامي . ووقع هذه المرأة البتة تتزوج زواج متعة طويل الاجل يشبه من كل الوجوه وقع المرأة في الزواج الدائم .

وتدل الشواهد على ان بعض القبائل في جنوب غسـسـرب الجزيرة العربية كانت تمارس نوعا من الروابط الزوجية اقرب ما يكون الى زواج المتعة او الزواج المؤقت . فرغم أن هذا الزواج لم تكن تحدد له مدة معينه في العقد ، الا أن كلا من الطرفين يكون على بينة من أن هذا الزواج في ظل الظروف التي يعقد فيها ، هو في الحقيقة زواج مؤقت .

ففي بعض جهات عسير (رفيع ، ١٩٥٤ ، ص ٢٤) نوع مسـن الزواج يسمونه زواج السـر . وهو يتم دون اعلان او اشهار للعقد ويقع اكثر ما يقع مع النـسـبات ، ومن يَحْشَى نفور زوجة اخـرى لديه ، او ممن ليس له اقامة طويلة في القرية ، وغالبا مسا يكون قصير الاجل . ولم يستنكف اهل هذه البلاد (حمزة ، ١٩٣١ ، ص ١٢١) من تزويج بناتهم من الجنود برغم علمهم بقصر مدة اقامتهم بين ظهرانيهم .

ثالثا - زواج الزيارة

عرفت بعض القبائل العربية في فلسطين (جرانكفست شروط الزواج ج ٢ ، ص ٣١٩) وفي شرق الاردن (شلحد ، ١٩٧١ ، ص ١٣٢) نوما من الزواج لا يستتبع انتقال الزوجة للاقامة مع زوجها ، كما لا يستتبع انتقال الزوج للاقامة مع زوجته ، ويقتصر الأمر على أن يأتى الزوج لزيارة زوجته بين الحين والآخر . ويطلقون على الزوج في هذا النوع من الزواج اسم " جـسوز " متسرب " أى زوج زائر .

ويغلب في المرأة التى تكون طرفا في هذا الزواج ، أن تكون أرملة ذات أولاد مفار . فمثل هذه الارملة لا يُسمع لها بالزواج العادى من رجل لا ينتمى الى عشيرة زوجها المتوفى . فاذا أرادت مقد زواج عادى كان عليها مفارقة بيت زوجها السابق . وترك الاولاد المفار ، والتخلى عن اموال الزوج التى هى من حق أولاده المفار . ولتمكين مثل هذه الارملة من مواصلة الاقامة فى بيتها مع أولادها ، والحفاظ على أموال زوجها لحساب أولادها الى أن يكبروا ، ولتمكينها فى نفس الوقت من الحصول على المتعة الجنسية بصورة مشروعة ، تمخض العرف عن هذا النمط من الروابط الزوجية .

ويتميز زواج الزيارة ببعض الاحكام الخاصة . ففى ظل هذا الزواج ليس من حق الزوج الاقامة بصفة دائمة مع زوجته ويقتصر حقه على زيارتها من حين لآخر . ومن ناحية اخرى لا يلتزم الزوج بالانفاق على زوجته . ولا يلتزم - من باب اولى - بالانفاق على اولاد الزوج السابق . وكل ما عليه هو أن يأتى لزوجته - من وقت لآخر - ببعض الهدايا ابقاء على المودة بينهما .

وليس للزوجة أى حق فى مال زوجها الزائر ، كما ليس له أى حق فى أموالها . وتتمتع الزوجة - فى ظل هذا النمط من الزواج - بقدر من الحرية فى إدارة بيتها وشؤونها يفوق بكثير ما تتمتع به الزوجة فى ظل الزواج العادى ، والأولاد الذين يولدون من مثل هذا الزواج يتبعون الزوج وجماعته . والمفروض أن يقيموا فى جماعته . ومع ذلك ففى العادة يبقى هؤلاء الأولاد مع أمهم الى حين بلوغهم ، حيث يذهبون للعيش مع آبائهم .

ولا يشترط فى هذا النوع من الزواج أن يكون الزوج بلغ سنا معينة ، أو أن يكون متزوجا من قبل . فمن الممكن لشاب غير متزوج أن يكون زوجا لأحدى الأرمال .

وينعقد هذا الزواج بدفع مهر من أجل الزوجة ، وما يدفع من مهر من أجل مثل هذه الزوجة يكون فى العادة أقل منه فى الزواج العادى . وينحل هذا النوع من الزواج بنفس الكيفية التى ينحل بها الزواج العادى . فلا بد أن يطلق الزوج زوجته غير أن وضع الزوجة ، فى هذا النوع من الزواج ، فيما يخص الطلاق أقوى منه فى الزواج العادى .

ويبدو أن هذا النمط من الزواج لم يعد مارس فسى وقتنا الحاضر .

رابعا - زواج المهر

الزواج الذى يقترن بدفع المهر فى الزواج قدرا من المال (مهر أو صداق أو سياق أو قيد) من أجل زوجته المستقبل هو أكثر أنواع الزواج شيوعا لدى القبائل العربية المعاصرة ، وهو الشكل العادى والمألوف للزواج . وللمهر

قواعده التي تنظمه من جوانبه المختلفة. فثمة قواعد عرفية تحدد نوعه ومقداره ، وتعين الملزم بدفعه وصاحب الحق فيه ، وتبين حالات استرداده .

وفي كثير من القبائل تنطوي قواعد المهر العرفية على مخالفة لاحكامه الاسلامية . ومن أمثلة ذلك ما يجري به العرف لدى العديد من القبائل من اعتبار المهر حقا لاهل الزوجة دون الزوجة نفسها . ففي ذلك مخالفة صريحة للحكم الاسلامي الذي يجعل من المهر حقا خالصا للزوجة نفسها دون اهلها ومن الأمثلة على ذلك أيضا أن الزوج في بعض القبائل يطلب استرداد المهر او جزء منه ويحمل على طلبه في حالات لايسمح الاسلام فيها بطلب استرداد المهر .

غير أن التغييرات الحديثة سواء من حيث ازدياد الوعي باحكام الاسلام أم من حيث ازدياد وعى المرأة بحقوقها وقدرتها على المطالبة بها ، افضتالى الاعتراف المتزايد للمرأة بالحقوق في مهرها .

ومن الطريف أن بعضالقبائل العربية يجرى العرف فيه بعدم دفع الزوج مهرا عند عقد الزواج او دفع جزء تافه منه ودفع كل المهر أو الجزء الاكبر منه عند انحلال الزواج بالطلاق .

من ذلك مثلا ما جرى به العرف في بعض جهات اليمن فيصف ابن المجاور (صفة بلاد اليمن ، القرن السابع الهجري ، ص ٨٥) عادة أهل زبيد في هذا الخصوص بقوله :

" ونساء أهل هذه البلاد يأخذن من أزواجهن المهر واخذ المهر عندهم عيب عظيم ، وكل امرأة تاخذ المهر من

زوجها يسمونها " مفروكة " أى إن زوجها أعطاهها مهرها وتركها
أى طلقها . فإذا رج الأمر الى ذلك تقل رغبة الرجال فيها
لان الزوج الاتى يقول : أخاف ان تأخذ منى المهر ، كما أخذت
من غيرى . وقد لا تكون للرجل طاقة فى أداء المهر . وتتسول
النسوة فيما بينهن : ان ما قدر زوجها يخرجها من عنده
بمهرها الا لقلّة رغبته فيها ، فيركبها العار . فإذا أراد رجل
متزوج طلاق امرأة تجيء نساء الحافة بلامخافة الى المرأة ويقلن
لها : افركى زوجك قبل ان يفررك ، أى هبى له المهر قبـل
أن يزن المهر ويخرجك .

فابن المجاور يتحدث عن نمط من الزواج كان ممارسا
فى منطقة زبيد ، لم يكن يقتضى الراغب فى الزواج دفع مهر
عند عقد الزواج ، وإنما كان يقتضيه دفع المهر عندما يرغب
فى الطلاق . وكانت النساء ، حسب قوله ، يفضلن أن تبادر الزوجة
الى ترك زوجها والتخلي له عن المهر الذى كان من المفروض
ان يدفعه اليها ، لكن لا تقلل من فرصتها فى زواج ثان اذا
هى انتظرت حتى يخرجها الزوج من بيته ويدفع المهر المستحق لها .
لان أى رجل قد يفكر فى الزواج منها يخشى أن تقف منه نفس
الموقف . وهو دليل واضح على ان الزوج ، فى هذا النمط من
الزواج ، لم يكن يدفع مهرا عند عقد الزواج ، بل ولم يكن
الاعم الاغلب من الحالات ، يدفع مهرا عند الطلاق . ومعنى ذلك ان
هذا النمط من الزواج كان يخلو عمليا من المهر .

ولعل هذا النمط من الزواج الذى كان ممارسا فى هذه
المنطقة من الجزيرة العربية يفسر ملاحظته بعض الباحثين فى
زمننا المعاصر من قلة المهور وسهولة الزواج فى هذه
الجهة .

يقول حمزة (١٩٣١م ص ١٣١) مثلا في وصف عادة أهل
عسير في قلة المهور أن مما أدهشه فيها " التساهل في اختيار
الازواج او بالاحرى بيع النساء للرجال بثمن بخس دراهم
معدودة " . ويصف طرقتهم في الزواج بقوله (وما على الراغب
في الزواج الا أن يرتدى احسن ثيابه يوم السوق ، ويشرع فسى
لرعه ذهابا وجيئة ، الى أن يقع بمره على فتاة تعجبه ، فيتقدم
اليها خاطبا . ويستدل على ولي الفتاة وتتم الخطبة في نهار
واحد ، وهاك المهر وهاك الخيفة وهاك الشرهة وهاك مآلون
الزواج : بسم الله الرحمن الرحيم ، سبحان من حلل النكاح
وحرم السفاح ، مبارك يا عريس " .

ولدى قبائل الحجاز نجد نمطا للزواج يُدفع فيه ، عند
عقد الزواج ، جزء قليل بل ضئيل من المهر بينما يدفع الجزء
الاكبر منه عند الطلاق .

فلدى قبيلة الفقرا* (جوسان وسافينيك ، ١٩٢٠م ، ص ٢٧)
كان الرجل يدفع لعروسته جنيها مجيديا واحدا عند بدء الزواج
بينما كان يقدم اليها عند الطلاق ثيابا جديدة ، ويدفع مبلغا
يتراوح بين ثمانى وعشر جنيها مجيدية .

خامسا - زواج البدل

يتمثل هذا النمط من الزواج في أن يعطى الرجل
قريبة دنيئة له زوجة لرجل آخر مقابل أن يزوجه من قريبة له ،
دون أن يُدفع مهر من اجل اى من الزوجتين .

وسوف يتناول حديثنا عن هذا النوع من الزواج المسائل
التالية :

خلو هذا الزواج من المهر ، النساء البدائل ، الاسباب التى تدفع الى عقده ، عيوبه وأخيرا مصيره .

(أ) عدم دفع مهر

يُنعقد هذا الزواج ، كما سبق القول ، دون أن يدفع أى ، من الزوجين مهرًا من أجل المرأة التى يحمل عليها . فكل من المرأتين تعد بمثابة مهر للآخرى . وزواج البديل ان هو الانتيجة الطبيعية للعرف السائد لدى القبائل العربية والذى يقضى بأن المهر ليس حقا للزوجة وانما هو حق لوليها . فللولى اذن الحق فى أن يزوج موليته ويقبض مهرها ، ثم يستخدم ما حصل عليه من مال مهرًا لامرأة يتزوجها ، وله ان شاء أن يتفق مع ولي المرأة التى يرغب فى الزواج منها على أن يزوج كل منهما موليته . للآخر دون أن يدفع أى منهما مهرًا للآخر . اذ لا حاجة لأن يقبض كل منهما مهر موليته ، ثم يدفعه مهرًا من أجل زوجته .

ومن الواضح أن زواج البديل على هذا النحو ينطوى على مخالفة ظاهرة لاحكام الزواج الاسلامية ، التى تقتضى اقتران الزواج بمهر ، والتى تجعل منه حقا للمرأة دون وليها . ولهذا ، يعتمد الناس فى بعض القبائل ، التى ازداد الوعى فيها باحكام الاسلام ، الى اشتراط مهر مماثل لكل من الزوجتين دون أن يدفع هذا المهر فى الواقع كنوع من الاستجابة لاحكام الشرع . ومن البديهي أن هذا الاجراء لا يحقق مقتضيات الشريعة وانما هو من قبيل التحايل عليها .

(ب) النساء البدائل

فى زواج البديل تعتبر كل من المرأتين بمثابة مهر للآخرى . فبدلا من أن يدفع كل من الرجلين مهرًا للآخر من أجل

الزواج من قريبته ، يعطيه احدى قريباته . ولذلك فالمفروض أن يكون الرجل هو صاحب الحق ، طبقا للعرف ، في الحصول على مهر قريبته لو تم الزواج عن طريق المهر وليس عن طريق البذل . ولما كان الذي يحمل على مهر المرأة عند زواجها بمهر هو أقرب عصبتها ، فكذا الذي يعطى المرأة ، على سبيل البذل ، هو أقرب عصبتها .

واكثر حالات البذل شيوعا هي حالة تبادل الاخوات ، حيث يعطى الرجل اخته لآخر مقابل أن يعطيه اخته .

تعذر انكفست (شروط الزواج ، ج ١ ، ص ١١١) مثلا عادة أهل قرية ارطاس بفلسطين في هذا الخوض بقولها : أبسط مور زواج البذل هو عندما يتبادل رجلان اختيهما . فيقول كل منهما للآخر " خذ اختى واعطنى اختك " ولا أهمية لأن يقسم العريس بنفسه باتمام هذا البذل أو أن يقوم به نيابة عنه أبوه أو أخوه أو كبير العائلة . فساد كان دوره في الزواج ايجابيا أم سلبيا يقال عن العريس بصفة عامة أن كل واحد يتزوج باخته أى بواسطة اخته " كل من هو بيتجوز باخته : واحدة بتطلع وواحدة بتخشي " .

وقد يعتمد الأب ، اذا كان لديه عدد من الابناء والبنات الى الربط بينهم ، وذلك بأن يخص لكل ابن بنتا يتزوج عن طريق مبادلتها بفتاة اخرى . فيربط البنت الكبرى بالابن الأكبر البنت التالية بالابن التالي وهكذا .

فقد روى أحد الباحثين في عادات قبائل شرق الأردن (العبادى ، المرأة البدوية ، ص ١٠٢) انه عرف رجلا كان له عدد من الابناء والبنات ، خص لكل واحد منهم واحدة يتزوج بها .

وتصادف ان خطبت أمفرهن فتزوج بها "مفرهم"، وكانت الكبيرة
آخر من تزوجت وبالمقابل كان شقيقها الكبير هو آخر مسن
تزوج من اخوته .

وذكر باحث آخر في عادات وتقاليد المجتمع الاردنسي
(عبيدات ، ص ١١٦) . أن جميع اخوته الاكبر منه تزوجوا بهذه
الطريقة ولم يتكلف والده شيئا من المهر، اللهم الا معاريف
العرس . اما هو فكانت له اخت تصفره بقليل وكان من المفروض
أن يتزوج عن طريق مبادلتها بغيرها من فتيات البلدة . لكنه
رفض ذلك لا لانه لم يكن مقتنعا بهذا النمط من الزواج ، وانما
لانه كان يريد مجرد مخالفة القاعدة . وكلفه زواجه مهرا
يزيد بكثير عما تكلفه اخوته من قبل . وتعرض من جرّاء ذلك
الى تأنيب الناس وتجريحهم ، وصاروا يقولون له كيف تتزوج من
اخري ، واختك في سن الزواج ، وكيف تضمن أن ياتيها زوج فسي
المستقبل .

غير ان تبادل الاخوات ليس الحالة الوحيدة لسزواج
البذل . فقد يعطى الرجل ابنته لرجل مقابل أن يعطيه اخته
مثلا .

ففي قرية ارطاس (جرانكفت ، شروط الزواج ، ج ١ ، ص ١١٢)
كان هناك عدد من الاباء الذين اعطوا بناتهم على سبيل البذل
واذا كانت الزوجة الاولى مازالت على قيد الحياة كانوا
يقولون عنها انها جعلت على فرة عن طريق حبليها السمرى
" فُرَّتْهَا من مَرَّتْهَا " .

بل قد يعطى ابن العم ابنة عمه على سبيل البذل، وذلك
في الحالات التي لا يكون فيها للفتاة اخوة او اب ، ومن ثم يكون

ابن العم اولى بمهرها . ومادام الامر كذلك فليس ثمة ما يحول دونه واعطائها على سبيل البذل لامرأة اخرى .

والمفروض في زواج البذل أن تكون الزوجتان البديلتان متساويتين سنا وقيمة . غير أن ذلك قد لا يراعى عملاً . فقد تُعطى طفلة صغيرة مقابل فتاة ناضجة ، أو تُعطى امرأة فلسية مقبّل عمرها مقابل امرأة تقدمت بها السن بعض الشيء . وفي بعض الجهات (قرية أرطاس) يعبرون عن عدم اهتمامهم بوجود فارق في السن بين الزوجتين بقولهم : الصغير بيسوى والكبير بيلتوى " . يعنى أن الصغيرة تنفج مع الزمن بينما الكبيرة تنحس . ومع ذلك قد يشعرون بأن الطفلة غير متكافئة ويعبرون عن شعورهم هذا بقولهم " بَدَل السَّخْلَة بنخلَة " .

ولدى الجبايش (سليم ، ص ٦٠) في جنوب العراق إذا كانت إحدى الفتاتين محل البذل لم تحمل بعد الى سن الزواج أى غير بالغ ، كان على أهلها أن يدفعوا لعريسها مبلغاً من المال كنوع تعويض له عن عدم امكانه التمتع بعروسته كزوجة كاملة (٤) .

(ج) أسباب الالتجاء الى زواج البذل

قد نتساءل عن الاسباب التي تحمل القبليين في بعض الأحيان على العدول عن زواج المهر واتمام الزواج عن طريق البذل . ومن الممكن أن نجد الاجابة على هذا التساؤل في دراسة اجراها مركز الابحاث الفلسطيني لهذا النوع من الزواج في إحدى قرى فلسطين (قرية تَرْمَعِيَا) وقد شخّصت هذه الدراسة (ص ٣٦) دوافع البذل فيما يلي :

١ - الفقر وغلاء المهور ، وعدم قدرة الاهل على دفع تكاليف الزواج من مهور وخلافه .

٢ - قلة حظ الفتاة من الجمال أو عدم القدرة على العمل ، وهنا يربط الاب زواج ابنه بزواج ابنته .

٣ - تقوية أواصر القرابة حيث يتممون أن البديل يحقق لهم ذلك " .

فقد لا يكون لدى الرجل أو امرته من المال ما يكفي لدفعه كمهر من أجل الحصول على زوجة ، وينتظر زواج اخته حتى يستخدم مهرها في زواجه . وقد يطول هذا الانتظار ، وقد يجد رجلا في وضع مماثل فيتم الاتفاق بينهما على البديل . كذلك قد يقدم الرجلان على زواج البديل لاعتقادهما بأنه ادعى الى توثيق العلاقات بينهما . ومن أسبابه أيضا ضمان زواج الأخت لسيما اذا لم تكن على قدر من الجمال ، او كانت قليلة الحظ من المهارة فسي الأعمال التي تقوم بها النساء .

(د) ميوب زواج البديل

يشير كل الباحثين الذين تناولوا بالدراسة زواج البديل الى انه زواج تعسفي الغالب يثير الكثير من المشاكل ويتسبب في العديد من المتاعب والمضايقات .

يقول العبادي (المرأة البنوية ، ص ١٠١) مثلا من هذا

الزواج :

"انه من اسوأ انواع الزواج واكثرها تعقيدا واثارة للمشاكل ذلك أن احدهما اذا خلف وزوجته ، فأنه

وبعمرة طبيعية يذهب لشقيقته البتى قد تكون مع زوجها فى
أسعد حال ويجبرها على تركه ، محتفظا بها كرهينة فى بيته
نكالا بزوجته ، وجزا ١٠ لما حمل بينهما . ثم تجرى المفاوضات
بين الطرفين ، التى قد تبوء بالفشل وتؤدى الى الطلاق ، فتُجبر
السيدة بزوجها على أن تنسحب ، كرها ، من هذه المعادة ، ويجرى
الامر حتى ولو بلغت الانثى من الكبر عتيا واحيانا يكون لها
اولاد متزوجين . وحتى لو قرب احدهما زوجته ، فشقيقته - زوجة
شقيق المفروبة - سوف تجد عقابا مماثلا " (٥) .

وتقول جرانكفست (شروط الزواج ، ج ١ ، ص ١١٧) عمن
زواج البديل فى احدى قرى فلسطين أن المرأتين محل البديل
لا تنظر احدهما الى الاخرى بعين الارتياح فكل منهما تعتقد
انها افضل من الاخرى . وكل منهما تراقب الاخرى ، وتقارن نفسها
بالاخرى لاسيما من حيث عدد الاولاد الذين ستلدهم كل منهما .
والبديل ينطوى على مضايقات بالنسبة للرجل ايضا ، فالمرأتان
محل البديل مثلهما مثل الزوجتين لرجل واحد . ويُقهر الناس عن
ذلك بقولهم " البدايل فراير " . فعلى سبيل المثال اذا امتنع
احد الزوجين المتبادلين عن أن يقدم لزوجته الهدايا -
المتعارف عليها فى العيد ، فسوف يكون على يقين من أن الزوج
الاخر سوف يمتنع بدوره عن تقديم هذه الهدايا الى اخته . واذا
تركت احدى الزوجتين زوجها غصبي (حردانه) وعادت الى بيت
أخيها ، فلزوجها بدوره أن يجبر اخته على ترك زوجها والعودة
الى أهلها " .

فعيب زواج البديل ، كما هو واضح ، ينبع اساسا من الربط
بين الزوجين ربطا شديدا . فكل من الزوجتين ينبغي ان تلقى
من زوجها نفس المعاملة التى تلقاها الزوجة الاخرى من زوجها

وإذا انحل زواج احدى الزوجتين ، لسبب أو آخر ، يجب أن ينحل زواج الأخرى . ولعل هذا هو اهم الاسباب التي تجعل هذا الزواج ، في كل المجتمعات القبلية ، محمورا في نطاق ضيق فمهما زادت نسبة ممارسته بالمقارنة بزواج المهر ، فإنه لا يزال يشكل الاستثناء اكثر منه القاعدة .

وتدل الجواهر على أن زواج البدل يسير في الوقت الحاضر نحو الاختفاء . فهو الآن أقل شيوعا منه في الماضي . ولا شك أن هناك اعتبارات متعددة وراء انحساره بصورة مطردة وفي مقدمة هذه الاعتبارات الاعتراف المتزايد للمرأة بالحقوق في مهرها بسبب ازدياد الوعي بالشريعة الاسلامية . فما دام أن المهر حق للمرأة نفسها وليس حقا لوليها ، فلا سلطة لوليها في أن يبادل عليها . ومن هذه الاعتبارات أيضا الإدراك المتزايد للمتاعب والمضايقات التي تنجم عنه . (٦) .

سادسا - زواج الخدمة

تعرف بعض القبائل العربية نمطا للزواج لا يدفع فيه الراغب في الزواج مبلغا من المال على سبيل المهر ، وإنما يستعاض عنه بقيام الزوج بآداء خدمات لولي الزوجة وربما للزوجة نفسها . ويلجأ الرجل الى هذا النمط من الزواج عندما يكون فقيرا لا يقوى على دفع المهر اللازم لزوجته .

فلدى الجبائش (سليم ، ص ٦٠) يبحث الرجل السبذي أنجب بنات ولم ينجب بنينا ، عن شاب فقير لا يقدر على دفع المهر ويعطيه احدى بناته دون مهر . ومن واجب الزوج الذي يطلب عليه ، في هذه الحالة اسم قعدى (ومعناها الحر في قاعد) أن يقيم مع حماته ويعمل من أجله . وإذا رغب في وقت لاحق فـ

أخذ زوجته وترك بيت أبيها ، فعليه أن يدفع مهرا متفقا عليه وإذا رغب على العكس في تطليق زوجته فليس ثمة مجال لدفع أى مبلغ من أى من الطرفين، والرجل القادر على دفع مهر لا يقبل مطلقا الزواج على هذا النحو ، حيث أن الجميع ينظرون إلى القَدى بعين الاحتقار، وفي الواقع علاقته بجميه اقرب إلى العبودية، وهو لا يمارس على زوجته سوى القليل من السلطة والنفوذ.

كذلك عرفت بعض قرى فلسطين في أوائل البقرن الحالي زواج الخدمة . ففي بعض الاحيان كان الشبان يتركون عائلاتهم سواء بسبب القحط أو الجفاف أو لغير ذلك من الاسباب للعمل لدى غرباء، وكانوا احيانا يتزوجون من بنات مخدوميهن مقابل العمل من اجلهم عددا معينامن السنين. فقد روت جرانكفست (شروط الزواج ، ج ١ ، ص ١٠٨) قصة حالتين من هذا القبيل. فقد اعتاد ناس التعامرة المجيء الى ارطاس عرايا وجوه من الخسامة. وكان أهل ارطاس يستخدمونهم كزراعة وكان الواحد منهم يجعل على اربعة أو خمسة جنيهاًت بالإضافة الى الملابس والمأكول. وعلى هذا النحو قَدِمَ حسن ابو شاورى الى ارطاس وقال لجاد الله عوده . " الا تستخدمنى من أجل احدى بناتك؟ " ورد عليه جاد الله " استخدمك " وهكذا كان ، حيث خدم من اجل ابنته خضرة ثمانى سنين . اما القصة الثانية فتتعلق بشاب قَدِمَ من "حلحول" واشتغل راعى غنم لدى احمد الله ثم قال لسه ياعمى احمد الا تزوجنى احدى بناتك ؟ سوف اخدم بتمهرها فقال له : انهن ثلاث بنات ايّهن شئت فسمها لى. فاخترناجمة فطلب اليه أبوها أن يذهب ليحضر عمه حتى يتم توقيع الاتفاق امام اجاويد الله . وذهب واحضر عمه وتم تدوين العقد. وبعد ان اكمل مدته تزوجها .

سابعا - زواج الغرة

يجرى العرف، لدى عديد من القبائل العربية، بإعطاء فتاة أو أكثر على سبيل الزواج الى أسرة المجنى عليه وذلك فى الجرائم الجسيمة وبخاصة جرائم القتل والعرفى ويطلق على الفتاة التى تعطى على هذا النحو اسم الغرة وتكون فى الغالب ابنة الجانى أو أخته أو احدى بنات عمه الدنيات وتنضاف الغرة عادة الى ما قد يجرى به العرف من دية.

ويتميز زواج الغرة بأنه لا يقرن بدفع مهر، وتبقى الغرة زوجة الى من أعطيت له الى حين تلد ابنا والى أن يبلغ الابن من السن ما يصبح معه قادرا على حمل السلاح أى الماشاة تقريبا، فتلبسه ملابس الرجال وتقدمه الى مجلس الكبار. وبهذا تكون أدت مهمتها وبعد ان كانت غرة (جارية) تصبح الان حرة وتعود الى أهلها. وللزواج ان أراد الاحتفاظ بها أن يتفق على ذلك مع اوليائها، ويدفع مهرا من أجلها.

ويقر العرف لزواج الغرة العاقر بان يعيدها الى أهلها، ويطلب اليهم احلال اخرى محلها. كذلك لا تتحرر الغرة التى تقتصر ذريتها على الاناث من ربة هذه الرابطة، ويختلف معير الاولاد الآخرين. خلاف الابن الذى يحرر أمه من هذه الرابطة. وفى بعض القبائل يجرى العرف باحتفاظ الزوج باولاد الغرة جميعا، وفى بعضها الآخر اذا أراد الزوج الاحتفاظ بابن أمفسر كان عليه دفع تعويض لولى الغرة (شاهد، ص ٣١٦).

ويستهدف العرف الذى يقضى بتقديم غرة هدفين: اولهما - تعويض القتل تعويضا عينيا عن طريق الابسن الذى تنجبه الغرة، فالقتل يُقَدَّ أسرة القتيل احد افرادها

والغرة تنجب لهذه الاسرة ابنا قادرا على حمل السلاح . فابــن
الغرة يجبر البضير الذي أصاب اسرة القتييل .

ثانيها- احلال شعور المودة والعداقة محل شعور
العداوة والبغضاء في العلاقة بين الاسرتين او العشيرتين
المعنيتين ، فزواج الغرة يخلق بينهما رابطة مصاهرة .

ونسوق فيما يلي بعض الامثلة على القبائل التي
تمارس أو كانت تمارس هذا النمط من الزواج .

فلدى بدو سيناء (شقير ، ١٩١٦ ، ص ٤١٤) اذا كان القتييل
والقاتل من قبيلة واحدة وجب على أهل القاتل أن يقدموا فوق
الدية المعتادة " غُرَّة " أي بنت بكر يأخذها احد اقارب
القتيل بلا مهر بعفة زوجة . وتبقى عنده حتى تلد ولدا فيعير
لها الخيار بين أن تعود الى أهلها حرة ، وبين أن تجدد زواجها
وتبقى مع ابي ولدها بعد أخذ مهرها ، ويقول شقير ان الغرة
يراد بها اعادة الروابط العائلية التي ما كانت عليه قبل
القتل . ويضيف أن البنات الابكار يأنفن من هذه العادة لما
فيها من المقررة عليهن . ولذلك جوزوا فداة الغرة بخمس
رباعيات والغالب الفداء .

ولدى بدو جنوب شرق الاردن (العبادي ، القضاء عند
العشائر الاردنية ١٩٨٢ ، ص ٧٩) كانت هذه البهادة شائعة . فقد
كان على القاتل وأقاربه الأذنين تسليم فتاة الى اقارب القتييل
تكون زوجة لاحدهم . ولدى عشائر بشر السبع كانت الغرة تتكون
من فتاتين وجارية تكون خادمة . وقبل تسليم الفتاة كانت
تقرأ الفاتحة لجعل العلاقة الجنسية معها امرا مشروعاً ، وليكون
المولود الذي ينتج عن هذا الزواج شرعي النصب وكانوا

ومن الواضح أن زواج الغرة يخالف الأحكام الإسلامية من أكثر من وجه . ففي هذا الزواج لا يدفع مهر ، كما أن الرابطة الزوجية لا تنتهي بالطلاق وإنما بانجاب المرأة ابناً وبوصول هذا الابن إلى سن البلوغ أو إلى السن التي يصبح معها قادراً على حمل السلاح .

وقد أخذ هذا النمط من الزواج سبيله نحو الاختفاء منذ أوائل القرن الحالي تحت تأثير عوامل متعددة .

من هذه العوامل ظهور البنات منه وهو ما عبر عنه شقير بخصوص قبائل سيناء بقوله " أن البنات الإهكار يأنفن من هذه العادة لما فيها من المعرفة عليهن ، ولهذا جوزوا الهداء " الغرة بخمس رباعيات ، والغالب الفداء " .

ومن هذه العوامل أيضاً منع المشرع ، في بعض البلاد المحاكم القبلية من تطبيق أحكام العرف في هذا الخصوص كما هو الحال ، مثلاً ، بالنسبة لقانون محاكم العشائر الأردني الصادر في ١٩٣٦ الذي نص على أن " محاكم العشائر ممنوعة من الموافقة على تسليم الفتيات كجزء من الدية " (العبادي ، القضاء العشائري ، ص ٨٠) .

ثامناً- زواج الاختطاف

يجرى العرف ، في بعض القبائل العربية ، باختطاف العروس والاختطاف هنا ليس اختطافاً حقيقياً وإنما هو اختطاف صوري وهو يشكل جزءاً من طقوس الزواج . غير أن الاختطاف قد يستخدم كوسيلة إلى تحقيق زواج تعترفه معوياته ونسبته ، فيما يلبس أولاً من الاختطاف العوري ثم عن الاختطاف كوسيلة إلى تحقيق الزواج .

أولا - الاختطاف العورى

من القبائل العربية ما جرى العرف فيه باعتباره اختطاف العروس جزءاً لاغنى عنه من طقوس الزواج. فالزواج ينعقد بطريقة عادية، حيث يتم الاتفاق عليه بين الراغب فى الزواج أو وليه ووليّ الفتاة ويتم دفع المهر المتفق عليه. غير أنه عندما يحين موعد انتقال العروس الى زوجها، تُفتعل عملية اختطاف للفتاة. والمفروض أن تبدى العروس، عند اختطافها كل ما وسعها من ضروب المقاومة.

يصف بوركاردت (ملاحظات، ١٨٣١م ج ١، ص ٢٦٣) فئس أوائل القرن الماضى هذا النوع من الاختطاف لدى بعض قبائل سينا فيقول : " عندما يأتى المساء تعود الفتاة بقطعتها الى البيت، وعلى مسافة قصيرة من المغرب ينتظرها عريسها ومعه اثنان من أصدقائه، ويحملونها عنوة الى خيمة أبيها وتدافع الفتاة عن نفسها بقذف الشبان بالحجارة، وكثيراً ما تحدث بهم جرحاً، ولو لم تكن كارهة لعريسها، فطبقاً للعرف كلما نافلت وعضت ورفست وهامت وضربت ازداد إعجاب لِدَاتِهَا بها وعندما يهل الشبان الى خيمة أبيها، يفعونها فى الشَّقْ الخاص بالحريم، فتقوم احدى قريبات العريس بالقاء عباة رجل عليها بحيث تغطى رأسها، وهى تقول : " لن يغطيك سوى فلان " وتذكر اسم العريس.

وعن الاختطاف العورى لدى قبائل سينا لديناروايسة اخرى ترجع الى أوائل القرن الحالى وهى تختلف بعض الشيء عن الرواية التى ذكرها بوركاردت، ومن المحتمل أن يكتسب الاختلاف بين الروايتين مرده الى اختلاف تفاصيل إجراء الاختطاف تبعاً للقبائل. يقول جوسان (ص ٥٣، هـ ١) فى وصف الاختطاف

الموري لدى عرب سيناء، طبقا لرواية احد ادلاء القافلة :
" لا تُخَبَّرُ السَّفَاةُ عادة بمشاريع الزواج التي تخور حولها
ولذلك فهي لا تعرف على الاطلاق زوجها المقبل ، غير أن هذا
الاخير يبرم عقد الزواج مع ابى الفتاة التي تكون فى العادة
مشغولة برعى القطعان . وفى المساء عند عودتها من المرمى
وعلى مقربة من خيمة ابيها يُفَكَّك بها زوجها ، يعاونه فى ذلك
صديق او صديقان ، ويأخذها الى الخيمة وتترك الفتاة مقصوده
وتقاوم بكل ما اوتيت من قوة ، وفى بعض الاحيان تتسبب فى جرح
مختطفها . وتقاد الى خيمة والديها حيث يقوم ابوها او احد
اقاربها بتغطيتها فى الحال بثوب وهو يقول : " لن يكون غير
فلان زوجا لك " . وبعد أن تلبس الفتاة الثياب البجدية التى
اعدها العريس واحضرها ، ورغم مقاومتها الحقيقية او المورية
تُحْمَل على بعير . وتطوف وهى ممتطية البعير حول خيمة ابيها
ثلاث مرات كما لو كانت تستأذن فى تركها ، ويقودونها بعد ذلك
الى خيمة زوجها " .

ويقول ماركس (١٩٦٧ م ، ص ١٠٢) عن هذا النوع من
الاختطاف ، لدى قبائل النقب ، فى النصف الثانى من القرن
الحالى أن " الاختطاف الشعائرى للمراشس مازال يمارس لدى بدو
" ظلام " ، لكنه لم يعد يمارس لدى معظم القبائل الغربية
اما الفلاحون فلا يمارسونه . وهو يحدث بعد الاتفاق على الزواج
ودفع المهر ، ولا يقوم به العريس نفسه وانما يقوم به واحد
او اكثر من عصيته الاقربين وفى العادة يكون من بينهم أخ له
او ابن عم شقيق . وهو يجرى ليس فحسب عندما تكون العروس من
جماعة قرابة اخرى بل ولو كانت تنتمى الى نفس جماعة القرابة
التي ينتمى اليها العريس " .

ومن القبائل التى كانت تمارس هذا النوع من الزواج
العوازم (ديكسون ، ١٩٤٩ م ، ص ١٤٦) ، حيث كان العرف يجرى

منهم بعدم احضار البنتاة الى الرجل ، ولا الرجل الى خيمة والدى البنتاة ، وانما كان على العريس أن يذهب ويبحث عن عروسه ويأسرها بينما تكون العروس مختفية وسط النساء ، ويستخذ يبدأ البحث والمطاردة ، والويل للرجل الذى لا يتمكن من أسر عروسه .

والاختطاف العورى معروف لدى عديد من القبائل غير العربية (٨) وقد اختلف الباحثون فى تفسيره . فمنهم من ذهب الى أن أنه يشكل اثرا لزمان كان الزواج فيه يتم باختطاف حقيقى للفتاة . ويستند هذا التفسير الى فكرة مسبقة لم يقم عليها دليل وهى ان الاختطاف كان هو الوسيلة العادية للزواج فى المراحل الاولى من تطور البشرية . ومن الممكن تفسير مظاهر العنف على نحو يخالف ما يظنون . فمن الممكن تفسير ضرورة قيام العريس باختطاف عروسه بأنه نوع من الابتلاء له ، يستهدف التثبت من مهارته وقوة احتماله . ومن الممكن تفسيره باعتباره مظهرا خارجيا يهدف الى اعلان أن أسرة الفتاة لا تتخلى عنها طواعية ، ولا تسلمها الى أسرة اجنبية عن طيب خاطر ، وإذا كان العرف يفرض على الفتاة أن تقاوم بكل ما تقدر عليه من قوة محاولة نقلها الى بيت زوجها ، فانما ذلك لكى تعبر الفتاة عن انها لا ترغب فى ترك اسرتها ، وانها لا تنتقل الى اسرة زوجها الا رغبة .

ثانيا - الاختطاف كوسيلة لاتمام الزواج

قد يلجأ الرجل الذى يرغب فى الزواج من امرأة معينة الى اختطافها اذا حالت ظروف معينة دون اتمام الزواج بالطريقة العادية . واختطاف المرأة قد يكون بموافقتها وقد يكون رغما عنها . وقد ينبغ الاختطاف على فتاة او امرأة غير متزوجة وقد ينبغ على امرأة ذات بعل . ويختلف حكم الاختطاف باختلاف موره ، ولذا ينبغى أن نتحدث عن كل من هذه العور على انفراد .

(أ) اختطاف فتاة أو امرأة متزوجة بدون رضاها

اختطاف فتاة أو امرأة متزوجة بدون رضاها يشكل في الامرافالقبلية جريمة بالغة الخطورة ويعاقب عليها بأشد العقوبات ولو كان قعد الخاطف الزواج من مخطوفته. أما المرأة فهي مغلوقة على أمرها ولذا فهي لا تتعرض لأي جزاء.

ومثل هذا الاختطاف لا يؤدي على أية حال الى اتمام الزواج طالما أن الفتاة أو المرأة غير رغبة فيه.

(ب) اختطاف فتاة برضاها

قد يعتمد الشاب الذي يرغب في الزواج من فتاة معينة وتحول بعض الظروف دون تحقيق رغبته بعورة ودية الى التواطؤ معها على اختطافها. والقصد من اختطافها هو ان يلوذ الخاطف والمخطوفة باحد الرجال ذوي المهابة والنفوذ، وينزلان فيس جواره. فيعمل المجير على تزويجهما، عندما يتيقن من رضا الفتاة، وذلك بالضغط على اهل الفتاة لحملهم على قبول تزويج ابنتهم ممن خطفها. وقد يعتمد الى تزويجهما اذا أصر أهل الفتاة على الرفض. ويختلف موقف القبائل من الاختطاف الذي يتم بتواطؤ بين الفتاة تساهلا وتشددا. فمن القبائل ما ينظر الى هذا النوع من الاختطاف نظرة متساهلة، ومنها ما ينظر اليه نظرة متشدة، ولدى القبائل التي من النوع الأخير يسمح العرف لعصابة الفتاة بقتل الخاطف والمخطوفة اذا لحقوا بهما قبل أن يحلا في جوار احد الشيوخ والزعماء.

فلدى بدو العراق (الراوي، ص ٢٥٤) اذا رفض اهل الفتاة تزويجها من شاب تميل اليه، فركت معه بصحبة رجلين

الى اقرب العشائر ،حيث ينزلون عند شيخها . ويعرفون الامر عليه ،فيقوم بالتحقق من رضا المخطوفة . وعند ثبوت البرضا يزفها اليه بمهرجان يقيمه ،ثم يطلب أهل المخطوفة للملح ويدفع غرامة تزيد على مهر مثيلاتها .

ولدى بدو مادبا (العريزي ،ص ١٩٠) يتم الخطب بالرضا بأن يذهب العاشقان الى احد الزعماء ويستجيران به . ويعقد الزعيم زواجهما اما على يد امام ،واما بدبح ذبيحة ويقول عند نحبها " حلى حلىك الله " ،ويصحى بعد ذلك فلى املاخ ذات البين ،بدفع المهر والترفية . ومع هذا فان أهمل المخطوفة ،فى الايام الثلاثة الاول وثلاث اليوم الرابع لخطفها يحق لهم أن يدمروا املاك الخاطف وعشيرته . لكن المعاملة تسوى فى الاعم الاغلب يدفع مهر غال نوعا . لان الخطف الاختيارى مألوف فى البادية لاسيما عند بعض العشائر ،حتى ان بعضها يغفر بكون رجاله " أبناء خطائف " .

ولدى الجبايش فى جنوب العراق (سليم ،ص ٥٨) قصد يعتمد الشباب الى تحقيق رغباتهم فى الزواج اذا تعارفت مع رغبات جماعة ابائهم وذلك بالهرب ،رغم انهم يعرفون بذلك حياتهم للخطر . فالاختطاف يلحق العار الشديد بكل من الجماعتين ويعد من واجب جماعة المرأة البحث عن الفتاة وشيقتها وقتلها . ويعجل الهاربان عادة بالاستجارة باحد الشيوخ والحصول ،من خلال جماعة العشيق ،على هدنة لمدة شهر لتسوية الامر من طريق الدية . ولا تعترض جماعة الفتاة عادة على اعطاء الهدنة التى يتم التفاوض عليها من خلال وفد من السادة والاجاويد تبعث به اليها جماعة الخاطف . وباستطاعة جماعة المرأة قتل الخاطف قبل أن يحمل على هدنة ولا محل لمطالبتهم

منخذ لدفع دية ، لكنهم يلتزمون بدفع الدية العادية اذا حدث القتل بعد منح الهدنة . ويستتبع الاختطاف الزواج بين الهاربين واعطاء فتاة في سن الزواج زوجة لابن المرأة الهاربة أو لأحد رجال جماعتها اذا كانت فتاة لم يسبق لها الزواج او كانت مطلقة او أرمل . كما يستتبع دفع تعويض يعادل قيمة امرأة ثانية (وهو ١٨ دينار عراقي) الى أبي المرأة الهاربة أو جماعتها سواء دفعة واحدة أم على أقساط . ويستتبع اغيـرا استنزاع مبلغ ١٨ دينار عراقي من مهر اية امرأة ثالثة تزوج فيما بعد في أي وقت و ايا كان مهرها لصالح ابي المرأة الهاربة أو جماعتها . ولا تتألف جماعة المرأة الهاربة العلاقات العادية معها عقب الطلح ، لان هروب المرأة يلحق بجماعتها عارا شديدا .

وفي بعض القبائل العربية لا يقبل اهل المرأة المخطوفة تزويجها منه في حالة خطفها بتواطؤ منها الا اذا كان قصد اتباع - حين خطفها - الاجراءات التي يفرضها العرفه وهي اجراءات تستهدف التاكيد من أن الخطف تم برضاها وانه لم يكن لفسس تعرفه مع المرأة ما يشين .

فلدى قبائل شرق الاردن (ابو حسان ، ص ٢٣٦) على الخاطف أن يعطى معه شخصين اثنين (يسميان المبرثة) الى بيت المخطوفة حيث ينتظرانه قرب البيت المذكور ، وبعد أن يُفـرر مخطوفته يشهدهما على انه (لم يمس لها يمين ولم يُقَبَّل لها جبين) ويعنى ذلك انه لم يخطفها رغم ارادتها ، اذ لم يمس يدها وانه من ناحية اخرى التزم حدود الادب . ثم على الخاطف ان يؤمن مخطوفته عند اول بيت يراه بعد بيت اهلها ، وقد جرت العادة بان يتوسط صاحب البيت الذي لجأت اليه المخطوفة ، مع

أهلها. وهم عادة يميلون الى التجاوب معه ، لان اجراء الخطف كان سليما. وناورا ما يمتنع أهلها عن تزويجها للخاطفة اما في حالة عدم اتباع الاجراءات التي يتطلبها العرف فـان الخاطف يتعرض لجزاء يتسم بالشدة ، اذ يلزم بدفع دية اربع رقاب (دية مربعة) . بالاضافة الى أن أهل الفتاة يمتنعون من تزويجها ، ويستردون ابنتهم ، وقد يقومون بقتلها دفعا للعار.

ج) اختطاف امرأة متزوجة برضاها

قد لا تشعر زوجة بالميل نحو زوجها ، وقد تقع في حبائل رجل آخر يغريها بترك زوجها والزواج منه . وفي بعض القبائل لاتجد الزوجة التي لاتحب زوجها معوبة في الانفصال عنه ثم الزواج ممن تريد . ففي هذه القبائل قلما يقف الزوج في طريق زوجته اذا كانت تحب رجلا آخر وترغب في الزواج منه .

فلدى الرواله (موشيل ، ص ٢٣٨) لاتحتفظ المرأة بحبها لرجل آخر سرا ، وبعد قليل يعرف الناس الامر ويقولون علانية " مرت فلان هويانتن على فلان " . فاذا بلغ ذلك مسامع زوجها ، وكان رجلا ذميا مروءة ، طلقها دون أن يثير اعترافا أو يطلب تعويضا ، رغم أن من حقه المطالبة برد المهر الذي دفعه من أجلها . ويقول مثل هذا الرجل عادة : انها ابنة حرة لقبيلة حرة - لقد جعلها الله تحب رجلا آخر ، ولهذا فلن اموقها او استعيدها " .

لكن قد يمتنع الرجل عن تطليق زوجته رغم علمه بكرهيتها له وحبها لآخر ، وقد يرفض أهل الزوجة التدخل للمفط على زوجها لحمله على تطليقها ، وعندئذ قد لاتجد الزوجة بسدا

من الفرار مع عشيقها . وهروب الزوجة اقل شيوعا بطبيعــــــــة الحال من هروب المرأة غير المتزوجة ، وينظر اليه باعتباره أشد خطورة .

وتتبع في اختطاف المرأة المتزوجة نفس الاجراءات التي تتبع في حالة اختطاف امرأة غير متزوجة ، حيث يعمل العاشقان على الاحتماء سريعا بأحد الشيوخ يطلبان مساعدته . وقد يتدخل الشيخ فيزوجهما رغم أن الزوجة مازالت في عصمة زوجها شرعا وهو من الامور التي جرى بها العرف القبلي رغم مخالفتها العريضة لحكم الشرع الاسلامي .

يعف بوركاردت (ملاحظات ، ص ١١٣) عادة قبائل شمسال الجزيرة العربية في أوائل القرن الماضي في هذا الخموص بقوله : " اذا هرب رجل مع زوجة اخروا حتمى بخيمة " ثالث فان هذا الاخير يذبح شاة ويزوجهما . واذا حدث شيء من هذا فــــــــــــى قبائل عنزة عادت الزوجة آمنة الى والديها وانتظرت كلمــــــــة الطلاق من زوجها ، كذلك يكون عشيقها في هامن على نفسه ، حيث يست انه صار دخيلا (جارا) للأسرة التي احتوى بها " .

ويقول الراوى (ص ٢٥٤) عن العادة المتبعة لدى بعض بدو العراق من قيام الشيخ الذي يستجير به الخاطف ومخطوفته المتزوجة ، بتزويجهما رغم ان زوجها لم يطلقها : " ومن الامور المخالفة للشرع الاسلامي خطف المتزوجة برضاها ، وتسمى (طامحة) ويتزوجها الخاطف بعقد ، وهي لاتزال بعصمة زوجها الاول " .

ولدى أهل الجبايش (سليم ، ص ٥٨) في جنوب العراق يستتبع الاختطاف زواج الهاربين حتما ، واذا كانت المــــــــــــراة متزوجة من قبل ، وجب على زوجها ان يطلقها في الحال .

وإذا كان الزوج من نفس جماعة القرابة التي تنتمس إليها الزوجة كان من حقه ، شأنه في هذا شأن عصبتها الاخرى ان يلاحق العاشقين وان يقتلها قبل ومولها الى مامنها .

ويحمل الزوج على تعويض من زوجته المخطوفة . وقسدد يتمثل هذا التعويض في امرأة بديلة (كما هو الحال لدى الجبايش) تقدمها له جماعة الخاطف ، وقد يتمثل في قدر من المال يعادل المهر الذي دفعه والمصاريف التي تكبدها بمناسبة زواجه من المرأة الهاربة .

تايها = زواج المخلف

جرت العادة ، لدى بعض قبائل جنوب الجزيرة العربية بأن الرجل اذا ازمع السفر ترك زوجته وديعة عند رجل آخر ، وكان العرف يلقي على خلف الزوج واجب القيام نحو المرأة بكل ما يلتزم به الزوج نحو زوجته ، كما كان يقرر له عليها كل الحقوق التي للزوج على زوجته . فعلى خلف الزوج اعادة المرأة وحمايتها وله بالمقابل الحق في عملها ومعاشرتها ويستمر خلف الزوج في اداها واجباته وممارسة حقوقه الى أن يعود الزوج الغائب ويسترد زوجته .

ولدينا من هذه العادة شاهدان احدهما يرجع الى اوائل القرن الثالث عشر الميلادي (٦١٨ - ٦٢٦ هـ) والبشاني يرجع الى اوائل القرن التاسع عشر اي بفاصل زمن بينهما يعادل السبعين حوالى ستة قرون .

والشاهد الاول على هذه العادة هو مارواه ابن المجاور وهو رحالة فارس الاصل . كان يقيم بمدينة عدن في جنوب اليمن

وقام بعدة رحلات في اليمن وحفر موت ومُعان. وقد اتاحت له الفرصة للوقوف على الكثير من عادات القبائل اليمنية وتقاليدها. ووصف مادة ترك الزوج زوجته وديعة لدى رجل آخر التي كان يمارسها بعض قبائل اليمن بقوله: " فاذا خرج أحدهم الى سفر أتت المرأة الى عند المخلف اي عشيق تلك المرأة يحاضنها الى أن يرجع زوجها. فاذا قرب المسافر من منزله نادى بأعلى صوته ايها المخلف اللجوج ، قد حان وقت الخروج ويدخل مسكنه غفلة فان وجده في المسكن قتله ، وان كان قد خرج فقد عفا الله عما سلف " . ويضيف ابن المجاور الى ما سبق قوله " وسالت رجلا منهم في مكة فقلت له : ايها الرجل والنزيل ماذا يصنع المخلف ؟ فرد أسوأ الجواب فقال "يَسْحَقُ الْخَبْرُ وَيَمَحَقُ الْمَرْأَةُ" .

وعبارة يسحق الخبز تعبر ،على ما يبدو ،عن واجب المخلف في ازالة المرأة التي عهد اليه بها ، أما عبارة يمحق المرأة فتعبر عن حق المخلف في معاشرتها . فقد جاء في قاموس المحيط : مَحَقَّ تَحْقِيقًا وذلك انهم في الجاهلية ، اذا كان يوم المحاق يَدْرُ الرجل الى ماء الرجل اذا غاب منه ، فينزل عليه ويحق به ماله ، فاذا انسلخ كان ربه الأول أحق بسسه فذلك يدهي المُحِق .

فقد شبه المخلف بالمحقيق من حيث أن المَخْلِفَ ينتفع بزوجة الغائب ، كما ينتفع الرجل بماء غيره عندما لا ينتفع به هذا الأخير وقت المحاق او وقت البجيلة الشديدة وينقطع عن استعماله عندما يعود اليه صاحبه عند انتهاء المحاق .

اما الشاهد الثاني على هذه العادة فهو ما رواه رحلة سويسري زار الحجاز في أوائل القرن الماضي وهو بوركاردت ،

ويمف بوركاردت (رحلات ص ٤٥٢) هذه العادة لدى احدى قبائل اليمن بقوله : " عندما يجمع احد رجال هذه القبيلة القيام سفرة ، يرسل زوجته الى بيت أحد اصدقائه ، ويكون مظهرها أن على هذا الصديق أن يحل محل الزوج في كل شيء طيلة غيبته وان يربها اليه حين موته " . (٩) .

ومن الواضح أن هذا النمط من الروابط الزوجية ينطوي على مخالفة سافرة لاحكام الشرع الاسلامي ، ولا يمكن الا أن يكون امتدادا لعادة جاهلية قديمة ، عاوت على استمرارها الظروف الخاصة بالقبائل التي كانت تمارسها من حيث العزلة الشديدة والبعد عن مصادر الثقافة الاسلامية .

عاشرا - زواج التجربة

كان العرف ، في بعض القبائل العربية في جنوب الجزيرة وربما مازال في عدد منها ، يسمح للرجل بمعاشرة الفتاة او المرأة التي يرغب في الزواج منها قبل عقد الزواج حتى يتبين ما اذا كانت تلح له زوجة فيقدم على الزواج منها ام لاتلح فيعرف عنها الى غيرها .

واقدم شاهد على هذا النمط من الروابط الزوجية مارواه ابن الجاور (ص ٥٤) في اوائل القرن الثالث عشر (اوائل السابع الهجري) عن بعض قبائل جنوب الجزيرة العربية وذلك حيث يقول : " فاذا خطب زيد بنت عمرو وانعم له عمرو بايجاب القول ، دخل زيد ببنت عمرو واستغفها وبات معها طول ليلته فاذا اصبح خرج وترك نعليه في بيت بنت عمرو فيعلم عمرو انه رضى بها فحينئذ يعقد له عقد النكاح . وان لبس حذاءه وفسدا علم عمرو أن زيدا لم يرض ببنته . وهذا في أجاويد هؤلاء القوم " .

أما الشاهد الثاني على هذا النمط من الزواج فيرجع إلى أوائل القرن الحالى حيث ذكر فيليبس (١٩٧١ م، ص ١٣٩) أن زواج، التجربة يُمارس حتى اليوم فى جنوب الجزيرة العربية . فعلى سبيل المثال ذكر العياعر " لهولدانجرامز" (١٩٣٦م) أنهم يعطون بناتهم لكل من يطلبهن. وعلى الرجل بعد حوالى شهرين من التجربة أن يتزوج من الفتاة والا فعليه أن يعيدها إلى أهلها شاكرًا ، وليس من شأن ذلك أن يستتبع أية ضغينة".

ولعل هذا النوع من العلاقات السابقة على الزواج هو ما عناه بعض المؤلفين عندما تحدث عن كثرة السفاح لدى عدد من قبائل جنوب الجزيرة العربية .

يقول رفعت باشا مثلاً (١٩٢٥ م، ص ٣٤٨) : " وقد بلغنى عن سعادة " احمد فيضى باشا " قومندان الحجاز عامة، وكان قد سبق له الخدمة باليمن انه يوجد بالعسير قبائل يتركسون بناتهم يختلطن بالرجال حتى يحبلن ، فيزوجون البنت ممن حبلت منه ، وان لم تحبل فتلك المعرة عندهم".

ويصف حمزه (١٩٣٣ م، ص ١٠٨) عادة إحدى قبائل عسير فى هذا الخصوص بقوله : " ومن أزدل عادات (هذه القبيلة) الاختلاط الجنس بين الرجال والنساء ، من الإيكار والثيبات، وقد رُوى لى عن ذلك روايات أخشى أن يكون مبالغاً فيها كثيراً بسبب التهم الشنيعة التى يوجهها بعضهم إلى هذه القبيلة وسواها من قبائل تهامة، قبل قيام الحكم الحالى الذى قضى على هذه العادات الجاهلية ، وضرب على أيدي مرتكبيها بيد ممن حديد ، وقد لا تتزوج البكر زواجا شرميا قبل أن تكون ولدت ولدا أو أكثر سفاحا ، والظاهر أن كثيرين يرغبون فى زواج

البنات ذات الرقم القياس في عدد اولاد السفاح . ويسمى ولد السفاح عندهم (ولد الهيجة) وفي لهجة اهل البلاد (ولد امهجة) ، والهيجة هي الغيفة او الغاية ، اي الولد الذي وُلِدَ في الهيجة ، وليس على فراش أهله . اما المتزوجات فانهن محضات لا يعرفن السباطل ولا السفاح . ومجرد زواج البكر أو الشيب يلقي عليها ستارا كثيفا من الحصانة والحرمة والقدسية . وقد روى لي أن رجلا غافل متزوجة في ليلة كانت فيها متممة شائعة ، فلما عرفت بالامر ظلت تتعقبه مدة الى أن ظفرت به وقاتلته رميا بالرصاص دون أن تطالب بدينه ، لانها قتلتها دفاعا عن العرض والشرف " (١٠) .

ومن الشواهد ما يشير الى أن بعض البقبائل التسي كانت تعارض زواج التجربة وهاجرت من جنوب الجزيرة الى جهة اخرى احتفلت في مهرها بعادتها فهذا الخصوص ولو في صورة معدلة بعض الشيء . من ذلك مثلا ما رُوي عن بدو مريوط فمسي صحراء مصر الغربية (رفعت باشا ، ج ١ ، ص ٢٤٨ ، هـ ١) حيث كانت العادة في الزواج عندهم أن يذهب الخطيب الى الابار التسي تنزح منها المياه يكرّ النساء . فينتقى منهن ما يشاء ، ويسأل عن أبيها وأين يقيم ، ويذهب البني خيمته ويخطب اليه ابنته فيدع له الخيمة بعد أن يخليها من أسرته ، حاشا المخطوبة فيجلس اليها الخطيب بعد أن ينصب بندقيته بالباب ويتحادثان ساعات ثم ينصرف ، وتعود الاسرة الى بيتها ، ثم يعاود الخطيب ذلك حتى تتوثق بين الخطيبين روابط اللفة والمحبة ، فيتزوجها ولو بعد حملها منه ، وان رغب عنها اغترب من اهلها سنة كاملة ثم يلتجئ الى عظيم ليقدر عليه دية ، فان قبل ما قنسدروا الا قتل " .

وزواج التجربة ،بطبيعة الحال ،يتعارض تعارضا تاما مع أحكام الزواج الاسلامية . فزواج التجربة ،فى حكم الاسلام ، ان هو الانوع من السفاح ولايمكن تفسير هذا النوع من الروابط الا بوصفه امتدادا لمعاداة قبلية سابقة على ظهور الاسلام . وقد ساعد على استمراره جهل القبائل التى تمارسه بمخالفتها للشرع الاسلامى بسبب عزلتها الشديدة ، الذى ادى بدوره الى ضالسة حصيلتها من الثقافة الاسلامية .

ويمارس بعض قبائل شمال الجزيرة العربية نوعا من زواج التجربة اقل مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية . ففى هذه القبائل ياخذ زواج التجربة صورة الزواج العادى لكنه يُعقد بقصد البتجربة ، فان وجد الرجل الزوجة محقة لاماله استمر الزواج ، والا طلقها ، وتزوج من غيرها الى أن يعثر على ضالته .

فلدى بعض قبائل شرق الاردن (العبادى ، المرأة البدوية ص ١٠٥) كان من عادة الشيوخ والافنياء التجول بين العربان فى وقت معلوم من العام ، واذا ما رأى أحدهم فتاة أعجبتهم خطبها من والدها ودفع مهرها . واجرى مقد نكاحها ، ثم يدخل بها ويتزوجها وهو عند أهلها ، حيث يبنون له (برزه) بجانب بيت والدها ، وهكذا عدة ايام ، فان اعجبتهم وسلبت ليه اخذها معه ، واذا لم تكن كذلك ، تركها واستمر فى مسيرته ، لتبحث عن زوج آخر ، ويبحث هو عن زوجة اخرى .

عادى عشر - زواج الهبة

زواج الهبة هو الزواج الذى يتنازل فيه ولي الفتاة او المرأة عن المهر الذى كان من المفروض أن يحصل عليه

بمناسبة زواجها . وزواج الهبة نتيجة منطقية للقاعدة العربية التي كانت سائدة لدى القبائل العربية ، والتي كانت تُعطي ولئ المرأة الحق في مهرها ، فطالما أن لابي الفتاة الحق في أن يحمل لنفسه على المهر الذي يُدفع بمناسبة زواجها ، فمن حقه أن يتنازل عنه ، ويهبها زوجة لمن يريد .

ف لدى قبائل شرق الاردن (جوسان، ص ٤٨) كان من الممكن لأب أن يهب ابنته على سبيل الزواج ، وكان زواج الهبة يحدث أغلب ما يحدث ، في أوساط شيوخ العشائر والقبائل . وقد يهب شيخ العشيرة او القبيلة ابنته لأحد اقاربه الاقربين ، تعبيرا عن شعور المودة والمداقة الذي يكنه له . وقد يتهادى شيوخ العشائر والقبائل بناتهم لأغراض سياسية تدهيما للعلاقات وتوثيقا للعلات فيما بينهم .

وفي بعض قرى فلسطين (جرانكلست ، شروط الزواج ، ج ١ ص ١١٠) كانوا يمارسون نوعين من الزواج يطلقون عليهما ما يفيد أنهما من قبيل هبة الزوجة رغم أنهما في الواقع لم يكونا يخلوان من التكلفة المالية . ويطلق على النوع الاول ، منهما اسم " عطية الجورة " اي عطية الحفرة والمقمود بهما الحفرة التي تتم الولادة عندها ، حيث يهب الرجل ابنته حديثا الولادة لمن يشاء من ياتون لتهنئته ، زوجة مقبلسة لأحد ابنائه . وبمقتضى هذه الهبة يلتزم الاب بتزويج ابنته ممن وهبها له عندما يأتى الوقت المناسب . فير أن هذا الزواج يلقي بعض الالتزامات المالية على عاتق الراغب في الزواج رغم تسميته بأنه عطية ، ويطلق على النوع الثاني اسم " عطية القبر " وينعقد عندما يفقد رجل زوجته ويحين وقت دفنها فينزل الزوج الى القبر ، ويسارع احد الحاضرين الى ومد الزوج الحزين

بإعطائه إحدى قريباته ، لكن يخفف منه ألم فقد زوجته ، وهنا أيضا لا يخلو هذا الزواج من أعباء مالية على الزوج رغم النظر إليه بوصفه هبة أو عطية .

ثاني عشر - زواج السبي

كانت الحروب والغزوات بين القبائل العربية شائعة قبل الاسلام ، وكانت القبيلة المنتصرة تستولى على ما كانت تستطيع الاستيلاء عليه من القبيلة المهزومة من غنائم واسلاب وفي مقدمة الغنائم والاسلاب النساء والحرارى . وكان المحاربون من أبناء القبيلة المنتصرة يسهون ، خاصة ، الأسر الشرائف من النساء - ففي هذا اظهار لقوة القبيلة المنتصرة وبطولة أبنائها ، بقدر ما فيه من اذلال للقبيلة المهزومة .

وكان الفخر بسبي النساء احد الموضوعات السائدة في الشعر الجاهلي .

قال احدهم (زهير بن جناب) :
وسبينا من تغلب كل بيضاء رقاد الفقى برود الرضاب

وقال آخر :
نقاتل أقواما فنسبى نسائهم ولم ير ذو دعر لنسوتنا حجلا

وكان العرف العربى اذ ذاك يسمح لكل من سبى فتاة أو امرأة بأن يطأها دون زواج ، كما كان يسمح له باتخاذها زوجة وكان الشعراء يفتخرون بقدرة قومهم على وطء نساء اعدائهم أو الزواج منهن عنوة ، بقوة السلاح .

قال أحدهم :

نكحنا نساءهم منسوة ببيض الفلاح ومرانها

وقال آخر :

إذا نحن شكنا زوجتنا رماحنا كما أمكنتنا من بنات المهاجر

ويظهر الاسلام اختفت عادة سبي النساء على الحروب القبلية ، واختفى السبي كطريقة للزواج . وقد ساعد على توطيد حكم الاسلام في هذا النوع قيام الدولة الإسلامية في الجزيرة العربية . فقد فرغت السلطة العامة على البقبائل التزام هذا الخطر التزاما صارما . وكان من نتيجة ذلك ظهور عرف أخذ يقوى ويشدد مع الزمن نحو اسباغ قنر متزايد من الحماية على النساء أثناء الحرب .

ولم يزل الاعراف القبلية المعاصرة تتمتع المرأة أثناء الحروب ، بحماية شاملة وحماية سابقة ، بحيث يمكن القول بأن كل جزء من جد المرأة معون لايمس .

والشواهد على تمتع المرأة العربية ، أثناء الحروب او الغارة ، بحماية شاملة ، عديدة تذكر بعضها منها فيما يلي :

يقول بوركاردت (ملاحظات على البدو ، ج ١ ، ص ٣٠٤) مثلا " سوا " حدث نهب المغارب ليلا ام نهارا ، فان النساء يماسن مادة باحترام ، على الاقل من حيث أن عرضهن لايمس على الاطلاق ولم تبلغنى حادثة واحدة تدل على العكس . ومع ذلك قد يجردن في بعض الاحيان - عند العداوة المستحكمة - من جلبهن . وليس هذه الحالة يجبرهن الناهيون على انتزاعه بانفسهن " .

ويقول ديكسون (١٩٤٩م ، ص ١٢٣) : " اذا تعرض احد المضارب لغارة مفاجئة ، ووقع تحت سيطرة زمرة من فرسان العدو الصائحين ، فليس ثمة ما تخشاه المرأة البدوية فيما يتعلق بشخصها . فقوانين المحرّاة تجعل ذاتها معونة لا تمس . فتنسب يُقتل رجلها وقد يُفطر ابنائها الى الهرب بحثا عن الامان اما نساء الخيمة فهن آمانته فهن يعلمن ان المنتصرين لسن يمسوا شعرة من رؤوسهن . فسبب المرأة مستحيل في الحرب العربية " .

ويقول العريزي (١٩٦١ ، ص ١٨٩) : " ان البدوي يحترمون المرأة في ايام الحرب الى حد التقديس . ومن التقاليد المرمية ان لا تُمس النساء بسوء ، الا عند الانتزال الساقطين " .

كذلك يصف العودي (١٩٨٠ ، ص ١٥٩) موقف القبائل اليمينية الريفية من حصانة المرأة بقوله : لايجوز الاعتداء على المرأة والطفل والرفل (الشاب او الرجل غير المختون) او منعهم من ارض او ماء او مرمى ، حيث يدخل الاعتداء من هذا النوع على المرأة او الطفل ، او " الرغل " فمن الاشياء المعيبة الكبيرة مثل قتل " السبيير " او العدوان في يوم السيل ، واهجوم الجراد او في السوق او ما يشبه ذلك " .

ولدى بعض القبائل كان العرف يجري بمشاركة احسدى فتيات القبيلة ، في الغالب احدى بنات شيخ القبيلة ، في المعركة كوسيلة لحث محاربي قبيلتها على القتال في شجاعة واستبسال وقد تدور الدائرة على قبيلتها ويتمكن اعداؤها من الاستيلاء على الفتاة . وحتى في هذه الحالة يجري العرف بمعاملة هذه الفتاة احسن معاملة . وقد يقع من أسرها في حينها ويرغب نسي الزواج منها ، لكن زواجه منها يتم بموافقتها ، وطبقا لاجراءات

• الزواج العادى

يصف صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٢٧٦) ما جرت به عادة بعض قبائل الحجاز فى هذا الخصوص بقوله : " وقد تمتد الحرب بين قبيلتين وقتا طويلا .. وتود كل منهما أن تكسر شوكة الاخرى فتجمع نساءها واطفالها واموالها ، ثم تتخير كل منهما اجمل بناتها واملهن ^{خُلُقًا} وَخُلُقًا . ويركبهن الهودج ، ثم يوقفوهن فى مقدمة ساحة الوعى . وعند التقاء الجمعين ، ترفع الفتيات ستار الهودج وتكشفن النقاب عن معيانهن . وتشدن منظومات من الشعر الحماسى وتوردن من مفاخر قبائلهن ما يلهب حماس المقاتلين الاثاوس حتى تنتهى المعارك .. ويحق للفرقة التى نالت النصر أن تغتصب خيام الفرقة المفلوبة التى بقيت فى ارض المعركة . ولما كان التسلط على ارواح المهزوميين وامراضهم فى ارض المعركة ليس من اخلاقيات الاعراب ، فقد كان أشج الفتيان يتقدم نحو اجمل الفتيات اللاتى كن يشجعن الشباب ويحرضن القبيلة على القتال ويأسرها . وتبقى تحت سيطرته الى أن تدفع قبيلتها المبالغ التى تحددها القبيلة المنتصرة ، فان دفعت القبيلة الغدية ، عادت الفتاة الى ذبيها معزة مكرمة ، فى طلعة بهية كأنها طلعة البحر . اما اذا لم يكن لهذا الفتى ميل نحو الغدية واستطاع خلال تلك المدة أن يكسب قلب الفتاة ، فانه كان يعقد قرانه عليها . "

ثالث عشر - التمسرى

التمسرى هو معاشره السيد لجاريته دون زواج . فالتمسرى ليس زواجا بالمعنى الصحيح وان كان لا يخرج بطبيعة الحال ، من كونه رابطة من الروابط الزوجية . وهى رابطة زوجية ^{يُنظَر} ينظر اليها بوصفها ادنى مرتبة من الزواج بمعناه الصحيح .

وتتفاوت الاعراف القبلية في موقفها من التسرى . ففي بعض القبائل يسمح العرف للرجل بمعاشرة جاريته والفرس أنها غير مربية . ولا تستتبع هذه العلاقة بالنسبة للرجل أى قدر من الاستنكار أو الاستهجان . ويُنظر الى أولاد الجارية باعتبارهم أحرارا وعربا . وفي البعض الآخر لا يميل الرجال الى معاشرة الجوارى من بنات الشعوب الأخرى ، ولا يُنظر العرف الى التسرى بعين الارتياح . ولدى هذه القبائل لا يقر العرف لابناء الجوارى بعفة الحرية بل يعتبرون مبيدا مثل امهاتهم . ويعمل الامر ، لدى البعض الثالث من القبائل الى حد تحريم العرف للقبلى كل علاقة جنسية بين أحد أفراد القبيلة وامرأة تنتمى الى أحد الشعوب الأخرى .

فمن القبائل التى كانت تسمح لافرادها بالتسرى بنساء الشعوب الأخرى بعض قبائل تهامة . وفي وصف مادة هذه القبائل فى هذا الخصوص يقول تامييه (بيرين ، اكتشاف جزيرة العرب ص ٢٥٨) الذى قدم الى الجزيرة العربية مصاحبا لجيش محمد على باشا فى أوائل القرن الماضى ، انه شاهد عددا من أولاد العرب من أمهاتهم الزنجيات والعكس لا وجود له ، وان ولد العبد والامة عبد . وأما ولد العربى من الامة فهو حر ، يتمتع بحقوق العربى نقلا العرق ، ويتحمل ما عليه من واجبات ، اذ أن دم الاب يخرجه من العبودية تحريرا مطلقا .

ومن الواضح أن موقف هذا القبائل يتمشى مع احكام الشريعة الاسلامية . ففي الاسلام يتمتع اولاد الرجل من جاريته بعفة الحرية بل ينسبون الى ابيهم ، ويقفون على قدم المساواة مع اولاد الرجل من زوجته .

ومن القبائل التي كانت تسخط اتصال الرجل بجاريته وتحتقر اولاد الاماء بعض قبائل الحجاز التي يصف صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٢٨٦) موقفها في هذا الخصوص بقوله : والاعسراب يستخدمون الجوارى النبيض او السود في خدمتهم ، ولا يميلون الى مضاجعتهم اذا كن مجهولات الحسب والنسب ، والاستمئاع بالجوارى من الامور المذمومة بين الاعراب ، وكانوا ينظرون الى اولادهم نظرة احتقار . ويدهونهم اولاد الجوارى . ولا يمكن لامرأى أن تزوج ابنته من ابن جارية .

ومن القبائل التي كانت تحظر على أفرادها كل علاقة جنسية بنساء الشعوب الاخرى بعض القبائل الشمالية التي يصف ديكسون (ص ١٤١) موقفها من ذلك بقوله : اذا هرب بدوى وتزوج من جارية بيضاء (أى شركسية او جورجية او ارمنية) او من فتاة من قبيلة أدنى ، فلن يكون بوسع العودة ثانية الى عشيرته والا قتلوه . وذلك لاعتقادهم أن مثل هذه العلاقة من شأنها أن تنجس دم القبيلة .

ومن الواضح أن موقف هذه القبائل الاخيرة يخالف احكام الشرع الاسلامى الذى يسمح بمعاشرة ملك اليمين ، والذى يسمح للرجل بالزواج من امرأة كتابية ايا كان العرق الذى تنتمى اليه . وحظر هذه القبائل التسرى بالجوارى من بنات الشعوب الاخرى او الزواج منهن لا يمكن تفسيره الا بوجهه اثر تخلف عن عادات قبلية قديمة سابقة على ظهور الاسلام .

شبه الهوامسش

(١) تقول ليدى بلنت (ص ٢٢٧) مثلا انه من النصارى للبدوى الفقير أن يتخذ أكثر من زوجة في نفس الوقت. بل ليس من الشائع أن يعقد الغنى زواجا شائيا طالما ظلمت الاولى سعيدة. فالمرأة التي تحظى برضا زوجها والتي انجبت له أبناء تكون بمأمن من دخول نساء جديداً الى خيمته .

وبعض الرجال ينحو منحى المبالغة في وصف مــــــدى انتشار تعدد الزوجات في القبيلة او القبائل التي كانت موضع ملاحظتهم . من هؤلاء " العظم " (ص ٩٠) حيث يقول من تعدد الزوجات في اليمن " يكثر الرجال في اليمن من الزواج ، ولما يجد الانسان رجلا متزوجا بأقل من زوجين او ثلاثة " فقد جعل من الاستثناء وهو تعدد الزوجات القاعدة . وهو امر مستحيل اذ أن ذلك يقتضي أن يكون عدد الإناث ضعف او أضعاف عدد الذكور وهو ما لا يمكن تحقيقه في الواقع . ففي كل مجتمع يبيع تعدد الزوجات ينحصر الرجال متعددو الزوجات في دائرة تضيقت وتنحصر لكنها لا يمكن أن تستغرق الرجال المتزوجين جميعا او حتى غالبيتهم .

(٢) واتخاذ زوجة ثانية في حالة عقم الزوجة الاولى اوفى حالة كون اولادها جميعا من الإناث لا يقتصر على البدو مــــــن المسلمين ، بل نجده أيضا لدى النصارى منهم . فقد ذكر جوسان (وهو مبشر فرنسي كان يقيم بين عرب مؤاب في اوائل القرن الحالي ، ص ١٥) أن رجلا مسيحيا من قبيلة الحجازيين قرر فسي اغسطس ١٩٠٥ اتخاذ زوجة ثانية لان الاولى لم تكن تلد سوى اناث

وأنه لم يعدل عن مشروعه الا بعد ان وَجَّه اليه كثيرا من اللوم وانه كان يحتاج برغبته في الحصول على ابن وبشرية حصوله عليه . كما ذكر أن مسيحيا آخر اتخذ زوجة ثانية لان الاولسى فقدت بصرها . وان كثيرا من الرجال المسيحيين عقدوا ، رغمهم العقوبات الدينية التى وُقِّعت عليهم ، زواجا ثانيا من اجل تخليد اسمهم : من اجل الحصول على ابن .

(٢) من الشائع لدى القبائل التى تمارس تعدد الزوجات اعتبار احدى الزوجات زوجة رئيسية تنعت بالزوجة الكبيرة او ، العظيمة . وتحتل الزوجة الرئيسية فى الاسرة مكانا ممتازا بالمقارنة بغيرها من الزوجات . وقد تتعلق امتيازات الزوجة الرئيسية بعلاقتها بزوجها ، وقد تنصب ايضا على علاقاتها بالزوجات الاخرى . فلدى الهوتنتوت (فى جنوب غرب افريقية) مثلا يعتبر كوخ الزوجة الرئيسية الكوخ الرئيسى للأسرة يترجل الامدقاء الزائرون امامه ، وبه يستقبل الزوج فيوفه ، واولاد الزوجة الرئيسية يلبسون احسن الثياب ، ويَقْطَلون على اولاد الزوجات الاخرى ، ويحصلون على نصيب اكبر فى ميراث الاب . انظر امثلة اخرى عديدة فى كتابنا : النظم القانونية الافريقية وتطورها ص ٨٨ وما بعدها .

(٤) روى العظم (ص ٩٠٢) انه عندما سأل رجلا يمنيسا متعدد الزوجات عن كيفية تحقيقه العدل بين زوجاته اجابه قائلا أن الامر سهل جدا لان النساء باليمن قد الفن تعدد الزوجات ، فلا تجد الغيرة اليهن سيلا ، ولا يؤاخذن رجالهن على الزواج ولا يلمنهم ، وتعيش غالبا زوجات الرجل فى منزل واحد دون أن يحدث بينهن شجار او خصام .

٥) ويقول مبيدات (ص ١١٦) أن زواج البديل كان يجسر على الأسرة كثيرا من المشاكل فكانت عادة الأسرة الواحدة مرتبطة بسعادة الأسرة التي تمت المبادلة معها . فقد يحدث خصام معين بين الزوج وزوجته ، فيطردها الى بيت ابائها ، وفي المقابل يأخذ بديلتها " التي قد تكون اخته او ابنته " ويحجزها عنده حتى يتم التراضي بينه وبين زوجته . وكثيرا ما كسان الرجل يطلق زوجته . وفي المقابل يطالب بطلاق بديلتهادون سبب او مبرر اللهم الا لانه غير متفق مع زوجته .

٦) زواج البديل كان شائعا لدى القبائل الافريقية منها مثلا قبائل شمال نيجيريا . ومن أحكامه ، لدى بعض هذه القبائل ، انه اذا انجبت احدى الزوجتين ولم تنجب الاخرى كان لزوج المرأة العاقر اعتبار عقد الزواج مفسوخا . واذا كان عدد اولاد احدى الزوجتين يفوق عدد اولاد الزوجة الاخرى كان لجماعة الزوجة المقلة أن تحصل على عدد من اولاد الزوجية المكثرة لتحقيق التعادل . واذا ماتت احدى الزوجتين في سن مبكرة كان للارمل المطالبة برد اخته . او اعطائه امرأة اخرى على سبيل التعويض : انظر كتابنا : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، ج ١ ، ص ٩٢ وما بعدها .

٧) من القبائل الافريقية مايجرى العرف فيه بتقديم امرأة او اكثر على سبيل الزواج بدون مهر كدية كاملة عن القتل او كجزء من دية القتل لدى اللانجو (في اوغندا) اذا كانت للقاتل أخت أو بنت في سن الزواج كان لاخت القتل قبولها مسا بدلا من العاشية كتعويض كامل ، ولدى الشنجانا تونجا على أهل القاتل في حالة القتل غير العمد ، اعطاء اسرة القاتل فتاة لانجاب ذرية لاسمه . وللفتاة فيما بعد حرية العودة الى أهلها ، الا اذا وفقت اسرة القاتل على دفع مهر من أجلها

ولدى الدوجون (فى غرب افريقية) كان على اسرة القاتسل أن تقدم مدفومات هامة الى اسرة القتل ، وبخاصة كان عليها أن تعطىها امرأة كانت تقول الى ابي القتل او اخيه ، وكان الولد الذى يولد من هذا الزواج يعتبر بديلا للميت انظر مقالنا : القتل وجزائه فى التقاليد القبلية الافريقية ، ص ١١١ ومسا بعدها .

(٨) فلدى الهيبان (من قبائل النوبا فى جبال كردفان بجمهورية السودان) تتخذ الخطوة الاولى فى اجراءات الزواج صورة اختطاف العروس . وتنهب ام العروس ابنتها وتعلم الفتاة ماذا ينتظرها . غير أن كلا منهما لا يعلم متى سيحدث الاختطاف . وفى صباح احد الايام بينما تعمل الفتاة فى الحقل كالمعتاد يجمع العريس اربعة او خمسة من اصدقائه ، كلهم من الشبان غير المتزوجين غالبا ، ويذهبون لاختطاف العروس . ويجرى كل شيء بحورة واقعية للغاية . فتكون هناك معركة حقيقية بينة فالعروس ، تعاونها اصدقائها ، تنافل بشدة وتقاوم بقدر ما تستطيع . وفى النهاية يطرده الشبان الفتيات الاخريات ويحملون العروس ، ويذهبون بها الى بيت حماتها المقبل : انظر امثلة اخرى فى كتابنا : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، ج ١ ، ص ١٠٨ و ١٠٩ .

(٩) اختيار الزوج عند تغيبه رجلا آخر يحل محله عادة معروفة لدى عديد من القبائل الافريقية فلدى كثير من قبائل " راثير " كان على الزوج المتغيب ان يحل محله احد اقاربه . فى معاشرته زوجته بحيث يستطيع البيت رغم كل شيء انجاب لرية . وليس للزوجة رفض ذلك ان كان الزوج راجعا فيه . كما أن على الزوج أن يوفر لزوجته هذا البديل ان كانت تريد : انظر كتابنا : النظم القانونية الافريقية ، ص ٢٢٩ .

١٠) ولدى بعض القبائل الافريقية نجد عرفا مماثلا
لدى السوكوما (فى كينيا وتنزانيا) ينظر الى الاتصال
الجنسى بفتيات غير متزوجات بوصفه امرا طبيعيا ومرفوبا فيه
وبالتالى لايسبب الحمل مضايقة للرجل او الفتاة او والديها
فالفتاة لايلحقها عار ، وانجابها ولدا لا يقلل فرصتها فى زواج
مبكر . فكل طفل ينظر اليه باعتباره حونا اكثر منه مبهما .
ومن عادة أهل سواكن أن البكر ان حملت من السفاح لايعسار
ذلك عليها بل يقول اهلها " رزق جانا نظرده؟ " وان لم تحمل
قيل لها ياوحشه ماذا نظر اليك . (رفعت باشا ، ج ١ ، ص ٢٤٨ هـ) .
ولدى الكونا (احدى قبائل الجوكون فى نيجيريا) من المألوف
ان تلد الفتاة طفلا او اكثر قبل أن تصبح زوجة . انظر امثلة
اخرى فى كتابنا : الامام والتقاليد القبلية فى افريقية ، ص ٣١
وما بعدها .

.....



== الفصل الثالث ==

نظام المهر

الزواج الذى يقترن بدفع الراغب فى الزواج قدرا من المال الى أهل المرأة التى يرغب فى الزواج منها هو أكثر أشكال الزواج شيوعا فى المجتمعات القبلية على مستوى العالم . ولهذا المال ، الذى يسمى فى العربية المهر ، قواعد تنظمه من جوانبه المختلفة : سواء من حيث نوعه ومقداره وكيفية دفعه ، أم من حيث الملزّم به وصاحب الحق فيه ، أم من حيث حالات استرداده . ورغم ما بين القواعد المنظمة للمهر من اختلافات جزئية تبعا للقبائل فإن مما يشير الحثّة حقا هو أنها فى خطوطها العريضة متماثلة .

وقد عرفت القبائل العربية نظام المهر منذ زمن موغل فى القدم ، وكانت له فى العصر الجاهلى قواعد تشبه الى حد بعيد قواعده لدى القبائل غير العربية المعاصرة . ولازال الزواج لدى القبائل العربية المعاصرة يتخذ فى الاغلب شكل زواج المهر . وللمهر لدى هذه القبائل قواعده التى تنظمه من جوانبه المختلفة .

ويطلق على هذا المال فى العربية أيضا اسم " المداق " ويعرف فى بعض القبائل " بالسياق " وفى قبائل اخرى يسمى " الفيد " .

ونتناول فيما يلى دراسة المهر من الجوانب التالية :

أولا - نوع المهر او مكوناته .

- ثانيا - مقدار المهر والعوامل المؤثرة فيه .
- ثالثا - كيفية دفعه .
- رابعا - المستول عن دفعه .
- خامسا - صاحب الحق فيه .
- سادسا - حالات استردانه .

أولا - نوع المهر أو مكوّناته

المهر ، كما سبق القول ، هو قدر من المال يدفعه الراغب في الزواج (أو من ينوب عنه) الى أهل المرأة التي يرغب في الزواج منها . ومن البديهي أن يختلف نوع هذا المال باختلاف طبيعة حياة القبيلة الاقتصادية . فمن القبائل العربية قبائل رعوية خالصة تعتمد اعتمادا كلياً على الرعى ولا تمارس الزراعة ولا تعرف ملكية الأرض . ومنها قبائل زراعية بالدرجة الأولى ولا تقتنى سوى القليل من الحيوانات . ومنها قبائل تسجل تجمع بين الرعى والزراعة على تفاوت في الأهمية النسبية لكل منهما .

ومن الطبيعي أن يأخذ المهر ، لدى القبائل الرعوية الخالصة ، صورة عدد من رؤوس الحيوانات التي تقتنيها : عدد من الإبل أو البقر أو الغنم أو الماعز ، وقد يشمل المهر على نوع أو أكثر من هذه الحيوانات .

ف لدى قبائل القرا في عُمان (توماس ، البلاد المعيّنة ص ١٣٥) يتمثل المهر في صورة عدد من الإبل .
ولدى قبائل شرق الأردن (أبو حسان ، تراث البدو القضايسي ١٩٧٤ ، ص ٣١٥) يكون المهر غالبا عددا من رؤوس الإبل أو الماعز (١)

ويشتمل المهر ، لدى المجتمعات القبلية التي تجمع بين الرعى والزراعة ، على أشياء متنوعة فقد يتمثل في حيوانات أو قطعة أرض أو منتجات زراعية أو أسلحة أو غير ذلك من الأشياء .

فقد روى جوسان (عرب مؤاب ، ١٩٠٨ ، ص ٤٩) أن أحد رجال الحويطات دفع من أجل الزواج من امرأة جميلة مهرا يشتمل على حديقة ، ومائة مجبدي (عملة تركية) ومائة شاة وبغل . فخلا من اعطائه ابنة له زوجة لرجل من قرابتها .

ويقول البولس (من عوائد العرب ، في أوائل القرن الحالي ، ص ٥١) من قبائل فلسطين وشرق الأردن أن المهر قد يكون نقودا أو سائمة من ابل أو غنم أو بقرة أو أرضا أو فرسا أصيلة أو حبوبا من الغلال أو ثيابا أو سلاحا وما شاكل .

ومن مكونات المهر في نجد يقول السويداء (نجد قس الامس القريب ١٩٨٢ ، ص ٢٧٠) أن الرجل قد يهرع عروسه بقدر من الخيل والابل ، أو بعدد من النخيل أو بستان ، أو بالسلاح كالسيوف والبنادق ، أو بمشاة من النقود والحلى .

ولدى القبائل المستوطنة أو تلك التي تعيش على مقربة من المراكز الحضرية يشيع ، الى حد ما ، استخدام النقود ومن ثم يتجه الناس الى احلال النقود محل الاشياء الاخرى التي جرى العرف باستخدامها في دفع المهور .

ففي زمن الخلافة العثمانية شاع استعمال نقودهم الفضية والذهبية ولذا كان المهر يدفع ، كلية أو جزئيا ، في

بعض المناطق القبلية في صورة عدد من الجنيحات "المجيدية" كذلك ترتب على قيام الانتداب الفرنسي في بلاد الشام والانتداب الإنجليزي على فلسطين استخدام الليرة الفرنسية والجنيه الاسترليني في دفع المهور في بعض الأحيان لدى بعض القبائل التي استوطنت هذه الجهات ولدى القبائل التي كانت تعيش على مقربة من الخليج وبسبب تأثرها بالتجارة مع الهند استخدمت الروبية أحياناً في دفع المهر. أما في جنوب الجزيرة العربية فقد شاع استعمال الغللة النمساوية وهي ريسال "مارياتيريزا" الفضي .

وإذا كان الشائع دفع المهر في صورة عينية أو نقدية فقد يدفع لدى بعض القبائل ، وفي بعض الأحيان ، في صورة خدمات يؤديها الزوج لحساب الزوجة أو وليها .

وفي بعض قرى فلسطين (جرانكفت ، ج ١ ، ص ١١٩) كان من الممكن الوفاء بالمهر في صورة خدمة يؤديها الرافب في الزواج من أجل زوجته المقبلة ، كان يقوم برعى حيواناتها مدداً معيناً من السنين بدون الحصول على الأجرة التي يحصل عليها الرافب في الأحوال العادية. فتكون الأجرة المستحقة له عن هذه السنين بمثابة المهر. ويحدث ذلك بطبيعة الحال عندما يكون الرافب في الزواج عاجزاً عن توفير المال المطلوب كمهر .

ولدى عرب الأهوار في العراق (سليم ، ص ٦٠) من الممكن لأب لديه بنات وليس لديه أبناء أن يبحث عن رجل فقير لا يقوى على دفع مهر ويزوجه إحدى بناته بدون مهر . ويطلق على هذا الزوج (قعدى) ومن واجبه أن يقيم مع حماءه ويعمل من أجله

وإذا رغب في وقت لاحق في أن يأخذ زوجته ويترك بيت أبيها كان عليه دفع مهر متفق عليه. وإذا أراد أن يطلق زوجته فليس لأي من الطرفين أن يطالب الآخر بأية مبالغ. ولا يقبل الرجال القاترون على دفع مهر الزواج بهذه الكيفية إذ أن الجميع ينتظرون إلى (القَعْدَى) بعين الاحتقار. وفي الواقع مثل هذا الزوج يكون في حالة تبعية لحماه ولا يمارس على زوجته سوى القليل من النفوذ أو السلطة.

وفي الوقت الحاضر يشجع استعمال العملات التي تصدرها الدول العربية الحديثة ويتجه القبليون بهجرة متزايدة نحو استعمالها في دفع المهور عوضاً عن رؤوس الحيوانات والأشياء العينية الأخرى التي كانت تدفع في السابق.

ففي قرية ترمسعيا بفلسطين (١٦) كان المهر في أوائل هذا القرن يدفع " أما نقداً (ذهب أو فضة تركية) أو عقاراً أو حبوباً أو ماشية أو حيوانات عمل. أما اليوم فالمهر هو نقد فقط ".

ثانياً - مقدار المهر

هناك العديد من الاعتبارات التي تؤثر في مقدار المهر سواءً على مستوى القبيلة أم على مستوى الأفراد.

فمن القبائل العربية قبائل ذات ثروة حيوانية كبيرة ومنها قبائل فقيرة لا تملك سوى القليل من الأبل أو الأغنام ومن الطبيعي أن يتجه المهر لدى القبائل الغنية نحو الارتفاع وأن يتجه لدى القبائل الفقيرة نحو الانخفاض.

فقد روى جوسان (ص ٥٠) أن المهر لدى الكعابنه مثلا يتكون من مائة من الشياه ، وخمسين مجيديا ، وبنديقية . وأن عدد الشياه كثيرا ما ينخفض الى عشرين أو ثلاثين . بينما لدى الشرارات يتكون المهر من جمل أو خمس من الشياه . بل لقد استخدم شرارى شاة واحدة للزواج من ست زوجات متتاليات وتزوج شرارى آخر مرتين: دفع فى كل مرة منهما مهرا عبارة عن مجيدى واحد .

كذلك قد يختلف مقدار المهر تبعاً للظروف الاقتصادية التى تمر بها القبيلة فقد تتوالى سنوات جـدب وقحط ، فتقل الثروة الحيوانية ومن ثم تتجه المهور الى الانخفاض ، ففى أوقات الشدة تقل المهور بينما تتجه الى الارتفاع عندما تتحسن الأحوال وتكثر الأموال .

وبالإضافة الى هذه الاعتبارات العامة التى تؤثر على مقدار المهر ، ثمة اعتبارات أخرى على مستوى أدنى من شأنها أيضا التأثير على مقدار المهر معودا أو هبوطا . ونستعرض ، فيما يلى ، أهم هذه الاعتبارات :

١ - مهر القرية ومهر الغريبة

من العوامل المؤثرة على مقدار المهر كون الزوجين قريبين أو غريبين ، ففى حالة وجود رابطة قرابة بين الزوجين يتجه المهر الى الانخفاض وكلما ازدادت درجة القرابة قربا ازداد المهر انخفاضا ، حتى أن ابن العم اذا تزوج ابنة عمه لم يدفع من أجلها مهرا أو دفع مهرا قليلا للغاية يكسـاد يكون رمزيا .

فلدى آل مرة فى الربع الخالى (كول ،بدو البدو ١٩٧٥ ص ٧٣) . لا يدفع فى الزواج بين أولاد العم الاثقاء سوى مهر رمزى فى الغالب وقد لا يدفع مهر على الاطلاق . لكن زواج هيرر أولاد العم يقتضى دفع حوالى الف ريال على سبيل المهر .

ولدى بنى مخر فى شرق الاردن (جوسان، ص ٥٠) بينما كان مهر الخريبة خمسين من الابل ،لم يكن ابن العم يدفع من أجل ابنة عمه سوى خمسة منها .

ولدى بدو سيناء (شقيير ،تاريخ العرب وسيناء ، ١٩١٦ ، ص ٣٨٧) بينما كان مهر بنت العم يتراوح بين جمل وخمسة جمال كان مهر الاجنبية يتراوح بين خمسة جمال وعشرين جملا .

وفى بعض قرى فلسطين (جرانكفست شروط الزواج فى قرية فلسطينية ، ١٩٧٣ ، ص ١٢٣) كان يفرق بين مهر المرأة من نفس الحمولة (قيد الحمولة) ومهر المرأة من نفس القرية (قيد القرية) ومهر المرأة التى تخرج من القرية (قيد القرية) . ويتوقف مقدار مهر الحمولة على درجة القرابة بين المرأة والراغب فى الزواج منها . واذا تزوجت المرأة رجلا آخر غير ابن عمها كان من اللازم تعويض ابن العم بمبلغ يتراوح بين خمس وعشر جنيهات استرلينية . واذا تزوجت العروس فى نفس القرية لكن خارج الحمولة كان من اللازم دفع مهر أعلى فضلا عن دفع مبلغ اضافى لابن عمها مقابل موافقته على السماح بخروجها . وفى حالة زواجها خارج القرية يدفع مهر اكبر كما يدفع مبلغ لابن عمها . وفلا عن ذلك يدفع مبلغان اضافيان يطلق على أحدهما " شاة الشباب " على سبيل التعويض لشباب الحمولة لأن غريبا حرمهم احدى عرائسهم ، أما

المبلغ الثانى فيحصل عليه العبد (وقت ان كان الرق مباحا)
الذى كان يقود الجمل الذى يحمل العروس الى زوجها الغريب .

٢ - المكانة الاجتماعية

يختلف مقدار المهر لدى القبائل العربية باختلاف مكانة
أسرة كل من الزوجين المقبلين . فالمرأة التى تنتمى الى أسرة
ذات مكانة اجتماعية سامية يدفع من أجلها مهر عال ، بينما
تلك التى تنتمى الى أسرة وضيفة لا يدفع من أجلها سوى مهر
قليل للغاية . فمقدار المهر يتناسب طرديا مع مكانة الأسرة
التي تنتمى اليها العروس .

فمهر الفتاة القبلية العراقية (ديكسون ، عربى الصحراء
ص ١٤٧) كان فى العادة حوالى مائتى روبية . بينما مهر بنات
الشيخ كان فى حدود ألفى روبية .

ويقول بوركاردت (ملاحظات على البدو والوهابيين
١٨٣١م ، ج ١ ص ٣٦٨) أن مقدار المهر ، لدى عرب سيناء ، يتراوح
بين خمس وعشر دولارات ، لكنه يرتفع احيانا الى ثلاثين اذا كانت
الفتاة ذات نسب وعلى قدر كبير من الجمال .

٣ - مهر البكر ومهر الشيب

من الشائع ، لدى القبائل العربية ، التفرقة بين مهر
البكر ومهر الشيب وهى المرأة التى سبق لها الزواج وظلقت
او تزلت . والقاعدة فى هذا الخصوص أن مهر البكر أعلى من
مهر الشيب . ويغلب أن يكون مهر البكر ضعف مهر الشيب .
وترجع هذه التفرقة الى أن البكر تأتى الى زوجها وقدترتها

على الانجاب ما زالت كاملة . فهي في الغالب صغيرة السن وما زال امامها متسع من الوقت لتنجب لزوجها العديد من الاولاد . وذلك بخلاف الشيب - المطلقة أو الارمل - التي تأتي الى زوجها وقدرتها على الانجاب قد أصابها نقص ، حيث أن السن قد تقدمت بها ولم يعد أمامها سوى القليل من الوقت .

فلدى بدو سيناء (بوركاردت ، ج ١ ، ص ٣٦٨) لا يتجاوز مهر العزبة أو الأرمل ، على الاطلاق ، نصف ما يدفع من اجل البكر . وفي العادة لا يتجاوز ثلث هذا المهر .

ويقول جوسان (ص ٥٠) عن قبائل شرق الاردن أن مهر المرأة المطلقة نصف مهر البكر .

وفي بعض قرى فلسطين (جرانكفست ، ص ١١١) كانوا يقولون عن الأرملة أنها نصيبة يعنى أنها لا تحصل الا على نصف مهر ونصف جهاز ، ونصف وليمة .

وذكر العزيزى (صفحات من التاريخ الاردنى ص ١٧٥) أن عربان التعامرة الذين نزحوا الى مادبا (في شرق الاردن) كانوا يتقاضون أثناء الحرب العالمية الاولى مهرا للفتاة البكر عشرين ليرة فرنسية وللشيب عشرين ليرة .

ويقول العبادى (المرأة البدوية ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٤) أن المهر للفتاة البكر أكثر منه للعزبة ، وللعزبة أكثر منه للأرملة وللشابة أكثر منه للمتوسطة ، وللمتوسطة أكثر منه للمتقدمة في السن .

ولدى عرب الاهوار في العراق (سليم ، مستوطنو الاهوار في دلتا الفرات ، ص ٥٩) يزداد المهر في حالة الزواج خارج الحمولة . وفي هذه الحالة يتراوح المهر بالنسبة للبكر بين خمسين ومائة دينار عراقي . غير أنه قد ينخفض بالنسبة للارامل والمطلقات الى خمس وثلاثين دينارا .

٤ - صفات العروس الخاصة

تؤخذ صفات العروس الخاصة مأخذ الاعتبار في تحديد مقدار المهر الذي يدفع من اجلها . فجمال العروس ونشاطها ومهارتها وحسن اخلاقها تؤدي في العادة الى زيادة مهرها . ففي طلب مثل هذه العروس يكثر المتنافسون ومن ثم يتجه مهرها الى الارتفاع . وقديما قيل من يطلب الحناء لم يغلبها المهر .

فقد روى جوسان (ص ٤٩) أن رجلا من الحريطات دفع فسي بداية القرن الحالي من اجل امرأته الحناء مهرا يتمثل في حديقة كرم ، ومائة مجيدى ، ومائة شاة ، وبغل ، فضلا عن ابنة له أعطاها على سبيل الزواج لأحد اقارب العروس .

ويقول البولسى (عوائد العرب ، ص ٥٠) عن موقف قبائل شرق الاردن في هذا الخصوص في اوائل القرن الحالي أن قيمة الفتاة تعلق أو تنخفض على قدر جمالها أو حسبها أو نشاطها في الاشغال أو جلادتها في الاتعاب ، أو مهارتها في ركب الخيل أو جرأتها في الحروب الى غير ذلك من صفات بنيت البادية .

وتقول جرانكفست (ج ١ ، ص ١١١) عن عرب قرية " أرطاس " بفلسطين أن مقدار المهر يختلف تبعا لجمال الفتاة وحسن طباعها وسمو نسبها . فهذه الاعتبارات تجعل الرجال يتنافسون في

الزواج منها ومن ثم يرتفع مهرها .

ويسود ، لدى القبائل العربية ، الاعتقاد في أنه كلما زاد الراغب في الزواج في مقدار المهر كان ذلك دليلا على تقديره للفتاة التي يرغب في الزواج منها ، كما أن الفتاة تقيس مقدار ما لها في نفس الراغب في الزواج منها ، من خلال مقدار المهر الذي يدفعه من أجلها .

وتفاوتت القبائل العربية في كيفية تحديد المهر . ففي بعضها يترك تحديد المهر للراغب في الزواج ، وفي بعضها الآخر يخضع تحديد المهر لمناقشات طويلة وأخذ ورد .

ففي نجد (السويدي * ، ص ٢٧٠) من الآباء من يشترط المهر لابنته ، والغالبية تترك ذلك للعريس .

ولدى بدو ماديا في شرق الأردن (العريزي ، ص ١٧٥) كان ولي أمر العروس يشتت في مقدار المهر تعريزا لمقام الخطيبة لانهم كانوا يعتقدون انه كلما علا مهر الفتاة كانت قيمة العروس اعظم ، فاذا بالغ والد العروس او ولي أمرها فليس مطالبه توسطت الجاهة لتنزيل قيمة المهر فيتنازل عن جانب من المهر اكراما لله ، وعن جانب آخر اكراما للرسول ، وعن جانب اكراما للجاهة وعن جانب اكراما للولياء الى أن يبقى المبلغ المتفق عليه أصلا .

ثالثا - كيفية دفع المهر

يتضمن العرف القبلي قواعد تحدد كيفية الوفاء بالمهر وتختلف هذه القواعد باختلاف القبائل وتبعها لنوع المهر .

ف لدى القبائل التى يجرى العرف فيها بدفع المهر فى صورة عدد من رموس الحيوانات : الابل او الابقار أو الغنم يتم الوفاء به بسياسة هذه الحيوانات من بيت العريس الى بيت والد العروس (او ولى أمرها) . ولهذا جرت العادة ، منذ القدم ، بتسمية المهر السياق ولازال يحمل هذه التسمية لدى بعض القبائل المعاصرة . ورغم أن سياسة ماشية المهر تشكل فى حد ذاتها قدرا كافيا من العلانية ، فمن المحتمل أن هذه السياسة يتم اجرائها فى صورة موكب حيث يحيط بالقطيع عدد من اقارب العريس واصدقائه ، فهى لاتجرى فى الخفاء وانما تتم بهيئة احتفال يستلقت الانتظار ويثير التساؤلات من شخصينة العريس .

أما لدى القبائل التى تدفع فيها المهر فى صورة نقود أو منقولات اخرى فان العرف يتطلب أن يتم الوفاء به علانية أى فى حضور عدد من الاشخاص هم عادة بعض اقارب واصدقاء كل من الطرفين .

والسبب فى اقتفاء العرف اشهار الوفاء بالمهر هو الحد من المنازعات التى قد تتور بخصيص واقعة الوفاء بالمهر أو بخصيص مقدار ما تم الوفاء به . فمع وجود عدد كبير من الاشخاص الذين شهدوا واقعة الوفاء بالمهر ومقدار ماتم الوفاء به لايحرج أى من الطرفين المعنيين على اشارة نزاع فى هذا الشأن ، وعلى فرض اشارة احدهما نزاعا فى هذا الخصوص كان من السهل القضاء عليه فى مهده لوفرة عدد الشهود .

ويختلف موقف القبائل من دفع المهر جملة أو على اقساط والقاعدة أنه يجب دفع المهر كاملا قبل انتقال الزوجة الى بيت زوجها ، ومع ذلك يجيز العرف فى بعض القبائل دفع جزء

مقدم ، والباقي على القساط سواء تم الوفاء بها قبل انتقال
الزوجة الى بيت زوجها أم في تاريخ لاحق .

فالبند في شرق الاردن (العبادي ، المرأة البدوية
ص ١٧٤) لا يشترطون دفع المهر كاملا سلفا ، فقد يتم تأخير
بعضه الى مواسم لاحقة ، وقد تتحسن علاقة النسب بحيث يجري
التسامح بما بقي ، ويطالبون به اذا وقع شقاق بينهما لأنه
حق ودين .

ولدى عرب الاهوار (سليم ، ص ٥٩) تجري العادة بدفع
المهر كله مقدما لكن من الممكن الاتفاق على دفع جزء فيما
بعد في صورة أقساط سنوية ، لاسيما بعد الفصل الزراعي .

رابعاً - المسئول عن دفع المهر

القاعدة العامة أن الراغب في الزواج نفسه هو المسئول
من اعداد الماشية أو الاشياء الاخرى التي تدفع على سبيل
المهر . واذا كان الراغب في الزواج فتى مازال يعيش في كنف
أبيه (وهو الغالب عند الزواج الأول للرجل) تولى أبوه دفع
المهر عنه .

وفي كثير من القبائل غير العربية يجري العرف بالزام
عدد من اقارب الراغب في الزواج ، في حالة الزواج الأول
بالمساهمة في جمع المال اللازم دفعه على سبيل المهر
ويتفاوت مقدار ما يسهم به كل من الاقارب تبعاً لدرجة القرابة
فكلما كانت درجة القرابة قريبة كان مقدار ما يسهم به القريب
كبيراً . وتشكل الأموال التي تدفع كمهر من أجل احدى بنات الأسرة

المعسر الرئيس لتوفير الأموال التي يلزم دفعها كمهر من أجل تزويج أحد أبنائها.

ونحن لانك في أن هذه القاعدة العرفية كانت سارية لدى القبائل العربية في ظل ظروفها الأصلية ولعلها ما زالت سارية لدى بعض القبائل النائية التي لم تتأثر كثيرا بظروف الحياة الحديثة.

ففي بعض قرى فلسطين (جرانكفست، ج ١، ص ١٢٧) كان الناس يقولون أن " الأخ يتزوج باخته " أو أن " الاخت تزوج أخاها " بمعنى أن الأخ يمكنه إعطاء أخته على سبيل البسمل للمرأة التي يرغب في الزواج منها، وأن له أن يدفع المهر الذي يحصل عليه من زواج أخته، مهرا من أجل المرأة التي يريد اتخاذها زوجة. وكان أهل الفتى يحرمون على تزويجه في نفس الوقت الذي يحصلون فيه على مهر البنت قبل انفاقه.

وإذا كانت عادة مشاركة بعض الأقارب في توفير المهر اللازم لزواج أحد أقاربهم قد اختفت لدى كثير من القبائل العربية، فقد تخلفت عنها عادة أخرى تستهدف أيضا مديسـد المعونة إلى الزوج الجديد وهي عادة " النقوط ".

فلدى بدو سيناء (شقير، ج ٢، ص ٢٨٨) يقدم أقارب العريس له الهدايا من الفنم والقمح والدراهم على سبيل " النقوط " وهي دين عليه لا بد له من وفائه فإذا لم يـفـه من نفسه طوـلـب به.

وفي قرية ترمصيا بفلسطين (دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٦) يذهب العريس بعد

صلاة المغرب من يوم الزفة الى ديوانه ،حيث يبدأ الاهالى من
الحمايل الاخرى يتوافدون الى ديوان العريس " لتنقيطه "
ويجلس بجانب العريس أحد أصدقائه أو أقاربه ومعه قلم وورقة
يسجل فيها أسماء المنقطين وكمية ما ينقظون لأن النقوط يعتبر
دينًا على العريس يسده في مثل هذه المناسبات .

خامسا - صاحب الحق فى المهر

يجرى العرف لدى كثير من القبائل غير العربية ،فسى
جهات متفرقة من العالم ،بأن الاموال التى تُدفع بمناسبة زواج
امراة لا تحمل عليها المراة نفسها ،وانما يحمل عليها أهلها
ولا يتفرد بها واحد منهم وانما يتم توزيعها بينهم . ويحدد
العرف الاقارب الذين يقتسمون المهر كما يحدد نصيب كل منهم
والقاعدة أن نصيب القريب فى المهر يزداد بدنو درجة القرابة
ويقل بابتعادها . والاقارب الذين يحملون على نصيب فى المهر
عند زواج احدى البنات هم عادة نفس الاقارب الذين يطلب اليهم
المساهمة فى المهر عند زواج أحد الأبناء .

وشمة شواهد عديدة على أن القبائل العربية كانت
لديها قواعد مماثلة . فهناك ما يشير الى أن المهر كان
وربما مازال لدى بعض القبائل ،يعد حقا لأهل المراة دون المراة
نفسها . واذا اعترف لها بشيء منه فهو شيء قليل للغاية
يكاد يكون رمزيا .

يقول العبادى (ص ١٧٣) مثلا " من ناحية قانونية
وشرعية المهر حق للفتاة . أما فى شريعة البدو فهو حق لها
ظاهرا ولوالدها حقيقة . فهو الذى يأخذ ويساوم ويقبض ،ومن

تطلب شيئا من مهرها فهي في اعتبارهم لا تخجل ، وحتى خطيبها يحتقرها فهو يقول : "هي لا تستحي من والدها وأهلها ، فكيف بها نحوى هذا " .

ويقول الجوهري (شريعة المصراة ، ص ١٣٧) عن بدوسينا :
"وعند زواج البنت فاخوها أو ولي أمرها يأخذ مهرها ويعطيها
عزرة أو عزنتين . ثم متى زارته في السنة التالية لزواجهما
أعطاهما عزرة أو عزنتين " (٢) .

ويقول العريزي (ص ١٧٦) عن بدو مادبا " وكانت العادة
الشائعة أن لا تعطى العروس من مهرها الا القليل وهو ما يعرف
عندهم " بالقوامه " .

ولدى بدو بير سبع (العارف ص ٦٥) لاتحمل العروس على
المهر وانما يحمل عليه أبوها أو وليها ، اذا لم يكن الأب على
قيد الحياة . وهناك حالات استثنائية يسلم فيها الأب المهر
لابنته ، أو ينفقه على حليها أو جهازها وثيابها .

وفي بعض الجهات قد يشترط الأب مالا معيناً يدفعه العريس
لابنته . ففي نجد (السويدي ، ص ٢٧٠) يشترط الأب ، في بيثنة
الفلحين ، للعروسة نخلة أو أكثر من النوع الجيد تبقى لها
جذعا وثمرة ما دامت بذمة الزوج . بالإضافة الى ما يقدمه
العريس من المصاغ والملابس . ولدى البدو يشترط الرجل لابنته
جملا أو أكثر من خيار الأبل يبقى لها ما دامت بذمة الزوج
وقطعة من القطيفة وأحيانا بندقية بالإضافة الى ما يأتي به
الزوج من المصاغ والملابس .

وشمة شواهد تشير الى أن المهر ،لدى بعض القبائل ،لم يكن ينفرد به أبو الفتاة (أو غيره من أوليائها فى حالة عدم وجوده) وانما كان يوزع على عدد من أقاربها . ولم يكن توزيع المهر يقتصر ،لدى بعض القبائل ،على الاقارب من جهة الاب وانما كان يمتد الى الام وبعض الاقارب من جهة الام وفى مقدمتهم الخال .

يقول البولسى (ص ٥٠) عن المناقشات التى تدور حول تحديد مقدار المهر " ولابد من دخول الام والاخوة والاعمام والاخوال فى ذلك الجدل . لانهم كلهم لهم منفعة كبرى أو جزئية من هذا المهر . وكثيرا ما يجرى هذا الجدل فى حفرة الشيخ فينال هو أيضا نصيبه فى الغيد " .

وفى قرية ترمس^١ بفلسطين (دراسة فى المجتمع والتراث الفلسطينى ، ص ١٢ و ٢٨) لم يكن الاب هو صاحب الحق الوحيد فى المهر بل كان العرف يجرى بضرورة حصول كل من العم والخال على نصيب فيه ، حيث كان كل منهما يحصل على ما يعادل عشر المهر . ويسمى ما يؤول الى العم والخال من المهر " هدم العم " و " هدم الخال " ومن عادتهم عندما تهل العروس الى باب البيت وقيل أن تركب الفرس الواقفة امامه ، أن تغنى النساء قائلا :

تومن اطلعى قومي اركبى مش هـمك
واحنا حطينا حقوق ابوك وعمـك
قومي اطلعى قومي اركبى منـحالك
واحنا حطينا حقوق ابوك وخالـك

ويقول موسى (ص ٢٣٥) عن قبيلة الروالة انه قد نشور معوبة فى سبيلرد المهر الى الزوج عند انحلال الزواج . فقد

يكون أقارب العرأة اقتسموا مهرها فيما بينهم ،وقد لا يرغبون في رد ما أخذوا .

كذلك يجري العرف لدى بعض قبائل عسير بتوزيع المهر على عدد من أقارب العروس الاقربين . يقول حمزة (في بسلاط عسير ، الطبعة الاولى ١٩٣٣ ، طبعة جديدة ، الرياض ، ص ١٣٣) عن بعض هذه القبائل " ... وكان علينا أن ننتظر المساومة على توزيع مهر العروس بين والدتها وأخيها وعمها الذي هو وليها " .

ومما يسترعى الانتباه ، بعد الحديث عن توزيع المهر أن العرف القبلي يقر عادة لام العروس بالحق في الحصول على نصيب في مهر ابنتها .

فلدى الرواله (موسيل ، ص ١٤٠) تحمل أم العروس دائما على ناقة من مهرها مقابل ارضاعها وتسمى " بعير الكسوع " لأن الأم كانت تسند كوعها الى الأرض عند ارضاعها طفلتها .

وإذا كان العرف الذي يقضى باقتسام المهر بين عدد من اقارب العروس قد اختفى في بعض الجهات فقد حل محله عرف آخر يقضى بالتزام الزوج بتقديم هدايا الى عدد من اقارب وقريبات عروسه .

يقول رفيع (في ربوع عسير ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٣٠) عن عادة أهل " أبها " في جنوب غرب المملكة العربية السعودية ، أن " من تقاليدهم أن على الزوج كسوة لأقرباء العروس من أخوة ، وأخوات وأخوال وخالات وأعمام وعمات وما أكثرهم إذا كان الزوج أجنبيا " .

وفي قبيلة بلقرن في جنوب الحجاز (شاعر ، شبه جزيرة
العرب : الحجاز ، المكتب الاسلامي ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٦) تشترط أم
العروس أثوابا للأقارب قد تزيد على الخمسين ثوبا .

وفي الوقت الحاضر ، وبسبب ازدياد الوعي بأحكام الشريعة
الاسلامية ، نلاحظ اتجاهها نحو الاعتراف للفتاة أو المـــــــرأة
بالمزيد من الحقوق على مهرها . وفي القبيلة الواحدة قد
نجد من الآباء من يحصل على معظم المهر ولا يعطي منه لابنته
سوى القليل وقد نجد منهم من يعطي المهر بكامله لابنته فضلا
عما يجهزها به .

ففي قرية ترمسعيا بفلسطين (ص ١٢) بعد أن كانوا
يعتبرون المهر حقا لوالدها لا يعطيها منه الا ما يقل عن ربه
اصبح اليوم المفهوم العام للمهر انه حق من حقوق البنات
لا يأخذ والدها منه شيئا ، ان لم يدفع زيادة عليه من جيبه
الخاص . وكل ما يذهب من مهرها هو ما يقال له " هدم العم "
وهدم الخال " ولكل منهما حوالي الثلاثين ديناراً .

ولدى عرب الأهوار (سليم ، ص ٦٠) للاب أن يحتفظ بكل
المهر لكن ينتظر منه أن يُمد ابنته بقدر مناسب من الفرش
والاواني المنزلية ، ومنهم من يبعث بابنته الى زوجها بشيائها
فقط . ومنهم من يفتح المهر كاملا تحت تصرف ابنته .

ساسا - استرداد المهر

من قواعد المهر الشائعة لدى القبائل غير العربية
تلك القاعدة التي تقضي بحق الزوج في استرداد المهر ، كليا
او جزئيا ، في حالة انحلال الزواج سواء بالطلاق ام بوفاء

الزوجة . فللزوجة اذا طلق زوجها الحق فى المطالبة برء كـل ما دفعه من مهر اذا وقع الطلاق ولم تكن الزوجة أنجبـت أولادا أو كان وقوعه بسبب خطأ الزوجة . كذلك كان للزوج المطالبة بمهره اذا توفيت الزوجة قبل أن تلد له أولادا . ولأهل الزوجة من ناحية أخرى أن يردوا للزوج ما دفع من مهر فتتفهم الرابطة الزوجية ولو كان انفصامها على غير هوى من الزوج . وتظل الرابطة الزوجية قائمة ، ولو بقيت الزوجة فى بيت أهلها الى أن يتم رد المهر أو الجزء المستحق منه . وفى بعض الأحيان لا يُرد للزوج ما هو مستحق له الا عندما تتزوج المرأة ثانية ، حيث يُستخدم مهرها الجديد فى الوفاء للزوج السابق بعقده .

وثمة شواهد عدة على أن القبائل العربية قد كان لها فى هذا المجال عادات قريبة أو مماثلة . فمن الممكن القول بأن الاعراف القبلية العربية تقر للزوج بالحـق فى استرداد كـل ما دفع من مهر أو جزء منه على الأقل فى حالات معينة تتمثل فيما يلى :

(١) هروب الزوجة مع رجل آخر :

اذا هربت الزوجة مع رجل آخر وتم زواجها من هذا الأخير التزم الزوج الجديد بأن يعرض زوجها السابق عن كل ما انفقـه فى الزواج منها «ويأتى المهر فى مقدمة هذه النفقات»

(ب) تطبيق الزوج زوجته :

اذا لم يعد الزوج - لسبب أو آخر - راغبا فى الاحتفاظ بزوجه وظلقتها ، فالقاعدة أن ليس له الحق فى المطالبة بأى جزء من المهر . ومع ذلك قد يسمح العرف للزوج فى بعض القبائل

بالمطالبة بجزء من المهر ولو كان هو الذى طلق زوجته ففى
فورة غضب ، واحيانا له المطالبة بالمهر كله فى حالة زواج
المطلقة ثانية (جوسان ، ٥٩) .

كذلك يُعترف للزوج ، فى بعض القبائل ، بالحق فى استرداد
المهر اذا كان قد طلق زوجته بسبب خطأ جسيم ارتكبه . كمالو
ارتكبت الزوجة زنا أو اتهمت بارتكابه ولم يحرك اولياؤها
ساكنها .

فلى عشائر العراق (آل فرعون ، القضاء العشائرى ، ١٩٤٥
ص ٩٥) . اذا تخامر رجلان وقال احدهما للآخر : " امرأتك زانية "
كان على الرجل الذى اتهمت زوجته بارتكاب الزنا أن يبلغ
أهلها بهذا الاتهام . وينتظر بعض الوقت فاذا لم يفعلوا شيئا
فى مواجهة من اتهمها كان له أن يطلق زوجته ويردها الى أهلها
ويطالب بما دفعه من مهر من اجل الزواج منها ويكل النفقات
التي انفقها بمناسبة الزواج .

(ج) اختلاع الزوجة أو تطليقها بناء على رغبته :

اذا كرهت الزوجة زوجها وعادت الى بيت ابيها واستحالت
اعادة المياه الى مجاريها ، بينها وبين زوجها ، لم يكن ثمة
مفر من أن يطلق الزوج زوجته . ففى المجتمعات القبلية ليس
ثمة وسيلة فى يد الزوج لاجبار زوجته على العودة الى بيت
الزوجية اذا لم تكن راعية فى ذلك . غير أن الزوج فى هذه
الحاله يمتنع عن تطليق زوجته الا بعد أن يرد اليه اولياؤها
ما دفع من مهر . وقد يعجز أهلها عن رد مهرها وعندئذ لا مفر
من الانتظار الى أن يتقدم رجل للزواج منها ، فيدفع للزوج
المستحق له ويتفوه هذا الاخير بصيفة الطلاق ، ويتم الزواج
الجديد .

لدى الرواة (موسيل ، ص ٢٣٤) عندما تقول المرأة لزوجها " طلقنى " قد يرد عليها قائلا " هاتى الى وراك " فمن حسق الزوج اذا طلق زوجته بناء على رغبته أن يطلب رد مهرها .

ومن قبيلة القَرَا ، فى عَمَّان ، يقول توماس (ص ١٣٦) انه سأل أحد مرافقيه عن سبب تطليقه زوجته فاجابه بقوله : لانها لم تنجب ولدا ذكرا ، ثم انها هى التى طلبت منى الطلاق . ولما سألته وهل استرجعت منها المداق ؟ قال : نعم . بل حصلت على اكثر مما دفعت لها عند الزواج . فقد دفعت لها ست بقشرات وبعد الطلاق دفعت لى ثمانى بقرات .

وفى قبائل عسير (رفيع) ص ٣٤ " اذا لم تستطع الزوجة معاشره زوجها تركت بيت الزوجية ولا يحمل فى الغالب اعنات من الزوج ، ويكون له اذ ذاك حق المطالبة بما دفع فى صداقها فان رُدَّ اليه والا جعل على حد تعبيرهم " فى رأسها " يدونه من صداقها فى زواجها الجديد ان كان " .

ويقول بوركاردت (ج ١ ، ص ٢٧٢) عن عرب سيناء انه اذا تركت المرأة زوجها من تلقاء نفسها لم تحصل على شيء ، بل ان اولياها يتخلون عما بقى من المهر . غير انهم يحتفظون بما حصلوا عليه . فمن العدل ، كما يقولون ، ان يحمل اولياء المرأة على نوع من التعويض ، اذ أن لديهم الان تحت الخيمة ، ثياب بدلا من بكر . ولدى بعض العرب فى مصر العليا يقضى العرف بانسه اذا اضطرت المرأة زوجها الى تطليقها كان لابد من رد مهرها وثيابها ، وفلا عن ذلك كان الزوج يحلق رأسها تماما قبل أن يطردها من بيته .

الفصل الرابع

أهلية الزواج

نقصد بأهلية الزواج أمرين : الاول مدى حرية كل من الراغبين في الزواج في اختيار زوجة المستقبل والثاني مدى صلاحية كل منهما لأن يكون طرفا مباشرا في عقد زواجه .

المبحث الأول

حرية الاختيار الزواج

تختلف الاعراف القبلية اختلافاً بينا فيما يتصل بمسئولية الحرية التي يتمتع بها كل من الرجل والمرأة في اختيار زوجة المستقبل. ونستعرض أولاً موقف الاعراف القبلية من حرية الرجل في اختيار زوجته، ثم موقفها من حرية المرأة في اختيار زوجها، وأخيراً حرية اختيار الزوج في ظل الظروف الحديثة .

أولاً - مدى حرية الرجل :

للتعرف على مدى الحرية التي يتمتع بها الرجل في اختيار زوجته المقبلة لابد من التفرقة بين الفتى الذى مازال خاضعاً لسلطة أبيه ، والرجل الذى تحرر من سلطة أبيه واصبح مالكا لزمان نفسه .

(أ) حرية الفتى الخاضع لسلطة أبيه :

يتفاوت مدى الحرية الذى يتمتع به الفتى الذى مازال خاضعاً لسلطة أبيه تبعاً للقبائل .

ففى بعض القبائل يُعترف لمثل هذا الفتى بحرية تكساد تكون مطلقة فى اختيار عروسه . ففى هذه القبائل ليس ثمة حق للاب فى اجبار ابنه على الزواج من الفتاة التى يختارها له . والعادة أن تكون المبادرة من قبل الفتى نفسه . فهو الذى يُطلع أباه على رغبته من الزواج من فتاة معينة . قد يكون شاهدا أثناء الرعى ، أو عند الورد الى البشر لسقى الغنم او الابل ، فأثارت فى نفسه مشاعر الحب ، فمال اليها ورغسب فى أن يربط حياته بحياتها .

فشمة ارتباط ، فى الواقع ، بين مدى ما يتمتع به الفتى من حرية فى اختيار زوجه المقبلة ، وبين مايجرى به العرف من السماح باختلاط الجنسين او عدم السماح به . ففى القبيلة التى تسمح باختلاط بين الفتية والفتيات يغلب الاعتراف للفتى بحرية اختيار الفتاة التى يرغب فى الزواج منها . اما فى القبائل التى يخضع العرف فيها قيودا على الاختلاط بين الفتية والفتيات فيقلب انكماش دور الفتى فى اختيار عروسه .

فلدى بعض بدو جنوب تونس (المرزوقي ، مع البدو ، ص ٧٧) لا يتداخل الاولياء فى اختيار الزوجة وانما يختار الشاب نفسه عروسه من بين الفتيات اللاتى تعرف عليهن ، ويوقع الاتفاق رأسا بين الشاب والفتاة دون أن يعلم أحد من الاولياء .

ولدى قبائل أخرى لا يختار الابن بنفسه عروسه المقبلة وانما يتولى ذلك منه أبوه او عصبته .

فلدى بدو جنوب تونس (المرزوقي ، ص ٧٤) قد لا يسبق الزواج تعارف بين الزوجين بل ينوب الوالدان ولدهما فى

ذلك ، فيختاران له حسب شهوتهما ، أما الولد فيعتبر قاصراً
لا يملك لنفسه حرية الرضو ولا اعتبر عاقلاً لوالديه .

ولدى بدو حراء السبق (ماركس ، بدو النقب ، ص ١٠٢)
ليس من المتعارف عليه أن يختار الذكور والاناث أزواجهم
بأنفسهم . فهذا اختيار خاص بالآباء والعمة الأقربين الذين
يشكلون جماعة قرابة ضيقة تتداول حول زيجات أعضائها وتضع
الترتيب اللازم بما يخدم مصالحها المختلفة . أما المرشح
للزواج نفسه فليس في وضع يسمح له بأن يغرب بقرار عصيته
مرض الحائط ، حيث أنه يعتمد على حمايتهم ومعونتهم الاقتصادية
طيلة حياته . وينتظر من الفتيات قبول أي ترتيب يتم لحسابهن ،
أما الفتى فرغم أنه لا يشارك في مفاوضات زواجه إلا أنه يستطيع
الاعتراض على اختيار عصيته إذا لم يتفق وهواه . غير أنه من
النادر أن يعترض الشاب على تدخل عصيته إذ أن آباءه هو الذي
يدفع الجزء الأكبر من المهر .

ولدى آل مرة في الربع الخالي (كول ، بدو البدو ، ص ٧٣)
لا يأخذ أي من العروسين المقبلين إطلاقاً المبادرة في شأن
مباحثات الزواج . وفي معظم حالات الزواج التي تتعلق بابناء
عم من الدرجة الأولى يكون أبو العريس وأبو العروس اتخذا
قرارهما والعروسان المقبلان مازالا طفلين . وعندما تكتمل
لحياة الشاب ، في العادة بين الثامنة عشرة والعشرين ، وتبلغ
الفتاة حوالي الثامنة عشرة يتحدث أبو الفتى مع أخيه ، ويتم
تحديد يوم للزفاف . وعندما لا تكون هناك ابنة عم صالحة
للزواج يبدأ أبو الفتى في التفكير في زواجه ويبحث عمسن
يكون لديه بنات صالحات للزواج . وهو يبدأ بالسعى إلى الأسر
التي ارتبطت أسرته معها بالزواج في الأجيال السابقة . وإذا
لم توجد فتاة من نفس الحولة أو في إحدى الأسر ، من جماعات

نسب سيق له الارتباط بها عن طريق زيجات سابقة ، فالأغلب تأجيل زواج الفتى الى أن توجد فتاة مناسبة من نفس جماعته .

ب- حرية الرجل المستقل من أبيه :

يتمتع الرجل الذى اكتسب استقلالاً عن أبيه بمطلق الحرية فى اختيار زوجه المقبلة . واستقلال الرجل عن أبيه لا يكون فى العادة الا عند موت الأب حيث توزع تركته على ابنائه ويحصل كل منهم على نصيب منها ويقيم بيته الخاص وقد يكتسب الابن استقلاله بعد زواجه الاول حيث يحمل بمناسبة زواجه على بعض الأموال من أبيه ، تشكل نواة ثروته الخاصة .

فالأغالب فى الرجل الذى استقل عن أبيه واصبحت لـه ثروته الخاصة أن يكون سيق له الزواج . ومن ثم فإذا تزوج فهو يتزوج للمرة الثانية . وفى مثل هذا الزواج يختار بنفسه زوجته ولا يخضع فى اختياره لها لاجبار او ضغط من أبيه .

ثانياً - مدى حرية المرأة :

لكى نتعرف على مدى حرية المرأة فى الموافقة على الراغب فى الزواج منها لابد أن نفرق بين الفتاة التى تتزوج للمرة الاولى وهى الفتاة البكر وبين المرأة التى سبق لها الزواج وطلقت أو تزلمت وهى الشيب .

أ) حرية الفتاة :

تفاوت الأعراف القبلية العربية تفاوتاً كبيراً فى مدى ما تقر به من حرية للفتاة التى تتزوج للمرة الاولى فى الموافقة على الراغب فى الزواج منها .

ففى بعض القبائل تتمتع مثل هذه الفتاة بحرية تكاد تكون مطلقة فى الموافقة على الراغب فى الزواج منها، فارادتها تلعب الدور الأهم فى قبول أو رفض المتقدم للزواج منها . فاستشارتها ليست من قبيل الشكل وإنما لرأيها كل الثقل والوزن .

ونستعرض فيما يلى بعض الأمثلة على هذه القبائل :

ففى " أبها " (رفيع ، فى ربوع عسير ، ص ٢٤) "للمسراة مطلق الحرية فى اختيار الزوج . فإذا تقدم احد لخطبتها - وغالباً تراه - ولم يعجبها ابت وامتنعت بكل صراحة ، ولا تقع اية محاولة من لويها لحملها على القبول والاستجابة ، وهن صريحات فى قول : لا أو نعم " .

ولدى قبائل عسير (حمزه ، فى بلاد عسير ، ص ١٢٢) "اختيار العروس - لاسيما القرويات والبدويات - يقع فى احد مكانين السوق أو البشر ، وما على الراغب فى الزواج الا أن يرتدى احسن ثيابه يوم السوق ، ويشرع فى ذرعه لهاب وجيئة ، الى أن يقع نظره على فتاة تعجبه ، فيتقدم اليها خاطباً باللفظة المعروفة : " أنا ميدك " و " أنا ميد " او " انا ليس ميد " ويستدل على ولى الفتاة وتتم الخطبة فى نهار واحد . أما البشر فأنها جامعة فتيات الحى او القرية ، يقعدن حاملات القرب على ظهورهن . . . وقد تطول عملية رفع الماء بالدلاء وهذه فرصة حسنة للحديث فيما بينهن او مع الشبان الراغبين فى الزواج . ويحمل التعارف والاتفاق الضمنى على البشر ، ثم يعقب ذلك اجراءات الخطبة الرسمية فى البيت (١) .

وفى قبيلة بَلَقَرَن بالحجاز (شاكِر ، الحجاز ، ص ١٨٦) ، لا يستطيع الرجل (فيما عدا ابن العم) الزواج الا اذا حصل على

موافقة الفتاة وموافقة أمها . فإذا تم له ذلك توجه الفتى مع والديه الى بيت أهلها . ويطلب والد الشاب يد البنت فيرحب والدھا بالامر ، ويعلقه على قبول الفتاة وامها ، ثم يترك المجلس ، ويذهب لمشاورتهم ثم لايلبث أن يعود وقد حصل على الموافقة . فتبدأ مفاوضات المهر .

ولدى قبيلة الفقراء في الحجاز (جوسان وسافنياك ، اعراف الفقراء ، ص ٢٠) . يجرى العرف بانه بعد حصول الراغب في الزواج على موافقة والد الفتاة التي يرغب في الزواج منها يبعث باحدى قريباته - امه او عمته - لاستطلاع رأى الفتاة نفسها . وتتمتع الفتاة هنا بحرية تفوق بكثير ما تتمتع به الفتاة لدى بنو شرق الاردن . فهي لاتشعر مطلقا بانها ملزمة بقرار أبيها وهي لا تتردد في الاجابة بالرفض اذا لم تكن ترغب في الزواج منه . وحينئذ ينتهي الامر عند هذا الحد .

ولدى بعض قبائل عنزه (بوركاردته ملاحظات على البدو ج ١ ، ص ١٠٧) عندما يستقر اختيار الرجل على فتاة معينة ويرغب في الزواج منها ، يبعث الى أبيها بعض اصدقائه حيث تستشار الفتاة إذ ليس من المفروض أن تزوج ضد ميولها .

ولدى بنو العراق (الراوى ، البادية ، ص ٢٢٣) لامناس الخاطب - قبل أن يتقدم للخطبة من أن يستفسر من الفتاة نفسها عن رغبتها فيه ، ثم يخطبها . حتى أن أحد البدو لما أراد خطبة احدى البنات أرسل اليها امرأة تسألها رأيها فارسلت اليه جوابا بالموافقة اذا عزل عن امه ، فارسل اليها رافعه ذلك نظما حرصا على بقاءه بين يدي امه ، فلما رأت منه هذا الوفاء لوالدته ، قبلته ، وتزوجته .

ولدى بنى صخر فى الاردن (سيبوك ، مضامرات فى بلاد العرب ، ص ٨١) الزيجات المبينة على الحب وحرية الاختيار من جانب الفتاة شائعة بين البدو ، فقد روى أن والد متقسال (شيخ بنى صخر) بعد أن ابىفت لحيته رغب فى الزواج من فتاة جميلة فى سن الخامسة عشرة كانت ابنة ل أحد محاربىه الفقراء . وقد أجابته الفتاة التى كانت على علاقة حب بفتى فى سن العشرين قائلة :

" الشرف أكبر بكثير من أن يكون لفتاة متواضعة مثلى أنت تطلب إلى ارتداء ثوب نسجت فيه خيوط فقية كثيرة (تلقد لحيته البيضاء) " وقد حزن شيخ الشيوخ لكنه لم يغضب . ولم يحاول أبوها إجبارها ولو أن الزواج كان سيأتى له بالعديد من الابل (١) .

ولدى القبائل التى تحد من اختلاط الجنسين والتى تخفى فيها النساء وجوههن خلف البراقع قد يتمخض العرف عن عادة تستهدف إتاحة فرصة محدودة يلتقى فيها الفتية والفتيات وقد خلعت الفتيات براقعهن ليظهرن سافرات أمامهم حتى يتمكن كل فتى من اختيار الفتاة التى تروقه كزوجة مقبلة . وتتمكن الفتاة من قبول أو رفض هذا الاختيار .

من ذلك مثلاً مايجرى به العرف لدى سكان جبل مظاطة فى تونس (المرزوقي ، ص ٧٤ و ٧٥) القريبيين من فريخ (سيدى قنאו) وخاصة سكان قرية بنى عيسى . فقد جرت عادة سكان هذه القرية بأن يزوروا الفريخ ، نساء ورجالاً مرة فى السنة فى يوم معين ، يرج فيه الغائب من الرجال ، خاصة العزّاب من الشبان لاجل المناسبة ، وتخرج الزائرات من الفتيات الى ربوة عالية شرقى الفريخ ، ومعهن الفتيان ، واحد الشيوخ كبير السن

يحمل عما طويلة لحمايتهن. وتقف الفتيات على الربوة كاشفات وجوههن ، ويمطف امامهن الفتيان ، متفرسين في الوجوه المكشوفة لاختيار خطيباتهم ، فيختار كل منهم خطيبته ، ويضمر ذلك فسى سره ولا يتكلم ، لأن الشيخ الحارس يمنعهم من الاقتراب والكلام وينحدر الفتيان من هناك الى الوادى ، ويبد كل منهم فأس يقطع الحطب ، وتتبعهم البفتيات ، كل واحدة منهن تتبع الخطيب الذى اختارته لنفسها ، فتجمع ما يقلعه من حطب وبذلك تعلن - دون احتياج للكلام - عن قبولها له ، ورضاها به ، فاذا اختار هو احداهن ، ولم تتبعه لجمع الحطب وراءه ، فان معنى ذلك أنها لا تقبله وارانتهها محترمة " .

واذا كانت القاعدة أن الرجل هو الذى يعرض الزواج على المرأة وأن دور المرأة يقتصر على قبول العرض أو رفضه ، فان العرف لدى بعض القبائل يسمح للمرأة ، في حالات استثنائية بأن تكون هى البادئة بعرض الزواج على الرجل . ومن الطريف ان حرية الرجل في رفض هذا العرض - على خلاف الحال بالنسبة للمرأة - مقيدة .

يقول جوسان وسافينيكا عن قبيلة الفقرا (١ ص ٢٠ هـ ١) أن الشاب لاينفرد بامتيان المبادرة . فللمرأة أيضا الحق فسى اظهار أولوياتها ، والعمل على تحقيق غاياتها . وعندما ترغب فتاة فى عقد زواج على هواها ، تبدى ميلها لوالديها . وفسى العادة يشجع الوالدان مثل هذه التطلعات . وعندما تطلع الفتاة أباهما للمرة الاولى على رغبتها يقول لها : " على خاطرک " .

ويقول البولس (عوائد العرب ، ص ٦٦ هـ ١) اذ رغبت فتاة فى الاقتران برجل قد اشتهر بغروسيته او كرمه ، فترسل

طالباً يقول له من قبلها: " تراني شعرة من شعر شواربك
أو خيطاً من خيطان عباةك ، فان حيدت عني حيد عن ناطحك"
أي أن آبيت الاقتران بي فكانك قد هربت من وجه مقاتلك وهذا
عار عليه ، فلعله يقبل .

كذلك يقول العبادي (القضاء عند العشائر الاردنية
١٩٨٢، ص ١٣٦) أنه " عندما يسيطر رجل وحده على مجموعة من
اعدائه ، وهو يدافع عن عشيرته ، حينها يعتبر قد اظهر شجاعة
تفوق المتعارف عليه ، وأنه خاطر بحياته من اجل انقاذ حياة
وشرف قبيلته ، آنشد يهتفون بشجاعته على نطاق واسع ، ويعبسح
موضع تبجيل واحترام ، الى الحد الذي يحق لاي فتاة غير متزوجة
أو مخطوبة ، من قبيلته ، أن تفصح علناً عن رغبتها بالزواج
منه . واذاما وافق الرجل الشجاع على طلب الزواج وهو الامر
السائد والغالب ، فان الدخول سيكون بنفس الليلة ، واكثر من
هذا ان لوى الفتاة ، الاقربين وعائلتها ، يفقدون حقهم في
المعارضة ، بينما لا يعود لاولاد عمها حق بالمطالبة بالوليّة
الزواج منها " .

غير أن شمة قيذا هاما يرد على حرية الفتاة في اختيار
زوجها المقبل الا وهو حق ابن العم في الزواج من ابنة عمه .
فمن الشائع ، بين القبائل العربية ، أن يقر العرف لابن العم
بحق أولوية في الزواج من ابنة عمه . ويتفاوت هذا الحق قوة
وضعاً تبعاً للقبائل . ففي بعضها لابن العم حق مطلق في
الزواج من ابنة عمه لا يستطيع أحد حرمانه منه ولو كان والد
الفتاة نفسه .

٢-٢
يعبر الروالده مثلاً عن حق ابن العم على ابنة عمه
بقولهم : " عقدها وحلها بيد ابن عمها " ، وفي فلسطين (في

قرية أرطاس) يقولون عن ابن العم انه " يطيح العروس عن الجمل " أى ينزل العروس من على الجمل الذى يحملها الى زوجها (٢) . بينما لدى بعض قبائل عمان (توماس ، البلاد السعيدة ، ص ١٢٨) لا يتمتع ابن العم بحق اولوية بالنسبة لابنة عمه لان الاب هو صاحب القرار النهائى .

واذا كان من القبائل العربية ما يقر للفتاة بحرية كبيرة فى قبول او رفض المتقدم لها ، فان منها ايضا قبائل تنكر على الفتاة كل دور فى هذا المجال . وفى هذه القبائل الاخيرة يعتبر زواج الفتاة المبكر امرا يخص فى الدرجة الاولى ابائها (او من يحل محله من اوليائها) . فالفتاة لا يؤخذ رأيها فى شأن المتقدم لها ، بل قد لاتحاط علما بخطبتها الا عند بدء حفلات الزفاف . وفى بعض القبائل تستشار الفتاة لكن استشارتها تعتبر اجراء شكليا محض ، فهى لا تستطيع الرفض ، وان رفضت لايقام لرفضها وزن .

ومن القبائل التى لا تعترف للفتاة المبكر بأى دور فى اختيار زوجها المقبل ، قبائل يدوية تمارس الرعى ، ومنها قبائل متوطنة تعمل بالزراعة . غير أن معظمها - على ما يبدو - من النوع الاخير . كذلك يغلب على القبائل التى تنكر على الفتاة كل دور فى اختيار زوجها ان تكون من القبائل التى تأخذ بالانفصال بين الجنسين وتفرض على النساء وضع النقاب

والامثلة على القبائل التى تحرم الفتاة المبكر من المشاركة فى اختيار زوجها المقبل كثيرة ، نكتفى منها بما يلى :

فلدى بعض قبائل عمان (توماس ، ص ١٢٨) يقوم والد الفتاة ، فى حالة الزواج الاول ، باختيار الزوج المناسب لها

دون موافقتها او استشارتها ،وتعتبر استشارة الفتاة البكر في أمر زواجها شيئا مخجلا . فوالدها هو الذى يدير لها امر الزواج ، اما هى فلا تعرف شيئا عن هذا الزواج الا يوم تهيئتها له .

وفى بعض جهات نجد (شاكِر ، نجد ، ص ٢٥٤) لاستشارة البنت بل يبقى الامر خافيا عليها ،حتى تقابل زوجها يوم زفافها اول مرة .

ولدى قبائل شرق الاردن (ابو حسان ، تراث البدو القضائى ص ٣١٥) لا تستشار الفتاة البكر فى الزواج وانما يؤخذ رأى أمها او عمتها او أى امرأة كبيرة فى البيت ، لكن يبقى الرأى النهائى لوليها .

ويقول العزى عن بدو " ماديا " (صفحات من التاريخ الاردنى ، ص ١٨٧) انه قد يتفق فى الاوساط الزراعية ، أن يسزوج أخ أخته من غير أن يستشيرها ، أما عند البدو فلا يمكن أن يزوجوا امرأة من غير استشارتها .

وفى قرية ترمسعيا بفلسطين (منظمة التحرير ، ص) كان الاب يبلغ ابنته مباشرة أو عن طريق امها انها طلبت من قبل فلان وأنه قد أعطاه اياها . وتكون مفطرة لقبول الامر الواقع حتى لا تسمع هى واهلها من يقول " يدها تنقى على عينها " اذا ما رفضت (٣) .

ويقول العارف (حب البدو ، ص ٥٧) عن بدو بير سبع ليس للفتاة البكر اختيار فيما يتعلق بزواجها وان كان يمكنها ابداء اعتراضاتها على من يتم اختياره لها ، والقرار النهائى

الذى قد لا يؤخذ به في بعض الاحيان ، هو قرار ابيها أو أخيها أو ابن عمها وهو لا يكون على الاطلاق قرارها أو قرار امها (٤) .

ويقول ثقيف (تاريخ سينا والعرب ، ج ٢ ، ص ٣٨٧) " وأما البنت فاذا كانت بكرًا فلا يؤخذ رأيها في خاطبها بل لابد لها من الرضى بمن رضى به ابوها أو وليها " (٥) .

واذا كانت القاعدة لدى القبائل الزراعية عدم الاعتراف للفتاة البكر بأي قدر من الحرية في اختيار زوجها المقبل فان منها ما يسمح لها بشيء من الاختيار في حالات استثنائية .

من ذلك مثلاً ما يجرى به العرف لدى قبائل " المنتلق " في العراق عند تسليم فتاة بكر ، على سبيل الفدية ، من اسرة الجاني الى اسرة المجنى عليه ، في عدد من الجنايات الخطيرة حيث يقضى العرف بالسماح لمثل هذه الفتاة بان تختار الرجل الذى ترغب في أن تصبح زوجة له .

ويصف آل فرعون (القضاء العشائرى ، ص ١٣٢) الاجراءات التى يجرى بها العرف لتمكين مثل هذه الفتاة من اختيار زوجها المقبل فيقول :

" عندما تتعين تلك المرأة من تلك العائلة الواثرة لتعطى لتلك العائلة الموتورة ... فاول عمل بعد ذلك يقوم به الموتور انه يعتمد على هيئة مؤلفة من عدة نساء ، فيرسلها ومعها شيء من الملابس الشيقة . فتذهب تلك الهيئة الى بيت اهل المرأة ، فتقدم تلك الملابس للمرأة الموسومة لتلك العائلة مع تقديم أحسن الكلام المملوء بعبارات الود والصفاء .. ثم تقول الهيئة للمرأة المذكورة : انك تعلمين بانك وقد قسم

الله . أن تخرجى من بيت أهلك لزواج جديد لاتعرفينه أنت ولانحن نعرفه حيث أن لك الحق فى أن تختارى لك زوجا ممن تشائين من هذا البيت - أى بيت الموتور - وإذا لم يعجبك احد من هذا البيت ، لك أن تختارى من هذه العائلة كلها وإذا لم يعجبك أحد منها لك أن تختارى أى شخص يعجبك من هذه العشيرة كلها .
وها نحن انما آتينا لناخذ رأيك يا ابنتنا العزيزة " .

وحينذاك يكون جواب تلك المرأة على احد الشكليين :
الاتيين :

أولا - أن تختار الرجل حالا وتقول اسمه مباشرة ، علنا أو سرا - حسب ما شاءت - وليس للهيئة النسائية أى اعتراض على قولها ، كذلك ليس لأهلها دخل فى ذلك .

الثانى - أن تقول للهيئة النسائية : لا يمكننى الاجابة عن ذلك الان حيث لم يسبق لى التفكير فى هذا الامر ومن الان سأفكر وأتحقق واختار من أريده واعلمكم بنتيجة الامر بوساطة والدتى أو خالتى أو أى احد قريب منى ، وذلك لمدة معينة " يشترط أن لاتزيد على السنة الواحدة " وتعود الهيئة النسائية مودعة بمثل ما استقبلت به . وفى خلال المدة المحددة لابد أن ترسل المرأة جواب القبول للرجل الذى تريده ان يكون زوجها لها .

غير أن ثمة اجراء ١٦ تستطيع الفتاة التى يعترض أهلها على زواجها من فتى معين أن تتوصل عن طريقه الى تحقيق غايتها بالاتفاق مع فتاها على الهروب والاحتفاء باحد الشيوخ من نوى النفوذ ، فى ظل النظام الذى كان شائعا لدى القبائل العربية لاسيما البدوية منها ، وهو نظام الجوار .

لقد لعب نظام الجوار لدى هذه القبائل دورا هاما ففى مسائل الزواج والطلاق وغيرها من المسائل الاسرية مومن المسائل المتعلقة بالزواج والتي كان يستعان فى شأنها بالجوارتمكين المحبين من الفتية والفتيات من اتمام زواجهن عندما تخيب آمالهم بسبب رفض الاولياء وبالذات اولياء الفتيات فقسد يتعلق ففى بفتاة معينة وتبادلها حبا بحب ويتقدم لخطبتها فيجد من وليها اصرارا على الرفض، فيتفق معها على الهرب والاستجارة باحدى الشخصيات البهارزة، لكى تقوم باللفظ على اولياء الفتاة لحملهم على قبول الزواج.

يعف الراوى (ص ٢٥٤) موقف بدو العراق من الخطف الذى يقع بموافقة المرأة بقوله : " اما فى حالة الخطف بالرضا حيث يحصل ذلك برضا المخطوفة اذارضى اهلها زواجها من الخاطف فتفر معه بحبة رجلين الى اقرب العشائر ، حيث ينزلون عند شيخها ، ويعرضون الامر عليه ، فيقوم بالتحقق من رضا المخطوفة وعند ثبوت رضا المخطوفة يزفها اليه بمهرجان يقيمه ، ثم يطلب اهل المخطوفة للملح " .

ويصف العريزى (ص ١٩٠) موقف بعض قبائل شرق الاردن فى هذا الشأن بقوله : " أما الخطف بالرضى فيتم بان يذهب الماشقان الى أحد الزعماء ويستجيران به ، وهذا يعقد زواجهما ، إما على يد إمام ، وإما بذبح ذبيحة ، ويقول عند ذبيحتها " رحلى حلك الله " او نحو ذلك ويسعى بعد ذلك فى اصلاح ذات البين بدفع المهر والترفية . مع هذا فان أهل المخطوفة ، فى الايام الثلاثة الاول ، وثالث اليوم الرابع لخطفها ، يحق لهم أن يدمروا اموال الخاطف وعشيرته . لكن فى الاعم الاغلب ، تسوى المسالة بدفع مهر غالى نوعا ما ، لان الخطف الاختيارى مألوف فى البادية ، لاسيما عند بعض العشائر ، حتى ان بعض تلك العشائر تفتخر بكون رجالها

" ابناء خطائف " (٥).

كذلك يصف العبادي (المرأة البدوية ، ص ١٠٤) استعانة المحبين بنظام الجوار لتحقيق هدفهم في الزواج بقوله : " غالباً ما يكون الخطف إذا ما وجدت موانع تمنع من المصارحة بطلب الزواج ، كالعلاقة السيئة بين ذوي الطرفين ، أو عدم التكافؤ بالنسب أو بالمعاش أو بغيره . ويفرب العاشقان موعد اللقاء بينهما لينطلقا من هناك فاما أن يسيرا معا لوحدهما أو يتم احضار أمناء من طرفيهما ليسيرا معهم حتى يبلغا مامنهما . ويذهبان لأقرب العشائر ويطلبان الجيرة والحماية عند العشيرة أو الشيخ ، ويعرضان عليه أمرهما ، وهو بدوره يتأكد من رضا الفتاة ، ليفرح الشيخ ويقول :

" أنا اشهد بحشرى ونشرى وذمتى أن اللّم بين العاشقين حلال " ويقوم بتزويجهما وقراءة الفاتحة . ويقوم العريس بذهب شاة قاتلا (اللهم حلل لي هذه الانثى كما حللت لنا هذه الشاة) وبعد بناء خيمة الزواج (البرزة) ودخول الخاطف بالمخطوفة بامان واطمئنان ، يقوم الشيخ بإبلاغ ذويهما ، ان المظلوبيين لديه ، وقد زوجهما . ويقوم بأجراء مراسيم الطلح ولو اقتضاه ذلك أن يدفع من جيبه ، وغالبا ما يحدث .. وإذا تعنت اولياء المخطوفة وتمنعوا عن الطلح ، فللشيخ ان يستدعيهم للقضاء البدوي . ولا بد للخاطف من دفع ما يسمى - طيبة خاطر - علاوة على المهر المعتاد لاهلها .

ولدى بدو جنوب تونس (المرزوقي ، ص ٧٧) إذا لم يجسد الراغب في الزواج قبولا من اهل الفتاة التي يرغب في الزواج منها رغم موافقتها عمد الى خطفها . فيتقلد سلاحه ويذهب وحده

أو معيوباً ببعض أقاربه ،راكباً فرساً ان كان المكان بعيداً
أو راجلاً ان كان قريباً ، الى المكان الذى وعد فيه فتاتسه
بالملاقاة ليلاً . ومن هناك يرفعها الى احد كبار الإحياء
المجاورة ، وغالباً ما يكون ذا جيشة فى الحياة الاجتماعية
كشيخ قبيلة ، او عدل ، او قاض ، او عين من الاعيان ، يستطيع
حماية الفتاة ، فتبقى فى منزله معلقة مكرمة حتى يحين
موعد نقلها الى زوجها الذى اختارته .

ب) - حرية الشيب :

تتمتع الشيب ، وهى التى سبق لها الزواج ^و وطلقت او ترملت
بحرية كبيرة فى اختيار زوجها الجديد . ففى كل القبائل
تقريباً ، يقر العرف للشيب بالحق فى أن لا تُجبر على الزواج
من رجل لا تريده . وتتمتع الشيب بهذه الحرية حتى لدى القبائل
التى لا تعترف للفتاة البكر بأى قدر من الحرية فى هذا الشأن .
فالشيب انفتحتها السؤوالخبرة فصارت أعرف الناس بما يعلح
لها ، وهى اقدر على المقاومة والصمود من الفتاة المقيمة .

ففى عمان (توماس ، ص ١٢٨) عند طلاق الزوجة من زوجها
يؤخذ رأيها بالنسبة لزواجها من رجل آخر ، وهناك من الحالات
ما يثبت أن المرأة بعد الطلاق قد تكون لها الحرية فى اختيار
الزوج المناسب الذى تريده ، اذا وافق والدها على هذا الزواج .

ولدى بدو بير سيع (العارف ، ص ٦٠) المطلقات والارامل
وحدهن هن اللاتى يتمتعن بحرية مطلقة فى الزواج .

ولدى بدو سيناء (شقير ، ص ٢٨٧) اذا كانت المرأة شيباً
فلا بد من سؤالها ورضاها بمن تقدم لها .

ثالثا - حرية اختيار الزوج في ظل الظروف الحديثة

ثمة شواهد تدل على أن ظروف الحياة الحديثة - ازدياد الثقافة والتعليم وازدياد الوعي الديني ، وازدياد فـرمـى الاختلاط بين الجنسين - تؤدي الى الاعتراف لكل من الفتى والفتاة بالمزيد من الحرية في اختيار زوجة لدى القبائل التي كانت تنكر عليهما كل حرية في هذا الخصوص او تلك التي كانت تضيق من هذه الحرية الى حد بعيد.

ففي قرية ^{٥٥} ترمسعيا بفلسطين (منظمة التحرير ، ص) كان الشاب ينقل احيانا رغبته في الزواج من " فلانة " الى والده عن طريق امه التي تتولى احيانا اقناع زوجها برغبة ابنتها . اما اليوم فالرجل يختار زوجته بنفسه الى حد بعيد رغم أننا مازلنا نرى بعض الحالات التي يكون فيها الرأي في زواج الابن ^{٥٦} لأهله . واما بالنسبة للفتاة فقد تطور الامر الى حد كبير ، حيث يقوم والدها باستشارتها لتكون هي المسؤولة عن نتيجة الزواج ، حتى لا يتعرض وليها لسماع بعض العبارات كقول الفتاة " الله يتقلد ابوي اللي تقلدني " ، اذا ما اجبرها على الزواج ممن لا ترغب ، حتى يبرأ من ملامتها .

وفي تونس تستطيع الفتاة الزواج من الفتى الذي تميل اليه رغم اعتراف ابيها بان تهرب معه الى القاضي الشرعي الذي يعقد قرانهما . وفي ذلك يقول المرزوقي (ص ٤١) " لما كان سكان البادية التونسية يعتنقون المذهب المالكي .. الذي يجعل للوالد حق جبر ابنته على الزواج ممن يريد ، فان الشاب او وليه يسرع حال اتمام الاختطاف الى القاضي الشرعي ليعلمه ، وهذا يتصل بالفتاة شخصا ، او بواسطة العدول لستخرج انها تتمسك بالمذهب الحنفي الذي يجعل لها وحدها

الحق في اختيار زوجها، وتصدر لها الفتوى بذلك من المجلس الشرعي بالعاصمة، وإذا ذاك ياذن القاضي باتمام عقد قرانها على من اختارته بواسطة وكيل تختاره.

وفي شرق الاردن (شلحد ، القانون في المجتمع البسندوي ص ١١٤) كثيراً ما تستشار الفتاة بصورة غير مباشرة ،حيث يست يفتح الأب أمها التي تطلب الى ابنتها رأيها . ويعتبر ممن غير اللائق أن يخاطب الأب ابنته مباشرة . وفيما مفي كسان يعد من العار أن يطلب الأب ،بخصوص هذا الموضوع أو أى موضوع آخر رأى ابنته . لكن في الوقت الحاضر والناس يعرفون التمييز بين الحلال والحرام ،لا يترددون في استشارتها .

....



عروس من قبائل أولاد علي

المبحث الثاني

أهلية عقد الزواج

نقصد بأهلية عقد الزواج صلاحية كل من الزوجين المقبلين لأن يكون طرفاً مباشراً في عقد زواجه . وللتعرف على موقف الامراف القبلية من هذا الامر ينبغي لنا أن نفرق بين أهلية الرجل وأهلية المرأة .

أولا - أهلية الرجل

تختلف أهلية الرجل لأن يكون طرفاً مباشراً في عقد زواجه تبعاً لما اذا كان فتي يتزوج للمرة الاولى . أم رجلاً سبق له الزواج .

ففي حالة الفتى الذى يتزوج للمرة الاولى يجرى العرف في معظم القبائل بأن ينوب عنه أبوه في عقد زواجه . فابو الفتى هو الذى يناقش مع ابى الفتاة مسألة المهر وشروط الزواج الاخرى ، وهو الذى يعقد عقد زواج ابنه . وفي بعض الاحيان يجرى العرف بأن يحصل الاب من ابنه على توكيل للنيابة عنه في تزويجه .

ف لدى قبائل شرق الاردن (جوسان ، ص ٤٨) عندما يتفسق ابو الفتى المراد تزويجه مع ابى الفتاة التى وقع عليها الاختيار ، يتبادلان الوعد بالتزويج ، اذا لم تكن الفتاة قد وصلت الى سن البلوغ . ثم تذبح ذبيحة ، امام الفتاة ومن اجلها ، ويعقد الاب عقدة في خيط او حبل ، دلالة على أن الفتاة أصبحت منذ الان معقود عقدها . وفي بعض الجهات عندما يتم

الاتفاق على الزواج يطلب أبو الفتى من أبي الفتاة القطعة
(قشة تلتقط من الأرض امام البيت) فيأخذها ويضعها في عقاله
دلالة على تمام العقد.

ويصف أبو حسان (تراث البدو ، ص ٣١٤) كيفية عقد
الزواج لدى قبائل شرق الاردن فيقول " يجمع والد العريس
عددا من شيوخ العشائر في بيته ، وفي الوقت المعين تذهب
هذه الجاهة الى بيت والد العروس او ولي امرها ان لم يوجد
لها والد ... وقد جرت العادة بأن يقوم والد العروس باعطاء
قطعة شعير أو قمح أو شبح ... الخ وقد يعطى حبة قمح أو حبة
شعير أو حبة بن أو بهار الى ولي امر العريس أو كبير الجاهة
ويخاطبه قائلا ، خذ ، هذه قطعة فلانة بنت فلان الى فلان ابن فلان
بشرة الله ورسوله . ويسأله : قابلها ؟ فيجيب الآخر (قبلتها)
وبعد ذلك يقرأ الجميع الفاتحة باعتبار ان المراسيم قد
انتهت .

ولدى بدو النقب (ماركس ، ص ١٠٣) لا يتولى الشساب
مباشرة مفاوضات زواجه الطويلة بنفسه وانما يتولاها نيابة
عنه ابوه وعصمته الاقربون ويعتبر من العار (عيب) أن يباشر
الفتى عقد زواجه بنفسه .

اما الرجل الذي كبرت سنه واستقل عن ابيه ، وبخاصة الرجل
الذي سبق له الزواج ، فيمكنه مباشرة عقد زواجه بنفسه ، بل
ان الزواج في العادة يتعقد بينه وبين ولي المرأة التي
يرغب في الزواج منها .

فلدى بدو سيناء (بوركاردت ، ج ١ ، ص ٢٨٣) عندما يتم
الاتفاق بين والد الفتاة والراغب في الزواج منها ، يناول

الأب الزوج ضمن شجرة أو أى نبات أخضر يثبتته الزوج فى عقله ويحمله ثلاثة أيام.

ولد قبائل شمر فى العراق (ديكسون ، عربى المحسراء ص ١٤٢) يتولى رجل دين (مُطَوَّع) أو أى رجل آخر يمكنه أن يؤم الناس فى الصلاة اجراءات عقد الزواج ، حيث يسأل الزوج المقبل عما اذا كان يقبل الزواج من الفتاة ، فيجيب بالايجاب امام عدد من الشهود . ثم يسأل ولئ الفتاة (وهو فى الغالب سب أبوها أو أخوها) عما اذا كان يقبل تزويجها منه فيجيب بالايجاب ، وبذلك يتم عقد الزواج .

وفى بعض مناطق الحجاز (صبرى باشا ، مرآة جزيرة العرب ج ٢ ، ص ٢٨٦) كان العرف يجرى بان يقبض ابو الفتاة او اخوها - بعد الاتفاق على الزواج - على عما يقدم طرفها الآخر الى الزوج ، قاشلا : زوجتك فلانة ... ويمسك الزوج بالطرف الاخر للعصا . وعندئذ يكسر ابو الزوجة او اخوها العصا من وسطها ثم يلقي بها على الارض امام الحفور ، وبذا يعتبر عقد الزواج مكتملا على مشهد من الحاضرين .

ثانيا - أهلية المرأة

لايقر العرف ، لدى الغالبية العظمى من القبائل العربية ، للمرأة بالحق فى أن تكون طرفا مباشرا فى عقد زواجها ، وسواء كانت بكرا تتزوج للمرة الاولى أم ثيبا سبق لها الزواج وطلقت او ترملت . والعرف لا يقر لها بهذا الحق ولو كان يتطلب موافقتها لانعقاد زواجها . فقبول المرأة للرجل المتقدم للزواج منها شيء ومباشرتها عقد زواجها بنفسها شيء آخر ،

اذ يسود الاعتقاد بأن من العار أن تباشر المرأة عقددها
بنفسها. غير أن من الممكن تفسير اقضاء المرأة عن مباشرة
عقد زواجها بأن الزواج لدى القبليين يعتبر عقدا بين اسرتين
وليس مجرد عقد بين فردين. ولا تسمح القيم القبلية للمرأة
بأن تمثل اسرتها في علاقتها بالغير.

ففي "أبها" (رفيع ، ص) رغم أن الفتاة تتمتع
بحرية مطلقة في قبول او رفض من يتقدم للزواج منها ، فإن
مقد الزواج لا ينعقد بينها وبين زوجها المقبل وانما بين
ولي أمرها (ابياها او أخيها او عمها) والرأغب في الزواج
منها .

ولدى قبيلة الفقراء (جوسان وسافينياك ، ص ٢١) يمر
عقد الزواج بمرحلتين : مرحلة دينية ومرحلة شعائرية . وتتم
اجراءات المرحلة الاولى في حقور الخطيب (رجل الدين) حيث
يأتى الزوج المقبل في صحبة عدد من اقاربه . اما الزوجة فلا
تظهر شخصيا اذ أن الاداب القبلية تحول دونها وذلك . غير أن
وكيلها ينوب عنها . ويأخذ الخطيب يد الزوج المقبل ويضعها
في يد وكيل الزوجة ويقول لهما : " هل ستبمان سنة الله
ورسوله ؟ " فيجيبان بالاجاب . فيقول الخطيب " هل يرغب فلان
بن فلان الزواج من فلانة بنت فلان ؟ " فيأتى الرد بالاجاب
فيقول الخطيب " تملكن بالاحسان ، وتسرحن بالمعروف " وبذا
ينتهى نور الخطيب . وعندئذ يتوجه الزوج المقبل الى خيمته
حيث يسارع باحضار ذبيحة - شاة او ماعز - ويذهب الى بيت
زوجه المقبلة ، وامام بيتها وفي حفورها يذبح الذبيحة من
اجلها .

وعند عرب الحضر (البولسي ، ص ٦٥) توكل الفتاة
واحد لاجل عقد زواجها ، وقد يكون هذا الوكيل اباه او اخاه

وذلك امام شهود فيسألونها قائلين : هل وكلت (فلانا)
لعقدك ونكاحك فتجيب نعم انى وكلت (فلانا) وحينئذ يذهب
ويعقد لها على من تريده او يريده وكيلها لها .

وتقول جرانكفت (شروط الزواج ، ج ٢ ، ص ٢٤) فيما يخص
قرية ارطاس بفلسطين ، ان عقد القران يتم دائما بمعرفة الرجال
ولا يُسمح للعروس بالحضور مطلقا . لكن ينوب عنها وكيل هو أحد
اقاربها الاقربين ، أبوها او أخوها أو عمها ، ويجب أن توكله
لهذا الغرض ، ولهذا عليه أن يذهب أولا الى العروس ومعه
شاهدان ، ويسألها في حضورهما ثلاث مرات " هل انا وكيلك فى
الزواج " وفى كل مرة تجيب " نعم انت وكيلى " - وبعد ذلك
يكون من حقه أن يعد بها زوجة للمريس امام الشيخ وفى حضور
نفس الشاهدين .

واذا كانت القاعدة لدى القبائل العربية أن عقد الزواج
ينعقد بين ولى الزوجة او وكيلها وبين الزوج او من يمثله
وان ليس للفتاة البكر او الشيب باية حال من الاحوال مباشرة
عقد زواجها بنفسها فان هذه القاعدة ترد عليها بعض استثناءات
فمن القبائل العربية ما يسمح العرف فيه بان ينعقد الزواج
مباشرة بين الفتى والفتاه . فلدى هذه القبائل تكون الفتاة
طرفا بنفسها فى عقد زواجها .

يقول البولس (ص ٦٦) مثلاً الزوجين قديما شران
العقد بنفسيهما عند بعض العرب من ولد على والنمير والعنزة
فيأتيان امام الخطيب وبعض شهود من الحي ، ويجلس كل منهما
على حجر مقابل الثانى ، فيقول الشاب أولا : " انا على حجر
وانت على حجر واشهد يارب البشر هل قبلت لك زوجا على سنة

الله ورسوله ، " فتجيب الفتاة : قد قبلت : ثم تقول هسى :
أنا على حجر وأنت على حجر ، واشهد يارب البشر هل قبلتق لسك
زوجا على سنة الله ورسوله ، فيجيبها : نعم قد قبلتك " حينئذ
يدخلان الخيمة ويذهب كل الى محله .

ويقول العزى (ص ١٨٢) أيضا أن " الشرارات ، وهم بدو
كانوا يطرأون على (مادبا) ، ويفربون خيامهم المهلهلة
(الخرابيش) شرقى مادبا وكان عقد الزواج عندهم يتم بسان
يجلس كل من العريس والعروس ، مقابلا للاخر على حجر . فيقول :

العريس - " انا قاعد ع حجر " .

العروس - " وانا قاعدة ع حجر " .

العريس - " اسمع يارب البشر ، انت انتى ، وانا لسك
ذكر " .

ثم يكمر العريس عودا ، دلالة على أن الاتفاق قد تتم
وان كل حاجز بينهما قد زال ، وان الشر قد تحطم ، فيقول
الشهود ، " الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر " .
وهم لا يكررون التكبيرات اربعا الا فى موقف الزواج ، وفى حالة
دفن الميت ، كأنهم يشيرون بذلك الى بدء الحياة ، والى ختامها .
وبهذا يتم الزواج . فيذهب العروسان معا " .

.....

■ شبت الهوامش ■

(١) وعند أهل مريوط في صحراء مصر الغربية (رفعت باشا ،مرآة الحرمين ،١٩٢٥، ج ١ ،ص ٣٤٨ هـ ١) كانت العادة في الزواج أن يذهب الخطيب الى الابار البقي تنزح منها المياه بكر النساء فينتقى منهن من يشاء ،ويسأل عن ابائها وابين يقيم ويذهب الى خيمته ويخطب اليه ابنته ،فيدع له الخيمة بعد أن يخليها من أسرته حاشا المخطوبة ،فيجلس اليها الخطيب بعد أن ينصب بندقيته بالباب ،ويتحادثان ساعات ثم ينصرف وتعود الاسرة الى بيتها ،ثم يعاود الخطيب ذلك ،حتى تتوثق بهن الخطيبين روابط اللفة والمحبة ،فيتزوجها ولو بعد حملها منه وان رغب منها اغترب عن اهلها سنة كاملة ،ثم يلتجئ الى عظيم ليقرر عليه دية ،فان قبل ما قدر والا قتل .

ويصف عطيوه (ص ٤٠٥) هذه العادة لدى قبائل اولاد على في صحراء مصر الغربية بقوله : " وقديما أى منذ مايزيد عن الخمسين عاما كان معظم مكان " الجلسة " يكون في بيت الفتاة فيخلى لها أهلها البيت لتلتقى بالفتى او الفيف ،ويكون اللقاء بحضور بعض الفتيان والفتيات ،وقد يكون بمفردهما وقد يوقع فاصل في وسط البيت يجلس المحبان في ركن فيسه وقد يستمر لقاء الفتاة عدة مرات حتى يشمر هذا اللقاء عن نتيجة ايجابية ،تكون قصة حب جميلة تصبح محل حديث الجميع وتنتهى بالزواج او سلبية فيذهب كل منهما لحاله .

(٢) ولدى بدو مريوط (رفعت باشا ،ص ٣٤٨ هـ ١) لابن العم السيطرة على بنت عمه ،فلا تتزوج الا برضاه او تقديم رشوة اليه ،فان ابى تزويجها عاشت عانساً حياتها .

٣ - انظر أيضا بالنسبة لقرية ارطاس بفلسطين -
جرانكفست، شروط الزواج، ج ٢ ص ٥٦.

٤ - انظر أيضا بالنسبة لبدو النقب، ماركس ص ١٠٢.

٥ - ولدى البقارة (يوسف، ص ٢٠٢) وهي قبائل عربية تعيش في جمهورية السودان، بمجرد وصول الفتى الى سن البلوغ يختار له ابوه زوجه - وفي بعض الاحيان يختار الفتى عروسه بنفسه، وفي هذه الحالة لا بد له من الحصول على موافقة ابيه اما الفتاة فليس لها ما تقوله في شان زواجها - فوالداها واعمامها هم الذين يتولون الاختيار من اجلها.

٦ - انظر أيضا بالنسبة لقرية ارطاس بفلسطين: جرانكفست
ج ٢ ص ٢١٩.



الجمال للعروس - والفرس للعريس

الفصل الخامس

الطلاق

نتناول فيما يلي دراسة الطلاق في الاعراف القبليّة العربية المعاصرة من جوانبه المختلفة . فنتحدث أولا عن مدى شيوعه ، ثم عن الاسباب التي تؤدي اليه ، ثم عن اجرائاته وأخيرا عن الآثار التي تترتب عليه .

أولا - مدى شيوع الطلاق

تدل المعلومات ، التي انتقلت اليها عن طريق الرحالة والباحثين ، على أن مدى شيوع الطلاق يتفاوت تبعاً للقبائل فهو في بعضها أكثر شيوعاً منه في البعض الآخر .

ومن القبائل التي يروى أن الطلاق كان شائعاً فيها قبائل عنزة في اوائل القرن الماضي . فقد روى (بوركاردت ، ملاحظات ، ج ١ ، ص ١١٢) أن الطلاق لدى الفيزيين لا يلحق بالمرأة المطلقة أو اسرتها أي عار . وأنه من الشيوع لديهم بحيث يمكن ان يقع والزوجة حامل ، أو بعد أن تكون ولدت لزوجها العديد من الاولاد . وان المرأة التي طلقت ثلاث مرات أو اربعاً ، قد لا ينال سمعتها أي اذى . ويضيف بوركاردت انه عرف رجلاً في سن الخامسة والاربعين اتخذ كل منهم أكثر من خمسين زوجة . فكل من يقدر على توفير ناقة يمكنه أن يطلق أو يغير زوجاته كلما أراد .

ويقول ديكسون (عربي المحراء ، ص ١٤٥) ربما في شومن المبالغة ان كل امرأة تقريباً عندما تبلغ الثلاثين تكون قد

تزوجت مرتين أو ثلاث مرات ، وأحياناً سبع مرات أو ثمانية (١) .

ومن ناحية أخرى يقول العيادي (المرأة البدوية ، ص ٢٤١) .
انه " منهما يكن الطلاق في البادية فهو اقل نسبة منه في
المدينة . . لاقتراحه عند البدو بالعار والتشاؤم والانتقاد " .

ويقول شقير (ص ٤١٧) عن بدو سيناء " ولما يطلب
الرجل عندهم الطلاق . فاکثر الطلاق يكون من جانب المرأة " .

ويقول ماركس (ص ١٤٨) عن بدو النقب انه " رغم سهولة
الطلاق من الناحية النظرية ، فان ذلك لايعنى ارتفاع نسبة الطلاق " .

ولاشك أن شيوع الطلاق لدى بعض القبائل العربية وعدم
شيوعه لدى البعض الآخر ظاهرة طبيعية من الممكن تفسيرها
بالاستناد الى اعتبارات موضوعية . فليس ثمة شك في وجود
ظروف معينة ، تختلف باختلاف القبائل ، تستتبع ارتفاع نسبة
الطلاق في بعضها وانخفاضها في البعض الآخر . ومن الممكن أن
نذكر على سبيل المثال لهذه الظروف : كثرة او قلة عدد النساء
الصالحات للزواج في القبيلة ، فكثرة عددهن قد تؤدي الى
زيادة نسبة الطلاق بينما قلة عددهن قد تؤدي الى انخفاض
نسبة الطلاق . كذلك الحال بالنسبة لمقدار المهر . ففي القبائل
التي يجرى العرف فيها بدفع مقدار كبير من المهر قد يقل
الالتجاء الى الطلاق ، وقد يشجع الالتجاء اليه لدى القبائل
التي يقل فيها المهر . كذلك يختلف الموقف بالنسبة للاقدام
على الطلاق لدى القبائل التي يستتبع الطلاق فيها نوعا من
الوصمة تصيب الزوج او الزوجة او كليهما عنه لدى القبائل
التي لايرتبط فيها الطلاق بشيء من ذلك .

ومع ذلك ينبغي أن نشير الى انه مع غيبة الاحصائيات الدقيقة عن نسبة الطلاق فان المعلومات التى نقلها اليـنا الرحالة والباحثون الغربيون او العرب اقرب الى الانطباعات الشخصية منها الى الحقائق العلمية . فقد يرى أحد الرحالة او الباحثين - من وجهة نظره الشخصية - ان نسبة الطلاق لدى هذه القبيلة او تلك مرتفعة بينما قد لاينظر آخر اليها باعتبارها كذلك .

كذلك ينبغي ملاحظة أن شمة ميلا ، لاسيما لدى الرحالة والباحثين الغربيين ، الى الخلط بين سهولة الطلاق من الناحية النظرية وبين ممارسته الفعلية . فكثير من الرحالة والباحثين الغربيين يفترض ان غيبة القيود على سلطة الرجل فى تطبيق زوجته ، يفضى حتما وبالضرورة الى ارتفاع نسبة الطلاق دون نظر الى الاعتبارات العملية التى قد تحد من حالات استعمال هذا الحق (٢) .

ومن العوامل التى تؤدى الى الحد من الطلاق لدى القبائل العربية ازدياد الوعى الدينى .

من ذلك مثلا ما رواه بوركاردت (ج ١ ، ٢٧٧) من أن زعيم الدعوة السلفية (فى زمنه) كان يباشر كل ماله من نفوذ لجعل الطلاق اقل شيوعا لدى العرب ، وانه كان يشين فى محكمته الرجل الذى يطلق زوجته ، كما كان يعاقب بشدة كل من يسمعه يستعمل عبارة " على الطلاق " .

ثانيا - أسباب الطلاق

يتمتع الزوج ، في ظل الاعراف القبلية العربية ، بحرية مطلقة في انهاء علاقته بزوجته . ولذلك فمن الناحية النظرية يمكن للزوج أن يطلق زوجته لاي سبب يراه هو كافيا ، ولو بدأ للاخرين سببا تافها ليس من شأنه تبرير الطلاق . ومع ذلك ففي الغالبية العظمى من الحالات لا يطلق الزوج زوجته الا لسبب يعد كافيا في ظل القيم السائدة في قبيلته . ومن ثم يهمننا التعرف على اهم الاسباب التي تدفع الرجل ، في العادة ، الى تطليق زوجته .

أما الزوجة فليس لها ، في ظل الاعراف القبليــــــــــــــــة العربية ، الحق في أن تنهى بنفسها علاقتها بزوجها ، وانما وسيلتها العادية الى ذلك ، على نحو ما سنرى ، هي أن تهجر زوجها وتعود الى بيت اهلها ، وتقتنع اولياها برغبتها في الانفصال عن زوجها ، ويقوم اولياؤها بالضغط على الزوج لحمله على تطليقها . ويهمننا هنا أن نتعرف على الاسباب التي تحمل الزوجة ، في العادة على الاصرار على الانفصال عن زوجها .

ولهذا فسوف نتحدث أولا عن اسباب الطلاق من قبل الزوج ثم عن اسبابه من قبل الزوجة .

أولا - اسباب الطلاق من قبل الزوج

من الممكن للزوج ، كما سبق القول ، ان يطلق زوجته لاي سبب يراه هو كافيا ، ومع ذلك فان الزوج يطلق زوجته عادة الا لمبرر قوى . ونستعرض فيما يلي اهم الاسباب التي تدفع بالزوج الى انهاء علاقته بزوجته :

أ) عدم بكارة العروس :

اكتشاف العريس عدم بكارة عروسه ليلة الزفاف سبب شائع للطلاق لدى القبائل العربية . ومن الأزواج من يمارع الى اعادة عروسه الى أهلها بمجرد اكتشافه عدم بكارتها ، ومنهم من يتأتى وينتهر الفرصة المناسبة لتطليق زوجته .

يقول المرزوقي (مع البدو ، ١٩٨٤ ، الطبعة الاولى ١٩٧٤ ص ٩٥) عن بدو تونس : " وان كان العيب في العروس ، بأن وجدت شيئا فالطامة اكبر ، اذ يلجأ زوجها الى طردها حالا ، او بعد ايام ، حسب قوة احتماله للصدمة ، وقل ان يوجد العاقل الذي يصبر مدة طويلة ليختار مناسبة اخرى للفراق ، حفاظا منه على سمعة الفتاة ، اما العكوت تماما ، والرضا بالواقع ، فهذا لا يوجد في تقاليد البادية . وكثيرا ما تؤدي فريحة القتاة هذه الى قتلها من طرف أبيها (وليها) ."

ولدى بدو بير سبع (العارف ، ص ٦٨) اذا اكتشف الزوج عند الزفاف ان زوجته ليست بكر ، فمن حقه ان يطلقها في اليوم التالي مباشرة .

ولدى الجبايش (سليم ، ص ٦١) في جنوب العراق اذا تبين ان العروس غير بكر ، فان ذلك قد يكون سببا في الطلاق (٣) .

ب) رضا الزوجة او اتهامها به :

يلقى الزواج ، في الاعراف القبلية العربية ، واجبا صارما على الزوجة بقصر علاقاتها الجنسية على زوجها . ولا يتساهل القبليون في اقتضاء هذا الواجب . وتتعرض الزوجة الزانية للقتل على يد اوليائها او على يد زوجها ان كان قريبا لها .

فلدى قبائل شرق الاردن (جوسان ، ص ٥٨) زنا الزوجة يستتبع دائما طلاقها ، غير أن الزوجة التي ترتكب هذه الخطيئة تقتل في أغلب الأحوال . ولدى الجبائش (سليم ، ص ٦١) إذا لم تكن الزوجة الزانية من جماعة قرابة الزوج فإنه يطلقها ، ويترك عقابها لاهلها ، ويقوم هؤلاء عادة بقتلها سرا .

بل ان الرجل قد يطلق زوجته لمجرد وجود شائعات حول ارتكابها الزنا ، إذا لم يبالر اهلها الى اتخاذ اللازم نحو التثبت من صحة او زيف هذه الشائعات .

يصف آل فرعون (القضاء العشائري ، ص ٩٥) مثلاً موقف الزوج في حالة اتهام آخر زوجته بالزنا بقوله : " لو أن رجلاً تخاصم مع رجل آخر وحدث في أثناء تخاصمهما كلام جرح عاطفة أحدهما الآخر بقوله (ان امرأتك زانية) فان الرجل الذي اتهمت زوجته بهذه التهمة يوعز الى اهلها بان فلانا اتهم ابننكم بهذه التهمة وانى سأنظر ماذا أنتم عاملون ، وهكذا ينتظر الزوج أهل زوجته مدة تمكنهم من المطالبة بحقوقهم من الرجل الذي اتهم ابننهم ، فإذا انقضت تلك المدة ولم يقوم أهل المرأة المتهمة بعمل انتقامى ضد ذلك الرجل أو اهلوا المطالبة باثبات التهمة ، فللرجل الحق بمقتضى العرف العشائري في ان يطلق زوجته ويرجعها الى اهلها " .

وقد يطلق الرجل ، في بعض القبائل ، زوجته لمجرد علمه بانها تحب رجلاً آخر .

فلدى الرواله (موسيل ، ص ٢٣٨) لاتحتفظ المرأة بحبها لرجل آخر سرا ، وبعد قليل يعرف الناس الامر ويقولون علانية "مرتّ خلّاك هويانتن على فلان" . فإذا بلغ ذلك مسامع زوجها

وكان رجلا ذا مروءة طلقها دون أن يشير اعتراضا او يطلب سبب تعويضا ، رغم أن من حقه المطالبة برد المهر الذى دفعه من أجلها . ومثل هذا الرجل يقول عادة : إنها ابنة حرة لقبيلة حرة . لقد جعلها الله تحب رجلا آخر ولهذا فلن أعوقها أو استعبدتها . والاراذل من الناس فحسبهم الذين يسمعون السبى الاستفادة من حب زوجاتهم ، فيطلبون خمسة امثال واحيانا عشرة امثال مادفعوا من اجلهن .

(ج) علم الزوجة

يحرص الرجل القبلى أشد الحرص على أن يكون له أولاد والهدف الرئيس من الزواج هو فى الواقع تمكين الرجل من الحصول على ذرية . وإذا تبين أن الزوجة عاقر ، وكان الزوج عاجزا عن اتخاذ زوجة ثانية ، عمد الى تطليقها والزواج من اخرى لعلها تحقق ما عجزت الاولى عن تحقيقه .

كذلك يعمد الرجل القبلى الى تطليق زوجته اذا كانت تلد اولادا يموتون وهم مازالوا اطفالا . فالنتيجة فى هذه الحالة وسابقتها واحدة اذ أن الزوج ، فى كل من الحالتين لا يحمل على أولاد .

بل ان اقتصار ذرية الزوجة على الاناث يؤدي الى نفس النتيجة . فالرجل القبلى لا يبتغى الذرية فى حد ذاتها وانما يبتغى الذرية من الذكور . فالابن هو الذى يكفل لاسمه الخلود ولاسرته الدوام ، وهو الذى يعاونه ويقف الى جانبه ، وهو الذى يرعى الاسرة فى حالة مرض الاب او شيخوخته . اما البنت فمصيبرها الى الخروج من أسرته وانجاب اولاد لحساب رجل آخر واسرة

أخرى . وليس باستقامتها معاونة أبيها أو رعاية أسرته، بل تكون هي نفسها في حاجة إلى من يرعاها (٤).

(د) - عدم التوافق بين الزوجين :

قد لا تتفق طباع الزوجين أحدهما مع الآخر ، ويظنان فسي تشاحن وتشاجر مستمر حتى يأتي اليوم الذي يفقد الزوج فيه صبره فينطق بكلمة - الطلاق - ويقول الناس في بعض جهات فلسطين (جرانكلفت ، ج ٢ ، ص ٢٦١) عن مثل هذين الزوجين " النجم موش موافق " أو " هذان اللحمان لا يمكن طبخهما فسي قدر واحد " .

وقد يحاول الرجل بكل الوسائل كسب ود زوجته ومع ذلك تظل زوجته نافرة منه كل النفور ، ومنعقد لا يملك إلا أن يطلقها بعد أن يشترط على أهلها رد مهرها .

توضح ذلك القصة التالية التي رواها جوسان (ص ٥٧) عن أحد رجال قبيلة العجاردة وهو غافل العجيل الذي تزوج امرأة من قبيلته ودفع مهرا من أجلها : خمسين شاة ، وبقرتين وخمسين مجيديا ، ومائة صاع من القمح لكن الفتاة لم تكن تشعر باية عاطفة نحو غافل ، وكانت تنفر منه كل النفور . واسرع غافل إلى القدس بحثا عن ساحر ، طلب إليه أن يعطيه حجابا يؤكد الحب في قلب زوجته الشابة . وعند عودته إلى المشراب وضع الحجاب على رأس زوجته وربطه إلى شعرها . لكن دون ثمرة فعاطفتها لم تستيقظ . وحاول غافل بوسائل أخرى أن يشير في قلبها شيئا من المودة نحوه ، فاحرق ورقة وضعها له أحد المغاربة ، وزار بعض الأولياء ، وادى فريضة الحج عدة مرات لكن قلب " خبشة " ظل جامدا لا يلين . وكانت دائمة الهروب من

خيمته . وبعد أن نال النصب من غافل بعد كل هذه الجهود غير
المجدية ، تركها وشأنها ، لكنه قبل ان يطلقها اشترط على
أهلها رد مهرها .

وقد تعمد الزوجة ، لسبب أو آخر ، الى تنقيص عيشة
الزوج بحيث لا يجد فى نهاية الامر بدا من تطليقها .

من ذلك مثلاً ما رواه العبادى (المرأة البنية ، ٢٣٩)
عما يحدث فى حالة زواج الشيوخ من الشابات وذلك حيث يقول
" قد تجبر فتاة فى العشرين واقل على الزواج من عجوز بلخ من
الكبر عتيا ، ولا تبوح برغبتها فى الطلاق منه لكنها تنفص
عليه سعادته ، وتنكد عليه حياته ، وتعيره بعمره وتناديه
(ياخيار او ياعجوز) وذلك من أشد الاسماء واللقاب وقعا
على هؤلاء " فلا يجد بدا من تطليقها .

د - عدم توافق الزوجة مع زوجة اخرى او مع اهل زوجها
قد يجمع الرجل بين زوجتين ، وقد تسوء العلاقات بينهما
بحيث تكثر المشاحنات والمشاجرات ، وتتعدد الدسائس والمؤامرات
ويحاول الزوج اصلاح بينهما ، تارة بالوعد والوعيد واخرى
بالضرب والتأديب . لكن جهود الزوج قد تظل دون جدوى ، فلا
يجد الزوج عندئذ مفرأ من التخلى عن احدى زوجتيه بتطليقها .

وقد تفشل الزوجة فى التفاهم مع أهل زوجها وبخاصة
حماتها . ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يضى الرجل بزوجه
فالزوجة من الممكن دائما احلال اخرى محلها ، اما الاقارب
وبخاصة الاقارب الاقربون ، فليس ثمة بديل لهم .

٥ - عدم قدرة الزوج على اعادة زوجته

من الاسباب التي تحمل الرجل القبلى احيانا على التخلي عن زوجته او عن احدهما • ان يعير عاجزا عن توفير الطعام والكموة لهما ، ويحدث ذلك بخاصة فى اوقات الشدة والازمة .

فقد روت جرانكفست (ج ٢ ، ص ٢٥٩) حالة رجل طلسمسق زوجته لعدم قدرته على الانفاق عليها بسبب الظروف المعصبة التي نجمت عن الحرب العالمية الاولى • فقد قال عابد ابن سلمان عودة (من قرية ارطاس بفلسطين) لزوجته جازيه وخضرا " انا مانيش قاصر أمونكن وين مارحئ روحن الله يمامحكسن روحن ما الكوش فى رقبتي خطية مع السلامة " .

٦ - التشاؤم من الزوجة

من الشائع فى المجتمعات القبلية العربية وبخاصة البدوية منها ، التفاؤل والتشاؤم بالدار والفرس والمرأة ففي اعتقادهم ان كلا من الدار والفرس والمرأة قد تكون فاتحة خير كما قد تكون نذير شر • وفيما يخص المرأة اذا حدثت بعد زواجها اشياء مؤذية تشاء موامتها وقد يفرض ذلك على تطبيقها (٥) .

من ذلك ما روته جرانكفست (ج ٢ ، ص ٢٦٧) من أن امرأة من ارطاس بفلسطين تزوجت شيخا بدويا ، وبعد زواجه منها بدأت حيواناته تموت ؛ ابله وحماره وكذلك مات ابناؤه مسبب زواج سابق • ولما ماتوا شرع الناس يقولون أن هذا " من وجسه الفلاحة " ولهذا السبب عمد الشيخ البدوى الى تطليق زوجته .

(ز) ترمي العلاقات بين الاسرتين :

قد تسوء العلاقات ، لسبب أو آخر ، بين اسرتي الزوجين ولا يلبث أن ينعكس ذلك على مصير الزواج . فيعمد الزوج ، سواء من تلقاء نفسه أم تحت ضغط والحاج أفراد جماعته ، الى تطليق زوجته . ويحدث ذلك بخاسة في الزواج الذي يتم بطريق البذل حيث تعمد الاسرة القاضية الى تطليق الزوجة التي تنتمى الى الاسرة الاخرى ، فتفطر هذه الاخيرة الى تطليق الزوجة التي تنتمى الى الاسرة الاخرى ، فتفطر هذه الاخيرة الى تطليق الزوجة التي تنتمى الى الاسرة الاولى .

ثانيا - أسباب الطلاق من قبل الزوجة

نستعرض فيما يلي أهم الأسباب التي تحمل الزوجة على الانفصال عن زوجها :

(أ) - عدم الزوج او عجزه الجنسي

قد يستمر الزواج بضع سنين دون أن يولد للزوجين أولاد . وعندئذ تتجه أصعب الاتهام الى الزوجة فهي التي تعد مسئولة عن عدم الانجاب ، ولهذا يعمد الزوج في هذه الحالة الى تطليق زوجته اعتقادا منه بأنها عاقرة . وقد يتخذ زوجة اخرى يسعى عن طريقها الى الحصول على الذرية المنشودة . لكن قد يتضح ان الزوج هو السبب في عدم الخلفة وعندئذ قد تلجأ الزوجة الى طلب الطلاق منه حتى تتاح لها فرصة الانجاب فللمرأة مصلحة ظاهرة في أن يكون لها أولاد وبخاصة من الذكور ، فضلا عن الاعتبارات النفسية التي تتمثل في اشباع غريزة الامومة فيها ، ثمّة اعتبارات نفسية ، حيث أن كل أم ترى في ابنها أو ابنتها قوة لها وتأمينا لمستقبلها .

وليس أدل على حق الزوجة فى الانفصال عن زوجها العقيم من القصة التالية - فقد روى (الراوى ، حياة البادية ، ص ٢١٩) أن بلوية عاشت مع زوجها خمس سنوات فلم ترزق منه ولسدا وأراد الزوج أن يتزوج غيرها طلبا للنسل ، فطلبت منه أن يذهب وأياها إلى الشيخ ، فقالت للشيخ عند حفورها : يريد زوجى أن يتزوج امرأة أخرى من أجل الضى ، فإذا تزوج ورزق أولادا فانا أبقي مربية لأولاده طيلة حياتى ، وإذا لم يرزق فلى حق الافتراق ، فاتفقا . وبعد مرور ثلاث سنوات على زواجه وعدم حصوله على ثرية من زوجته الثانية ، راجعت الزوجة الأولى الشيخ لتفترق من زوجها قائلة : أريد الدور ضاى فتم لها الفراق وتزوجت بآخر .

كذلك إذا كان الزوج عاجزا جنسيا (بسبب جب او عنة) كان ذلك سببا فى حمل الزوج على تطليق زوجته . فالقبليون يرون فى الزواج سترا للمرأة ، وإذا كان الزوج عاجزا جنسيا لم يتحقق الغرض المقصود من الستر .

تدل على ذلك القصة التى روتها جر انكفست (ج ٢ ، ص ٢٦٦) عن امرأة من أوطاس تزوجت رجلا من بيت لحم ، ومكثت معه عشر سنين ومازال بكرا . فقال اخوتها " العرض ما بيننمى بالسيف " واعطوه عشرة جنيهات استرلينية لكى يطلقها ويتركها تعود إلى البيت ، فطلقها .

وتدل على ذلك أيضا قصة أخرى رواها العبادى (المصرة البدوية ، ص ٩٧٨) فقد تزوجت فتاة من عباد من عشاير البلقاء من شخص آخر تعطل عنها جنسيا لمدة خمسة عشر عاما ، وهى بكر

صامتة ، بينما كان يتداوى لدى الأطباء والمشعوذين. ولكن بدون فائدة... وسماها (أم صابر) لصبرها على بلواها وهي لا تخبر أحدا.. ولكن والد زوجها قال له ذات يوم (يا بني أنت متزوج بـقَلة لا تلد) فسمعتة وغضبت حيث لجأت لاهلهـبـا وأخبرت امها بحقيقة الامر وتفارقا بالطلاق .

ويقول جوسان (ص ٥٧) عن مشاعر فلسطين وشرق الأردن أن شمة أسبابا تقتضى الطلاق " فالطربيل " (الثمري) ملزم بتطبيق زوجته وفي حالة الرفض يرغمه عليه أبو الزوجة أو أخوها. وفي هذه الحالة لا يُرد له سوى نصف المهر.

(ب) سوء معاملة الزوجة :

من الأسباب التي تحمل الزوجة على الاصرار على الانفصال عن زوجها ، أن يواصل الزوج اساءة معاملة زوجته وعلى نحو غير عادي . فرغم ان المرأة القبلية تبدى في هذا الخوف قسرا غير قليل من الصبر على سوء معاملة الزوج لها ، فان لهذا الصبر حدودا . وقد يأتى يوم ينفد فيه صبر الزوجة ، فتعود الى بيت ابيها وتصر على انهاء علاقتها بزوجها .

(ج) الوقوع فى حب رجل آخر

قد تقع الزوجة فى حب رجل آخر ، وإذا حدث ذلك فـإن الزوجة - لاسيما الزوجة البدوية - لا تحتفظ بهذا الحب سرا مكنونا ولا تحاول اخفائه او التستر عليه . وسرعان ما يبلغ الخبر زوجها فيعمد الى تطليقها بل قد تكشف الزوجة زوجها بحبها لرجل آخر وتطلب النيه أن يطلقها .

فلدى الرواله (موسىل ، ٢٢٨) على نحو ما رأينا بمجرد أن يمل ذلك الى مسامح الزوج يطلقها دون أن يثير اعتراضا او يطلب تعويضا ، ان كان رجلا ذا مروة . اما ان كان رجلا وضع النفس فانه يحاول استغلال هذا الطرف ليحصل على ثمن باهظ مقابل تطلقها .

ويقول ديكسون (ص ١٤٥) انه اذا وجدت امرأة متزوجة نفسها تحب رجلا آخر ولم تعد راضية فرمواصلة الحياة مع زوجها ففي العادة تكشفه بذلك وتطلب اليه تطلقها . واذا كان لدى الزوج اى قدر من الشهامة اجابها الى طلبها ، واشترط عليها ان يرد اليه الرجل الاخر مهره (جهازه) . غير أن هذه القاعدة لا تنطبق على بنت العم .



ثالثا - اجراءات الطلاق

لا يقتضى الطلاق ، فى ظل الاعراف القبلية ، اية اجراءات قضائية سواء وقع بناءً على رغبة الزوج أم تم استجابة لطلب الزوجة . فالطلاق يعتبر أمراً يخص أولاً وأخيراً الاسرتين —————
المعنيتين . ومع ذلك قد يثير الطلاق بعض المشاكل التى ينتهى الامر بعرضها على القضاء القبلى .

وفى ظل الاعراف القبلية من الممكن للزوج أن يطلق زوجته . اما الزوجة فليس لها حق مماثل ، ووسيلتها الى الطلاق هى أن تعود الى اهلها وتقنعهم بالضغط على زوجها لحمله على تطليقها . وفضلا من ذلك فثمة وسيلة قبلية يمكن للمرأة بمقتضاها أن تفرض على الزوج تطليقها دون تدخل من اهلها ، ونقصد بهذه الوسيلة الدخالة او الجوار . وفى بعض القبائل الاكثر تأثراً باحكام الشريعة الاسلامية للقاضى أن يطلق الزوجة — من زوجها .

ولذلك فسوف نتحدث أولاً - عن الطلاق من قبل الزوج ثم عن الطلاق بناءً على تدخل من اهل الزوجة ، ثم عن دور الحوار فى تمكين الزوجة من الحصول على الطلاق واخيراً عن دور القاضى القبلى فى تطليق الزوجة .

أولاً - الطلاق من قبل الزوج

إذا رغب الزوج فى تطليق زوجته فليس عليه الآن ينطق بعبارة تدل على رغبته فى التخلّى عن زوجته . وتختلف الميخ

المستخدمة في الطلاق باختلاف القبائل وقد تختلف أيضا باختلاف الأفراد . وفي العادة توجد في كل قبيلة صيغ متعددة للتعبير عن رغبة الرجل في تطليق زوجته ، ويكفي أن يستخدم الرجل إحدى هذه الصيغ . ويلاحظ كما سنرى أن صيغ الطلاق ليست كلها صيغا مريحة ، فبعضها يفيد الطلاق فعنا لكنه يدل عليه بصورة يقينية .

يصف جوسان وسافينيياك (ص ٢٦) إجراءات الطلاق من قبل الزوج لدى قبيلة الفقراء بقولهما أن " صيغة الطلاق بسيطة للغاية " طلقتك " فهذه الكلمة تكفي لتحرير الزوجة من الرابطة الزوجية ، واعطائها الحرية في العودة إلى بيت أبيها . ومع ذلك للزوج أن يردها إلى بيت الزوجية لأن الانفصال ليس نهائيا . ولجعل الانفصال بدون عودة لا بد أن تصاف إلى الصيغة عبارة " من الثلاثة " فعندما يطلق رجل من قبيلة الفقراء زوجته باستخدام هذه العبارة تصبح محرمة عليه . ومع ذلك يحتفظ الزوج حتى بعد هذا الطلاق ، بنوع من الحق على زوجته التي طردها من بيته . فيكفي أن يقول " انى مثنى بها " يعنى أننى أريدها مرة ثانية ، لكنى يستبعد أى رجل آخر يريد الزواج منها . فبالعرف يقر له بهذا الحق ، وإذا أراد إعادة الزواج بينه وبينها شرع في القيام بالمضامى التي من المعتاد إجراؤها حين الزواج (٦) .

ولدى قبائل شرق الأردن (أبو حسان ، ص ٢١٧) قد يطلق الرجل زوجته بعبارة (انت طالقة) وقد يطلقها بطريقة غير مباشرة كان يقول لها (دورى شنايا أهلك) او (أنت على مثل امى) .

ومن بين المطلق المصنعة لدى الرواة (موسيل، ص ٢٢٢) أن يقول الرجل لزوجته: "خو طرى تراك طالق والرجال عليك" أو يقول: "عليك جلالك" - ومعنى هذه العبارة هو أنه كما أن الغرس الممرجة يمكن لأي شخص أن يمتطينها، فكذا المرأة المطلقة يمكن لأي رجل أن يتزوجها. ولتزوج مراجعة زوجته المطلقة مرتين، وإذا لم يكن راغباً في مراجعتها تفوه بالعبارة التالية: "انت طالق بالثلاثاء الحوارم".

وقد يكون طلاق الرجل زوجته غير مشروط بأي شرط، وقد يشترط الزوج بمناسبة تطليقه زوجته شرطاً معيناً.

فلدى الرواة (موسيل، ص ٢٢٢) الرجل الذي يطلق زوجته دون المطالبة بما دفع لاهلها قد يقيّد حريتها (يحجر تحجير) وذلك بأن يسمح لها بالزواج من أي شخص فيما عدا فلان وفلان "انا أحلك لكل أحد عقب فلان (او قود فلان أو غير فلان) ماني محلك له".

ثانياً - الطلاق بناءً على طلب الزوجة :

قد تعرض الزوجة مباشرة على زوجها رغبتها في الطلاق وقد يستجيب لرغبتها فيطلقها في الحال وقد لا يستجيب فلا تحد الزوجة بداً من ترك بيت زوجها والذهاب الى بيت أهلها.

والطريقة الثانية هي في الواقع الطريقة الأكثر شيوعاً فعندما نفّض الزوجة من زوجها، تهجره عائدة الى بيت أبيها (أو غيره من اوليائها) - وقد يأتي الزوج لمصالحتها بتقديم بعض الهدايا اليها. لكنّها قد ترفض المصالحة وتصر

على البقاء في بيت أبيها ،وتلج عليه لتطليقها من زوجها
وعندئذ تبدأ المفاوضات بين أهلها وزوجها للضغط عليه
لتطليقها . وفي العادة يشترط الزوج رد المهر او على الأقل
جزء منه حتى ينطق بكلمة الطلاق فيحررها من الرابطة الزوجية
وبذلك تصبح حرة في الزواج من جديد . والقاعدة انه طالما أن
الزوج لم ينطق بهذه الكلمة تظل المرأة على ذمته مهما طالت
مدة اقامتها في بيت أبيها .

يقول بوركاردت (ج ١ ، ص ١١٢) مثلا أن العرفيسمح
للزوجة أيضا بنوع من الطلاق فاذا لم تكن سعيدة في خيمسة
زوجها فرت لتحتضن بابيها او قرابتها . وقد يرغبها الزوج
في العودة بأن يعدها بثياب جميلة ، او باقراط او باسطة
لكن ان رفضت لم يكن باستطاعته أخذها بالقوة ، لان امرتها
سوف تعترض على استعمال العنف معها ، وكل ما يستطيع ان يفعله
هو أن يمتنع عن انطق بكلمة الطلاق التي يدونها
لايحق للمرأة الزواج مرة ثانية . وفي بعض الاحيان يفرى الزوج
بهدية من عدد كبير من الابل للنطق بكلمة الطلاق لكن ان امر
على موافقه ، ظلت المرأة دون زواج . والزوجة التي تنفصل عن
زوجها ، دون طلاق صحيح ، تسمى " طامحة " .

ويقول جوسان وسافينيكاك (ص ٢٧) ان المرأة لدى
قبيلة الفقراء ، يمكنها اقتضاء الطلاق . فرغم ان لاحق لها في
النطق بصيغة الطلاق ، يمكنها ان تخطف معنويا على زوجها لكي
يمنحها حريتها . ولتحقيق هذه النتيجة تهجر بيت الزوجية
وتلوذ بخيمة أبيها . واجبار المرأة على المساكنة باستخدام
القوة امر لايقره العرف . وامام هذا الامر الواقع ، السدى

يذل في وضوح على رغبتها في الانفصال ، من النادر أن يرفض الزوج النطق بعبارة الطلاق. ومع ذلك ففي حالة اصراره على الاحتفاظ بحقه وامتناعه عن النطق بهذه العبارة ، لا تنحجب الرابطة الزوجية ولا يمكن للمرأة عقد زواج جديد. فالجميع يعتبرونها مازالت على ذمة زوجها. وحتى في حالة طلاقها طلاقاً شرعياً ، لا تنتقل الى بيت زوج ثان الا بعد قيام دليل ذي طابع قضائي على نحو ما على سلامة وضعها : لان اى عضو في القبيلة لا يرغب في أن يعرض نفسه لمخاطرة الزواج من امرأة لم تتحلل كلية من رابقتها بالزوج الاول : حيث أنه سوف يدفع بثمن تهوره غاليا (٧).

ومن الطلاق استجابة لرغبة الزوجة لدى الرشيدة (وهى قبيلة عربية هاجرت الى السودان في القرن التاسع عشر) يقول بانقا (ص ٥٢) انه اذا ساءت العلاقات بين الزوجين لسبب أو آخر فان الزوجة تذهب الى بيت ذويها ، ويلحق بها الزوج ويتكون مجلس من كبار رجال العشيرة لينظروا في امر الخلاف فان كانت الزوجة هي المخطئة توبخ وتؤمر بان تتبع زوجها وان كان الزوج هو المخطئ فانه يطالب بتقديم " المخلص " والمخلص هدية من الماشية أو الملابس يقدمها الزوج للزوجة الغاضبة اعترافاً بخطيئته وندمه ولتعود العلاقات الى مجراها واذا تعسر اصلاح ذات البين فان الزوج في هذه الحالة يفسزع الى مسكنه ، يحل الاطناب ويلف الشمال ، يفع كل ذلك في مخزن ويوصف الزوج الذى تمر به مثل هذه الظروف بان (بيته مهدوم) .

ثالثاً - دور الجوار في تمكين الزوجة من الانفصال عن

زوجها :

الجوار نظام يهدف الى حماية شخص معرض لخطر او مديد العون الى انسان في ميس الحاجة الى المساعدة . وهو اشبه

بنظام الجوار العياس في المجتمعات الحديثة. وقد عرف العرب نظام الجوار منذ زمن موغل في القدم ، وكانوا ما زالوا يمارسونه الى عهد غير بعيد. غير أنه يسير في الوقت الحاضر نحو الاختفاء بسبب قيام سلطات مركزية قوية في الجهات القبلية ، اخلت على عاتقها اقرار النظام وانصاف المظلومين وردع المعتدين ولم تعد الحكومات الحديثة تنظر بعين الارتياح الى هذا النظام الذي أصبح يشكل قيداً على سلطتها.

وقد استعان العرب بنظام الجوار لتحقيق اغراض شتى ومن المجالات التي استخدم فيها هذا النظام مجال الاحوال الشخصية او علاقات الزواج والطلاق. وفيما يخص الطلاق جرت العادة - الى عهد قريب - باستخدامه من قبل الزوجة التي ترغب في الانفصال من زوجها.

فقد يحدث في حالات نادرة أن يمتنع اولياء المرأة عن الوقوف الى جانبها للفظ على زوجها لتطليقها، وقد يصر الزوج على الامتناع عن النطق بكلمة الطلاق. ومن ثم تستمر المرأة في بيت أهلها ، كالمعلقة فلاهي تعيش مع زوجها ولاهي مطلقة. وقد يستمر هذا الوضع المعلق سنين عدداً غير أن هذه الزوجة باستطاعتها ، ان أرادت ، الدخول في جوار احد الشيوخ ذوي الحيشة والنفوذ ، شارحة له موقفها طالبة اليه مساعدتها ولا يتوانى المجير ، في هذه الحالة ، عن بذل كل ما في وسعه ليحقق لها رغبتها.

فلدى بلو بير سيج (العارف ، حب البلو ، ص ٨٣) كانت الزوجة التي تشعر بالشقاء مع زوجها وترغب في الانفصال عنه

تترك خيمته وتلوذ بخيمة رجل آخر. وعندئذ كان صاحب هذه الخيمة يعد نفسه ملزماً بتوفير الحماية لها ومعاونتها فسى تحقيق غايتها. فكان يذهب الى الزوج ويغضط عليه لئى يطلقها وإذا اقتضى الامر يطلب من المرأة أن ترد للزوج مهره، وان لم يكن باستطاعتها رده قام هو برده من ماله الخاص، وإذا كان الرجل عاجزاً عن حمايتها آورد مهرها، اعطىها الى رجل آخر أقدر منه على تحقيق رغبتها.

رابعاً - دور القضاء القبلى فى تطبيق الزوجة

يعترف للقاضى القبلى، فى بعض الجهات، بسلطة تطبيق الزوجة الكارهة لزوجها والتي تصر على الانفصال عنه. وفى الاعتراف للقاضى القبلى بسلطة تطبيق الزوجة يظهر واضحاً تأثير الشريعة الاسلامية.

فلدى قبائل سينا* (شقىر، ص ٤١٧) إذا أرادت المرأة الطلاق من زوجها ذهبت الى أحد اقاربها، لا الى أبيها واستنجדתه للخلاص من زوجها. فيأتى بها الى العقبى فيأخذ العقبى فسى تطيب خاطرها وردّها عن عزمها وتهوين الامر عليها. ويحكم على الزوج فى الغالب بأن ياتئها ببغى نعجات وحلة "ورحايمة" وغربال وعمار تجلب عليه الماء، وأن يجعل خيمتها بيــــن خيمتين من اقاربها. فإذا فعل الزوج ذلك وبقيت الزوجة كارهة له، مصرة على طلاقه، طلقها العقبى منه.

رابعاً - اِشَارَةُ الطَّلَاقِ

تترتب على الطلاق (البائن) سواء وقع من الزوج تحقيقاً لرغبته أم استجابة لطلب زوجته اِشَارَةٌ عديدة نستعرضها فيما يلي :

أولاً - مصير المهر

يتوقف مصير المهر ،بادئ ذي بدء ،على ما اذا كان الزوج قد أوقع الطلاق من تلقاء نفسه أم استجابة لرغبة الزوجة .

وإذا كان الزوج قد أوقع الطلاق من تلقاء نفسه يفرق بين ما اذا كان أوقعه دون وجود خطأ من قبل الزوجة ، أم كان بسبب خطأ منها .

فإذا كان الزوج قد طلق زوجته أثناء انفعال او لمجرد رغبة في نفسه فالقاعدة العامة هي أن ليس للزوج في هذه الحالة الحق في المطالبة بأي جزء من المهر . اما اذا كان الزوج قد طلق زوجته بسبب خطأ من جانبها فالقاعدة ان له الحق في المطالبة برد جزء من المهر او المهر كله او المهر فضلاً عن معروفات الزواج الاخرى . ويتوقف مقدار المهر الذي من حقه المطالبة به على مدى جسامه الخطأ المنسوب للزوجة . فكلما كان خطؤها جسيماً كان مقدار ما يطالب به كبيراً .

فلدى الجبايش (سليم ، ص ٦١) في أهوار العراق ممن الممكن للزوج أن يطلقوا زوجاتهم في أي وقت ولاي سبب

وإذا كان لدى الزوج سبب يبرر الطلاق أو رغبته الزوجة في ترك زوجها كان له الحق في المطالبة برد المهر الذي دفعه فعلا عن كل المعروفات التي انفقها بمناسبة حفلات الزواج. وفي بعض الأحيان يرغب الطرفان في حل الزواج ويتفقان على مبلغ معين في العادة المهر فقط، يرد للزوج، سواء عند زواج المرأة، أم خلال مدة معينة (٨).

ولدى بعض قبائل العراق (آل فرعون، ص ٩٥) إذا قال رجل لأخر أن " زوجته زانية"، يبلغ الزوج هذا الاتهام إلى أولياء زوجته، وانتظر بعض الوقت فإذا لم يحركوا ساكنا، طلق زوجته وطالب أولياءها بالمهر وكل النفقات التي انفقها بمناسبة الزواج.

أما إذا كان الطلاق قد وقع استجابة لرغبة المرأة فالقاعدة أن للزوج الحق في المطالبة بكل المهر الذي دفعه من أجلها، بل قد يعترف للزوج في بعض الأحيان بالمطالبة بما أنفق على حفلات الزواج، ومع ذلك قد يجري العرف، في حالة وقوع الطلاق استجابة لرغبة المرأة، بقصر حق الزوج على جزء من المهر دون المهر كله.

وواجب رد المهر أو الجزء الواجب رده منه يقع، في الدرجة الأولى، على عاتق أولياء المرأة لأنهم هم الذين حصلوا على مهرها فهم الملزمون برده عند الاقتضاء. وقد يعجز أولياء المرأة عن رد المهر، وحينئذ تظل الزوجة على ذمة زوجها إلى أن يتقدم من يرغب في الزواج منها، فيؤلف الزوج الأول حقه من المهر الذي يقدمه الزوج الثاني.

ثانياً - متعة الطلاق

يجرى العرف، لدى بعض القبائل، بأن يعطى الرجل زوجته قدراً من المال بمناسبة تطليقها. ويبدو أن هذا العرف يوجد لدى القبائل التي لا يدفع فيها الزوج عند بدء الزواج سوى مهر قليل القيمة.

ف لدى قبائل عنزه (بوركاردت، ج ٢، ص ١١٢) كانت العادة تجري بأنه عندما يطلق الرجل زوجته يعطيها ناقة ويبعث بها الى مضرب أهلها.

ولدى قبيلة الفقرا (جوسان وسافينياك، ص ١٩ و ٢٧) لم يكن والد الفتاه يطلب مهرًا من الفتى الذى يرغب فى الزواج منها . لكن عندما يطلق الرجل زوجته يعطيها ثيابا جديدة، وقدرا من النقود يتراوح بين ثمانى وعشر جنيهات مجيديسة (عملة تركية) .

ولدى الروالة (موسىيل، ص ٢٣٦ و ٢٦٦) من واجب الرجل الذى يطلق زوجته، ولو لم تكن اقامت معه سوى ليلة واحدة أن يعطيها ناقة وحداجا (مركب للنساء كالمحقة) ولا يحق لاحد، سواء من اقارب الزوجة ام من اقارب زوجها، أن يأخذها منها . وللمرأة الحق فى أن تهب هذه الناقة أو تبيعها لمن تريد . ولها أن تنفق المال الذى تحصل عليه مقابلها، دون مساءلة من أى انسان ، اذ أنها المالك الوحيد لها (مالها شريك الا الله) .

ثالثا - أموال الزوجة الخاصة

تحتفظ المرأة ، لدى القبائل العربية ، بأموالها الخاصة مستقلة عن أموال الزوج . وعند الطلاق تأخذ الزوجة المطلقة معها كل ثيابها وامتعتها وحيواناتها ، وإذا حدث الطلاق وهي في بيت أبيها بعثت بمن ياتيها بأموالها .

فالمرأة المطلقة لدى الروال (موسيل ص ٢٢٢) تجمع أثوابها ومخدراتها واغطيتها وابسطتها وتسرج ناقتها وتحملها بامتعتها .

رابعا - مدة الطلاق :

للزوج عند وقوع الطلاق الحق في أن يعقد زواجا جديدا في الحال ، فهو ليس ملزما بالانتظار فترة معينة مهما قصرت اما الزوجة فعليها الانتظار مدة معينة حدها الشرع الاسلامي بثلاث حيفات (او ثلاثة ايام) او ثلاثة شهور بالنسبة للنساء اللاتي لا يحضن .

والغالب التزام النساء القبليات بالعدة الشرعية ، غير ان ثمة شواهد تدل على أن من النساء القبليات ، وبخاصة البدويات ، من لا يحترمن العدة الاسلامية فيتزوجن بعد الطلاق مباشرة او بعد فترة قصيرة لا تبلغ مبلغ العدة المطلوبة (٩) .

يقول بوركاردت (ج ١ ، ص ١١٢) مثلا ان الزوج المطلق قد يخطب لنفسه امرأة اخرى في نفس يوم الطلاق ، اما الزوجة المطلقة فعلى العكس ، ملزمة الانتظار اربعين يوما قبل أن تصير زوجة

لرجل آخر ، وذلك حتى يتبين ما اذا كانت حاملا أم غير حامل.

ويقول العبادي (ص ٢٣٦) عن قبائل شرق الأردن أن عدة المطلق لا تراعى عند الاعراب من البدو " فقد يتزوج أحدهم مطلقة وهي في بداية حملها من الزوج الاول ، فإذا كان المولود على دم الأول كان له ، والا فهو للشانى " ويرى العبادي القصة التالية وهي أن عجوزا في الجثمانين من عمره تزوج فتاة في العشرين من عمرها ومات في اليوم التالى ، ثم تزوجت فولدت من الزوج الشانى ولدا ، وعاش زوجها الجديد مع نفس العريان التى بها اولاد زوج زوجته السابق . وكان احد ابناء الزوج العجوز وهو كبيرهم كلما شاهد ابن زوجة ابيه ، يبكى او يضربه أحد ، حتى ذلك في نفسه وتحرك دمه . فطلب الحق من الزوج حول هذا الولد الذى يدعى الزوج الشانى ابوته . ولما ذهب للقاضى ، أمر القاضى أن يذهب الولد الى ابنة القاضى ياتى لهم بذبيحة بدون أن تشعر الراعية . ولما فعل وعادت الراعية سألها والدها : من سرق الذبيحة ، قالت انه ولد عود (عجوز) من بطن جارية (فتاة صغيرة) ولما سئلت الزوجة قالت انها بالفعل حملت من زوجها العجوز وان الولد لـه فالتحق باخيه .

ويقول موسيل (ص ٢٣٦) عن عادات " الرواله " في هذا الخصوص أن المرأة المطلقة الحامل يمكنها الزواج في الحال اذا كان الحمل في مراحله الاخيرة . اما اذا كان حملها غير ظاهر فعليها الانتظار ستة شهور على الاقل ، وبمجرد ان يتضح حملها من زوجها الاول او عدم حملها يمكنها ان تصير زوجة لآخره فالرواله يخشون المنازعات والقضايا الخاصة بابوة الولد

الذى يولد بعد انفصال الزوجين ويتطلبون من المرأة الانتظار .
وعدم مراعاة الشيوخ لهذه القاعدة كثيرا ما يكون سببا فى
نزاع يستمر طويلا .

ويقول البلدى (الفن الشعبى فى الحجاز ، ص ٢٥٧) عن
قبائل الحجاز أن بعض نساء البادية كن يتزوجن بعد الطلاق قبل
اكتمال العدة ، ودون أن يلاحظ الآخرون بوانس الحمل عليهن .
وقد تلد بعد زواجها الثانى بعدة سبعة اشهر او اقل أو أكثر .
فينشب النزاع بين الزوجين على بنوة المولود ، فيحتكمان
الى القاضى ، فيحضر المرأة ، فيجعلها تفع يدها على راس
مولودها ، وتقسم اليمين أنه ابن فلان " احد الزوجين " . فعينفد
يكون قولها فعلا . ويضيف البلدى أن من فرائب ماحدث فى ذلك
أن امرأة اقسمت يمينا أنها لاتدرى من من الرجلين أبو المولود
فلم يستطع القاضى الحكم عليه فسمى " المنعوف " .

ومن الواضح أن المرأة فى هذا المثل الاخير تزوجت عقب
الطلاق مباشرة او بعده بفترة وجيزة بحيث لم تكن تعرف مسا
اذا كانت حاملا أم غير حامل .

خامسا - حق المطلقة فى عقد زواج جديد :

كقاعدة عامة لا تفع الاعراف القبلية ، لاسيما البدوية
منها ، قيودا على حرية المرأة المطلقة فى الزواج ثانية .
فالطلاق لا يلحق بالمطلقة عارا ولا يقف عقبة فى سبيل زواجها
للمرة الثانية بل ربما للمرة الثالثة والرابعة . ويذكر الرحالة
أمثلة عديدة لنساء مطلقات تزوجن العديد من المرات .

يقول ديكسون (ص ١٤٥) مثلا انه ينبغي التاكيد على أن ليس شمة عار يرتبط بالطلاق . وإذا كانت المرأة جميلة او كانت زوجة لأحد كبار الشيوخ فسوف تشور منافسة حامية بين الشباب للزواج منها . ويحدث هذا بخاصة إذا كانت المرأة ذات شخصية أو كانت مشهورة بين الرجال . ولذلك فان كل امرأة تقرييبا عندما تبلغ الثلاثين تكون قد تزوجت مرتين أو ثلاث مسرات وأحيانا سبع مرات او ثمانية .

ويقول بوركاردت (ج ١ ، ص ١١٢) أن الطلاق لا يستتبع أيعار بالنسبة للمرأة المطلقة او اسرتها .

ومع ذلك فشمة قبائل أخرى تنظر الى الطلاق بوصفه عارا ويخط الرأى العام فيها زواج المطلقات (او الارامل) بل منها ما ينظر اليه باعتباره شؤما يهدد بالحاق الكوارث باسرتها .

يقول البلادى (ص ٢٠٤) أن بعض أهل الحجاز يعتقدون أن المرأة الشيب اذا تزوجت ثانية فان أمرا سيئا سوف يعقوب مفادرتها اياهم كموت أحد اطفالهم أو غير ذلك . ولذا فانهم يتفادون ذلك بلذبح ذبيحة ليلة خروجها . وهى يزعمهم الخاطىء تدرأ رمحة العزبة (أى أن ما يعقوبها من أمر كانه رمحة منها برجلها الى الخلف ، والعزبة الشيب بلازواج) ويضيف البلادى انه عرف انسانا جامعهم خاطب لشيب ، وكانت هى موافقة ، غير انهم رفقوا ، فسأل عن السبب فقالت الممكنة " خايفين من رمحتى " .

ويقول سليم (ص ٦١) عن اهل الجبايش فى العراق أن المطلقات فى العادة يعدن للعيش مع قرابتهم ، وانهن لا يطلبن

للزواج. ويفضل الرجال الأرامل على المطلقات، حيث توجد دائما فكرة مسبقة عن سوء سلوك الأخيرات والمطلقة التي تتزوج يُدفع من أجلها نصف المهر المعتاد.

سادسا - حضانة الاطفال

القاعدة، في ظل الاعراف القبلية، لاسيما البدوية منها أن حضانة الاطفال - عند الطلاق - تكون لابيهم. فعند الطلاق تغادر المرأة بيت زوجها تاركة وراءها كل اولادها. غير أن هذه القاعدة يرد عليها استثناء يتعلق بالاطفال الرضع. فاذا طُلقَت امرأة ولها طفل رضيع اصطحبته معها الى أهلها ويبقى معها الى حين فطامه، أي مدة سنتين أو ثلاث، فتعيده الى أبيه. ونفس الشيء بالنسبة للمطلقة الحامل. فهي تلد في بيت أهلها وتحفظ بمولودها الى حين فطامه ثم ترده الى أبيه.

يصف العبادي (المرأة البدوية، ص ٢٣٧) موقف بدو شرق الأردن في هذا الشأن فيقول: " فالبدوى يأخذ اولاده ولو كانوا مضارا، وذلك بعكس ما هو في المدينة، والقانون الشرعي بجواز عيش الطفل مع امه المطلقة دون أبيه حتى سن السابعة من عمره... ومن النوازل عند البدوان امرأة ولدت طفلا بعد طلاقها من زوجها فارسلته لابيه فور ولادته فوصله صباحا فسماه (صباح)".

ويقول جوسان (ص ٢٧) أن "الاطفال يتبعون إباهم وعشيرة ابيهم وان هذا القانون يراعى بهرامة في " النقب " طبقا لما اكده ابو بلال الذي عرض الفرض التالي " لو أن " تربييسا "

(من قبيلة الترابين) متزوجا من " مزامية " (من قبيلة
العزازمة) طلق زوجته أثناء كونها حاملا ، كان على المرأة
العودة الى قبيلتها والاقامة مع والديها ، وعليها تربية الطفل
الذى سوف يولد والاحتفاظ به حتى سن سنتين او ثلاث واعادته
بعد ذلك الى زوجها الاول . واذا فُرض ورفضت فان شيخ " الترابين "
سوف يتدخل لدى شيخ " العزازمة " لكي يرد الطفل الى ابيه ومن
ثم الى قبيلته ، وفي حالة الاصرار على الرفض ، تنشب الحرب بين
العشيرتين . واذا قُبِلَت الام طفلها بحجة انها لن تعمل من اجل
رجل طرفها من بيته ، فسوف يلاحقونها بوسطها مرتكبة لجريمة
قتل ، ولن يمضي وقت طويل قبل أن تسقط ميتة بطعنة خنجر .

ويلتزم الأب بالانفاق على طفله أثناء وجوده مع مطلقة
وبمجرد عودته اليه ينقطع واجب النفقة . فالنفقة لا تكسبون
الا للمطلقة التي تتولى حضانة طفلها .

لدى قبيلة الفقرا* (جوسان وسافينياك ، ص ٢٧) اذا كانت
المرأة عند طلاقها حاملا فان زوجها يعطيها في العادة ناقلة
ووسقا من القمح من اجل طعامها وطعام طفلها . لكن اذا تزوجت
بعد أن ولدت طفلها فلن تحصل على شيء من زوجها السابق
وسوف ياخذ الطفل بمجرد أن يصبح ليغير حاجة الى امه .

ولدى بدو شرق الاردن (العبادي ، ص ٢٢٧) مادامت المطلقة
الحامل عند والدها فهي على حساب زوجها السابق ، وعليه
الالتزام ببعض المعروف ، لما تقتضيه حياة الجنين .

ولدى بدو سيناء* (شقير ، ص ٤١٨) اذا ظهر أن المطلقة
حامل بقيت بلا زواج حتى تلد وتغطم ولدها وفي هذه الحالة

فان كان الطلاق من الرجل يعود في الغالب فيستردها لانه يكون قد اشترط هذا عند الطلاق . وان كان الطلاق من المرأة لزمه كسوتها وطعامها الى أن تلد الولد وتغضمه . اما الكسوة فبدلتان واما الطعام فاربعة أرادب غلة في السنة .

سابعا - حرية المطلقة في اختيار زوجها الجديد :

تفاوت الاعراف القبلية في مدى الحرية الذي تقر به للفتاة البكر التي تتزوج للمرة الاولى . فمن القبائل ما يقر العرف فيه لمشاهدة الفتاة بالحق في الاعتراض على الراغب في الزواج منها . فرأيتها بالنسبة لزوجها المقبل يؤخذ مأخذ الاعتبار . ومن القبائل ما يُنكر العرف فيه على مثل هذه الفتاة اي رأى بالنسبة لزوجها . فوليتها (ابوها او من يحل محله) يزوجها لمن يختاره لها ، دون استشارتها واحيانا دون علمها .

اما المرأة المطلقة فتتمتع لدى كثير من القبائل بحرية كبيرة في اختيار زوجها الجديد . وفي العادة لا يُفرض عليها زوج لا تريده .

يقول توماس (ص ١٣٨) مثلا عن بعض قبائل عمان : اما في المنطقة الجنوبية . . فعند طلاق الزوجة من زوجها يؤخذ رأيها بالنسبة لزوجها من رجل آخر ، وهناك من الحالات ما يدل على أن المرأة بعد الطلاق قد تكون لها الحرية في اختيار الزوج المناسب الذي تريده ، اذا وافق والدها على هذا الزواج .

ويقول جوسان (ص ٤٤) عن حرية اختيار الزوج لدى قبائل فلسطين وشرق الاردن ، أن الطرفين (الزوجين المقبلين) يتمتعان

بطبيعة الحال، بقدر اكبر من الحرية في سن الخامسة والعشرين الى الثلاثين . لكن فيما يخص البدو لا يمكن أن يتعلق الامر في هذه الحالات الا بزواج ثان بعد طلاق او بعد موت الزوج الاول .

غير أن حرية المطلقة في اختيار زوجها الثاني قد يحد منها ، في بعض القبائل ، ما يشترطه الزوج الاول احتيانا على مطلقته من عدم الزواج من شخص معين أو من أشخاص معينين .

ثامنا - حق المطلق في الزواج من مطلقته .

تقر الامراء القبلية للمطلق بالزواج ثانية من مطلقته بعد انقضاء عدتها عقب الطلاق الاول والثاني . وفي هذه الحالة كما في حالة الزواج المبتدأ ، تبدأ محادثات بين الزوج واولياء الزوجة والزوجة نفسها ويستطلع رأي المرأة ويتفق على المهر الجديد .

اما اذا كان الزوج قد طلق زوجته ثلاثا ، فان الشرع الاسلامي يتطلب زواج المرأة من رجل آخر يطلقها . او يموت عنها حتى تحل لزوجها السابق . والاستعانة بمحلل عادة معروفة لدى بعض القبائل . غير أن من القبائل ما يسمح للزوج الاول بالزواج من زوجته المطلقة ثلاثا قبل زواجها من رجل آخر ولو كان محللا ، مما يشكل مخالفة صريحة للاحكام الاسلامية .

فلدى قبيلة الفقرا^١ (جوسان وسافينياك ، ص ٢٦ و ٢٧) لكى يجعل الرجل الطلاق نهائيا يقول لزوجته " طلقتك بالثلاثه " فاذا طلق فقير زوجته بهذه العبارة صار محرما عليه مراجعتها

ومع ذلك يحتفظ الزوج ،رغم تطليقه زوجته على هذا النحو -
بنوع حق عليها . فيكفى أن يقول " انى مثنى بها " يعنى أننى
أريدها للمرة الثانية ،لاستبعاد أى متقدم آخر للزواج منها
فالعرف يقر له بهذا الحق . فإذا أراد إعادة الرابطة الزوجية
معها ليس عليه ألا أن يشرع فى القيام بمحادثات الزواج
المعتادة . ويضيف جوسان وسافينيكاك (ص ٢٧ ،هـ ١) أن المرأة
المطلقة ثلاثاً فى " تيماء " لا يمكن لزوجها الاول مراجعتها الا بعد
أن تتزوج من رجل اخر ،يطلقها بدوره . وفى بعض الاحيان يستعاض
عن الزواج الحقيقى بزيارة " مَجَّش " أما قبيلة الفقراء
فلا تسلم بهذه العادة الاخيرة لانها كما قال أحد الفقراء
" مهينة للغاية " .

.....



احد أكواخ تهامه

ثبت الهوامش

(١) انظر أيضا بالنسبة لشيوع الطلاق لدى بدو فلسطين وشرق الأردن (شلحذ ، ص ١٢٥) . ومن الشواهد على أن بعض الرجال قد يس " استعمال حق الطلاق مارواه العارف (ص ٧٢) من أن الشيخ سلمان هزيل تزوج ستا وعشرين امرأة ، بينما تزوج أحد أسلافه ثمانى وعشرين . ويقول كول (بدو البدو ، ص ٧٥) فى دراسته عن آل مرة أن نسبة الطلاق لديهم مرتفعة . فمن تسعة رجال من كبار السن من حمولة " القربى " - التى كان يعيش معها أثناء دراسته - طلق أربعة رجال مرة واحدة على الأقل وطلق ثلاثة كل واحد منهم ثلاث زوجات ومن بين ثمانية رجال فى منتصف الثلاثين من العمر كان اثنان منهما قد سبق لهما الطلاق ومن بين السبعة عشر رجلا المتزوجين من آل القربى طلق ستة منهم (٢٥ / ٢) مرة واحدة على الأقل .

(٢) روت احدى الباحثات الغربيات (هيلما جرانكفست ، ج ٢ ص ٢٨٤) انها عندما جاءت الى فلسطين للقيام بدراسة عن الزواج فى قرية ارطاس كانت لديها فكرة مسبقة عن كثرة الطلاق منشؤها معرفتها السابقة بان الاسلام يعطى الزوج الحق فى تطلق زوجته بمجرد كلمة تمدر من فمه . لكنها انتهت بعد القيام بهذه الدراسة ، الى ان نسبة الطلاق فيها ، ليست مرتفعة على خلاف ما تصورت فى بادى الامر .

(٣) انظر أيضا بالنسبة لآل مرة : كول ، ص ٧٤ .

(٤) انظر فى العقم وولادة الاناث كسبب للطلاق : لىدى قبائل شرق الأردن (جوسان ، ص ٥٧) ولدى قبيلة الفقرا (جوسان وصافينيك ، ص ٢٦) .

(٥) يعف المرزوقي (مع البدو ، ص ٩٢) هذا الاعتقاد لدى نحو جنوب تونس بقوله : " فهم يعتقدون أن العروس تجلب معها الى بيت الزوج الخير او الشر فهما معقودان بناصيتها ويتردد على افواههم هذا المثل : (نواص وعش والبعش من الذرية) فالخير والشر معقودان بناصية الزوجة ، وبعتبة البيت ، وبوجه الابناء " .

(٦) وانظر بالنسبة لآل مرة في الريح الخالي: كقول،
ص ٧٥ .

(٧) وانظر فيما يتعلق بقبايل شرق الاردن : العبادي،
المرأة البدوية ، ص ٢٣٩ .

(٨) وانظر أيضا بالنسبة لقبايل عربية اخرى : ديكسون،
ص ١٤٣ .

(٩) انظر : شلحد ، ص ١٣٠ .

(١٠) انظر في حضانة الاطفال بقرية ارطاس بفلسطين :
جرنكفست ، الولادة والطفولة عند العرب ، ص ١١٠ .

الفصل السادس

نظام الميراث

للميراث ، لدى القبائل العربية المعاصرة ، قواعد وتنظيم من جوانبه المختلفة . من هذه القواعد ما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ، ومنها ما يخالفها وما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية هو في الواقع استمرار لما كان عليه الحال قبل ظهور الإسلام . غير أن قيام سلطات عليا قوية في المناطق القبلية وما تبع ذلك من إيجاد محاكم ، تمثل السلطة العامة وحلها محل القضاء القبلي فضلا عن انتشار التعليم وازدياد الوعي بأحكام الدين ، كل ذلك أدى الى تطبيق الأحكام الإسلامية بصورة متزايدة .

ونستعرض فيما يلي قواعد الميراث القبلية لنتبين مدى اتفاقها او مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولنتعرف على مدى ما أصابها من تطور في ظل الظروف والأوضاع الحديثة :

- أولا - أسباب الميراث .
- ثانيا - ترتيب الورثة .
- ثالثا - انصبة الورثة .
- رابعا - قسمة التركة .
- خامسا - النيابة في الميراث .

.....

أولا - أسباب الميراث

يمكن القول بأن أسباب الميراث في الاعراف القبلية العربية المعاصرة تتمثل في :

- أ) القرابة الطبيعية .
- ب) القرابة الحكمية .
- ج) رابطة الزوجية .

ونتحدث فيما يلي عن كل من هذه الاسباب في شيء من التفصيل .

أ) القرابة الطبيعية :

نقدم بالقرابة الطبيعية القرابة عن طريق النسب أي قرابة الدم . وقرابة النسب ، التي تعتد بها القبائل العربية كسبب للميراث هي القرابة من جهة الأب فورثة الشخص هم عصته . والعصبة هم الأقارب من الذكور الذين يجمع بينهم أصل مشترك من الذكور . والقاعدة أن لاى من الأقارب العصبة حقا في الميراث طالما أن قريبا أدنى منه درجة لا يحجبه .

وإذا كانت القاعدة في القرابة النسبية التي يعتد بها كسبب للميراث أنها القرابة من جهة الأب أي العصبة ، فسان العرف القبلى يجعل من القرابة من جهة الأم سببا للميراث أيضا لكن في حالة استثنائية هي حالة الأم وأولادها . فالعرف يقر للأولاد بحق ميراث في تركة أمهم .

ب) القرابة الحكمية

نقعد بالقرابة الحكمية ذلك النوع من القرابة الذى ينشأ بهورة مصطنعة ويَقطَعُ حكم القرابة الطبيعية . ومن أنواع القرابة الحكمية التى عرفها بعض القبائل العربية . القرابة الناشئة من التبني . ففي بعض القبائل كان العرف ، على خلاف ما يقضى به الاسلام ، يسمح بالتبني . وكان التبني يستتبع اعتبار الابن المتبنى مفعوا فى أسرة أبيه بالتبني ، لـمـه ما لساثر أعضائها من حقوق ، وعليه ما عليهم من واجبات . وفى مقدمة الحقوق التى كان يعترف بها للابن بالتبني الحق فى الحصول على نصيب فى تركة متبنية عند وفاته . ويختلف هذا النصيب باختلاف القبائل ، وتبعاً لوجود أو عدم وجود ابناء طبييين .

فـلـدى قبائل شرق الأردن كان الابن بالتبني ، فى حالة عدم وجود ابناء طبييين للرجل ، يرث كل تركته شأنه فى هذا شأن الابن العلبي . بينما لدى قبيلة الفقراة (فى الحجاز) لم يكن يعترف للابن المتبنى فى هذه الحالة الا بالحق فى الحصول على نصف التركة ، وكان النصف الاخر يؤول الى عصبة الميت .

واذا تعدد الابناء ، لدى القبائل التى كانت تسمح بالتبني رغم وجود ابناء طبييين للرجل ، كان الابن المتبنى يحمل على نصيب مماثل لما يحصل عليه كل منهم . وقد يعمد الرجل الى تقسيم أمواله ، أثناء حياته ، بين ابنه بالتبني وابنائه الطبييين ، ان هو خشى أن يشير الابناء الطبييون المتاعب عقب وفاته ، للابن المتبنى . (جوسان ، أعراف الفقراة ، ١٩٢٠ ، ص ٢٦) .

(ج) رابطة الزوجية

القاعدة العامة هي أن رابطة الزوجية لا تشكل في العرف القبلي سببا للميراث . ومع ذلك قد يقر بعض القبائل ببعض الحقوق للارملة في تركة زوجها .

فقد يقر العرف للارملة بالحق في الحصول على بعض الأموال من تركة زوجها .

فلدى الرواله (موسيل ، ١٩٢٩ ، ص ٦٦٤) يُعترف للارملة بالحق في الحصول على بعض أموال زوجها الميت ، ان كانت أنجبت له أبناء وماتوا أثناء حياة أبيهم . للارملة عندئذ الحق في أن تأخذ من تركة زوجها ثلاث نياق : حق بطنها ، وحق تديدها (شديها) ، وحق متنها . وتأخذ ناقة رابعة : حق رقبتها كمقابل لخدمتها لزوجها حتى موته .

ولدى بدو سيناء (شقير ، ١٩١٦ م ، ص ٤١٩) إذا مات رجل من زوجة وبنت ورث ماله أقرب الذكور اليه من أهله . فيعطى الزوجة جملا ، ويدخل البنت في كنفه .

كذلك قد يُعترف للارملة ، التي مات زوجها وترك وراءه ابنا صغيرا بالحق في الاحتفاظ بأموال زوجها وإدارتها لحساب ابنها ، الى أن يبلغ مبلغ الرجال فيتولى إدارة أمواله بنفسه .

فلدى الرواله (موسيل ، ٦٦٣ و ٦٦٤) مثلا يقضى العرف بأنه في حالة موت رجل عن امرأتين لهما أبناء ، بتقسيم أمواله بينهما لتمكينهما من تربية أبنائهما . وعند البلوغ

الأبناء تقسم الأموال بينهما طبقا لما يقضى به العرف .

وحدث أن رجلا مات تاركا وراءه أرملتين لكل منهما ابن رضيع . فاعطى الوصي احدى الأرملتين الخيمة والابل جميعها ، وترك الأخرى تذهب مع ابنها مفر اليدين الى قرابتها ، وعندما شكت الأخيرة الى الأمير " النورى " ما صنع الوصي ، امر بتقسيم التركة بين الأرملتين على قدم المساواة ، طبقا لما تقضى به " طرائق العرب " (قانون البدو) (١) .

ثانيها - ترتيب الورثة

القاعدة ، فى العرف القبلى ، أن القريب الاقرب الى الميت اولى بالتركة . ويأتى فى مقدمة ورثة الرجل ، أبنائه سواء من زوجة واحدة أم من زوجات متعدّدات ويعامل الابن بالابن بالتبني ، كما رأينا ، معاملة الابن الطيب وذلك لدى القبائل التى يسمح العرف فيها بالتبني . ووجود أبناء للميت يترتب عليه ، كقاعدة عامة ، استبعاد الأقارب الآخرين من الحصول على نصيب فى التركة . ومع ذلك قد يقر العرف ، فى بعض القبائل وخلافا لما تقضى به الشريعة الإسلامية ، لبعض عصبه الميت بالحق فى الحصول على نصيب فى تركته جنبا الى جنب مع الأبناء .

يقول كينيث (القضاء البدوى ، الطبعة الاولى ، ١٩٢٥ ، ص ٩٩) أن ثمة اختلافات فى قواعد الميراث بين الشرع الإسلامى والعرف البدوى . وأن من هذه الاختلافات ان العرف يقر لأبناء الأخ بالحق فى وراثة الرجل الميت فى حالات معينة . فإذا كان أ و ب أخوين ، ومات " ب " قبل " أ " فلا أبناء " ب " أن يأخذوا نفس النصيب الذى كان يحصل عليه أبوه من تركة " أ " عند وفاته . فهذه القاعدة لاوجود لها الا فى العرف . فليس ثمة قاعدة مماثلة فى قانون الميراث الإسلامى .

غير أن أهم خروج من العرف القبلى على أحكام الشريعة الإسلامية يتمثل فى حرمان النساء، وبخاصة البنات، من المصول على أى نصيب فى تركة الأب أو اعطاهن قدراً تافهاً أو رمزياً منها.

والأخبار التى تدل على حرمان الإناث من الميراث فى ظل الأعراف القبلية، أخبار كثيرة ومتواترة وهى لا تقتصر على القبائل التى تقيم فى جهة دون أخرى، كما لا تقتصر على القبائل البدوية المتنقلة بل تشمل أيضاً القبائل المتوطنة التى تعمل بالزراعة.

فإن المجاور (صفة بلاد اليمن، ص ٢٥) يعطى مواقف أهل الطائف وبعض القبائل العربية الأخرى فى جنوب الجزيرة فى هذا الخصوص، بقوله : " وأهلها يرثون البنت عند الموت، ولم يورث أحدهم بنته النراهم، وكذلك بنو هذيل ومفر وبجيلة وجميع أهل المرأة وجميع العرب الذين هم سكان بأرض الحجاز وما حول مكة " .

وشمة شواهد ترجع الى أوائل القرن الحالى، تسدل على أن العديد من القبائل العربية لم تكن تورث النساء.

يقول جوسان (عرب مؤاب، ص ٢٠) مثلاً عن عرب فلسطين وشرق الأردن " وشمة مبدأ آخر لانتزاع فيه، هو أن البنات لا يرثن، فليس لهن أى نصيب مهما كان تافهاً فى أموال الأب وهذه العادة التى يراعيها البدوى بعورة صارمة يتولد عنها الان، الكثير من المعويات فى الجهات التى قام بها الحكم العثمانى منذ اثنى عشرة سنة. فالقانون المكتوب، النظام، يمنع فى

الواقع ، من طريق القاضي ، البنت ثلث التركة ، ويراد تطبيق هذا التشريع على العرب ، حول بير سبع مثلا ، غير أن العادة المتأصلة تقف بكل قوتها ضد هذا التجديد .

ويقول كنيث (ص ٩٩) عن بدو مصر أن أهم وجوه الخلاف بين قانون الميراث الاسلامي والعرف البدوي هو أن الاناث في العرف البدوي لا يُعترف لهن دائما بالحق في الميراث .

ويقول شقير (ص ٤١٩) في وصف موقف بدو سيناء من حقوق البنات في الميراث : " وليس للبنات عندهم ميراث معين ، بل اذا مات أب عن بنات وبنين ومال ، قسم البنون المال والبنات فيما بينهم . واذا لم يكن للمتوفى ذكور تولى ماله وبناته أقرب الذكور اليه " .

ويقول جوسان وسافينياك (ص ٣٠) عن قبيلة الفقيراء ان البنات لا يُحتسبن ضمن الورثة ، فالذكور وحدهم يقتسمون التركة فيما بينهم .

ولدى بدو النقب في فلسطين (ماركس ، ص ١٨٥) ورثة الرجل الاساسيون هم أبنائه ، الذين يجب قسمة أمواله بينهم على قدم المساواة ويحتفظ النساء فقط بقليل من الاموال الشخصية كالحلى أو الثياب أو الفرش ، وربما رأس او اثنتين من المعازير أو الغنم حملن عليها على سبيل الهدية اثناء حياة الميسته وعندما يموت رجل دون أبناء تتولى أمواله الى ابيه واخوته وليس الى أرملته أو بناته " .

ولدى الرواله (موسيل ، ص ٦٦٣) يجري العرف بحصر الارث في الابناء فحسب غير أن العرف يقضى باعطاء البنات شيئا من

أموال أبيهن. فتُعَلَّق كل ابنة ناقتين (واردة وهادرة) أو
(حلوبة وركوبة) ، وإذا مات رجل دون أن يترك وراءه سوى
بنات متزوجات كان لكل منهن الحق في الحصول على ناقتين
أحدهما تحت حساب الميثاق (وهو المهر الذي دفع من أجلها)
والأخرى على سبيل الذكرى لابنها . وتؤول تركة مثل هذا الرجل
إلى أبناء أخيه . (٢) .

غير أن قيام سلطات مركزية قوية في البلاد العربية التي
توجد بها مجتمعات قبلية - وأنشاء محاكم معرية ذات أحكام
نافذة ، مع انتشار التعليم وازدياد الوعي الديني ، وخروج البدو
من عزلتهم ، قد تمخض عن اتجاه متزايد نحو الاعتراف للنساء
بقدر من حقوقهن في الميراث . ويبدأ هذا الاتجاه في صورة
إعطاء الإناث شيئا قليلا من أموال الأب .

فلدى بدو شرق الأردن (العبادي ، المرأة البدوية ، ص ٢٤٤)
" ليس للمرأة حق في الوراثة وإنما لها عدد من المواشي
تأخذها لدى الزيارة الأولى بعد زواجها ، ولها شيء من المتاع
والصيفة يأتيها من زوجها أو أهلها ولويها . وعند البسندو
لا وراثة إلا (لحامل السيف وحامي البيعة) وأما المرأة فهي
فلح قاصر ليس لها إلا الحماية ، أما أن تشارك الرجال حظهم
بالميراث فلا . . . ولم يكن للبدو سوى الماشية وبعض المال
أما اليوم فالامر يختلف ، فلمهم الأرض والأموال والأحوال ، وأصبح
من حق البدوية أن تطلب حظها بالارث ، ذلك أن المحاكم لاتوزع
التركة مالم يحضر جميع من له الحق بها ذكورا وإناثا ، وغالبا
ما يكون للمرأة (رَقَّة) بدلا من التركة ، ومن تمر أخذ حقها
تكون موضع احتقار من أهلها وينبلونها " .

وقد يعترف للإناث لدى القبائل العربية التي تمارس
الزراعة وتعترف الملكية الخاصة للأرض ، بالحق في وراثة

الحيوانات وغيرها من المنقولات ، غير أنهم يحرمون تماما من وراثة الأرض .

فلدى بنو بئر سبع بفلسطين (العارف ، ص ٥٥) فيما عدا ظروف خاصة لا تترك المرأة الأرض . فوراثة الميت يستولون على كل الأموال التي تركها وبخاصة الأرض . وفي العادة لا تملك البدوية الأرض . وقد تترك جزء ١٢ من قطعان الغنم أو المعز وجزء من الأبل أو البقر .

ولدى مشائر العراق (آل فرعون ، ص ١٤٩) إذا كانت الأموال المتروكة أراض فإن الاناث لا يرثن ، سواء كن بنات أو زوجات أو أمهات

ولدى بعض القبائل يتحاييل الآباء لحرمان بناتهم من وراثة الأموال وبخاصة الأراضي .

فلدى بعض قبائل اليمن (لقمان ، أساطير من تاريخ اليمن ، ص ٧٤) جرت العادة بحرمان البنت من تركة أبيها وأميها أو خفض نصيبها . وهذا الحرمان لا يكون علنا بل بالتحاييل بكتابة وشائق مظهرها شرعي حتى لا تقوم الحجة على المورث أو أولاده بمخالفة الشرع . مثال ذلك أن يشتري الأب قبل وفاته ممتلكات يدفع قيمتها بأسماء أولاده الذكور وكانهم هم الذين اشتروها بمالهم .

ويقتر العرفاء في بعض القبائل للبنت بالحق في وراثة أبيها إذا لم يكن له عمة اطلاقا .

فلدى قبائل شرق الاردن (شلحد ، القانون فى المجتمع البدوى ، ص ١٣٦) عندما يموت رجل ويترك وراءه بنات دون أى وريث ذكر من عصبته ، تقول اليهن تركته ، ولو اشتملت على عقارات ، لكن ان كان للميت أخ ، او حتى ابن أخ ، آلت الارض بحكم العرف الى العصبه الذى يحصل فضلا عن الارض على نصف التركة .

وأهم الأسباب التى تحمل القبليين على حرمان الاناث من وراثة الاموال رغبتهم فى الاحتفاظ بالاموال داخل الاسرة أو العشيرة . ففي المجتمعات القبلية تعرض الاسر أشد الحرص على الاحتفاظ باموالها داخلها ، وتحول بكل وسيلة دون انتقالها الى أسرة أخرى . وينصب ذلك ، بصفة خاصة ، على العنصر الرئيسى للثروة وهو قطعان الحيوانات فى القبائل الرعوية والارض القابلة للزراعة لدى القبائل الزراعية .

فيقول لقمان (ص ٧٤) مثلا أن السبب فى حرمان بعض قبائل اليمن البنات من ميراثها كلية او جزئيا هو الرغبة فى عدم ذهاب الميراث لزوجها الذى لا ينتمى الى اسرتها او لولاده منها .

ويقول الشاطرى (أدوار التاريخ الحضرمى ، ج ١ ، ص ٣٤٤) أن من القبائل الحضرمية ما يحرم النساء من الميراث كلية ومنها ما يحرمهن من السلاح والديار ، ويضيف أن السبب فى ذلك هو رغبتهم فى عدم تدخل أجنبي فى شئونهم عن طريقهن .

كذلك يقول العريزى (ص ١٩٠) فى تفسير حرمان بعضى بدو الاردن النساء من الميراث أن العقلية البدوية هى عقلية من قال :

بنونا بنو أبناؤنا ، وبناتنسا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ويحلل العليمي (القضاء القبلي في المجتمع اليممني ص ٦١) العلة بين توريث المرأة والزواج بقوله : فإذا تزوجت المرأة من رجل خارج العشيرة أو القبيلة فإن قضية توريثها تشير الكثير من المشاكل للبدة أو العشيرة التي تنتسب إليها تلك المرأة ، ولعل أبرز تلك المشكلات دخول شخص غريب من قبيلة أو بدة أخرى إلى أملاك العائلة أو البدة التي تنسب لها الزوجة الوارثة ، لذلك يلجأ الكثيرون إلى استخدام الحيلة في عدم توريث النساء . كما يلجأ البعض وربما الكثير إلى أن يكون الزواج داخلياً لأسباب قرابية واقتصادية في نفس الوقت ، وهو عدم توزيع الملكيات ، خصوصاً في تلك الأسر ذات الملكيات الزراعية .

وحصول أبناء الميت أو أقاربه من العصبية على أمواله واستبعاد الإناث منها يلقي على عاتقهم واجباً مرفياً يقضي بضرورة قيامهم برعاية قريباتهن والانفاق عليهن .

فلدى بنو بير سبع (العارف ، ص ٥٦) يتحمل الورثة الذكور كل المسؤولية عن التابعين الذين لا يشاركون في اقتسام التركة . فإذا مات أب عن ابن وبنت ولم تأخذ البنت نصيباً في التركة ، فمن الواجب على الأخ أن يربي أخته ، يطعمها ويكسوها ويشتري لها بعض الحلى ، وأن يقوم بكل ما يلزم لحمايتها من كل الشرور الخارجية . وإذا أعمل القيام بواجباته كان من حق أخته مقاضاته أمام المحكمة القبلية .

ولدى بنو شرق الأردن (شلحد ، ص ١٢٥) تبقى البنات تحت رعاية أخوتهن إلى حين زواجهن . ويلتزم الأخوة بمساعدة

أخواتهن ماديا وأدبيا عند الطلاق أو الترمل أو سوء المعاملة
وفى مقابل هذه الخدمات لا يستبعد الأخوة أخواتهن من الميراث
فحسب ، بل يستولون أيضا على مهرهن ، ويتخلون منها وسيلة
للحصول على زوجات.

ومن السائد في بعض القبائل اليمنية (العليمي، ص ٦١)
منزوف النساء عن المطالبة بالارث ، وذلك حفاظا على روابط
القرابة بأسرهن من جهة ، واعتبار العائلة أو البدنة ملجأ
أخيرا عند الضرورة أو في حالة فشل الزواج .

ويقول شلحد (ص ١٣٦) أن النصارى من العرب في الأردن
يقرون للبنات بالحق في الميراث . ومع ذلك ففي كثير من الأحيان
يتنازلن لبعض مشيختهن عن انصبتهن لأخواتهن استجابة لمقتضيات
العرف . ففي " العلت " و " الحمن " يعد من العار أن تطالب
امرأة ببعض الأشياء من الأموال التي تركها الأب ، إلا على سبيل
الذكرى .

وما قيل حتى الآن من حرمان الاناث من الارث يخص تركة
الأب لكنه ينطبق أيضا على تركة الأم . ففي حالة موت الأم يحصل
الأبناء على أهم عناصرها لاسيما الحيوانات ، بينما لا تحصل
البنات الا على أمتعة الأم والنوات زينتها .

فلدى بدو بير سبع (السعارف ، ص ٥٦) اذا ماتت أرملة
وتركت ابنة وابنا ورثت البنت أثاث البيت والثياب الخ بينما
يأخذ الابن الأبل والغنم والنقود والأرض .

كذلك الحال لدى بدو شرق الأردن (شلحد ، ص ١٣٦) تترك
البنات حُلًى أمهن وثيابها . بينما يتول ما تبقى من التركة
الى الذكور : أبناء المتوفاة وزوجها او في حالة عسقم
وجودهم أخواتها .

ثالثا - النسيب في الميراث

يبدو أن العرف القبلي لا يعرف، في الأصل، نظام النسيب في الميراث، بمعنى أنه لم يكن يعترف للأحفاد الذين مات أبوهم أثناء حياة أبيه بالحق في الحصول من تركة الجد على النصيب الذي كان يحمل عليه أبوهم لو بقي على قيد الحياة.

يقول جوسان وسافينيّاك عن قبيلة الفقراء (مثلا ص ٣١) أن الأبناء وليس أبناء الأبناء هم الذين يحصلون على التركة كقاعدة عامة غير أن هذه القاعدة خرج عنها مؤخرا الشيخ مطلق، شيخ الفقراء. فقد كان له خمسة عشر ابنا لم يبق منهم على قيد الحياة سوى اثنين. أما الآخرون فقد ماتوا تاركين وراءهم ذرية. وأراد مطلق أن يشارك أبناء آبائهم في اقتسام تركته كما هي الحال بالنسبة للأبناء، ومن ثم فإن شهاب، ابن دمرى الذى مات، سوف يحصل من التركة على نفس النصيب الذى كان يحمل عليه دمرى ابن مطلق، لو بقي على قيد الحياة. وقد وافقت أسرة الشيخ على هذا الاجراء.

ويقول شلحد (ص ١٣٥) عن العرف المتبع لدى بعض قبائل شرق الأردن في هذا الشأن انه إذ مات رجل عن أبناء وكان له أب مازال على قيد الحياة فإن الأب، دون الأبناء هو الذى يحصل على التركة. وعند موته لا تتحول أمواله إلى أحفاده، وهم الورثة المباشرون لمن مات أولا، وإنما تتحول إلى آبائهم هو، أى إلى أخوة الذى خلف التركة. وثمة مقولة بدوية تعبر عن هذا الظلم تعبيراً واضحاً مفادها: " مصيبة المصائب أن يفقد المرء أباه قبل سيده (أى جده) "

(Le comble du malheur , c'est de perdre son pere avant son seigneur (= grand-pere).

رابعاً - أنصبة الورثة

تقضى أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية بان يقتسم الورثة من درجة واحدة وجنس واحد التركة على قدم المساواة فيما بينهم . فكل من الابناء مثلاً يحصل على نصيب في تركة أبيه مماثل لما يحصل عليه غيره . فالميراث الإسلامي لا يعرف ما يسمى بامتياز البكورة (Primogeniture) الذي يقضى بتمييز أكبر الورثة سناً واعطائه نصيباً أكبر من نصيب أى من الورثة الآخرين . وهو الامتياز الذي يجرى به العرف لدى كثير من القبائل غير العربية في جهات متفرقة من العالم والذي أقرت به أيضاً شرائع بعض الشعوب القديمة .

وشمة شواهد تدل على ان من القبائل العربية ما جرى فيه العرف بتمييز الابن الأكبر واختصاصه بنصيب أكبر ففى التركة .

فلدى قبيلة الفقراء مثلاً (جوسان وسافينيكا ، ص ٢١) كان الابن الأكبر يتمتع بنوع من الامتياز (يسمى حق الكبير) عند قسمة التركة ، حيث كان العرف يجرى باعطاء الابن الأكبر بغيراً بالإضافة الى نصيبه ، اذا تعلق الامر بقسمة قطيع مسن الابل ، وباعطائه ١٠ ٪ زيادة على نصيبه اذا تعلق الامر بقسمة مبلغ من النقود .

ولدى الرواله (موسيل ، ص ٦٦٣) كان الابن الأكبر يبسداً باختيار ناقتين ، ويأخذ كل من الابناء ناقة ، ثم يأخذ الابن الأكبر بغيراً آخر وهكذا حتى يتم اقتسام الابل . كذلك كانت الفرسة تؤول الى الابن الأكبر ، غير أن فلوها يؤول الى الابن

الثانى ، والفلو الثانى الى الابن الثالث . بينما يحصل الابن الرابع على فلو الفرسة التى آلت الى الابن الثانى . وكانت الخيمة ذاتها تؤول الى أصغر الابناء بينما كان كل أشائها يؤول الى الابن الأكبر .

وكذلك عرفت عشائر العراق تقليدا مماثلا فيما يسمى " بالمُكَلَّف " والمكلف فى إصطلاح العشائر هو الخلف المالصح لاشغال مقام المتوفى والقيام بجميع واجبات البسلف ولا يشترط فيه أن يكون ابنا بل مجرد كونه من ذوى القربى على شرط أن يساكن المتوفى ويشترك معه حال حياته فى تكوين ثروة العائلة وللمكلف حصة تسمى (الكُبرة) وهذه الحصة تخرج من التركة قبل تقسيمها على بقية الورثة . فإذا كان المكلف وارثا فهذه الحصة لا تمنعه عن حصته من الميراث الشرعى . أما مقدار الكبرة فهو يختلف باختلاف الأحوال وتردد فى الغالب بين الثلث والرابع ، إضافة الى ما يأخذه من الاموال المنقولة وهى (الحَبْوة) و (منايح المضيف) : " (آل فرعون ، ص ١٥٠) .

والحَبْوة هى من متروكات المتوفى الخاصة به كسلاحه الخاص ، وآلة ركوبه وألبسته ، وختمه وساعته ومبجته وأشباهها (منايح المضيف) هى تلك المواشى كالبقرة والجمى والابل والأغنام . أما اذا لم يكن فى تلك الأنواع حلوب ، كلا أو بعضا فاجود نوع منها : (آل فرعون ، ص ١٥٠ ، هـ ١) .

ويتم تعيين المكلف فى اجتماع يدعو اليه زعيم القبيلة أو رئيس العائلة بضم سرة القوم ومفكرهم وأهل العرف من الخبراء بشئون العشائر وتقاليدها . ويتداولون فيما بينهم حول تعيين المكلف مفضلين الارشد فالارشد والافضل فالافضل ، ممن اشتهر بعقله وكياسته وفعله بعيدا عن مواقع الريب ، لا عاهة

فيه تقعده عن التعريفات أو تنقص أهلية الاداء واهلية الوجوب وان لا يكون ساقطا من الحقوق العشائرية (آل فرعون ص ١٥٠ و ١٥١) .

وَيَشْكَل امتياز البكورة : أو حق الكبير ، لدى القبائل المعاصرة ، استمرارا لعرف قبلى كان قائما قبل الاسلام فالأخبار التى انتقلت إلينا عن الميراث فى العصر الجاهلى تشير الى أن من العرب من كانوا لا يعطون الميراث الا من قاتل فكانوا يعطونه الأكبر فالأكبر . وإذا كان هذا الامتياز قد أصبح ، لدى القبائل العربية المعاصرة ، محمورا فى نطاق فيق أو اتجه الى الاختفاء كلية ، فانما مرجع ذلك الى الظروف الحديثة التى اتاحت فرصة أكبر لتطبيق قواعد الميراث الإسلامية .

وقد يعمد الاب أثناء حياته الى تمييز ابنه الأكبر أو واحد أبنائه الآخرين اذا لم يكن الابن الأكبر أهلا لخلافة ابيه وذلك بمنحه حصة اضافية عن طريق الوصية .

وفى ذلك يقول أبو حسان (ص ٢١٧) بالنسبة لقبائل شرق الأردن ، أن " الكُبرَة " هى الحصة الإضافية التى يخص بها الأب صاحب التركة أحد أبنائه . وليس لهذه الحصة اية علاقة بتقسيم أموال التركة بين الأبناء والبنات وتنتج عادة (الكُبرَة) من حرص رب العائلة على استمرار الوحدة فيما بين أعضائها بحيث اذا توفى صاحب التركة لا تتغير بوفاته أحوال عائلته وجرى العادة أن تشمل (الكُبرَة) بيت الشعر الذى يسكنه صاحب التركة وفرسه وسيفه ودلال القهوة والمِهْباش ، وقد يضاف إليها قطعة أرض جيدة . والاصل أن يخص الوالد أكبر أبنائه سننا بهذه (الكُبرَة) الا أنه اذا تبين أن أحد الأبناء الاخرين أصلح من الآخر الأكبر كان للوالد الحق أن يخص بهله (الكُبرَة)

(الفالغ) من أولاده كما يسميه البدو ، تميزا له عن الأخ الأكبر الذى لم يستأهل الكبرة لعدم قدرته على جمع شمل العائلة بعد وفاة الوالد . ويكون من واجب الاخ الذى حصل على الكبرة أن يستمر فى سياسة والده تجاه إخوته وأخواته واقاربه وبقية أفراد العشيرة (٢) .

رابعاً - قسمة التركة

يقر العرف القبلى للابناء بالحق - اذا شأوا - فى البقاء فى حالة شيوع أى بالحق فى عدم اقتسام أموال أبيهم ومواصلة استعمالها واستغلالها بعورة جماعية . وفى هذه الحالة يظل الابناء يعيشون كما كانوا يفعلون أثناء حياة أبيهم تحت قيادة الابن الأكبر . غير أن للابناء ، اذا أرادوا ، الحق فى اقتسام التركة . ولاقتسام التركة قواعد واجراءات يقررها العرف والتي قد تختلف من قبيلة الى أخرى :

يقول جوسان (عرب مؤاب ، ص ٢٠) مثلا انه فيما يتعلق باقتسام التركة تشور فروع مختلفة :

فاذا كان كل الابناء مازالوا يعيشون فى بيت أبيهم عند وفاته ، اقتسمت أمواله فيما بينهم على قدم المساواة بتقسيم الماشية كما تقسم الاراضى . اما الخيمة فتكون فى الاغلب من حق الابن الأكبر . وقد يتم التصالح بين الابناء بحيث يحصل أحدهم على الماشية ، والاخر على الفرسة ، والثالث على الاراضى ، ويعلن كل منهم ، امام شهود ، انه راض .

وقد يحدث أن يكون بعض الابناء ، وقت الوفاة ، يعيشون فى كنف أبيهم بينما يكون البعض الآخر قد استقل سوا بمناوبة زواجه ام بسبب آخر . وفى هذه الحالة لابد من التفرقة بين فرضين :

الغرض الاول - أن يطرد الأب أحد ابنائه من بيته دون أن يعطيه شيئاً ، بسبب سوء سلوكه أو عميانه . فهذا الابن ينتظر الى حين موت الأب ويأتى ليطالب بنصيبه . وفى العادة لا يمتنع الاخوة عن اعطائه نصيبه .

الغرض الثانى - أن يكون الابن ترك خيمة ابيه بمناسبة زواجه ليقيم بيته الخاص . وعلى مثل هذا الابن أن يقنع بما أعطى له من ابيه بهذه المناسبة . فاذا كان الاخوة الاخرون مازالوا يعيشون مع ابيهم الى حين وفاته ، فليس له الحق فى اقتسام أى مال من أموال الشركة . فهو ، كما يقولون ، خرج راضيا من بيت ابيه .

ولدى بعض قبائل العراق (آل فرعون ١٥٢) كانت القصة تتم بمعرفة هيئة من الرجال ذوى المكانة والخبرة يختارهم شيخ القبيلة ويتراوح عددهم بين الخمسة والعشرة أشخاص وكانوا يسمون فى العرف العشائرى (لوارىج) . وتقوم هذه الهيئة بمسح الاراضى ثم يقسمتها بعورة عادلة بحيث لاتزيد حصة على اخرى ، كما يلاحظ فى التقسيم امر الجودة والسرادة وتسمى هذه (هبرة وعظم) ثم تدون خلاصة اعمالها فى مذكرة تقدمها الى الرئيس الذى انتدبهم لهذه المهمة . ثم يقسمون الرئس بعرض المذكرة على المحكمين الذين يقومون باجراة القرعة لمعرفة حصة كل وارث على حده . ثم ينتدب الرئيس أحد أعضاء هيئة السقمة لى يقوم بتسليم كل ذى حق حقه .

هذا فيما يخص الاراضى والبساتين ، أما فيما يخص الاموال المنقولة والممتلكات فيعين الرئيس هيئة اخرى تقوم بتقدير قيمة هذه الاموال ثم تقسم على الورثة حسب الاحكام الشرعية . ومن الجدير بالذكر أن الاناث لا يعطين - حسب العرف العشائرى -

حمتهن من المستغلات والمستغلات الشابتة ،طينا بلقيمة ،ويعطى
المكلف الخيار فى دفع القيمة للاناث واخذ حمتهن ،فان
رفضها أعطيت لاخته الذكور ان وجدوا ،والا عطيت الحصنة
للاناث عينا .

خامسا - مسؤلية الورثة عن ديون المورث

القاعدة فى الميراث الإسلامى أن " لاتركة الا بعد سداد
الديون " ومعنى ذلك أن الورثة لايشبث لهم حق بالنسبة لى
مال من أموال التركة الا بعد أن يوفى دائنو المورث حقوقهم
والقاعدة أيضا أن الورثة غير ملزمين بما جاوز قيمة التركة
من ديون المورث .

والقاعدة الأولى لاختلاف عليها ،بظبيعة الحال ،فى الامراف
القبلية العربية المعاصرة . اما بالنسبة للقاعدة الثانية
فيجرى العرف فى بعض القبائل العربية على خلافها ،حيث يلتزم
ورثة الميت بدفع كل الديون التى عليه ولو جاوزت قيمتها
قيمة التركة .

من ذلك مثلا ما يجرى به العرف لدى بعض قبائل العراق
التي يعف آل فرعون (ص ١٥٧) موقفها فى هذا الخصوص بقوله :
" اما ان كان المتوفى لايملك أرضا ولا أملاكا مسجلة ولم يخلف
تركة تذكر لسد تلك الديون كلها او بعضها . فهل ترى أن دين
ذلك الدائن يذهب سدى ،؟ كلا فان ورثة ذلك المتوفى يلتزمون
وفاء دين ذلك الميتوفى من كد اليمين وعرق الجبين ،فتراهم
يسألون عن الدائن لذلك المتوفى ،ويقعدونه من محلهم الى
محلهم ولو كان بعيدا ليوفوا عن ذمة متوفيهم ،ولو كلفهم
ذلك جهدا عظيما " . ويضيف آل فرعون الى ذلك قوله أن الوفاء

يمثل هذه الديون غير مفروضة في العرف العشائري ولكنه مسن
الشهم العربي والعصنات القبلية والاخلاق المالية، ولا وجود
لهذه القاعدة عند غير القبلى .

ومن ناحية اخرى لايسمح البهرف ، لدى بعض القبائل
للرجل أن يهب بعض أموال أسرته الى احد الغرباء ، بل قد
لايسمح له العرف بأن يعطى زوجته او غتى ابنته مالا يتجاوز
قيمة المستحق لها في التركة . ويجيز العرف للمورثة مطالبة
الموهوب برد المال الذى حصل عليه من المورث بل قد يسمح لهم
بمطالبة الموهوب لايبرد المال ذاته فحسب بل برد مغاره أيضا
إذا كان المال الموهوب حيوانا صارت له مغارة .

يقول موسىل (ص ٦٦) عن "الروالة" مثلا انه " ليس
لهدوى أن يعطى مالا من أموال أسرته لغريب ، او لزوجته او غتى
لابنته . وإذا فعل فان لابنه أو أقرب عصيته ان يطالب ببرد
هذه الهدايا . ويطلق على هذا الحق اسم " *Men* " ، وكما
يقول المثل " انت تعطينى وابنتك يمنه منى " وليس من اللازم
المطالبة برد الهدايا في الحال . فمن الممكن تاجيل ذلك الى
وقت لاحق ، حتى بعد مضي بضع سنين . وعندما يستدعى الشهود
سوف يشهدون بأن والد الطالب أعطى مالا معيناً ، وعلى من حصل
على هذا المال أن يرده بالإضافة الى اية زيادة تكون طرأت على
الهدية منذ ذلك الحين . فإذا كان قد حصل مثلاً على ناقه منذ
عشر سنين مفت ، فهو لا يكون ملزماً برد الحيوان العجوز فحسب
وانما أيضاً برد كل ما ولدته . وإذا كان بدوره اهدى الناقه
او باعها لشخص آخر ، فيتفق على تعويض مناسب . وفقط فئسى
الحالات التى تكون الهدية أعطيت من قبل احد افراد عشيرة
ابن " جندل " او ابن فبين " ، لا محل " للمن " ، ولم يكن
باستطاعة أى روىلى أن يشرح لى سبب هذا العرف ، لكنهم أقروا
جميعاً انها عادة متبعة منذ زمن موغل في القدم لا يعرفون لسه
بداية " .

٥٥ خاتمة

نخلص مما سبق الى ان كثيرا من القبائل العربية احتفظ الى عهد غير بعيد ، وربما مازال بعضها يحتفظ الى الان ، بعدد غير قليل من القواعد العرفية القديمة في مجال الميراث رغم مخالفتها لاحكام الميراث الاسلامية . ومن أهم هذه القواعد تلك التي تنكر على النساء حقهن في الحصول على نصيبهن الشرعي الذي قرره الاسلام لهن . وقد وقفنا على السبب الرئيسي في حرمان النساء من الحصول على نصيبهن الشرعي في التركة وهو حرص القبليين الشديد على الاحتفاظ باموالهم داخل اسرهم ومشائيرهم ونفوسهم البالغ من تدخل الغرباء في شئونهم المالية . ففي الحياة القبلية تشكل الاموال ، لا سيما في عناصرها الرئيسية ، وهي قطعان الحيوانات لدى القبائل البدوية والارض لدى القبائل الزراعية ، مصدر قوة الاسرة أو العشيرة .

واحتفاظ هذه القبائل باعرافها القديمة تفسره عوامل متعددة تتفاوت في أهميتها تبعاً للقبائل . منها عزلة القبيلة وانطوائها على نفسها وبعدها عن مراكز التأثير الحضارية وضعف تاثيرها بالثقافة الاسلامية وعدم وجود سلطة مركزية قوية تقوم على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية ، ولذا كان من الطبيعي أن يتجه العرف القاض بحرمان النساء من الميراث نحو الاختفاء في ظل الظروف الحديثة ، حيث ادت سهولة المواصلات الى الاقلال من عزلة المجتمعات القبلية وانطوائها ، كما أدى انتشار التعليم الى ازدياد الوعي باحكام الشريعة الاسلامية وبصفة خاصة استتبع قيام سلطات مركزية في المناطق القبلية

وايجاد محاكم عربية تنفذ احكامها جبرا بقوة السلطة العامة
اتاحة الفرصة العملية امام النساء للطلالبة بحقوقهن
الشرعية .

ومن القواعد العرفية التي تنطوي على شيء من المخالفة
لاحكام الشريعة الاسلامية تلك القاعدة التي تمنح الابن الاكبر
نوعا من الامتياز على الابناء الاخرين يتمثل في اعطائه قدرا
من المال يتفاوت في اهميته بالاضافة الى نصيبه . غير ان هذا
القدر من المال يُمنح في العادة للاخ الاكبر برضا اخوته
الاغفر منه تعبيرا عن احترامهم وتوقيرهم لكبر سنه فهو
اقرب الى أن يكون بمثابة تبرع من الاخوة لاهلهم الاكبر منهم
سنا ومن ثم فهو لا ينطوي ، في حقيقة الامر ، على مخالفة لاحكام
الشرع الاسلامي .

ومن قواعد الميراث العرفية التي تنطوي على مخالفة
لاحكام الميراث الاسلامية الزام الورثة بالوفاء بديون مؤثرهم
ولو تجاوزت قيمة التركة . ويستند هذا الالتزام للورثة فسي
العرف القبلي الى فكرة التضامن بين الاقارب . فالتضامن
بين الاقارب يشكل احد الاسس السالفة الاهمية للحياة القبلية
ويكون التضامن اشد ما يكون بين الاقارب الاقربين وفي مقدمتهم
الابناء في علاقتهم بالاباء . ومن وجوه التضامن أن يعد كل قريب
يد العون الى قريبه فيعاونه على الوفاء بالتزاماته وديونه ،
حيث كان ام ميتا . ولا شك أن هذا الالتزام كان في الاصل التزاما
يفرضه العرف القبلي . لكنه استحال في الوقت الحاضر ، لئلا
يغيب بعض القبائل ، الى التزام اخلاقي تفرضه الشهامة والمسروعة ،
يجدون في عدم الوفاء به نوعا من المنقصة ولونا من الدناءة
والحظة .

■ ثبت الهوامش ■

(١) عدم الاعتراف بحق ميراث متبادل بين الزوجين هو القاعدة السائدة في المجتمعات القبلية بصفة عامة ، ويرجع عدم الاعتراف بهذا الحق الى أن الزوجين في هذه المجتمعات ينتميان ، في الاعم الاغلب ، الى عشيرتين مختلفتين تطبقة لمبدأ غراشبية الزواج . ويهدف عدم الاعتراف بحق ميراث متبادل بين الزوجين الى الرغبة في الاحتفاظ باموال كل اسرة داخلها ، وعدم تسريبها الى اسرة غريبة . ومن ناحية اخرى يقر العرف للارملة بالحق في الاحتفاظ بالاموال ، الماشية او الارض التي كانت مخصصة لبيتها . وهي تتولى استغلالها لحساب اولادها . انظر بالنسبة للقبائل الافريقية كتابنا : النظم القانونية الافريقية وتطورها ، ١٩٦٦ ، ص ٤٧٢ .

(٢) حرمان الاناث من الميراث عرف شائع لدى المجتمعات القبلية بصفة عامة . وهو ينصب غالباً على عنصر الشـرورة الرئيسي في القبيلة . فلدى القبائل الرعوية تحرم الاناث من وراثة الماشية بل قد يهل الامر في بعض القبائل ، الى حد حرمانهن من تملك الماشية بصورة مطلقة . ولدى القبائل الزراعية ينصب الحرمان من الميراث عادة على الارض . انظر كتابنا المشار اليه آنفاً ، ص ٤٦٦ .

(٣) اختصاص الابن الاكبر بنصيب اكبر في الميراث عرف شائع للغاية في المجتمعات القبلية بصفة عامة . وتختلف الاعراف القبلية في مدى ما تقر به من امتياز للابن . فبعضها يوسع منه الى حد بعيد بينما يقره البعض الاخر على قدر محدود من الاموال . فلدى التسوانا (دولة بوتسوانا في جنوب افريقية)

مثلا يعتبر الابن الاكبر الوارث الرئيسى ، ويصفته هذه يرث كل ماشية ابيه التى لم يخصصها ابوه - اثناء حياته - لشخص معين . كما تقول اليه الماشية التى تكون قد خصصت لبيت امه . وفضلا عن ذلك يرث الابن الاكبر حقل الاب (دون الحقول التى خصصت لكل زوجة من زوجاته) والاراضى التى لم تستعمل بعد - بالإضافة الى العربات والمحاريث والبنادق والخيول ، والاشياء الاخرى الخاصة بالذكر ، والتى لم تخصص لبيت ما او شخص ما . بينما لدى الكبشى (فى كينيا) يحمل الابن الاكبر على طائفة معينة من اموال ابيه قبل قسمتها . وهى عبارة عن بقرتين - وثور ، وقدر العسل ، وقدر الجعة الكبير ، وحرية والده . ثم تقسم التركة بعد ذلك على قدم المساواة بين اكواخ البيت فيحمل ابنا كل كوخ على نصيب مناو لما يجعل عليه ابنا الكوخ الاخر . انظر كتابنا المشار اليه آنفا ، ص ٤٦٠ وما بعدها .

.....

الفصل السابع

المقنود

يعيش أبناء المجتمعات القبلية ، كقاعدة عامة ، طبقاً لمبدأ الاكتفاء الذاتى ، حيث تقوم كل أسرة بإنتاج ما يحتاج اليه أفرادها من مطعم وملبس ومسكن وامتنعة والحوادث فقلما يحتاج أفراد الأسرة الى سلع الآخرين او خدماتهم . ومع ذلك لاتخلو المجتمعات القبلية من بعض التصرّفات القانونية التى يلجأون اليها بين الحين والآخر . وتتسم التصرّفات القانونية فى هذه المجتمعات بالطابع الشفوى وذلك لعدم معرفة هذه المجتمعات القراءة والكتابة او لندرة الملمين بالقراءة والكتابة فيها .

ونتناول فيما يلى الحديث عن بعض التصرّفات القانونية المعروفة لدى القبائل العربية المعاصرة :

المبحث الأول

المقايضة

المقايضة : هى مبادلة مال بمال . والمقايضة من التصرّفات الشائعة فى المجتمعات القبلية . وهى لدى القبائل الرعوية اكثر شيوعاً منها لدى القبائل الزراعية . ومن اسباب شيوع استخدامها فى هذه المجتمعات ندرة النقود بها . وقد تستخدم المقايضة ، رغم توفر النقود ، لاجراء تعرف واحد بدلا من تعريفين .

وفى القبائل البرعوية من الشائع أن تنصب المقايضة على حيوانات ، فقد يتم تبادل حيوانات من نوع معين على حيوانات من نوع آخر . فقد تقايض فرس على عدد من الابل ، وقد يبادل بعير بعدد من رؤس الغنم او الماعز . وقد تقايض حيوانات من نوع واحد لكن من جنس او سن او لون مختلف وقد

تقايف حيوانات من نوع واحد لكنها تُستخدم في أغراض مختلفة
كان تقايف جمل ذلول على جملين من جمال الحمل.

وفي علاقات القبائل الرعوية بالزراعية تحدث مقايضات
يكون محلها في العادة حيوانات ومنتجات زراعية . فيقايف
الجمل على مقدار معين من القمح أو الشعير .

ولدى القبائل الزراعية قد يكون المبادل، محل البديل
من المنتجات الزراعية . فقد يقايف مقدار من الفاكهة على
مقدار من القمح أو الشعير .

وفي المجتمعات الرعوية يقوم الجمل عادة بدور الوحدة
النقدية ، حيث يستخدم أداة في تحديد قيم الأشياء الأخرى .
وفي المجتمعات الزراعية يغلب أن يقوم بهذا الدور القمح أو
الشعير .

والغالب في المقايضة أن تتم بصورة فورية حيث
يتعلم كل من المتقايفين المال البديل في الحال . لكن
ليس شمة ما يمنع من أن يكون أحد البديلين مؤجل التسليم .

ويضمن كل من المتقايفين للآخر عدم استحقاق المال
الذي قدمه على سبيل البديل لأحد من الغير ، كما يضمن عدم
وجود عيوب خفية به ، لم تكن ظاهرة وقت البديل .

المبحث الثانى

البيع

البيع هو أيضا مبادلة مال بمال ، غير انه يختلف عن المقايضة فى أن أحد المتبادلين هو دائما مقدار من العملة أو النقود .

والبيع من التعريفات النادرة فى المجتمعات الرعوية التى تعيش فى ظل ظروفها الاعلية ، لعدم وجود العملة أو النقود فيها . ويزداد الالتجاء الى البيع فى هذه المجتمعات بانتشار العملة فيها ، ويأتى هذا الانتشار نتيجة تزايد علاقات القبيلة الرعوية بالمراكز الحضرية حيث يكثر استخدام العملة . فكثرة تردد أفراد القبائل الرعوية على الاسواق التى تنعقد فى المراكز الحضرية لبيع بعض حيواناتهم او منتجاتها وشراء بعض لوازمهم واحتياجاتهم يؤدى الى شيوع النقود فى ايديهم واعتمادهم البيع والشراء .

ويقوم البيع على أركان ثلاثة هى الشيء المبيع والتمن والاتفاق بين البائع والمشتري على الشيء المبيع والتمن .

١ - الشيء المبيع :

لا يرد البيع لدى القبائل الرعوية الا على منقول ، إذ لاتوجد بها مقارات تخضع للملكية الفردية ، فالأرض كلها ملك للقبيلة . وحتى لدى القبائل الرعوية ، التى تعارس الزراعة بمهارة جزئية والتى يجرى العرف فيها بتوزيع الأرض الزراعية على وحداتها المختلفة سنويا ، لاتكون الأرض محلا للتعرف فلا وجود لبيع العقار الا لدى القبائل التى استقرت تماما

وأصبحت الزراعة هي مهنتها الأساسية ، وصارت الأرض فيها محلا للملكية الاسرية أو الفردية . وفي هذه المجتمعات من الممكن ان يرد البيع على حقل او بستان او مسكن ... الخ .

وفي القبائل الرعوية الخالصة قلما يكون بيع بين أفرادها فيما بينهم ، فالبيع والشراء يجري بينهم وبين سكان الحضر . فالمادة الجارية أن يأخذ رجال القبيلة ونساءها الحيوانات وغيرها من الأشياء التي يريدون بيعها الى اسواق القرى والمدن القريبة من ديارهم حيث يبيعونها ويشترى بها ثمنها الاطعمة واللبسة والادوات التي لا تتوفر لهم في بيئتهم (١) .

ومع ذلك قد يستعين البدو فيما بينهم بالبيع كوسيلة لتداول بعض الاموال وفي مقدمتها العبيد (قبل تحريم الرق) والخيول . ويخضع بيع الخيل عند البدو لبعض الاحكام والشروط الخاصة على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفي المجتمعات القبلية المستقرة ينصب البيع على المنقول كما ينصب على العقار . ومن مور المنقولات التي يمكن ان تكون محلا للبيع المنتجات الزراعية بمختلف انواعها والملابس والفرش ، والاعوية والادوات ، والحيوانات ... الخ . ومن مور العقارات التي يمكن أن تكون محلا للبيع الحقول والبساتين والاراضي الفضاء والمساكن والآبار ... الخ . ولبيع العقار في المجتمعات القبلية المستقرة ، بعض الاحكام الخاصة التي تعكس الطبيعة الاسرية لملكية الأرض ، على نحو ما سنرى عند الحديث عن اتفاق البائع والمشتري .

ثانيها - الثمن

يتمثل الثمن فى مقدار من العملة السائدة. ولم تكن شعة عملة خاصة بالجزيرة العربية. ولهذا كان التعامل يتم إما باستخدام العملة العثمانية او التركية وذلك فى المناطق التى خضعت للخلافة العثمانية :أو المجاورة لها. وإما باستخدام عملة احدى الدول الاجنبية مثل الجنيه او القرش المصرى او الروبية الهندية او الجنيه الانجليزى .. الخ.

والقاعدة أن يتم دفع الثمن عند استلام المبيع ، ومع ذلك لم يكن شعة ما يمنح من أن يدفع الثمن مقدما مع تأجيل تسليم المبيع ، او أن يكون الثمن موقعا يدفع فى تاريخ لاحق لتسليم المبيع .

ثالثا - الاتفاق بين البائع والمشتري :

يتطلب البيع لانعقاده اتفاق البائع والمشتري على شئ المبيع والثمن. ويتم الاتفاق شفاهة بحضور الطرفين. غير أن الاتفاق بين البائع والمشتري قد لا يكفى لصحة العقد فى بيع العقار وبعض المنقولات النفيسة مثل الفرس فقد يتطلب العرف موافقة أبى البائع او عمه أو أخيه الأكبر ، بحيث اذا اعترض أى منهما على الصفقة لم تتم. وهذا الشرط مطلوب ، ولو كان البائع رجلا ناضجا. ولأنك أن اشتراط هذه الموافقة أثر تخلف من مفهوم الملكية الاسرية الذى سبق مفهوم الملكية الفردية. ومن أشار المفهوم الاسرى للملكية حق الشفعية (البداية) الذى يعترف به لأقارب البائع وجيرانه . فلا بد من العلم مثلا الحق فى أن يرد للمشتري ما دفع من ثمن ويسترد الشئ المبيع : (العزيزى ، ص ٢٠٦) .

ثانيا - اثار البيع

يلقى البيع على عاتق كل من الطرفين التزامات معينة فالبايع يلتزم بتسليم المبيع اذا لم يكن قد تم تسليمه فعلا عند عقد البيع . وهو يضمن على اية حال مسدوم استحقاقه لشخص آخر ، بمعنى أن البائع يكون مسؤولا في مواجهة المشتري اذا اتضح أنه باع مالا يملك واسترد المالك الحقيقي الشيء المبيع . ويضمن البائع فعلا عن ذلك خلو الشيء المبيع من العيوب الخفية التي لم تكن ظاهرة وقت البيع ، بحيث اذا ظهر في الشيء المبيع احد هذه العيوب كان البائع مسؤولا عن رد الثمن واسترداد الشيء المبيع او تعويض المشتري على نحو أو آخر .

ففي قبائل الحجاز (البلادى ، ص ٢٥٨) يجرى العسرف اذا كان المبيع ماشية ان يقول البائع للمشتري : بهتك هذه الناقة او الشاة او نحوهما ، السليمة المستقيمة ، لا عسورا ولا مصرا (التي تميل برأسها أثناء المشى ، وهو مرض يحدث غالبا من ضربة في الرأس) ولا عرجاء ولا جرباء ولا هيما . فان ظهر فيها عيب من هذه العيوب التزم البائع برد الثمن .

ولدى الروالة (موسيل ص ٣٥٠) للمشتري الحق في رد الناقة التي اشتراها واسترداد الثمن الذي دفعه بالكامل اذا اكتشف خلال العشرين يوما التالية للشراء أن الناقة " شرود " اي انها تغدو هاربة بمجرد أن ينزل عنها راكبها او أنها " متوك " أي ترفض التوجيه سواء عن طريق العقص او العما او الرسن ، او انها " عجلاء " اي تجرى أثناء السير

من نبات الى آخر دون أن تأكل منه شيئاً ، او انها "خَلَّية" ،
أي تنخ فجأة أثناء السير فتلقى براكبها على الأرض .

ومع ذلك يجوز للبائع أن يتخلص من الالتزام بفهمان
العيوب الخفية التي قد تكون بالشئ المبيع وذلك بأن
يعلن هذا صراحة للمشتري وقت البيع .

ويتخذ اشتراط البائع عدم مسؤوليته عن العيوب الخفية
احدى الصيغ التي جرى العرف باستعمالها في هذا الخصوص .

فلدى قبائل الحجاز (البلادى ، ص ٢٥٨) اذا أرد البائع
التخلص من المسؤولية عن العيوب الخفية يقول للمشتري
" بعتك الحاضر الناظر ، نقس في ماء (النقس كسرة من الملح
او السكر اذا وقع في الماء ذاب وتلاشى) وعينك ما تفشك " .

وفي بعض جهات شرق الاردن (العريزي ، ص ٢٠٦) يقول
البائع : " انا أبيعك سكر في ميه " أو " انا ابيعك سمك
في بحر " . فاذا قبل الشارى بهذا الشرط كان البيع نافذاً
ولا يجوز رد المبيع بالعيوب .

ولدى بدو العراق (الراوى ، ص ٢٥٧) اذا قال البائع
للمشتري : بعتك هذه السلعة (صاغ سليم) ثم وجد المشتري
عييباً قديماً في المبيع رده ، وفسخ البيع بخيار العيب اما
اذا قال البائع : بعتك هذه السلعة (سكر في ماء) وتقبل
المشتري ، فلا يحق له فسخ البيع بخيار العيب اذا وجد فسخ
المبيع عيباً قديماً . واذا باع احدهم مالا لآخر ، وهو لا يعلم حاله
ولا يعرف مقداره ، فله الخيار بعد الاطلاع عليه أن يفسخ البيع

أو ينفذه، وقاعدتهم في ذلك: "من اشترى وما جرى فلـ
الخيار عندما يرى".

ويقتصر التزام المشتري على دفع الثمن، فإذا دفع
المشتري الثمن عند انعقاد البيع انقضى التزامه، وإذا كان
الثمن مؤجلاً التزام بالوفاء به في الموعد المحدد، وقد
يطلب البائع من المشتري، في حالة كون الثمن مؤجلاً، كفيلاً
يضمن له الوفاء به.

بيع الفرس (1)

يهتم البدو بالخيول اهتماماً كبيراً وهم يصنفونها
حسب نسبها أصنافاً، ويقسمونها إلى قسمين رئيسيين: الخيول
الأصيلة وهي لا تستعمل إلا للركوب ويلقى هذا النوع من الخيول
أشد الرعاية والعناية والاهتمام من البدو، وينظر البدو إلى
الخيول الأصيلة باعتبارها أشرف وأكرم الحيوانات جميعها.
والنوع الثاني من الخيول هي الخيول غير الأصيلة، وتستخدم
في نقل الأمتعة والركوب وقد تستخدم في الحراثة والجر.

ويُفرق البدو بين بيع الخيل غير الأصيلة وهذه تخضع
لقواعد البيع العادية. أما بالنسبة للخيول الأصيلة فيُفرق
فيها بين بيع الحصان وبيع الفرس، فيُباع الحصان الأصيل وفقاً
للقواعد العادية للبيع أما بيع الفرس الأصيلة فيُخضع لبعض
الاجراءات الشكلية والشروط الخاصة.

" فعند بيع الفرس الأصيل، يحضر الشاري، وفي يده
اليمنى قليل من القمح، ويمسك بناحية الفرس عند منابست
الشعر، ويمسك البائع الناحية ويده فوق يد الشاري. ويبدأ

الشارى فيقول : " بعتنى هذه الفرس المقلوبة - مثلا - بكذا من المال ، ولك أوله وثانيه من بناتها . اشهد على ذلك نسي اليوم الاول ، واعد ذلك فى اليوم الثالث عشر من ولادتها ثم اولها بعد مرور مائة ليلة على رضاعها " . فيرد عليه البائع بقوله : " لقد بعتك " . ويكرر البائع والشارى هذه العبارة ثلاث مرات ، تؤكد اللبيع ثم يرفع البائع يده ، ويرفع الشارى يده عن الناصية ، ويتعلم الفرس من بائعها ، ويضعها بيده من الحبوب التى معه ، وهو ممسك بالناصية . وكل بيع لا تراعى فيه هذه الشكليات يعد بيعا باطلا بالنسبة الى الخيل الاصل " (العزيرى ، ص ١٧٢) .

وبناءً على ذلك فالمشتري يلتزم بتسليم البائـع المهرتين الاولى والثانية اللتين تلدهما الفرس بعض مفسى مائة يوم على الولادة ، واذا ماتت المهرة خلال المائة يسوم بـرث ذمة المشتري . واذا ولدت الفرس مهرا فللبائع أن يقبله بديلا للمهرة ، وله أن ينتظر الى حين تلد الفرس مهرة فياخذها (ابو حسان ، ص ٢١٢) .

ويقول صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٢٩٢) من عادة اهـل الحجاز فى بيع الفرس خلال القرن الماضى " ولو باع احدهم فرسا صغيرة - اى مهرة - وولدت هذه الفرس فيما بعد وحتى البطن الثالث أيضا يكون من حق البائع . وهذا شرط معترف به بين الامراء . اما اذا ولدت ذكرا فهو وما يأتى بعده . يكون ملكا للمشتري . واذا كانت الفرسة المبيعة حاملا فان المولود سواء كان ذكرا ام انثى ملك البائع . والمشتري لا يكتفى الناتج قط . فسواء ولدت الفرس ذكرا ام انثى ، فان ذلك يشيع بين الناس فورا . وهم يعتقدون أن المشتري لو كتم الحقيقة فسوف يعوت المولود سواء كان حـملا ام فرسا .

وبدلاً من أن يشترط بائع الفرس الحمول على مهرتها الأولى والثانية ، قد يشترط الحمول على مهرتها الأولى وعلى أول مهرة تلحقها مهرتها الثانية . وفي هذه الحالة يسلم المشتري المهرة الأولى للفرس إلى البائع ويحتفظ بالمهرة الثانية إلى أن تلد فيسلم مهرتها الأولى إلى البائع . وقد يتفق البائع والمشتري على أن يحتفظ بالمهرة ويرد الأم إلى البائع .

وإذا باع المشتري الفرس خلال سنتين أو ثلاثة لسبب يفقد البائع حقه بل يظل المشتري الشاني ملتزماً بالوفاء بالتزامات سلفه . (جوسان ، ص ٣٦٢) .

.....



فرس عربى

المبحث الثالث

العارية

تعرف القبائل العربية نوعين من العارية : عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك :

أولاً - عارية الاستعمال :

عارية الاستعمال هي عقد يتم بين شخصين^٦ يعير بمقتضاه أحد الطرفين الطرف الآخر مالا من امواله لكي ينتفع به مسدة معينة على أن يرده بذاته إلى صاحبه بعد انتهاء مدة الانتفاع ويحمل المستعير على منفعة الشيء دون مقابل يقدمه للمستعير.

وفي المجتمعات البدوية تكثر استعارة الناس من بعضهم البعض الحيوانات والاثاث الخ وتعتبر عارية الاستعمال مظهرا من مظاهر التضامن والتكافل الذي يحكم علاقات الانسجام والجيران في المجتمع القبلي. وإذا كان المالك هو أن يتخذ الرافق في الحصول على منفعة الشيء الخطوة الأولى فيسأل صاحبه أن يعيره اياه ، فقد يحدث أحيانا أن تكون المبادرة من قبل صاحب الشيء نفسه .

فلدى أولاد علي (عطيه ، ص ١٧٨) في الصحراء الغربية في جمهورية مصر العربية " يواجه الفقير مشقة الحصول على اللبن والسمن والزبد في الربيع والخريف لفدائسه وأولاده فيقطع لمنى جزءا من أغنامه ومواشيه ويسلمها للفقير يرد لها ويستفيد باللبن والسمن والزبد فلا يشعر بالفقر والحاجة وبعد جفافها يرجعها لصاحبها شاكرًا له فله حامدا لله هذه المنحة . ويتم هذا بصفة دائمة دون طلب أو تمول ويطلق أولاد علي هذه العارية اسم " المنحة " .

ثانيها - عارية الاستهلاك :

عارية الاستهلاك هي عقد يتم بين شخصين يعبر بمقتضاه أحد الطرفين الطرف الآخر مالا من أمواله لكي يستهلكه على أن يرد لصاحبه شيئا مماثلا بعد مدة معينة .

وعارية الاستهلاك ، شأنها شأن عارية الاستعمال، يكثر الالتجاء اليها في المجتمعات البدوية . وهي وسيلة يتمكن بمقتضاها الشخص الذي يكون في حاجة الى احد الاشياء الاستهلاكية من الحصول على الشيء الذي يريده على أن يرد شيئا مماثلا للشيء الذي استعاره عند أقرب فرصة او بعد أجل معين . فقد يحتاج رجل الى كمية من الغلال لطعام أسرته فيعتمد على استعارتها من رجل آخر . وقد يحتاج الى بعض الحيوانات لدفعها على سبيل المهر او الدية . وقد يحل به فيف ويبيد أن يذبح حيوانا تكريما له ولا يوجد على مقربة منه شيء من حيواناته فيلجأ الى شخص آخر يستعير منه حيوانا يذبحه .

وعارية الاستهلاك بدورها مظهر من مظاهر التكافل السائد في المجتمعات البدوية في العلاقة بين الأقارب والجيران .

وإذا كانت القاعدة أن العارية لا تكون الا بموافقة المعير صاحب المال فقد يجعل العرف منها حقا للمستعير واجبا على صاحب المال ، إذا تحققت شروط معينة . ومن قبيل ذلك ما يعرف " بالعداية " .

فمن الشائع في المجتمعات البدوية السماح للرجل الذي يحل به فيف ويتعذر عليه ذبح احد حيواناته لوجودها

بعيدا عن المغرب ، بالاستيلاء على احد الحيوانات الموجودة
في المغرب وذبحه تكريما لفيفه ، ونظرا لما ينطوى عليه هذا
الاجراء من اعتداء على الملكية الخاصة فقد احاطه العرف
بقيود صارمة للحول دون اساءة استعماله .

فلمدى قبائل شرق الاردن (العبادي ، من القيم البدوية
ص ٢٥٨) اذا نزل فيف بشخص ولم يكن قطيعه على مقربة من
البيت فله أن يأخذ رأسا من الضم او جزورا لئلا من اقاربة
أو جيرانه أو معارفه ليقرى فيفه . ولضمان أن تكون العداية
ضمن حدودها المعقولة يضح العرف بعض القيود على ممارسة
هذا الحق . فلا يجوز أخذ الكباش او التيس او فحل الابل المضمعة
للسفاد . ولا يجوز أخذ المرياع وهو الرأس المدلل من القطيع
والذي يعلق في منقه (الجرس او القلج) ويكون في مقدمة
القطيع . ولا يجوز أخذ المنوحة من بقرة أو شاة لأنها تنضم
العائلة وعليها اعتمادهم في حياتهم ، ولا الشاة المنذورة
ولا الحيوانات المملوكة للطبيب او المستلحق أو الجار أو الغريب
او الخيف ، كما لا يجوز أخذ المواشي المعاشير (التي تحمل
الجنين في بطنها) . ويجب أن تكون الشاة المأخوذة للضييف
وأن يكون الضيف يستحق الذبيحة . وعلى العادي أن يعلن أن
فلانا أخذ شاة من قطيع فلان . وعلى العادي أن يرد لصاحب
الحيوان حيوانا مثله خلال الاربعة عشر يوما التالية .

المبحث الرابع .

مقد الرعى

مقد الرعى هو اتفاق يتم بين مالك حيوانات واحسد الرعاة يعهد المالك بمقتضاه ببعض حيواناته الى الراعى لكى يقوم برعيها مقابل حمله من المالك على اجرة . وعقد الرعى من اكثر العقود شيوعا لدى القبائل الرعوية ، ويلجأ اليه أيضا سكان القرى حيث يعهدون بحيواناتهم الى رعاة من البدو لتوفير الرعى اللازم لها .

وتتولد عن مقد الرعى التزامات على هاتق كل مسن الطرفين نستعرضها فيما يلى :

أولاً - التزامات الراعى :

يلتزم الراعى بتوفير الرعى المناسب للحيوانات التى عهد اليه بها ، وبالحفاظ عليها ، والحول دون ضياعها أو سرقتها أو التهام الحيوانات المفترسة لها . وقد يفرض عليه العرف التزامات محددة . كأن يلزمه فى حالة سرقتها بتتبع أثر السارق الى أبعد نقطة ممكنة للتوصل الى معرفته . وقد يلزمه اذا مات الحيوان بأن يحتفظ بشئ من جلده لتقديره الى المالك كدليل على موته . ويلتزم الراعى بأن يرد السى المالك حيواناته عند انتهاء مقد الرعى . ويتعف الرعاة غالباً بالامانة وهم فى العادة حافظون للعهد .

ثانياً - التزامات مالك الحيوان :

يتمثل التزام المالك الاساسى فى أن يدفع الى الراعى الاجرة المتفق عليها ، فى الوقت المتفق عليه . ويحدد العرف

عادة الاجرة المستحقة للراعى والوقت الذى تدفع فيه . وتختلف
الاجرة أحيانا باختلاف نوع الحيوانات كما قد تختلف تبعها
للقبائل .

فلدى قبائل شرق الأردن (أبو حسان ، ص ٢٨٥) يحصل
راعى الابل الذى يعمل لمدة سنة على مايلى : رأس من الابل
بعض الملابس (عباءة ، ثوبين من فلعى الشتاء والميسف)
ومنديلين ، وحذاءين أحدهما شتوى والآخر صيفى (الطعام السكن،
ركوبة . وإذا كان الراعى متزوجا فعلى المالك أن يقدم
لزوجته كسوة سنوية كاملة ، وجعلا من القمح ، وجعلا لحصول
أثاثها وببيتها عند الرحيل ، وجعلا تستعمله للركوب . ويحصل
راعى الخنم أو الماعز على رأس من كل عشرة رؤوس ، على أن
يكون نصف ما يحمل عليه من الإناث ، والنصف الآخر من الذكور .
ويحصل على حمار للركوب ، وله فعلا من ذلك حق فى الطعام
والملابس على نحو مماثل لراعى الابل (٢) .

ولدى الرواله (موسىل ، ص ٢٣٦) يستأجر الراعى لمدة
عشرة شهور ، وهو يحصل من المالك على جمل صغير السن ، وعدد
من الثياب والأحذية ، وقدر من النقود . ويلتزم مالك الحيوانات
بتوفير الطعام والسكن له .



راعى من قبيلة مطير

المبحث الخامس

المزارعة

ينغر البدو من ممارسة الزراعة ويرون فيها عملاً محطاً للكرامة مما بالشرف ، لا يليق بالرجال الأحرار . فهم بطبيعتهم ينفرون من كل عمل يدوي ويأنفون من كل قيد على حريتهم . والزراعة كلها أعمال يدوية من حرث وبلر وحصاد وهي تنطوي على تقييد لحرية الحركة .

روى أحد الرحالة الغربيين (توماس ، ص ٤٦) قصة أحسد أبناء القبائل في جنوب الجزيرة العربية الذي كان يتعيش على السلب والنهب والذي طلب إليه أن يعطيه خمسين ظليقة من الذخيرة وعندما رفض توماس الاستجابة إلى طلبه ، أطلق على رقبته قاتلاً : ولكن كيف يمكن للإنسان أن يعيش إذا لم يتم بهنذه الأعمال ؟ فهنا أجابه توماس : يعمل مزارعاً مثلاً أو يساول صيد الأسماك ؟ رَمَقَ الرجل بنظرة شراة وقال هذه ليست مهنة الرجال . فسأله توماس وما هي مهنة الرجال إذن ؟ أجابه قاتلاً انها الخنجر والبندقية . ويقول جوسان (ص ٢٤١) أن أي رجل من بني صخر لن يقبل أن يذل نفسه في القيام بهذا العمل اليدوي . وأن أيًا من بني شعلان أو الحويطات لم يلمس محراثاً تطبيقاً لنفس المبدأ وهو أن فلاحة الأرض ليست مشرفة .

وقد يحدث أن تمتلك القبيلة أو العشيرة أرضاً تطلع للزراعة وقد تحرك القبيلة أو العشيرة مدى الغاشدة التي تعود عليها من استغلال هذه الأرض فيما تطلع له . ولما كان البدو يستنكفون من القيام بالأعمال الزراعية وفي نفس الوقت يدركون الغاشدة التي يمكن أن تعود عليهم من زراعة الأرض التي تحت

أيديهم ، فانهم يعملون الى الاستعانة بأولئك الذين جعلوا من الزراعة حرفة لهم وهم الفلاحون أو الحراثون .

ولتحقيق ذلك يتفق البدوى مع أحد الفلاحين المحترفين على أن يقوم بزراعة أرضه ، أو العناية ببستانه مقابل الحصول على نسبة معينة من غلة الأرض أو ثمرة البستان ، وهو المقمود بالمزراعة . وتختلف نسبة ما يحصل عليه كل من مالك الأرض والفلاح باختلاف القبائل . كما تختلف أيضا تبعا لمدى مساهمة الفلاح في زراعة الأرض . فإذا اقتضت مساهمة الفلاح على عمله البدوى وخبرته اقتصر نصيبه على الربع أو الخمس أما إذا قدم بالإضافة الى عمله البدوى وخبرته البذور والمعدات والدواب اللازمة فقد يحصل على النصف أو الثلثين .

فلدى قبائل شرق الأردن (جوسان ، ص ٢٤١) تتم المزارعة بين العربي مالك الأرض وبين الفلاح ويسمى " المربعى " نسبة الى الربع وهى الحصة التى يحصل عليها من المحصول . والفلاح فى ظل هذا العقد يسهم فقط بقدرته على العمل . أما صاحب الحقل فيخف بين يديه أدوات العمل : البهاشم ، المحراث ، التقاوى . فيحرث الفلاح الأرض ويبذر الحب ثم ينسحب . وعندما يأتى وقت الحصاد يعود الفلاح ويحصد القمح ويخبطه فى أرض الجرن ويكبله فى حفور صاحب الحقل . وتذهب الثلاثة مأكيل الاولى الى المالك ويذهب المكيل الرابع الى المربعى الذى يحصل بذلك على الربع .

وفى الحجاز (جوسان وسافينيكاك ص ٨٧) تنفع قبيلة الفقراء يدها على منطقة خيبر وهى منطقة تتوفر بها المياه وتكثر بساتين النخيل وحقول القمح والشعير . ويستغل أبناء القبيلة البساتين والحقول عن طريق الاستعانة بفلاحين يقيمون

بصفة دائمة في الأرض . فيعهد صاحب البستان ببستانه الى أحد هؤلاء الفلاحين . ويلتزم الفلاح برى النخيل ورعايته وجنى التمر ويحمل على ثلث المحمول . ويؤول الثلثان الباقيان الى المالك . ويأتى المالك عند نهاية الصيف ، ويحفر عملية الجنى . أما زراعة الحبوب فتترك لمطلق تعرف الفلاحين الذين يقومون بزراعة القمح والشعير والعدس . ويؤول المحمول بكامله الى الفلاح فيما عدا التبن الذي يظل من حق المالك . ويدفع الفلاح مائة مكيال من الحبوب عن كل بشر . ويسمى هذا الحق الأخير " حق الماء " .

.....



رعاة اهل من قبيلة مطير

٢٠ المبحث السادس

الوديعة

الوديعة هي اتفاق بين شخصين يعهد احدهما بمقتضاه الى الآخر بأحد أفراد أسرته أو بمال من أمواله بصفة أمانة على أن يرده اليه عند طلبه .

والوديعة عقد ملزم لجانب واحد هو المودع عنده وهي من العقود التبرعية إذ أن المودع عنده يؤدي خدمة للمودع دون أن يحصل منه على مقابل .

وتتولد من الوديعة التزامات معينة على عاتق المودع عنده أو المؤتمن وتتمثل في المحافظة على الشخص المؤتمن عليه أو المال المودع عنده . وفي ردة الى المودع بمجرد طلبه ، ويلتزم المودع بأن يبذل في رعاية الشخص أو المال المؤتمن عليه كل ما يحسنه من جهد . غير أن المودع عنده لا يحال من الغرر الذي قد يصيب الشخص أو المال الذي أوتمن عليه بسبب القوة القاهرة .

فلدى قبائل الحجاز (: البلاذى ، ص ٢٥٨) " من أودع شيئا أو أوتمن عليه فهو ضامن ماعدا الاحوال التالية :

١ - المطر العاصف ، والنار الشابة ، والقوم الكابة
أي ما يحرقه أو يتلفه المطر أو تحرقه النار أو يستلبسه الأعداء قهرا .

٢ - البهيمة في ثلاث أحوال : إذا قتلتها أختها في المغلى أو والناس نيام ، أو قتلها بطنها ، أو فزت من عمل فتزوت .

٣ - المبدأ إذا أبق واجتهد الوديع في ملاحظته والبحث عنه .

وشمة حالات أخرى لا يزال فيها المودع عنده لاسبب القوة القاهرة وإنما بسبب إهمال المودع نفسه . من ذلك مثلاً أن المودع عنده (في قبائل الحجاز) لا يضمن الثمرة المكشوفة أي المفتوح وعامها وذلك أنها مفرية واللوم على صاحبها . كذلك إذا أوشتم رجل على امرأة وجاءت تشتكي وديعها لا يسمع القاضي منها ، وذلك في عرفهم لاحتمالات منها : أنها قد تغالط الرجل لسبب أو آخر ، ويحفظون في ذلك قصداً واساطير ، وثانيها عدم استطاعتها إثبات ما تدعى به . وثالثها احتجاجا على ولي أمرها الذي يودعها مع غير محرم ، وهو أمر يتنافى مع الإسلام غير أنه في البادية مالوف ، والقوم أعماء موثقون . لكن لكل قاعدة شواذ . ومن أقوالهم فيما تقدم " المرأة والثمره لا تؤمن " (البلادى ، ص ٢٥٨) .

وحفظ الامانات وردوا الى أصحابها من الاعراف المرعية بين البدو منذ القدم فإذا سلم رجل من البدو بعض الحيوانات الى رجل آخر قافلاً له : هذه أمانة الله ، فإن هذا الأخير سوف يرعاها كما يرعى حيواناته تماماً ، بل ربما اهتم بها أكثر من اهتمامه بحيواناته لأنها أمانة عنده . وإذا مات المؤتمن اهتم ورثته بالامانات مثل اهتمامه وردوا الى أصحابها عند طلبها . وإذا لم يكن ورثة المؤتمن على دراية بصاحب الامانة تحروا عنه الى أن يجدوه فيردوا اليه أمانته . ومن مظاهر أمانتهم حرصهم على توليد النوق التي يؤتمنون عليها والاهتمام بها . ومن مبادئهم أنهم يبيعون الذكور ويستبدلون بها أنثى حتى تتكاثر الامانة . ولا يجعل المؤتمن على

أجرة وكل ما يحمل عليه هو البان هذه الحيوانات . وثمسة
اعتقاد سائد بين البدو مفاده . أن خيانة الأمانة تذهب بالبركة .
وقد جربوا ذلك بأنفسهم . ولهذا لا يجروا أى منهم على الكذب أو
الفدر أو التحايل فى هذه الأمور . وإذا استولت إحدى القبائل
على الحيوانات المودعة حاولت قبيلة المؤتمن بكل الطرق
استردادها باطلاع القبيلة المغيرة على أن هذه الحيوانات
أمانة عندهم (صبرى باشا ، ج ٢ ، ص ٢٥٨) (٤) .

.....



بدو من قبيلة مطير خرج بعضهم للرمى والآخرين للتجارة

المبحث السابع الكفالة (١)

الكفالة تعهد يعطى من شخص (ويسمى الكفيل) بأن يقوم شخص آخر (ويسمى المكفول) بعمل معين او بأن يمتنع عن القيام بعمل معين.

والكفالة من أكثر التعريفات القانونية شيوعا لدى القبائل العربية وبخاصة البدوية ،وهي تلعب فى حياة هذه المجتمعات دورا بالغ الأهمية . فلا يكاد يوجد وجه من وجوه ، حياتهم اليومية ليس للكفالة دخل فيه أو صلة به . فللكفالة صلة وثيقة بنظام التقاضى القبلى وهو نظام التحكيم ،ولها دور هام فى تسوية المنازعات الناشئة عن الجرائم المختلفة . وهى وسيلة فعالة لضمان الوفاء بالتزامات الناشئة عن العقود . ومن أهم الأسباب التى جعلت من الكفالة نظاما بالغ الأهمية فى حياة المجتمعات البدوية خلو هذه المجتمعات من سلطة مركزية تتكفل بالمعاقب على الجرائم المختلفة ،وتضمن حصول كل ذى حق على حقه .

ويتضمن العرف القبلى قواعد تنظم الكفالة من جوانبها المختلفة . فثمة قواعد خاصة بالشروط التى يلزم توافرها فى الكفيل ،وأخرى خاصة بالحالات التى يُستعان فيها بالكفالة وثالثة تتعلق بتنفيذ الكفالة . وسوف نتحدث فيما يلى ،عن كل من هذه الأمور :

أولا - شروط الكفيل :

لا يلحظ أى شخص او كل شخص لأن يكون كفيلًا . فلكى تحقق الكفالة الهدف المقصود منها لابد أن تتوفر فى الكفيل شروط معينة .

فلا بد أولاً أن يكون الكفيل شخصاً موثقاً به ذاتاً سمعة طيبة، ومن ثم فلا يطرح أن يكون كفيلاً من شابت سمعته شائبة. فشاهد الزور مثلاً لا يُقبل كفيلاً، كذلك لا يُقبل كفيلاً الرجل الجبان الذي هرب من المعركة والذي يطلقون عليه اسم "المنبيل".

فلدى قبائل شرق الأردن (سلمان، ص ٩١) "الذي سمن يحرمون حق الكفالة. هم الشرد في الحروب فيسبهم العرب الجبناء". فلا يجلسون في مجالس الكرام ولا يشربون القهوة في خيام الأمراء، ولا تُقبل لهم شهادة. فيقال لهم "المنبيلون" وشاهد الزور لا يُقبل كفيلاً في مجالس العرب فهو مرئول".

ولابد أن يكون الكفيل شخصاً ذا سطوة ومهابة، يجلسه الناس ويخشونه. لأن ضعف الكفيل قد يغري المكفول بعدم الوفاء بالتزامه، ولا يستطيع الكفيل عندئذ أن يفطره إلى الوفاء. ويصبح الكفيل فروع لا يُحصد عليه. فهو بعجزه عن حمل المكفول على الوفاء بالتزامه، يُخل بتعهده فيشين سمعته ويحط مسن مكانته. على أن العرف يفتح أمام مثل هذا الشخص باباً للخروج من مأزقه وهي أن يدفع نفسه في جوار أحد شيوخ العشيرة أو القبيلة ممن يتمتعون بالاحترام والهيبة فيتدخل لصالحه ويحمل المكفول على الوفاء بالتزامه.

ولابد أن يكون الكفيل موسراً لاسيما إذا كان محسب الكفالة ضمان الوفاء بالتزام مالي. فمن قواعد الكفالة كما سئرى بعد حين، التزام الكفيل بالوفاء بالدين المكفول إذا هجر المدين أو امتنع عن الوفاء به. فالكفيل لكي يتجنب الأضرار السيئة التي تترتب على عدم وفاء المكفول بالتزامه مفطر إلى الوفاء للدائن بدينه من ماله الخاص وله بعد ذلك أن يرجع على المكفول.

ثانيا - مجال الكفالة :

لا تقتصر الكفالة على المجتمعات البدوية على كفالة الالتزامات المالية وإنما تمتد الى مجالات اخرى متعددة .
فلكفالة دور في الاجراءات القضائية ، وفي تسوية المنازعات الناشئة من الجرائم ، وأيضا في ضمان الوفاء بالحقوق المالية ونتحدث فيما يلي عن دور الكفالة في كل من هذه المجالات :

أ - اجراءات التقاضي :

ترتبط اجراءات التقاضي في المجتمعات البدوية بالكفالة ارتباطا وثيقا من عدة وجوه .

ففي ظل نظام التقاضي القبلي ليس ثمة سلطة عامة تضمن حقور المدعي عليه مجلس القضاء ومتابعة اجراءات التقاضي . ولضمان ذلك يستعان بالكفالة فيقدم كل من الطرفين كفيلا يضمن عدم تغيبه في اليوم المحدد لنظر الدعوى (ويعبر البدو عن ذلك بقولهم : يكفله من غيبه) . كذلك لا يبدأ نظر الدعوى الا بعد ان يضمن القاضي حصوله على الزرقة . ومن اجل هذا يطلب الى كل من المتقاضين تقديم كفيل يكفل وفاء بهما . كذلك لا يبدأ القاضي في نظر الدعوى الا بعد ان يقدم كل من المتخاصمين كفيلا يضمن قيامه بتنفيذ الحكم اذا حذر في غير صالحه .

ب - الطلح

عندما تقع احدى الجنايات الخطيرة تتدخل بعض الشخصيات البارزة في العشيرة او القبيلة للحول دون المجنى عليه أو اقاربه والانتقام من الجاني أو احد اقاربه ، والمعنى الى اجراء تسوية ودية بالزام الجاني بدفع تعويض او دية .

وبعد أن تتم التسوية الودية ويتحدد مقدار الدية يطلب
هؤلاء الوجوه (أو الجاهة) من المجنى عليه أو اهله تقديم
كفيل يضمن عدم قيامه بالانتقام من الجاني أو اهله ويسمى
الكفيل هنا " كفيل دفا " لأنه يضمن هدوء المجنى عليه وعدم
التجاشه الى العنف . ويطلبون من الجاني تقديم كفيل يضمن
الوفاء بالدية المتفق عليها ويسمى الكفيل هنا " كفيل وفا " ،
لأنه يضمن قيام الجاني بالوفاء بما عليه من دين نحو المجنى
عليه أو اهله .

٤ - الالتزامات التعاقدية

يشيع في المجتمعات البدوية الاستعانة بالكفالة لضمان
قيام الملتزم بأحد الالتزامات التعاقدية بالوفاء بما التزم
به . ففي حالة عقد البيع قد يطلب أحد الطرفين من الطرف
الآخر أن يقدم كفيلًا يضمن الوفاء بالتزامه المؤجل عند حلول
الأجل . فقد يطلب البائع من المشتري أن يقدم له كفيلًا يضمن
وفاء بالشئ . وقد يطلب المشتري من البائع تقديم كفيل
يضمن قيامه بتسليم الشئ المبيع . وقد يطلب المقرض من
المقترض أن يقدم له كفيلًا يضمن وفاء بالدين في الموعد
المحدد .

ثالثا - اجراءات تنفيذ الكفالة في حالة الديون

إذا امتنع المكفول أو عجز عن الوفاء بالتزامه فثمة
اجراءات معينة يقتضى العرف اتباعها لمطالبة الكفيل بتحمل
مسئوليته . وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي :

- ١ - على الدائن ، وهو من تمت الكفالة لصالحه ، أن يطلب
- عند حلول الاجل - الى المدين المكفول الوفاء بالتزامه

وذلك قبل أن يتوجه بالمطالبة الى الكفيل .

٢ - اذا امتنع المدين عن الوفاء ، فعلى الدائن —
ابلاغ الكفيل بذلك .

٣ - يطلب الكفيل من الدائن أن يطالب المدين مسرة
أخرى بالوفاء على أن يتم ذلك في حفر ثلاثة اشخاص يطلب
اليهم الدائن أن يكونوا شهودا على امتناع المدين من الوفاء .

٤ - يَبْلَغُ الدائن الكفيل بقيامه بمطالبة المدين
- في حفر شهود - بالوفاء بالتزامه وامتناعه عن الوفاء .
فيقوم الكفيل باعطاء الدائن جزءا بسيطا من دينه ، يسميه
البدو " رش المال " .

٥ - يطلب الكفيل من الدائن أن يعود الى المدين
ويعرض عليه " رش المال " ، منبها إياه بأن الكفيل قد دفعه
من ماله الخاص .

٦ - اذا أصر المدين على الامتناع عن الوفاء بدينه
فللدائن الرجوع على الكفيل لاستيفاء حقه كاملا .

٧ - يقوم الكفيل بعد وفائه للمدين بالرجوع على
المدين لمطالبته لا بالمبلغ الذي دفعه فحسب ، وانما ياربعة
أمثاله .

٨ - اذا رفض الكفيل - رغم قيام الدائن بكل الاجراءات
الشكلية المطلوبة - الوفاء له بالحق الذي كفله ، فللدائن
أن يعمد إلى " تسويد وجه الكفيل " ، وهو اجراء يستتبع الحاق

الوصة والعار بالكفيل ويؤدى الى التشهير به ويفقده الكثير من الحقوق العامة : (أبو حسان ، ص ١٤٨) .

رابعا - انقضاء الكفالة :

تنقضى الكفالة بقيام المدين بالوفاء بالتزامه كاملا للدائنين . فعندئذ تبرأ ذمة الكفيل وتنتهى الكفالة . كذلك تنقضى الكفالة كقاعدة عامة بوفاة الكفيل . فورثة الكفيل لا يمكن الزامهم ، رغمًا عن إرادتهم ، بالحلول محل مورثهم ، ومع ذلك يسمح العرف لورثة الكفيل باعلان حلولهم محل مورثهم فى الكفالة بناءً على طلب الدائن ، ومقابل نوع من التعويض فللدائن إذا امتنع المدين بعد وفاة الكفيل ، عن الوفاء بدينه ، أن يتوجه الى أحد ورثة الكفيل و " يقومه " أى يطلب النية القيام بكفالة مورثه . وللوارث أن يطلب الى الدائن قدرا معينًا من المال (نقدا او ماثية) مقابل حلو له محل مورثه فى الكفالة . وليس للمدين أن يعترض على قبول الوارث بالحلول محل مورثه . وعليه الوفاء بدينه والا كان للوارث أن يتبع فى مواجهته نفس الاجراءات التى كان من حق الكفيل الاصلى اتباعها (أبو حسان ، ص ١٤٧) .

.....

ثبت الهوامس

(١) يقدم لنا الشيخ حمد الجاسر صورة طريفة ومعبرة من ارتياد البحويات لاسواق القرى القريبة من مضاربهن فيقول " تجد البدويات حين يحل الحى " فى الامكنة القريبة من القرى وذلك لا يكون غالبا الا بعد فترة من الزمن قد تبلغ شهورا - تجدهن يسارمن فى الذهاب الى القرية ، حاملات معهن ما جمعن مدة انقطاعهن من زيارة القرى من نتاج انعامهن - ابل كانت او غنما - ومن عمل ايديهن ، من اقط وسمن ، ومن انوات مفزولة او منسوجة او مدبوغة ، كالقرب والاجربة والدلاء ، وما تزيين به الرجال من (مبارك) و (مزاود) و (سفائف) مما ينسج من صوف ملون و (شبع) يتأنق بطريقة نسجه .. ثم تعود النسوة بعد أن استبدلن اشياء اخرى معاهن بحاجة اليه بمأذهبن به من البسة أو زاد ، او قهوة وسكر ، وأفادية وأبازير مما يطبخ به الطعام ، وكثيرا مايكون من بينه بعض لوازم الزينة أو ادواتها - كالخواتم والقلائد من الخرز (الجزع) والطيب والكحل ... ومنهن من تستطيب لفتاها - زوجا او ابنا - من سوق القرية ما تتحلق به " : عيد (غزاي) ، المجلد العربية ، اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٠ .

(٢) انظر فى بيع الفرس (جوسان ، ص ٢٦١) ، و (العريزي) ، ص ١٧٢) و (ابو حسان ، ص ٣١) و (صبرى باشا ، ج ٢ ، ص ٣٩٢) .

(٣) انظر أيضا : شلحد ، ص ٣٥١ .

٤) ومن الشواهد البليغة على مدى اهتمام البدو بحفظ آماناتهم وردها القصة التالية التي رويت لأحد المسؤولين الانجليز (ديكسون ، ص ١٣٢ ، في الكويت سنة ١٩٣٢) .

منذ سنين عديدة ، وقت محمد الرشيد ، كان يعيش فسي برّيدته عفو بارز من أسرة آل ربادي (Al-Ribadi) وقد رأى هذا الرجل أياما عظيمة ومزدهرة ، لكن بسبب تجارة غير موفقة رأى أياما معبية . فبعد أن كانت له قطعان من الابل كثيرة لم تعد له سوى ناقة مسنة . وقرر في يوم من الايام بيع هذه الناقة إذ لم تعد لها فائدة بالنسبة له بسبب كبر سنّها وتهالكها . ولهذا طلب الى بدوي شمريّ مارات من الجبّيل أن يأخذ الناقة معه ويبيعهها عندما يزور حائل . وان يسلمه الثمن المستحق على راحته عندما يزور القصيم مرة ثانية ووافق الشمريّ واخذ الناقة معه . وحدث ان الناقة لم تحتمل الرحلة التي حائل فمرضت وماتت في الطريق . وقرر الشمريّ () انه لما كانت للجلد بعض القيمة وانّه يمكنه أن يتحصل منه على بعض المال لحساب المالك ، أخذ جلد الناقة وملحه ورحل الى بلده . ثم جاءت الحرب الطاحنة بين اسرتي الرشيد وسعود وخلال عدة سنين لم يسمع شيشا من ناقتة . ونسى كل ما يتعلق بها ، وتقدمت به السن ، اذ مضى على الواقعة ثلاثون سنة . وفي يوم من الايام كان هناك اثنان واربعون من الابل الفتية والقوية يسوقها رجل من وشابان يسألان الطريق الى بيته . وتبين أنه الشمريّ الذي كان قد مر به منذ ثلاثين سنة فقد اتى ليعطي تاجر برّيدته حقه . وقال له : " ناقتك ماتت ، لكن جلدها مكنني من الحصول على بضع ريات ، تاجرت فيها ، الى أن اصبح المبلغ كافيا لشراء ناقة . وولدت الناقة ناقة ، وهذه الابل التي تراها هي كلها من ذريتها . وهي جميعا لك . ولم تكن لدى فرصة قبل الان لكي آتي بها انا مدين به لك "

الملل الشامن

نظام الجوار

تعريف

جاء فى (تاج العروس) الجوار بالكسر أن تعطى الرجل ذمة وعهدا فيكون بها جارك فتجيره وتؤمنه، وقد جاور بنى فلان وفيهم مجاورة، وجوارا تحرم بجوارهم، وجاء فى (القاموس المحيط) الجوار أن تعطى الرجل ذمة فيكون بها جارك . واجاره انقلده وأعانه . والجار الذى أجرته ممن أن يظلم .

وهذا هو المعنى المقصود هنا بكلمة الجوار، فالبحث يستهدف دراسة الجوار بوصفه نظاما للحماية والاعانة والانتقاد.

أهمية الجوار فى الجزيرة العربية

يشكل الجوار نظاما من أقدم النظم التى عرفها العرب واكثرها أهمية. فقد عرف العرب الجوار قبل ظهور الاسلام بمقات وريما بألاف السنين . وظلوا يمارسونه بعد ظهوره وحتى وقتنا الحاضر. والجوار هو فى الواقع نتاج طبيعى لبيئة الجزيرة العربية الجغرافية والسياسية . فقد اقتضت طبيعة الصحراء أن تفعل بين مضارب العشائر ومنازل القبائل مساحات شاسعة من الأرض تخلو من البشر، ويتعرض من يجوس خلالها للمخاطر والاهوال . كما حالت الصحراوات الشاسعة لفترات طوال ،دون قيام سلطة مركزية قوية على مستوى شبه الجزيرة او حتى على مستوى القبائل . ولذا ظهرت الحاجة الى

نظام يخفف من الاثار السيئة لعدم وجود سلطة قوية تفرض
الامن وتقر النظام وتردع الظالم وتنتصف للضعيف

فالجوار في شبه الجزيرة العربية نظام ذو طابع
سياسي ، وُجد كبديل للسلطة السياسية المركزية القوية ، وتاريخه
فيها يرتبط ارتباطا عكسيا بتاريخ السلطة المركزية القوية
فهو يزدهر عندما يخلو شبه الجزيرة من سلطة مركزية قوية
ويقوى عندما تتيح الظروف قيام مثل هذه السلطة .

وقد عرفت القبائل العربية نظامين للجوار: أحدهما
يمكن أن نسميه جوار الاماكن ، حيث يجري العرف بافناء مغبة
الحرمة على اماكن معينة بحيث أن من دخلها كان آمنا ، كما هو
الحال مثلا بالنسبة لافرحة الاولياء ، او قبور الموتى من العظماء
أو بعض القرى او الحوطات ويخرج هذا النوع من الجوار عن
بحثنا الحالي وان كنا نؤمل دراسته في بحث منفصل مستقبلا
ان شاء الله . والنوع الثاني من الجوار هو جوار الاشخاص
حيث يلوذ فرد او جماعة بفرد أو جماعة طلبا للحماية والانقاذ
او سعيًا وراء المعونة والمساعدة .

وينقسم جوار الاشخاص الى نوعين : جوار فردى يطلبه
احد الافراد وجوار جماعي يطلبه جماعة من الاشخاص : حمولة أو
مشيرة أو قبيلة . ورغم وجود وجوه شبه كثيرة ، بطبيعة الحال
بين هذين النوعين من الجوار ، فانما بينهما من خلاف يبرر
معالجة كل منهما على حدة .

ويستهدف البحث الحالي دراسة هذين النوعين من الجوار
دراسة مقارنة استنادا الى المعلومات التي نقلها اليينا
الرحالة والباحثون من العرب وغيرهم بدءا من القرن الماضي

وحتى وقتنا الحاضر . وقد اخذ نظام الجوار طريقه نحو الاختفاء في الوقت الحاضر تحت تاثير قيام سلطات مركزية في المناطق القبلية تكلفت باقرار النظام والامن وردع المعتديين والانتصاف للضعفاء والمظلومين.

ولهذا فسوف نعالج الجوار في ثلاثة مباحث مستقلة نختم اولها للجوار الفردي ويشكل هذا المبحث الجزء الرئيس من البحث وتفرد المبحث الثاني للحديث عن الجوار الجماعي اما المبحث الثالث فسوف نتناول فيه مصير الجوار.

.....

المبحث الأول

الجوار الفردي

الجوار الفردي عقد يتم بين شخصين : احدهما يطلب الحماية أو الانقاذ أو المعاونة وهو الجار أو المستجير والآخر يمنح الحماية أو الانقاذ أو المعاونة وهو المجير.

والجوار بوصفه عقداً يتطلب، شأنه شأن كل عقد، أركاناً معينة لانعقاده، وإذا انعقد صحيحاً ترتبت عليه آثار معينة وهو ككل عقد ينتقضى بتنفيذ محله، كما أن من الممكن فسخه عند إخلال أحد المتعاقدين بالتزاماته .

ولهذا فإن حديثنا عن الجوار الفردي سوف يكون على النحو التالي :

المطلب الأول : أركان الجوار :

- أولاً - طرفا الجوار.
- ثانياً - محل الجوار.
- (أ) الجوار الخاص .
- (ب) الجوار العام .

ثالثاً - الاتفاق على الجوار وانعقاده

- (أ) انعقاد الجوار بين حاضرين.
- (ب) انعقاد الجوار بين غائبين.
- (ج) انعقاد الجوار بغير اللفظ.

رابعاً - اشتهار الجوار.

المطلب الثاني : اشتهار الجوار.

أولاً - التزامات المجير.

ثانياً - التزامات المستجير.

المطلب الثالث : انقضاء الجوار وفسخه.

أولاً - انقضاء الجوار.

ثانياً - فسخ الجوار.



تبر في حاية من اجارما .

المطلب الأول

أركان الجوار

لكي ينعقد الجوار لابد من وجود شخصين هما المستجير والمجير ، ولا بد من محل يكون موضوعا له ، ولابد من اتساق الطرفين على محل العقد . وإذا انعقد الجوار لابد من اشتهاره لكي يعلم به الغير . وسوف نتحدث فيما يلي عن كل من هذه الامور .

أولا - طرفا الجوار أو المتعاقدان

يفترض الجوار ، كما سبق القول ، وجود شخصين احدهما يطلب الحماية او المساعدة وهو المستجير والثاني يمنحها وهو المجير . ونستعرض ، فيما يلي ، الشروط التي يلزم توفرها في كل من المستجير والمجير .

أ) شروط المستجير

لا يتطلب العرف ، كقاعدة عامة ، شروطا معينة في المستجير فكل شخص يمكنه طلب الجوار بغض النظر عن سنه او جنسه او قرابته او دينه او عرقه .

فالمغير طلب الجوار شانه في هذا شأن الكبير . وإذا ، كان الغالب ان يكون طالب الجوار شخصا كبير السن . فافضل ، فقد يستعين به ، احيانا ، شخص حديث السن .

وطلب الجوار ليس مقمورا على الذكور ، فمن الممكن —
للإناث الالتجاء اليه ، وفي الواقع هناك العديد من الحالات التي
يكون المستجير فيها من الإناث . فقد تلجأ اليه فتاة أو امرأة
خوفا من العقوبة البهامة التي تتهددها بسبب ارتكابها إحدى
الجرائم الماسة بالعرض . وقد تلجأ اليه زوجة تشقى مسع
زوجها بهدف الخلاص من رابطتها به .

كذلك لا يقتصر طلب الجوار على أبناء القبيلة ، فلكل
شخص الحق في طلب الجوار بغض النظر عن كونه من نفس القبيلة
أم من قبيلة أخرى وسواء كانت هذه القبيلة على علاقة ودية
بالقبيلة التي ينتمي اليها المجير أم كانت العلاقات بينهما
علاقات عداوية . بل من الممكن للإنسان أن يستجير حتى بعذوه
الشخص . ونظام الجوار ليس مقمورا على العرب فيما بينهم
فمن الممكن لغير العربي ، أيأ كان عرقه ، أن يستفيد من هذا
النظام وان يطلب الجوار الى أحد الرجال من العرب . كذلك
لا ينفذ اختلاف الدين حائلا دون طلب الجوار ومنحه .

صورة خاصة للجوار "أجارة الحيوان :

وإذا كانت القاعدة أن الجوار لا ينعقد الا بين شخصين
فقد انتقل اليها من المعلومات ما يفيد أن من العرب المعاصرين
من أجار الحيوان ، أسوة بأسلافهم قبل الإسلام وبعده الذين
أجاروا الجراد والحمام .

فقد روى (المارك ، من شيم العرب ، ص ٩٧) أن
شاعر الحروب والحماسة ، محمد العوني ، كان يقيم في مدينة
الكويت عام ١٢١٧ هـ . وبينما كان جالسا في منزله ينظم
بعض قصائده الحماسية حاصرا فكره في هذه الخاصة ، فوجس

بدخول كبش جاءه يجرى فقام ليطرده ويقتل الباب . الا انه قبل ان يفعل سمع موت رجل يقرع الباب ويقول : اخرج الى كبشسى فراح وقبض على الكبش وجاءه ليسلمه لصاحبه لكنه عندما وصل الى الباب وجد صاحب الكبش حاملا مديته بيده . فسأله العونى - ما الامر ؟ فاجابه جوابا فهم منه أن صاحب الكبش جزار وأنه يريد أن يذبحه لبيع لحمه . وعندئذ صاح العونى قائلاً :

- كنت على أتم الاستعداد لأن أسلمك الكبش فلما انك رجل من رعاة الغنم وان الغاية من رقتك فى استلامه هسى العناية به . لكن ما دمت جزارا وتقدم ذبحه فلن أسلمه اليك لاننى اعتبر دخوله منزلى فى حالة كهذه معناه انه لاشئ بجوارى .

- هذا حيوان وليس بالانسان الذى يعرف معنى الجوار او الاستجارة .

- حرمة الجوار ليست مقصورة على الانسان . فالغاية التى تدفع المستجير الى الاستجارة هى عجزه عن الدفاع عن نفسه ومثل هذا الحيوان اولى بالحماية لانه اعجز من أن يدافع عن نفسه .

- لك أن تحميه كما تريد ، وانما الذى يهمنى هو أن تدفع لى ثمنه بكامله ، كما تدفع لى الربح الذى اتوقعه فيما لو ذبحته وبعته لحما .

ودفع العونى ثمن الكبش كاملاً والمكسب الذى كسبنا يتوقعه الجزار ، أبقى الكبش فى منزله يطعمه ويمسكه ، وعندما اضطر للسفر وترك الكويت ، استدعى بلحياً أميناً وأودع الكبش عنده ، بعد أن اخذ عليه عهداً بأن لا يمس الكبش بسوء السى أن توافيه منيته .

ب- شروط المجير

على خلاف الحال بالنسبة للمستجير الذى لا تشترط فيه شروط خاصة ،يجرى العرف بضرورة أن تتوفر فى المجير شروط معينة تستعرضها فيما يلى :

١ - أن يكون المجير رجلا : فالمرأة ،فى العرف القبلى لاتمنح بنفسها الجوار . فهى ليست اهلا لان تكون طرفا مباشرا فى عقد الجوار . فقد يُطلب الجوار الى فتاة او امرأة لكن الجوار لاينعقد بينهما وبين المستجير ،وانما ينعقد بين هذا الاخير وولى المرأة (ابيها / أخيها) ان كانت فتاة او امرأة غير متزوجة وزوجها ان كانت متزوجة . فالفتاه او المرأة تعد بمثابة امتداد لشخصية وليها او زوجها . فالمستجير عندما يلوذ بفتاه او امرأة انما يلوذ فى حقيقة الامر بوليها او زوجها .

فقد روى ديكسون (عربى الصحراء ، ص ١٣٩) مثلا أن أحد شيوخ العرب أبلغه أن المرأة لوجه لها ، ومن ثم فهو لا يستطيع منح الدخالة (صورة من مور الجوار) الى اى شخص الا اذا كان زوجها متغيبا عن خيمته وفى هذه الحالة يمكنها اجارة الرجل الذى جعل دخالته اليها . كذلك يقول العبادى (من القيم البدوية ، ص ٢٦٧) " قد لا يجد الدخيل الشخص الذى قمده وهنا يستطيع أن يدخل باية امرأة (أنثى) او طفل فتصبح عشيقة المرأة او الطفل ملزمة بحمايته " .

٢ - أن يكون المجير بالفا : فالطفل او العصبى شأنه شأن الانثى ، لايمنح الجوار بنفسه وانما بوسطه امتدادا لشخص ابيه . فمن الممكن الاستجارة بطفل ، لكن المجير فى هذه

الحالة لبس الطفل ذاته وانما وليه .

٣ - أن لا يكون المجير تابعا لغيره ولو كان رجلا
بالغا : فالمستجير مثلا ليس له أن يجبر الا بموافقة من
اجاره . وهو أمر منطقي . فالمجبر ، كما سئى ، مسؤول عن كل
ما يلحق المستجير ، واجارة المستجير قد تعرض مجيره لمخاطر
ولهذا وجبت موافقته عليها حتى يكون على بينة من المخاطر
التي قد يتعرض لها من جرائها .

فلدى قبائل شرق الاردن (العبادى ، من القيم البدوية
ص ٢٩٢) مثلا لا يقر العرف للمستجير المقيم فى عشيرة بسان
يمنح الجوار لغيره الا بموافقة العشيرة التي نزل فيها

٤ - أن يكون المجير قادرا على تحقيق الهدف من
الجوار : فمن الناحية النظرية من الممكن لكل رجل أن يكون
مجيرا ، غير أن الجوار لا يطلب فى الواقع ، الا من شخص ذى سلطة
ونفوذ ، قادر على منح الحماية او تقديم المساعدة المطلوبة
فالمرء لا يستجير ، فى الامم الاغلب ، الا بشيخ عشيرة او سيد قبيلة
او فارس مشهور . فهو القادر ، بماله من هيبة ومكانة او ،
سلطة و نفوذ على تحقيق الغاية من الجوار . ومع ذلك فليس
ثمة ما يمنع من الاستجارة باى شخص آخر يتمتع بقدر كاف من
القوة والنفوذ .

وقد يحدث أن يستجير رجل بآخر ، ويشعر المستجار به
انه أعجز من أن يحقق للمستجير الحماية المنشودة ، وعندئذ
قد يشير عليه بطلب الحماية من رجل آخر أعز نفرا واقسى
نفوذا ، وقد يذهبان سويا الى شخص ثالث يطلبان جواره .

يعف سلمان (خمسة أعوام ، ص ١٢٦) مايجرى به عرف قبائل شرق الاردن في هذا الخعوص فيقول : كثيرا ما يكون الوجه (المجير) عاجزا وغير قادر على النهوض بمهمته ، فكيف يدافع عن المستجير به ، الامر ليس بمعيب لان هذا الوجه الضعيف هو نفسه . يتخذ له ولعاجبه وجها هو اقدر على تمهيد العقبات واوسع سلطة واشد بأسا على المعبات . فهذا الوجه الجديد يمد لهما يد المساعدة وياخذهما تحت حمايته .

ويقول العزيزي (من التاريخ الاردني ، ص ٢٠٧) "ويندر أن يرفض انسان دخالة ذليل ، حتى ولو كان هو نفسه عاجزا عن ايمال صاحب الحق المفقود الى حقه ، فاذا عجز بنفسه ، استجار بغيره من أصحاب الحول والنفوذ" .

ولدى بدو بير سبع في فلسطين (العارف ، ص ٨٣) اذا استجارت امرأة متزوجة برجل ولم يكن باستطاعته أن يوفر لها الحماية المطلوبة او لم يكن في مقدوره ضمان رد المهر الى الزوج ، وجب عليه أن يأخذها الى رجل آخر على استعداد لتبني قضيته . ومن واجبه أن يحميها الى أن تجد ملاذا .

ولدى الرواله (موسيل ، ص ٤٦٥) اذا تعرض الضيف لامتداء وكان المعتدى ينتمى الى عشيرة اقوى من عشيرة مضيفه فسوف يهبط المضيف وعشيرته الضيف الى زعيم بارز ويضع نفسه في حمايته وبذلك يفي بالتزامه . ولن يرفض اي زعيم حمايسة رجل في مثل هذا الموقف ، حيث أن من واجب القوى حماية الضيف او كما يقولون في الصحراء :

" طوال الخيل تحمي قمارها " و " الضيف يلود بالقوى ولا يهضم ضعيف وبالناس قوى " .

ثانيا - محل الجوار

محل الجوار هو ، كقاعدة عامة ، بهذا المجير كل ما فسى
وبعه لحماية المستجير ومساعدته فى تحقيق الهدف الذى مسن
أجله سعى الى عقد الجوار . وهدف الجوار يختلف تبعا للظروف
فقد يهدف الجوار الى تحقيق غاية محددة ، وقد يهدف السسى
تحقيق غاية أكثر شمولاً . كذلك تختلف مدة الجوار تبعا للفرص
منه فقد تطول مدته او تقصر . وتتحدث أولا عن الجوار الخاص
الذى يهدف الى تحقيق غاية محددة ، ثم نتحدث عن الجوار العام
الذى يهدف الى تحقيق غاية أكثر شمولاً .

أ) الجوار الخاص

إذا أردنا التعرف على الاغراض المحددة التى يعقد
الجوار من أجل تحقيقها ، وجدنا انها على جانب كبير من التنوع
فليس شمة مجال من مجالات الحياة القبلية لا يستعان فيه بالجوار
فقد يستعان بالجوار فى مجال الزواج وعلاقات الأسرة وقســد
يستعان به فى مجال الاموال والتصرفات الجنسية ، كما قســد
يستعان به فى مجال السفر او الجرائم او الحرب

١ - الجوار فى مجال الزواج وعلاقات الأسرة

يلعب الجوار دورا بالغ الأهمية فى مجال السـزواج
والأسرة ، وتتخذ الاستعانة به فى هذا المجال مورا متعددة . فقد
يستعان به لعقد الزواج ، وقد يستعان به بعدد العلاقات بين
الزوجين ، او لحل الزواج ، او فى غير ذلك من شئون الأسرة .

فقد يحدث أن يتعلق فتى فتاة معينة ، وقد تبادله
حبا بحب ، فيتقدم لخطبتها فيجد من وليها امتناعا صـدودا

فيعمد الى الاتفاق على الهرب والدخول في جوار احد ذوى النفوذ الذى يتوسط لهما عند ولي الفتاة ، ويغفط عليه لتحقيق ——— رغبتهما في الزواج . واذا امر الاب على الرفض قد يقوم المجير بتزويجهما واضعا بذلك الولي امام الامر الواقع .

وقد يستعين ابن العم (ابو حسان، ص ١٤٤) بالجوار (الوجه) ليحول دون زواج ابنة عمه من رجل آخر . فطبقا للعرف القبلى لابن العم اولوية في الزواج من ابنة عمه ، فان زوجت من آخر دون موافقته كان له أن يعترض على اتمام هذا الزواج ولكي يخطر أولياهما الى تزويجه منها يعمد الى الاستفاضة بنفوذ احد الشيوخ او احدى الشخصيات البارزة ، حيث يقول انه ادخل الفتاة بوجه فلان او اجارها بوجه فلان . ويترتب على ذلك عدم اتمام الزواج الى أن يتم الفصل في اعتراض ابن العم فاما ان يتزوجها واما ان يوافق على زواجها من آخر .

ومن ناحية اخرى من الممكن للفتاة التي لا ترغب في الزواج من ابن عمها والتي يهر ابن عمها على الزواج منها ويمنعها من الزواج من غيره الهروب مع الفتى الذي تهوى الى قبيلة اخرى ، حيث يمكنها عقد الزواج والاقامة معها .

فلدى الرواله (موسيل ، ص ١٣٨) مثلا عندما يهر ابن العم على رفض زواج ابنة عمه من شاب آخر ، تفر الفتاة مع فتاها الى قبيلة بعيدة ، حيث يفعان نفسيهما تحت حماية رئيس قوى (ينحاشون يم العرب ينزبنونهم) وعندئذ يمكنهما الزواج لكنهما يكونان دائما مهددين بانتقام ابن العم .

وفي بعض القبائل يشيع زواج البدل ، ويقر العرف للاح بالزواج باخته اى باعطائها على سبيل البدل لفتاة اخرى

يتزوجها دون أن يفطر الى دفع مهر. وقد يشور نزاع بين أب وابنه في هذا الخصوص حيث يرغب الأب في تزويج ابنته والحصول على مهرها ، بينما يرغب الاخ في تأمين حقه في الزواج عن طريقها باعطائها على سبيل البدل لزوجه المقبلة . وعندئذ قد يعمد الاخ (شلحد ، ص ٢٢٢) الى ادخال اخته في جوار رجل آخر بوصفها طنبية وذلك للحفاظ عليها والحوال دون ابيه والتعرض لها .

وتهتم قبائل شمال الجزيرة ببكارة العروس اهتماما بالغا ، بحيث أن العروس التي يثبت انهالم تكن عذراء عند زفافها ، يأخذها اولياؤها ويقتلونهم دفعا للعار عن اسرتهم . وقد تلجأ العروس (ديكسون ، ص ٢٠٥) التي فقدت بكارتها قبل الزواج الى الاستعانة بالجوار (الدخالة) لكي تنقذ نفسها من الموت فتقول لزوجه : دخيلك احفظني يا فلان . وعندئذ قد يعمد الزوج الى تهريب قطعة لحم طازجة مازال الدم عالقا بها ، الى غرفة الزفاف ليطلع بها فراش الزوجية .

وقد تستعين الزوجة التي يسء زوجها معاملتها بالجوار كوسيلة لحمل الزوج على الكف عن ابدائها واساءة معاملتها .

وفي الاحوال العادية للزوجة اذا أساء الزوج معاملتها أن تعود الى اهلها وترفض العودة اليه ، ويحفظ اهلها على زوجها لكي يحسن معاملتها ، والا ردوا اليه المهر وخلعوها منه غير أن المرأة (شلحد ، ص ٢١٨) التي تعطي ضمن الدية (الفرة) لايسمح لها بالعودة الى اهلها الا بعد أن تلد لزوجه ابنا وبعد أن يبلغ الابن مبلغ الرجال . والوسيلة الوحيدة المتاحة لمثل هذه الزوجة لحمل زوجها على أن يحسن معاملتها هي أن تنفع نفسها في حماية احد الشيوخ او الاشخاص البارزين .

وقد يحدث أن تزوج فتاة ، رغم أنها ، من رجل لا تريده فتنتهز أول فرصة ، بعد الزواج ، لكي تهرب وتحتسب باحد الرجال البارزين ، الذي يخطط على أهلها لحملهم على تطليقها من زوجها ، حتى يمكنها الزواج ممن تريد .

فقد روى (شلح ، ص ١٢٧) مثلا أن فتاة من بنى صخر (من قبائل شرق الأردن) زوّجت رغم إرادتها من احد معبتيها وفى ليلة الزفاف افلحت فى الهرب والاحتباء باحد الوجهاء وظلت أربع سنين تقيم مع زوجة مجيرها دون ان تغلج فى الحصول على حريتها . وبعد أن تعب الزوج من الانتظار قرر استعادتها بالقوة . فحاول - بمساعدة بعض اقاربه - اختطاف زوجته ليلا . لكن رب البيت ، وقد نبهه مراهها ، اسرع اليها وخلصها منهم . وعرض الأمر على القاضى . غير أن المعتدى ، وقد أدرك جسامه فعلته ، ووسط العديد من الشخصيات البارزة لحل النزاع بعورة ودية .

ولكى يتغلب الشاكي (المجير) من الاجراءات القضائية وضع الشروط التالية :

طلاق جارتة وحريتها فى الزواج ممن تريد ، وتبقيس وجهه ، وتعويضاً عن انتهاك حرمة البيت قدره أربعون من الابل وعبد وجارية . وعندما قبل الزوج الشرط الاول ، تنازل المجير عن الشروط الاخرى .

ولدى بدو بير سح (العارف ، ص ٨٢) كانت الزوجية التى تشعر بالشقاء مع زوجها وترغب فى الانفصال عنه تتسرك خيمته وتلوذ بخيمة رجل آخر . وعندئذ كان صاحب هذه الخيمة يعد نفسه ملزماً بتوفير الحماية لها ومعاونتها فى تحقيق

فايتها . فكان يذهب الى الزوج ويغض عليه لكي يطلقها ، واذا
انقضى الامر يطلب من المرأة أن ترد للزوج مهره ، وان لسم
يكن باستطاعتها رده ، قام هو برده من ماله الخاص .

ومن الافراض التي قد يستعان بالجوار على تحقيقها
تمكين المرأة من الحصول على نصيبها العرفي في تركه أبيها
في حالة امتناع الورثة عن اعطائها هذا النصيب . فالمسرة
في البادية لا يعترف لها ، كتعادة عامة ، بحقها الشرعي في
الميراث . ومع ذلك قد يجري الصرف ، في بعض القبائل ، باعطاء
البنات قدرًا ضئيلاً من تركه أبيها يتمثل عادة في عدد قليل
من البنياق . وقد يرفض الوارث اعطاء البنات حقها العرفي
ومنخذ لا تجد مغرا من الاستعانة بالجوار ، لتمكينها من
الحصول على حقها .

والقصة التالية (موسيل ، ص ٤٤٦) والتي وقعت
حوادثها في قبيلة الروالة تقدم لنا مثالا لما يحدث في مثل
هذه الاحوال . فقد حدث أن توفي والدا امرأة متزوجة ولم
يكن لهما غيرها من الاولاد ، وتركوا قطيعا كبيرا من الابل
وأرادت المرأة الحصول من التركة على ناقتين فحسب ، لكن
أقارب والديها المتوفين رفضوا السماح لها بذلك ، واغضرت
الى العودة الى خيمتها مجللة بالمار (روت خجلانه على
بيتها) . ثم انتقل المفرب الى مكان آخر وانشاء انشغالها
باقامة الخيمة شاهدت ابل والديها تسير أمامها . فعدت الى
القطيع واختارت ناقتين منه ساقتهما الى خيمة (قريبطان
ابن الهوم) حيث اناختهما وصاحت بقريبطان : " ترى ، انا داخل
على الله وعليك في هاتين الناقتين بالحق فهما مال اهلي " .
وما ان نطقت بهذه الكلمات حتى جاء احد اقاربها يدعو نحوها
وحاول أخذ الناقتين ، غير أن المجير قال له بلهجة حاسمة
" يمشي يارلما ، انت عميان ، هادولن مدخلات على بالحق ، السلا
مشيت بالحق وشارت لك خلهن " . ومنخذ اختارت المرأة كفيلا
اصطحب خصما الى العارفة عويشان ابن سعيد :

- قال القاضي : احتكوا .

- بدأ وكيل المرأة بقوله : ويش عندك يا عوينان بالحرمة مقطوعة الشياخة . نحن نريد ان شاء الله أن لا تحرمها من نصيبها في تركة والديها .

- وعارض الخصم قائلا : ايش تقول ، يا عوينان بن سعيد في امرأة متزوجة تبغى تقسم معي حلال أهلي ؟ وهذي ماهسي يتيمة الحين هي برقبة الرجال ولها ولدين . أبغى من الله ومنك أن تحرمها من النصيب في حلال أهلي .

ثم أعلن عوينان حكمه : " لقد سبق الفعل في قبيلة كهذه من قبل . وهذا الحكم عمره اكثر من خمس سنوات . ولهذا فهو صحيح أيضا بالنسبة لهذه المرأة : الناقتان كلتاهما لها " .

٢ - في مجال العلاقات المالية

من الشائع الاستعانة بالجوار في المنازعات المالية فإذا استولى رجل دون وجه حق على مال مملوك لآخر ، او رفض ان يعيد اليه مالا ائتمنه عليه ، او نازعه فلما وعدونا في ملكية مال من الاموال ، كان لصاحب الحق أن يدخل جارا على أحد الرجال ذوي القوة والنفاس ، لكي يأخذ له حقه ، او لكسى يجبر خصمه على الالتجاء الى القضاء ليفعل فيما بينهما من نزاع .

فقد روى مثلا (سلمان ، ص ١٢٧) أن صَخْرِيَا (من قبيلة بنى صخر) استودع فرسا كحيلًا عند عَجْرَمَى (من قبيلة العجارمة)

كثير من الجدل والنقاش انتهر ابراهيم على خصمه . وسأل ابراهيم مرارا : هل أنت على استعداد لان تعطى ما اطلب ؟ وعندما أبدى مرار استعداده لان يعطيه ما يطلب ، قال له : هاك ما اطلبه : الارض المتنازع عليها تقول نهايا بما فيها من بخور الى سالم الحمارنة ، ولأنك قطعت وجهى تعطينى البهائم التى استخدمتها فى الحراث ، وتعطينى فرسك ومائة نعجة . وبعد أن تدخل رجال العزيزات الحاضرون ، تنازل ابراهيم عن كل شيء ما عدا الطلب الأول .

كذلك من الممكن استخدام الجوار كوسيلة للحفاظ على الحيوان المتنازع عليه الى حين تسوية الموضوع الخاص بملكيته فيقوم المجير هنا بوظيفة الحارس لحماية حق من استجار به الى حين اتفاق الطرفين المتنازعين او الى حين الفصل فى الموضوع عن طريق القضاء .

فلدى الرواله (موسىل ، ص ٤٤٣) مثلا من الممكن من طريق الجوار الحفول على حماية الحيوانات المتنازع عليها وفى هذه الحالة يقود الطرف المظلوم الحيوان الى حرم خيمة المجير ، او على الاقل يأتى بقبضة من شعر ذيل الحيوان . وفى هذه الحالة الاخيرة يأخذ المجير الشعر ويذهب الى القطيع الذى يوجد فيه الحيوان المتنازع عليه ، وبعد أن يتصرف عليه من طريق ذيله المقموص يقوده تجاه خيمته . ولن يجرؤ احد على لمسه الا بعد تسوية النزاع .

(٢) فى مجال الجرائم

من الممكن القول بأن الامتعان بالجوار فى مجال الجرائم أكثر شيوعا منه فى أى مجال آخر . والجرائم التى يستعان فى شأنها بالجوار هى فى العادة الجرائم الخطيرة

مثل جرائم القتل والجرح وجرائم العرض : الزنا والاعتصاب والسفاح والاختطاف الخ، فالجناة في مثل هذه الجرائم يمتنعون لخطر حال وجسيم يتمثل غالباً في القتل . وعندما يرتكب شخص جرماً من هذه الجرائم الخطيرة فإن أول شيء يفكر فيه هو كيف ينقذ حياته من الخطر المهدد ، وليس امامه من سبيل سوى أن يبحث لنفسه عن مجبر يكف عنه الخطر ويسعى من أجل تسوية ودية .

فلدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ١٩٦٦م ، ص ١٣١) مثلاً اذا ذبح امرأته يسهى حالاً في طلب امير كبير يحتمس في ظله ويعتزم بمقتله هو وماشيته خوفاً من ان يقتل وفلساً لسنة الانتقام العاجل ، لأن أهل القتل لهم حق مدة ثلاثة أيام أن يأخذوا شأهم ويذبحوا القاتل وأهله ويهدموا بيته ويعقروا غنمه . لذلك يستجير بأحد الشيوخ لئلا يصح فريسة الانتقام . فالأمير يلتزم بأن يبذل طاقته لتخليص المجرم من طائلة الموت ، ولو كان القاتل من أعداء العشيرة أو عدوه أو قاتل ابنه أو أحد أقربائه .. ويرسل المجبر بعثات متتالية الى أهل القتل كي يقبلوا المصالحة ويأخذوا دية الدم .

وقد تستعين فتاة سافحت ، او عروس فقدت بكارتها قبل الزواج ، بالجوار لكي تنجو من العقاب الصارم الذي ينتظرها عندما يفتضح امرها .

فقد روى (العبادي ، من القيم البدوية ، ١٩٧٦م ، ص ٣٤٦) ان فتاة شرت ذات يوم أنها حبلى ، فذهبت الى عجوز في الفريق (الحى من بيوت الشعر) وأسرت إليها ما هي عليه ، وانها تعرف من فعل بها ، ولا تريد أن يعرف أهلها والاقتلوها . فتمعتها العجوز بخطة تنقلها من الموت وذلك أن تنظر في الصباح الباكر الى الرجل الذي يذهب لتلبية نداء الطبيعة (يقضى الحاجة)

ويكون أكثر الخارجين من البيوت بعدا عنها ، فتلاقيه وتمسك حزامه وتقول : (انا داخل عليك ، انا بوجهك) مو اذا سمع لها بعرض قبعيتها تشير الى بطنها . وكذلك فعلت ، فقال : أنت من ؟ فعرفته على اسمها ووالدها ، فقال الهبي ويصير خير ان شاء الله . فعاد الى أهله وجمع وجوه العشيرة (وعدة كان ابن الشيخ) وخطب الفتاة وتزوجها بنفس الليلة ، لكنه لم يمسهما بل قال لها : لقد تزوجتك فقط لتنفيذ الدخالة والوجه ، والستر عليك وعلى مصيبتك ، وعليك أن تذهبي بعد اسبوع الى اهلك ولا تعودي عندي مهما أرسلت اليك من جاهات . وعندما تلدين ولدا سيقولون انه ولدي ، ولكني لن اقربك ، ولن تعودي عندي وبعد الولادة ستجدين ابن حلال يتزوجك كعزبة مطلقة . وكذلك كان ، احتضن الرجل الولد علي انه ولده ، وتزوجت هي من غيره ولم يعلم اهلها بالحكاية ، وانقذت من الموت ، ووهبت لها الحياة .

(١) في مجال الحرب

لعب الجوار دورا على جانب كبير من الهمية ففى الحروب والغزوات القبلية من أجل الحفاظ على حياة المقاتلين الذين تدور عليهم الدائرة ويصبحون قباب قوسين أو ادنى من القتل . وبذلك كان الجوار عاملا من عوامل الاقلال من عدد القتلى فى المعارك القبلية . فقد يعمد المقاتلون الذين انهزموا والذين هم على وشك أن يُقتلوا الى طلب الجوار من اعدائهم ، انقاذا ، لانفسهم من موت محقق . وتفرض القيــــــــــــــــم القبلية على اعدائهم ، حينئذ ، الاستجابة الى طلبهم والابقاء على حياتهم .

فلدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ١٩٢٦م ، ص ١٢٧) حينمما يرى فريق من المتحاربين انه قد كسر وانحدر وخشى على نفسه

من السيف ، يرمى بنفسه بين يدي أعدائه ويقول للمقيّد أي، القائد : " يا شيخ فلان نحن في وجهك".

فيقول لهم : " ابشروا بالعز والسلام " . فيكرمهم ويقدم لهم ما يحتاجون اليه من الطعام، ثم بعد اتمام الحرب او انتهاء الغزوة ، يرسلهم الى منازلهم قائلا : " اخلفوا لى بالله وبرسوله أنكم لا تبوقون ولا تخونون بل تعودون الى أوطانكم وتنشرون كرمنا وفطنا " . فيعدونه بذلك ، ويرجعون الى ربوعهم مسرورين ، ولسانهم يثنى على مخلصهم من طائلة الموت " .

وقد تكون المبادرة من قبل المنتصرين فقد يعرض قائد الفريق المنتصر على الاعداء المنهزمين الجوار بدلا مسـن استمرار القتال :

فلدى قبائل شرق الاردن (جوسان ، ١٩٠٨م ، ص ١٦٩) قد يقول قائد الفريق المنتصر لأعدائه المنهزمين: " امنعوا انفسكم أن تقتلوا ، فعوا انفسكم في وجه فلان " مسميا أحـد افراد فريقه المعروفين بالبسالة والاقدام . فيسأله الاعداء " بم تتمهدون ؟ " . فيرد عليهم قائلا : " بالشرف والدين " مندثذ يصبح المهزومون قائلين : " منعانا (أي أسرائنا) في وجه فلان " . وتنتهى المعركة فيأخذ المنتصرون المهزومين في جوارهم ، ويحسنون معاملتهم ، فيقدمون لهم الطعام بـل يعدونهم بالركائب ليلوغ خيامهم اذا كانت على مسافة بعيدة وتعاد الركائب بعد ذلك الى اصحابها .

وقد تخطر ظروف المعركة احد الفريقين المتقاتلين الى أن يفع نفسه في جوار المقاتلين الذين أسـهم من الفريق الاخر ، فينجو بذلك من القتل .

حتى يرجع فيأخذها . وصار ذلك بوجه فواز شيخ بنى مضر
فغاب العجزي أياما طويلا ثم عاد يطلبها ، وكان العجزي فس
أثناء ذلك قد باع الفرس . فقال العجزي : " يا أخا العرب
"رُدَّ لي الفرس " ، فقال العجزي : " هي هدية قدمتها لى
والان تطلبها فإين شرفك وإين كرمك " .

فقبل العجزي راجعا واخبر الشيخ فواز بما جرى ، وقال
" انت الوجه فى هذا الامر " . فركب فواز مطيته وسار فى معيته
عشرة من الفرسان . فطلب حق الوجه سبعين ريالا وعشرين نعجة
واستلم الفرس من مشتريها ورجع .

كذلك روى (جوسان ، ص ١٣١) ان سالم الحمارنة من
قبيلة الكرادشة تنازع ومرار من قبيلة العزيرات (والقبيلتان
من قبائل شرق الاردن) على حيازة قطعة ارض . ولما كان
مرار ذا قوة وجسارة فقد استطاع ان يضع خصمه سالم الحمارنة
الذى كان رجلا فقيرا ضعيفا امام الامر الواقع . فما كان من
سالم الا أن توجه الى ابراهيم المصاوي وقال له : ارضى
بوجهك الى أن يظهر الحق " . فأرسل ابراهيم الى مرار مبعوثا
يقول له " ارض سالم بوجهى ، ولا تخدم نفسك الى أن يظهر الحق " .
فرد مرار قائلا " علىّ طلاق من سيفى " أى أن حقى لا يمتد
الا على سيفى . وابلغ هذا القول الى ابراهيم وتم ترديده
امام شهود . وعندما جاء وقت الحرق شرع مرار ، تحت جنح
الظلم ، يحرق الارض . فلما بلغ ابراهيم ذلك صاح قاشلا :
" لقد قطع مرار وجهى " . وارسل اليه فى الحال رسولا يطلبه
بحق الوجه . ورفض مرار . وكرر ابراهيم مرة ثانية وثالثة
دون طائل . فامتطى فرسه واسرع إلى مرار واستولى على
بهايمه . وبدأ أن الامر سوف يتطور الى معركة يستخدم فيها
السلاح . فتدخل عدد من الشخصيات البارزة فى القبيلة . وبعد

فقد دبر فريق من قبيلة الرواله (جوسان ، ص ١٧٢) غزوة لأحد مغارب بنى صخر . وفى الطريق عثروا على رجلين من المخور فقبضوا عليهما واثقوهما ، وابقوا عليهما ممتطين فرسيهما وطلبوا اليهما تحت التهديد بالقتل ان يدلوهما على مغربيهما فسارا وساروا وراءهما الى أن اقتربوا من المغرب فاحتفظوا بالاسيرين عند ثنية فى الطريق . وقام محاربو الرواله بالهجوم على مغرب المخور . لكن هؤلاء كانوا مستعدين ، فقاوموا المهاجمين ودارت الدائرة على الرواله ، فشرعوا فى الانسحاب ، وفى الطريق مروا بالاسيرين ، فصاح الاسيران فيهم " فعواننكم فى جوارنا والا فانكم سوف تقتلون جميعا " واضى الفارون الى هذه النصيحة الحكيمة ، وتجمعوا حول الاسيرين ، وهم يميحون " نحن نلوذ بجوار فلان وفلان " . وتوقفت المطاردة . وكان هــاذان الاسيران سببا فى انقاذ حوالى مائة من أعدائهم . وعسادوا بهم الى المغرب ، حيث احتفظوا بمعظم مطاياهم ، واعادوا الرجال دون أن يلحقهم أىذى .

وقد يستغيث أسير فى أحد المغارب بشخصية بارزة فسـى المغرب ويفخ نفسه فى جواره ، فيعمل على اطلاق سراحه .

فقد اطلق قُطْطان احد افراد قبيلة الفقراء (جوسان وسافينياله ، ١٩٢٠م ، ص ٢٥) سراح اسير استغاث به . وكان هـذا الاسير أحد التابعين لابن رشيد . وقد مضت عليه فترة وهـو موثق تحت الخيمة . فأعد قُطْطان فى صمت فرسه وحل وشاق الاسير ووضعه فوق مطيته ، وطلب اليه أن يهرب باقصى سرعة . وبعد بضعة أيام اعاد اليه الاسير السابق فرسه ومعها ذلول (جمل) طيب .

ب- الجوار العام (القصير أو الطنيب) :

فى كل الحالات السابقة يستهدف الجوار حماية المستجير من خطر يحدق به ، او تمكينه من استرداد مال سلبه او الحصول على حق حقه . وفى كل من هذه الحالات تقتصر حماية المجير او مساندته على تحقيق الهدف الذى عقد الجوار من أجله . فهو لا تمتد لتشمل حماية المستجير او تأمينه من المخاطر الاخرى التى قد يتعرض لها . غير أن الهدف من الجوار قد لا يقتصر على حماية المستجير من خطر محدد او تمكينه من استرداد حق معين . فقد يعقد الجوار بهدف اسباغ حماية عامة او شاملة على المستجير . وينعقد الجوار فى هذه الحالة بأن يأتى المستجير ويقيم خيمته الى جوار خيمة الرجل الذى يحتوى به . ويطلق على المستجير فى هذه الحالة اسم القصير .

والقصير لا يكون الا رجلا ينتمى الى قبيلة غريبة او حتى قبيلة معادية . فالرويلى مثلا (موسيل ، ص ٢٦٧) لا يمكن أن يكون قصيرا لرويلى آخر لكن من الممكن لرويلى أن يكون له قصير ينتمى الى احدى قبائل عنزه الاخرى سوا . كانت العلاقات بينها وبين الرواله علاقات ودية ام عدائية . وفى كل مضرب من مضارب الرواله تجد رجلا من أبناء قبيلة اخرى ترك اهله لسبب أو آخر ، واتى ليقوم مع الرواله لبعض الوقت على الاقل .

ويتمتع القصير فى المضرب الذى نزل به بحماية شاملة فهو يعامل بومضة احد أبناء العشيرة التى نزل بها . فهو يتمتع بمالا فراد العشيرة من حقوق ويتحمل بماعليهم من واجبات . بل ان العرف يجرى لدى بعض القبائل ، بمعاملة القصير معاملة متميزة .

للدی الرواله مثلا (موسیل ، ص ٢٦٧) يعامل القصير كما لو كان شخصا ذا قوة وتفوذ (عزیز) ، وهو يحمل دائما على حقه (حقه حامل) ولعماء نفس القوة التي لسيف بدوی اخر (عماء سيف) . وحتى فی الحالات التي يتنازع فيها رويلى مع رجل من قبيلة اخرى جار لرويلى آخر ، يعمل هذا الرويلى (المجير) على تمكين جاره من الحصول على حقه ولويستخدم القوة عند الاقتضاء ، او كما يجرى المثل عندهم (بالسيف الطويل والحق المائل) .

ولدى عشائر العراق (آل فرعون ، ص ١٧٧) القصير هو الاجنبى الذى يساكن العشيرة ولا يمت لها بطة قربى ، وقد افطرتة عوامل قاهرة الى أن يترك مسكنه الاصلى وعشيرته ولويه ويساكن عشيرة اخرى . فيفرض العرف العشائرى على جيرانه كل المستلزمات التي تقتضى جعله يبدل أهلا باهلا واطنانا بأوطان واخوانا باخوان . . . كذلك يُعطى ارضا ليزرعها ويدر عليه موردا يكفى لاديه . ويبنى له بيتا ملائما ومفيضا ويكون موفوعا لرعاية الرئيس ومخلا لاهتمام أفراد العشيرة ويكون عقاب من اعتدى عليه من أفراد القبيلة عقابا صارما يقدره العارفون والقرّاء حسب شخمية الجار والمجير . اما اذا كان العدوان واقعا من أجنبى عن العشيرة المجيرة فان المعتدى يكون موفعا لانتقام العشيرة المجيرة بأسرها .

ولدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ص ١٤٠ ، ١٤٢) الطنيسب هو الجار ويعتبر طنيسبا اذا علق بعض آلات صناعته على طنسب من اطناب الخيمة . . . ومنهم من يكتفى بالكلام فيقول " يا شيخ فلان يا أبى فلانة " أنا طنيبك " فيقول له : " يا هلابك " فمن الامراب من يترك عشيرته وبيت ابيه ، فيحمل خيمته ويرفعها الى جانب شيخ عظيم . ويكون ذلك اذا خشى المرء عدوا لا يقدر على

مقاومته ، أو وجد غده عددا وافرا من الاعداء لا يستطيع السى منازلتهم سبيلا ، أو قدم طلبا للرزق والشغل عنده فى حراسة ارضه .. والقعيم هو الذى يبنى خيمته فى منتصف الخيم المختصة باحدى العشائر القوية . وكثيرا ما يستعمل العرب كلمة القعيم بمعنى الطنيب . فالقعيم يترك عشيرته ليتمكن عند عشيرة اخرى لاسباب وافرة : منها انه يريد ان يتزوج او يحرث الارضا ويهرب من مكروه لحقه او سيلحقه فى عشيرته ، او ليجد مرعى لغنمه .

وقد يلجأ التجار الغرباء (سلمان ، ص ١٤٢) السسى الافادة من نظام الجوار ، فيقيمون خيمهم وسط خيام العرب او عند الشيخ فيبيعون بضاعتهم من ملابس او مأكول . فيلتزم الشيخ بان يجمع لهم الديون من المدينين ، واذا ما طبل المدينون اضطر الشيخ الى الدفع " كى يَبَيِّضَ وجهه امام القعيم " .

والجوار الناشء عن رفقة السفر هو من قبيل الجوار العام ، اذ أن كلا من الرفيقين ملزم بنجدة رفيقه ومعاونته . ويقع هذا الواجب بصفة خاصة على ابن القبيلة (السيير) الذى يرافق اجنبيا فى سفره عبر ارض القبيلة . فابن القبيلة ملزم بأن يكف عمن رفيقه فى السفر أى أذى يتعرض له سواء من قبيل أبناء قبيلته أم من قبيل أبناء القبائل الأخرى ، وسواء تناول الاذى النفس أم المال .

ثالثا - اتفاق الطرفين

لكى ينقذ الجوار لابد من اتفاق الطرفين المعنيين وهما المستجير والمجير . وتبدأ اجراءات الجوار عادة بآن يطلب احد الاشخاص وهو المستجير الى شخص آخر وهو المجير أن يتدخل لحمايته او رد حق له او مديد المعونة اليه على نحو او آخر ، فاذا قبل المجير طلب المستجير انعقد الجوار .

والغالب أن تاتى المبادرة الى عقد الجوار من المستجير فهو الطرف المحتاج . ومع ذلك قد يحدث ، فى بعض الاحيان أن يبادر

شخص الى عرض جواره على آخر دون طلب منه ، فاذا قبل هكذا
الاخير انعقد الجوار .

والقاعدة أن يتم الاتفاق على الجوار باستخدام الالفاظ
والعبارات الدالة على طلب الجوار وقبوله . ومع ذلك قد يحدث
في بعض الاحيان ، أن يتم الاتفاق على الجوار دون التفوه بالفاظ
أو عبارات . وانما بإتيان فعل أو اتخاذ موقف جرى العرف
باعتباره بمثابة طلب للجوار أو قبول له .

واذا كان الغالب عند عقد الجوار لفظا أن يقتصر
قبول المجير بطلب أو ايجاب المستجير في نفس المجلس ، فقد
يحدث في بعض الاحيان أن ينعقد الجوار بين شاهدين ، بحيث
تفصل بين طلب المستجير وقبول المجير فترة زمنية تطول
أو تقصر ، تبعاً للظروف .

ونتحدث ، فيما يلي ، عن كل من هذه الامور في شيء من
التفصيل . فنتحدث أولاً عن انعقاد الجوار بين حاضرين ، ثم
عن انعقاده بين شاهدين ، واخيراً عن انعقاد الجوار بغير
الالفاظ اي من طريق الأفعال أو المواقف التي جرى العرف باعتبارها
بمباشرة طلب للجوار أو قبول له .

(أ) انعقاد الجوار بين حاضرين

قد يتم الاتفاق على الجوار بين المستجير والمجير
وهما حاضران في مجلس واحد ، وذلك باستعمال الالفاظ الدالة
على طلب الجوار من قبل المستجير ، والالفاظ الدالة على
قبوله من جانب المجير . وقد تقتصر الالفاظ بحركات أو أفعال
معينة . وليس شمة الفاظ محددة أو حركات معينة يجري بها

العرف في كل القبائل . بل تختلف الالفاظ والافعال تبعاً للقبائل ، لكنها تدور جميعاً حول معنى واحد هو توسل المجير إلى المجير أن يمنحه حمايته أو معونته وقبول المجير منح الحماية أو المعاونة المنشودة .

فلما قبائل شرق الأردن (سلمان ، ص ١٢٨) قد يدخل الرجل إلى خيمة شيخ البعشيرة ويطلب إليه أن ينجده ويغيره قاتلاً : " أنا بحضارك وموقد نارك . أنا داخل عليك من السيف والحيث ومن فلان صاحب الجحى الردى " . فيجيبه رب البيت " ابشر بالعز والهناء والطيب " . ثم يهبط الدخيل سبب اعتناقه به فيقول له الشيخ : " عش في ديارنا فمرحبا بك " . ثم ينزع كوفيته عن على راسه ويضعها على راس الدخيل ويقول : " الله ورسوله لا أحد ينزع من راسك شعرة " أى أنه يحارب من حاربه وينزع من نازعه . وقد يقول القاتل (سلمان ، ص ١٢٩) حينما ينزل عن فرسه . ويجلس على فراش المجير " أنا دخيلك بعيالك وحلالك من الحظ المنكود والسيف المجرود والطالم الحقود والكاذب ماله مولود " فيقول المجير " ياهلا ابشر بالعز وطيب المنزل " .

وقد يوجه طالب الجوار (الصيادى ، من القيم البدوية ص ٢٩٠) الحديث إلى المجير المقبل قاتلاً : " أنا طنيب عليك . . . أنا بحضارك وموقد نارك . . . أنا طنيب على الله ثم عليك ، من الهما وقلة الوفاء . من الجور والزور) من القوم الظالمة ، والرجال البهاملة (أى المعاليك) " فيزد عليه المجير قاتلاً : " ابشر بالعز وطيب الملقى ، ابني بيتك ، إلى احنافية انت فيه ، مرحبا بك والله يعيننا ويقدرنا نعيد لسك حقلك وان شاء الله ما نعقب عليك إلا الردية ، وإلى عليك علينا ، وإلى يعاديك يعاديننا ، وحقلك لن مالنا بالناموس يجي ان شاء الله ولو بالدبوس " .

ولدى قبائل شرق الاردن أيضا (ابو حسان ، ص ١٤١) ،
يختلف اسلوب الدخالة باختلاف أهمية القضية . فان كانت
خطيرة فانه ربما يلجأ الرجل الى (المَحْرَم) اى المكان المعد
لعائلة المجير فيستجير بنسائه واطفاله وهذا الاسلوب يشير
النخوة والحمية لمساعدته وأما فى القضايا العادية فان
طالب الدخالة يذهب مباشرة الى (الشق) وهو المكان المعد
لاستقبال الرجال ، حيث يلتقى بالمجير فيعصك باطراف شماغه
(لباس راسه) أو بهُذْب عقاله فيربطها ذاكرًا انه دخيل عليه
وان لايفكها حتى يغك قضيته . ومن الاقوال التى يرددها طالب
الدخالة على سمع المجير (انا دخيل المال والعيال) (انا
دخيل بوجهك) وغير ذلك . . . ومن المتعارف عليه أن يرد المجير
بأقوال تشير الطمأنينة فى نفسه ومن اشهرها رده عليه بقوله
(ابشر بالعز وطيب الملقى) اى ابشر بالحماية وطيب الإقامة
ومنها (ابشر حقك لاكان ماييل تعد له ولا كان ناقص نطولسه)
اى أن المجير يبدي استعداداه لوفاء الدخيل جميع حقوقه التى
ينكرها الطرف الاخر كلها او بعضها . ومن اقواله له (ابشر
قدامك قمرا ووراءك ظلما) ويعنى ذلك أن ومول الدخيل الى
بيت الشيخ يعتبر عنعرا جديدا يفتح الامل امام الدخيل لحمل
قضيته والحصول على حقوقه لانه اقدم على نور وترك الظلام
وراءه .

ولدى الرواله (موسىيل ، ص ٤٢٠) قد يستخدم طالب السب
الجوار الصيغة التالية : " انا دخيل هالعمود ماعنى سدود
بنور الله وبحق الله بها المنزل وانا داخل عليك باللى
خافيين على وباينين عليك ، وانا داخل على حرامك وما قفساك
(اهل بيتك) وقدامك (فرسك وابلك) ، والحلال المارح والولسد
الفالح " .

ومن الحركات التي ياتىها طالب الجوار (شلح ٢٢٧)
والتي يقرنها بطلب الجوار أن يقترب من رب الخيمة ويقبض
على كوفيته ويعقد احد اطرافها. ومنها أن يرفع طالب الجوار
عقاله ويضعه حول رقبه الرجل الذي يرجو حمايته. فالعقال
هو محل اعتزاز البدوي وهو لا يخلعه الا كعلامة على مذلتته
فطالب الجوار يتخلى من ثم عن عزته، التي سوف تصبح من الآن
فصاعدا رهنا بالرجل الذي وضع بين يديه أمرا، يتجاوز حدود
طاقته .

ب - انعقاد الجوار بين ضاهين

لا يشترط لكي انعقد الجوار أن يكون المستجير والمجير
حاضرين في نفس المجلس، فمن الممكن انعقاده رغم وجـود
المستجير في مكان يختلف عن المكان الذي يوجد فيه المجير
طالما صدر عن المستجير ما يفيد طلب الحماية من المجير، واتصل
علم المجير بهذا الطلب وقبله .

فلدى بعض قبائل شرق الاردن (المزيزي ، ص ٢٠٧) ١٥١
اختلف فريقان على مال او عقار او على عرس، قال الذي يعتقد
ان حقه مفهوم : " هذا عليه جيرة فلان ، او هذا بوجه فلان
" فيصبح هذا الشيء المتنازع فيه رضى ، لا يحق لاحد التعدي
عليه ، الى أن يتم البت فيه قضائيا .

كذلك قد يعمد البدوي (البولس ، ص ١٢٩) الذي يبسرح
خيمته قاصدا سفرا محفوفًا بخطر الى اشهاد شخصين من عشيرته
او من الموجودين بحفرته ، ويقول " انا بوجه فلان " او " انا
مار بوجه فلان " وكأنه قائم امام وجهه وبرعايته، حتى اذا تعبدى
عليه أحد في طريقه بعد أن عرف انه مار او سائر بوجه ذلك

الشيخ الكبير او الفارس القدير ، قام المجير بالانتقام له
ورد ماسلب منه .

وشمة حوادث عديدة تروى عن جوار انعقد بين غاشبين
حيث يعلن المستجير من يريد الاعتداء عليه بانه في جوار فلان
او بوجه فلان فاذا لم يستمع الى قوله وواصل اعتداءه شمس
اتمل طلب الحماية بعلم المجير وقبل هذا الجوار اعتبر نفسه
مستولا كما لو تم توجيه طلب الحماية في حفوره .

من ذلك مثلا ما روى (ابو حسان ، ص ١٤١) فيما يخص
بعض قبائل شرق الاردن من أنه بينما كان عودة العطنة مسن
عشيرة العطون من بني جنوب الاردن يسير (حوالى ١٨٨٠ م) مع
بعض افراد عشيرته ومعهم مواشيهم في اراضي (نجد) اعترضهم
غزو في الطريق كان عقيدته (سلطان الفقير) من عشائر عنزة
وبينما كان سلطان يستولى على اهل عودة وجماعته ، قال لسه
عودة : اسمع يا سلطان . احنا مشهدين شهاب الفقير ومدخلين
أبا عري في وجهه من شرك . وكان شهاب يسكن منطقة اخرى . ولم
يأبه سلطان لذلك . فاخذ الابل معتبرا اياها كسبا له ولزمرته
فذهب عودة الى بيت شهاب الفقير ، واخبره بما جرى له مع
سلطان ، وانه لم يابه لدخالته ، فانفذ شهاب . على الفور الى
سلطان من يعيد الابل الى امحابها .

ومن أطرف الحوادث التي توضح امكانية انعقاد الجوار
بين شخصين غاشبين بل بين شخصين غاشبين تفصل بينهما مسافات
شاسعة ، تلك الحادثة التي كان طرفا فيها فهيد بن معبهل
الفارس الرويلي المشهور والذي كان مغربه في الشام وافلح
في حماية امرأة شقرية ، كانت تقيم مع زوجها في نجد ، وضعت
نفسها في وجهه .

فقد روى (موسيل ٤٣٩) أن امرأة غضب منها زوجها
لسبب أو آخر، فشرع في ضربها فاخذت تعرج "يا فهد يا فهد" ^١
طالبة اليه بذلك أن يتدخل لحمايتها من زوجها. وقد اشار
استنتاجها بفهد ذهبة لدرجة انه حدث رفقاء قائلًا
قولوا لى يا اخوان كيف تنحى على فهد وهو مسافة شهر زمان
عنا". ويبدو أن بعض تجار الابل الذين كانوا في المغرب
وسموا هراغ المرأة الشمرية تحدثوا بذلك في المغرب المختلفة
التي كانوا ينزلون بها من أجل تجارتهم. وفي نهاية الامر
بلغت الحادثة مصاع فهد نفسه. فامر عبده وابنا قبيلته
بالتجمع من أجل القيام بغزوة. ثم سار حول صحراء النفود في
الشرق وبعد خمسة وعشرين يوما بلغ المغرب الذي تقيم فيه
المرأة. وهناك اعلن انه لن يلحق اذى باى انسان اذا دلسوه
على خيمة الزوج. وعندما اشاروا له على الخيمة والرجل
تخلى عن ناقته ووطن بحريته الرجل في فخذه وقال: "هل
كنت، ايها الحيوان القذر، تشك في أن زوجتك سوف تعطسى
بحمايتي؟ سوف اقتلك ان تسببت لها في اذى مرة اخرى" ثم
لحق بقومه.

٢ - اعتقاد الجوار بغير اللفظ

ليس من اللازم دائما لاعتقاد الجوار استعمال الالفاظ
او العبارات الدالة على طلبه او عرضه وقبوله. فالمصروف
يكره بعض الافعال والمواقف بوصفها دالة على طلب الجوار او
منعه. ونستعرض فيما يلى صوراً من هذه الافعال والمواقف:

(١) الدخول الى الخيمة او الى حرمها

يجرى العرف باعتبار الشخص الذى يدخل الى خيمة آخر
او حتى الى الحرم المحيط بها جاراً لصاحب الخيمة ومن ثم
شكلاً بحمايته.

وقد نتعامل من كيفية انعقاد الجوار في هذه الحالة .
في اعتقادنا أن الجوار ينشأ هنا من اتفاق ضمنى بين صاحب
الخيمة واللائذ بها . فخيمة الرجل هي في الواقع امتداد لشخصه .
ومن ثم فهي تشكل مرفأ دائما باستعداد صاحبها لأن يشمل
بحمايته كل من يطلبها عن طريق الدخول الى خيمته والدخول
الى الحرم المحيط بها . فالجوار ينعقد بمجرد ان يبدي شخص
رغبته في الافادة من الحماية المعروفة والممثلة في الخيمة
وذلك بان يدخل الى الخيمة او الى الحرم المحيط بها وتختلف
القبائل في كيفية تحديد المساحة المحيطة بالخيمة والتي
تعد بمثابة حرم لها ومن ثم يعد من دخل اليها كما لو كان
قد دخل الى الخيمة ذاتها . ومن القبائل ما يوسع من حرم
الخيمة ومنها ما يضيق منه .

ونستعرض فيما يلي بعض امثلة على ما يجري به عرف
القبائل في خصوص الجوار الذي تمنحه الخيمة وكيفية تحديد
حرمها .

للدى بنو الحجاز (صبرى باشا ، ج ٢ ، ص ٢٥٧) اذا ارتكب
احد افراد العشيرة - رجلا كان أم امرأة - جرما او قباحة
كان يسارع الى الاحتماء بخيمة احد الاعراب وكان الذين
يتعقبونه يطلقون وراءه السهام او الرصاص لمنعه من الاحتماء
بها . فاذا كان قد اقترب من الخيمة لابتعد من اربعين ذراعا
منها واصيب بالى الذى لم يكن صاحب الخيمة مشغولا عن اى شىء
اما اذا اصيب الهارب وهو على بعد يقل عن اربعين ذراعا
من الخيمة ، او حتى اطلقت خلفه المزارق او الرماح او الرصاص
وهو داخل هذه المسافة ، اعتبر المتعقبون انهم جاؤوا وحدودهم
واعتدوا على حرمة صاحب الخيمة ، وكان لهذا الاخير الحق في الرد
عليهم وتعقبهم واطلاق الرصاص عليهم .

ولدى الرواة (موسى ، ص ٤٤٢) يتحدد حرم الخيمة بالمسافة التي يصل اليها الصوت (حق الموت) او بالمسدى الذى تصل اليه حرية يقذف بها من عند اوتاد الخيمة . لسادا نفذ الرجل الذى يتعرض لملاحقة اعدائه الى داخل حرم البيت صار فى حماية صاحبه وامتنع على مطارديه ان يصيبوه باذى بعد دخوله اليه ، والا تعرضوا لانتقام رب الخيمة . وعندما يشاهد صاحب الخيمة او زوجته او أحد اولاده شخصا يلاحق اللائذ بها يسمح فيه قائلا : " ليه تعتب على دخيلي انت عينك قوية " ويحاول من يتعرض للملاحقة بلوغ الخيمة ، فاذا بلغها امسك بزوجة صاحبها او ابنته او باحد الاطفال وقال لمن يطارداه " كُذِّلَ الدَّخِيلَ وَطَلِمَ " . ويصح اهل الخيمة من الرجال والنساء "دخيلنا يَمُكَم ، البيت ، البيت يَمُكَم " .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (جوسان ، ص ٢١٤) يتم تحديد مساحة حرم الخيمة على النحو التالي : ياخذ الشيخ هراوة ويقذف بها من باب الخيمة الى حيث سقط القتيل ، ثم يقيسون المسافة بين الخيمة ومكان سقوط القتيل وبينها ومكان سقوط العصا ، فان وجدوا المسافة بين الخيمة ومكان سقوط العصا اقصر من المسافة بينها وبين مكان سقوط القتيل لا يعد القتيل دخيلا ، وان وجدوها اطول فهو دخيل .

وتختلف طريقة تحديد حرم الخيمة ، لدى قبائل شرق الاردن ، باختلاف القبائل . ففي بعضها (ابو حسان ، ص ٢٥٣) يجلس صاحب البيت نصف جلوس (ركبة ونصف) ويرمي حجرا او عصا باتجاه المكان الذى وقع فيه الاعتداء . ويعتبر محل وقوع الحجر او العصا هو حد البيت . وفي عشائر اخرى (الحويطات) يُطلب الى فتى قوى الوقوف فى طرف البيت والقاء حجر باتجاه موقع الاعتداء . فان تعدى الحجر الموقع تكون جريمة الاعتداء على

حرمة البيت قد تحلقت . اما اذا قَصُر الحجر من بلوغ الموقع اعتبر الاعتداء خارجا عن حدود حرمة البيت . وفي عشاءسـ شالسة يجرى تحديد حرم البيت بان يقذف قريب المعتدى عليه العسا من الشق (وهو مكان جلوس الرجال) . ومن العشاءسـ مما يجرى العرف فيه بتحديد حرم البيت بالمساحة التى تضمها أوتاد الخيمة من جميع الجهات .

٢) القاء المجير ثوبه على المستجير

الغالب ، كما رأينا ، أن تعدل المبادرة الى عقد الجوار من الشخص الذى يجد نفسه فى موقف يفطره الى البحث عن منقذ او نكير ، اى من المستجير . ومع ذلك قد يحدث أن يبادر شخص الى بسط حمايته على آخر انقاذا له من خطر مهدد ، وهنا تكون المبادرة من المجير . وقد تتخذ مبادرة المجير صورة لفظية فيصير للطرف الاخر عن استعداد له حمايته ، فان قبل الطرف الاخر هذا العرض انعقد الجوار . غير أن تعبير الشخص الراغب فى بسط حمايته على آخر ليس من اللازم أن يتخذ شكلا لفظيا فالعرف يكرس بعض الافعال بوصفها تعبيراً عن رغبة الشخص (المجير) فى حماية غيره . ومن الافعال التى كرسها العرف لدى القبائل العربية منذ عهد قديم بوصفها منظوية على منح الجوار القاء الشخص ثوبه على من يرغب فى دخاله فى جواره .

فقد روت ليدى بلنت (رحلة فى بلاد العرب ، ص ٢٥) أن احد مرافقيها من عرب تدمر روى لها ان شيخ بنى جندل بعسد ان دارت عليه الدائرة فى احدى المعارك فر هاربا ، لكن (اولاد على) تتبعوه ، فاستلم لعافت وكان حما له ، وحاول عافت حمايته بالقاء ثوبه عليه ، غير ان احد ابناء محمد دوحى ، زعيم اولاد على ، اخرج من مأمنه وقتله بسبب ثمار قديم .

(٢) الضيافة (المِلحة) :

من مقتضيات الضيافة تقديم المضيف (المَعْرَب) الطعام لضيفه . ويستتبع تناول الضيف الطعام في خيمة مضيفه نشوء علاقة جوار بين المضيف والضيف فنزول الضيف بخيمة مضيفه وتناوله الطعام بها هو بمثابة طلب للجوار وتقديم المضيف الطعام لضيفه هو بمثابة قبول لهذا الطلب .

يصف سلمان (ص ١٤٦) الضيافة بوصفها وسيلة الى عقد الجوار لدى قبائل شرق الاردن بقوله : اذا حلَّ ضيف في خيمة احد الرجال يهتم رب البيت بتهيئة الطعام وايلا مادية مناسبة لينال المسافر نعيمه ثم يسافر ، فاذا لقيه في الطريق سارق فسلبه ماله ، فانه يعود الى ضائفه ويقول له : " تسرى يا شيخ فلان أنى مالحتك واكلت من طعامك ولم يختلط طعامك الى الان بطعام غيرك ، أطلع لى الحق من سارقى " فيقول الضائف " نعم لقد اكل من ملهى فهو اهل للحماية " فيمضى فرسه ويعجب معه بعض الابطال ثم يقتلون اشار السارق .

ويصف البولس (ص ١٢٨) المِلحة لدى قبائل شمرق الاردن بقوله : " ماى الا فرع من الدخلة " ، بها يطلب الواحد منهم حماية قدير او شيخ ، بسبب الزاد او الطعام الذى اكله من عنده لدى ضيافته ، فاذا عارضه عبو او تعدى له سالب فى طريقه بعد ذهابه من خيمة ذلك الشيخ الكبير او الفارس المشهور فيقول له محتما به : " إنى على مِلحة فلان ، ويسميه ، فان لم يترد عنه المعتدى وغصبه على ماله او شغفه فيرجع الى الذى كان ضيفا عنده ، ويقول له لقد اهانك فلان وسلبنى مالى وانسا على ملحكتك . فلا يحج هذا العربى الذى اكل من طعامه واحتسمى به الا ان يسعى فى رد ما أخذ منه ، والانتقام لشرفه ممسك زرى به ولم يعتد بميلحته " .

وتختلف القبائل في تحديد طبيعة الضيافة التي ينشأ عنها هذا النوع من الجوار. ففي بعضها يكفي ان يتناول الضيف اى نوع من المأكولات او المشروبات، وفي بعضها الآخر لا يسد من نزول الضيف وتناوله الطعام مع صاحب الخيمة حتى يعسد جارا له، اما اذا اقتصر على طلب اللبن او الماء اثناء مروره فلا يعد جارا، ومن ثم لا يعد من قدم له اللبن او الماء مشغولا عما قد يحدث له بعد مغادرته خيمته.

ف لدى قبائل شرق الاردن (ابو حسان، ص ٢٤٩) يعتبر السر الضيف انه قد مالح مفيفه بمجرد تناوله اى نوع من الطعام او الشراب في بيته. . واكثر البدو يعتبرون شرب الماء او تناول القهوة او الشاي من قبيل المعالحة. ويرى بعضهم ان تناول الضيف سيجارة من مفيفه وتدخينها يعطيه حق المعالحة ليوم واحد.

ولدى بدو الطائف (الزركلى، ص ١٩٩) الضيف السارح هو الضيف الذى نزل على احدهم واكل عنده وشرح. فان قتله احد في طريقه وجب على مفيفه ان ياخذ بشاره، فيقتل قاتله او يقتل احد اقرباء القاتل، غدرا او مقابلة، او على اى شكل كان ولا مواخذه. . ومن قواعدهم ان الضيف السارح لا تصح عليه هذه التسمية مالم ينزل وياكل من طعام المفيف ولو لقيمات مسن الخبز (ويسمونه العيش)، اما من جاء فطلب ماء او لبنسبا (حليبيا) فشرب الماء او الحليب وشرح فلا يعدونه ضيفا، ولا يعنون بشانه بعد مفارقتة لهم.

ولا يشترط لدى بعض القبائل أن تكون شمة ضيافة بالمعنى المفهوم، بل يكفي ان يتناول الشخص شيئا من طعام آخر لكس يعير في جواره، اى ولو كان تناوله هذا الطعام قد تم خلسة دون علم من صاحبه.

فلدى بعض قبائل شرق الأردن (البولس ، ص ١٢٨) قد يختطف الرجل كسرة خبز من خبز الشيخ القوي فيأكلها أو يجرع جرعة من الماء الراشح من كيس لبنه ، حتى يقول لمن يعترفه انه على ملحة فلان ، فيرتد عنه هائبا .

ولدى بدو (مادبا) في شرق الأردن أيضا (العزيزي ، ص ٢٠٩) اذا أراد مجرم أو قاتل أن يمس في حماية عدوه نفسه تسلل الى بيت عدوه خلسة ، واكل لقمة من الطعام أو جرعة من اللبن ، فانه يصبح في عِرف القوم ضيفا ، لا يحق لاحد أن يلحق به اذى . واذا أصابه اذى ، طالب صاحب البيت بحقه من المعتدى ومثل هذا المستجير خلسة ، يجب على صاحب البيت ، ان يوصله الى مأمنه .

وتختلف مدة الجوار الناشئ عن الضيافة باختلاف القبائل . فهي في قبائل جنوب الجزيرة العربية أربعة ايام بينما هي لدى قبائل شمال الجزيرة ثلاثة ايام وثلاث اليوم ، ومبنى هذه المدة . هو مدة بقاء الطعام في بطن الانسان ، فالاعراب يعتقدون ان الطعام يظل في بطن آكله طيلة هذه المدة ، ومن ثم تمتد الحماية مدة معادلة .

فلدى بعض قبائل اليمن (لقمان ، ص ٦٣) اذا حُمل قبيلى في منطقة قبلية واكل في دار احد افرادها فانه بحكم التقاليد في حماية المضيف وقبيلته مدة لاتقل عن أربعة ايام واربع ليال ، وهى المدة التى ينتهى عندها ملعول العيسش والملح .

بينما لدى قبيلة مطير (ديكسون ، ص ١٢٢) يعد المضيف مسئولا عن كل اذى يصيب ضيفه طالما ان ملح المضيف صارال في

بطن الضيف ويفترض دائما ان الملح يستمر ثلاثة ايام وثلاث ليال . ولدى قبائل شرق الاردن (ابو حسان ، ص ٢٤٩) تستمر حماية المضيف لضييفه ثلاثة ايام وثلاث وتبدأ المدة من وقت تناول الطعام او الشراب .

ولدى بعض القبائل ينشأ الجوار عن مجرد تناول الطعام معا بغض النظر عما اذا كان احد الطرفين ضيفا والاخر مضيافا . فواقعة تناول الطعام معا تكفى في حد ذاتها لانشاء علاقة الجوار بين من شارك في تناوله . ومن اطرف الشواهد على ذلك القصة التالية :

روي (بوركاردت ، ١٨٢١م ، ج ١ ، ص ٣٢٦) ان رجلا ضبط في احد المضارب متلبسا بالشروع في السرقة فاحتفظ به المعنسى عليه في خيمته موثق اليدين والقدمين (ربيط) وفي يوم من الايام قام رب البيت بفرب الربيط ضربا موجعا امام بسوى آخر اخذته الرأفة به وعزم على اطلاق سراحه ، فاخذ تمسرة فشقا نعلين ، اكل احد نعليهما واعطى النصف الاخر جارية كانت تطحن القمح امام الخيمة ورجاها في كلمات قلائل ان تحتال في وضع النصف الاخر في يد الربيط . وفي شيء كثير من الدهاء والفطنة شرعت الجارية تغنى اغنية من الاغاني التي تستخدمها النساء على سبيل التسلية اثناء قيامهن باعمالهن ، وادخلت فيها بعض كلمات تشير بطريق غير مباشر الى الموضوع . وعندما تيقنت من أن الربيط انرك هذه الرسالة السرية ، ألقت - دون ان يلحظها احد - بشق التمرة ، من خلال الفتحة ، الى البربيط الذي كانت يداه في تلك اللحظة ظليقتين ، فابتلع الربيط قطعة صغيرة من شق التمرة واحتفظ ببقيتها . وعندما شعر بوجود جمع كبير من الناس خارج الخيمة صاح باعلى موته طالبا اليهم اطلاق سراحه لانه تناول الطعام مع فلان ، محسدا

اسم الدجل الذى اقتسم معه النمرة . وسارع رب الخيمة السى
انتكار صة ما يدعى والى غريبه . غير أن الرجل الذى اقتسم
الربيط معه النمرة جاء ليؤكد صة الواقعة . وطلبوا السى
الربيط أن يقدم بقية من الطعام ليدلل على صدق قوله . فآخـرج
لهم نصف النمرة الذى كان - يخفيه ، خوفاً من قُبْطه معه ، فى مكان
امين من جسمه . واضطر رب البيت الى اطلاق سراحه بعد أن اشتهـ
انه اكل هو واحد ابشاء القبيلة من تمره واحدة .

(٤) رفقة الطريق

تستتبع رفقة السفر ، فى العرف القبلى ، قيام علاقة
بين المسافرين معا شبه بالعلاقة القائمة بين الاخوة او الاقارب
الاقربين . فكل فراد فى جماعة المسافرين يعتبر بمثابة أخ لكل
من أفراد الجماعة الاخرين . وتتولد عن الاخوة الحكيمـة التـسى
تنشأ بين رفقاء السفر حقوق وواجبات متبادلة فيما بينهم .
فعلى كل من رفقاء السفر ان يكفـشه واذاه عن رفائـسه
الاخرين بل عليه أن يدفع عنهم أى شر أو أذى ياتيهم من مصدر
خارجى . وتظهر اهمية هذه الاخوة ، بمفـة خاصة ، عندما تنعقد
بين رجل من القبيلة واجبنى عنها يرغب فى السفر عبر ديارتها .
فابن القبيلة يعتبر ، فى هذه الحالة بمثابة الحامى والمجبر
للغريب الذى يسافر فى رفقته . وينشأ هذا الجوار بناءً على
واقعة الرفقة فى السفر . فبمجرد قيام الرجلين بالسفر معـسا
تنشأ بينهما علاقة جوار ، المجبر فيها ابن القبيلة والمستجير .
هو القريب الذى يسافر معه .

فلدى بدو ماديا فى شرق الاردن (العزيزى ، ص ٢٠٨) ،
يجرى العرف باعتبار رفيق الطريق بمثابة دخیل من الواجب
حمايته فى السفر ، وقد جعل العرف رفيق الطريق كالجـسان
تماما ، فالرجل الذى يرافقه انسان غريب من واجبه أن يدافع

عنه كما يدافع عن نفسه . وإذا اعتدى عليه معتد ، كانت
البعيرة كلها مسئولة عن المطالبة بحق هذا الرفيق الذي يدعى
في اللهجة الاردنية (الخوي) .

ولدى بدو الطائف (الزكلى ، ص ٢٠٠) ثلاث بيض مقدسة
يستبيحون دم من يمسها او ينكس بها وهي كما يسمونها (الغيف
السارح ، والطنب السايح ، وقوي الجنب) وقوي الجنب : الرفيق
ومندهم أن من سار معه البدوي سبع خطوات أصبح "خوي" ووجب
عليه أن يقاتل معه ، ويحميه ولو كان قاتل اخ له .

ولدى بعض قبائل اليمين (لقمان ، ص ٦٠) لاستطيع
القافلة أن تصبر خلال اراضي قبيلة ما الا بعد أن تتاجر
مرافقا او مرافقين من أبناء تلك القبيلة . وإذا وقعت اغارة
على القافلة في الليل المظلم حين تععب الرؤية ومعركة
القبيلة التي ينتمي اليها الغزاة يحدث هرج ومرج ، ويتحفر
المرافقون للدفاع عن القافلة ويطلقون النار في الهواء نحو
الناحية التي يقبل منها الغزاة . وعندما يقترب هؤلاء ، يصرخ
المرافق بصوت عال : انا فلان بن فلان من القبيلة الفلانية
وهؤلاء المسافرون في وجهي . ويتوقف الغزاة اذا عرفوا أن المرافق
من قبيلتهم .

وعندما يتقدم شخص الى آخر طالبا اليه أن يشمله
بحمايته او أن يبذل له معونته ، فان مثل هذا الطلب يلقي
في الامم اغلب ، قبولا بل ترحيبا ممن وجه اليه . ذلك أن الرجل
البدوي يرى في اختياره مجيرا ، تكريما له أي تكريم وتشريفا
ما بعده تشريف . فالرجل عندما يبحث عن مجير لا يلقى بنفسه
بين يدي اول شخص يلقاه ، وانما يختار رجلا ذاهيبا ونفوذ ومن
ثم فان الرجل الذي يختاره آخر مجيرا له يجد في هذا الاختيار

ارضاءً لطموحه واشباعاً لكبريائه . ففلا من أن السيوى مجبول
بحكم قيم مجتمعه على الشهامة والمروءة وامتناع الرجل عن
منح جواره لمن يطلبه يلحق به العار ويحط من قدره وينال
من سمعته .

يقول موسيل (ص ٤٤١) مثلاً من موقف الرواة في هذا
الخصم أن الحماية التي تُمنَح عن طريق الدخالة هي أساس كل
امن يتعلق بالشخص أو المال على السواء . فكل من يتهدده القتل
أو فقدان المال وكل من يعتقد انه اعتدى عليه له أن يطلب
الحماية الى أى شخص يوسع منهها . وفي نفس الوقت من واجب
كل رجل " منح الحماية متى طلبت منه . فالرفض سوف يعنى الضعف
وسوف يُلطخ شرف الانسان ، والرجل الذى يرفض سوف يكون محسلاً
للسخرية في كل المجالس بسبب نقص رجولته .

غير أن طلب الجوار من شخص معين لايعنى أن هذا الأخير
ملزم حتماً بالاستجابة اليه ، فقد يرفضه لسبب أو آخر . ورغم
أن رفض الجوار لا يحدث الا في حالات قليلة بل نادرة ، فهو يحدث
على أية حال .

فلدى بعض القبائل العربية (بوركاردت ، ج ٢ ، ص ٣٣٣)
قد يعتمد صاحب الخيمة اذا شاهد غرباء يقتربون من خيمته وشك
في انهم ينتمون الى قبيلة معادية وانهم لسبب أو اخر افترضوا
الى الفرار بحثاً عن ملاذ قد يصيح فيهم من بعيد قائلاً :
" اذا كنتم من قبيلة معادية لسوف تُسلبون " . وبعد هذا التحذير
ليس لهم أن يطلبوا حق الدخالة من هذا الرجل ، وان كان
بإمكانهم محاولة الحصول عليه تحت خيمة اخرى .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (سلمان ، ص ١٤١) قد يرفض الرجل
منح جواره لمن يطلبه لانه عاجز عن توفير الحماية للمستجير به

وعندئذ يطلب اليه أن يبحث لنفسه من مجير آخر قائلا له :
" اختر غيري أخير منى " . ويقول العبدانى (من القيم البدوية ، ص ٢٨٩) عن قبائل شرق الأردن أيضا أن المبدأ العام هو عدم رفض الطنيب ، ولكن قد تحول الظروف دون ذلك ، كالقوة العدو ونصف الشخص المستجار به .

وقد يرفض الرجل منح جواره لمن طلبه لأن طالبه شخص غير جدير بالحماية لسبب أو آخر ، كما لو كان ارتكب جريمة من الجرائم التي ينظر اليها القبليون بوصفها جرائم شنة .

ف لدى بعض قبائل اليمن (لقمان ، ص ٦٦) يسمى اللاجئ الذى يبحث لنفسه عن مأوى بين القبائل الأخرى " ربيع " وتقبله القبائل الأخرى كرجل جرى لكنها تطرده من حدودها أو تعينه الى قبيلته ليلقى مصيره اذا كان ذنبه فظيها .

ولدى قبائل شرق الأردن (العبدانى ، من القيم البدوية ص ٢٢٨) لا يجد الرجل الذى عرف بانحرافه واجرامه ، من يقبل جواره . فشاهد الزور والكاذب والمنافق ، ومن يلوذ على جارته يريها بسوء وطارد الضيف والبخيل ٠٠٠٠ الخ فكل هؤلاء ، لا يجدون سبيلا الى الجوار .

ويصف الملوك (ج ٢ ، ص ١٥٢) حالة من الحالات التي يمتنع فيها على شخص معين ينتمى الى احدى القبائل طلب الجوار من أى من اعضاء قبيلة أخرى فيقول : عندما يقوم رجل من احدى القبائل بعمل سيء مع رجال القبيلة الثانية : عند ذلك يأتى رئيس هذه القبيلة فيبلغ رجال قبيلته بمورة تعميميه قائلا : ان فلانا (مرفوعة جنائته) ومعنى ذلك أن هذا الرجل

لايستطيع أحد من رجال هذه القبيلة أن يجيره اذا استجار به وان اجاره فعلى رئيس القبيلة أن يرغم المجير ويقتل المجير كما انه لايعطى عهدا. فان أحد من رجال القبيلة اعطى (لمرفوع الجنابة) عهدا فعلى رئيس القبيلة أن يضرب بالعهد عرض الحائط ، ويصاقب المعاهد بما يشاء من العقاب .

وقد يعلق الرجل منعه الجوار لمن يطلبه على شجرة وقد يتخذ هذا الشرط مودة موافقة شخص آخر.

فقد روي (جوسان ، ص ٤١) أن امرأة من (السلايطة) فقدت ابنيها في غزوة قام بها السلايطة ضد المناعين ، وحزنت الام لفقدتهما حزنا شديدا . وبعد سنتين او ثلاث حقق السلايطة على غصونهم نمرأ باهرا ، وحملوا منهم على العديد من الاسرى من بينهم اربعة مقاتلين من اقارب الذين قتلوا ابني المرأة وعند وصولهم الى مقرب السلايطة قال قائداهم لشيخ السلايطة " نحن دخلناك " فرد عليهم قائلا : " حياتكم بيد المرأة التي قتل ابناها " . واقتيدوا الى خيمتها وما كان منهلا الا ان استلقت خنجرها وضمت به كلا منهم طعنة قاتلة اخذا بشاها .

رابعا - اشهار الجوار

يتضمن الجوار انشاء وضع قانوني جديد يتمثل في العلاقة التي قامت بسببه بين المستجير والمجير ، والتي جعلت المجير مسؤولا عن حماية المستجير ومعاونته . ولذلك كان من الطبيعي أن يتطلب العرف اشهار هذه العلاقة الجديدة حتى يكون أصحاب الشأن او المصلحة على بينة منها . وتختلف طريقة الاشهار تبعا لطبيعة الجوار وكونه جوارا خاصا بشأن من الشئون وموجها الى شخص أو اشخاص معينين ، ام جوارا عاما موجهها الى الكافة .

ففي حالة الجوار الخاص الذي يستهدف حماية المستجير من خطر محدد ، او تمكينه من الحصول على حق معين ، يعتمد المجير بمجرد انعقاد الجوار - الى ابلاغ خصم المستجير او عدوه ، بأنه أصبح مجيرا له ويحذره من الاعتداء عليه ، او يطالبه برد حقه اليه .

فلدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ص ١٢٩) " حينما يقبل الشيخ الدخيل في منزله يرسل رسلا الى عدو الدخيل وطالبه ، ويقول له " ترى فلان دخيل في بيتي ، احذر من أن تصيبه باذى " .

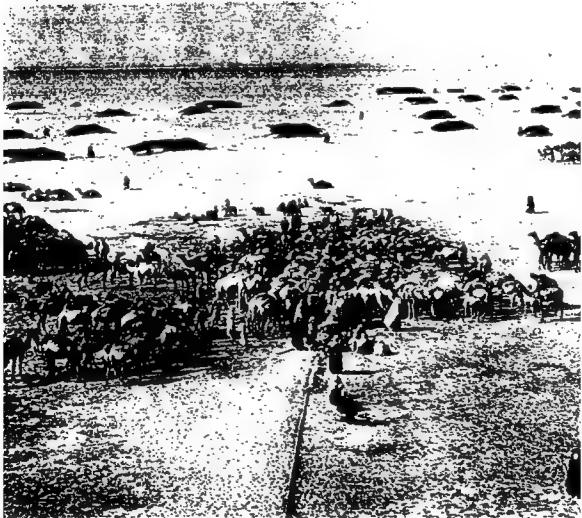
وفي حالة الجوار العام الذي يستهدف اسباغ حماية شاملة على المستجير يعمد المجير الى اشهار هذا الجوار بابلائه الى العشائر والقبائل المختلفة حتى لا يتعرض لاسه أحد .

فلدى قبائل الحجاز (صبرى باشا ، ج ٢ ، ص ٢٥٢) كان المجير يرسل الرسل ليعلنوا بين كل القبائل والعشائر انه قد شمل فلانا ابن فلان وخمسته بحمايته مدة كذا .

ولدى الرواة (موسىيل ، ص ٤٤٣) يعلن المجير - بمجرد انعقاد الجوار - في المقرب وفي كل المضارب المجاورة عن شمول المستجير بحمايته قائلا : " لا يقتربن احد من فلان بن فلان ، اعلموا انه وضع نفسه في جوارنا ، ومن يتعرض له بساذى سوف يدفع حق وجهنا " .

ولدى قبائل شمال شرق الجزيرة العربية (ديكسون ، ص ١٢٧) تنطبق قواعد القمعير عندما يأتى احد ابنا قبيلة غريبة او حتى

قبيلة معادية ويطلب السماح له بأن يقيم خيمته بجوار خيمة
هذا الشخص أو ذاك وبأن يكون جارا له ويشارك القبيلة
تحركاتها. فإذا قيل طلبه، وناشروا ما يرفض، قد يطلب السي
القمر أن يذبح جملا ويدعو شيخ القبيلة الى وليمة عامة
ويتولى شيخ القبيلة بعد ذلك اعلان الجميع بأنه قد اصبحت
حماية القبيلة.



المطلب الثامن

أشار الجوار

يرتب العرف القبلى على علاقة الجوار التزامات معينة على عاتق كل من المجير والمستجير. فعقد الجوار من العقود الملزمة للجانبين وان كانت التزامات المجير تفوق فئسى أهميتها وجسامتها التزامات المستجير.

وعقد الجوار ، وان كان عقدا ملزما للجانبين، هو عقد تبرعى ، حيث أن المجير لا يتقاضى مقابلا للحماية التى يبذلها او المعاونة التى يقدمها للمستجير.

فلدى الرواله (موسىل ص ٤٣٩) يَعد من العار أن يرفض الرجل منح جواره او حمايته لأخر ، وكذلك يَعد من العار طلب مكافأة عند منحه لان الوجه يجب أن يظل نظيفا ولا ينبغي أن يلوّثه قدر (الوجه نظيف ما يرشح الدنى) .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (شلحد، ص ٢٣١) لا يحصل المجير على مقابل نظير الخدمات التى يؤديها لطنيبه . لكنه يحظى باقرار فحميه بجميله ، كما يحظى بالثكانة والشهرة .

وفى رُفقة السفر قد يجعل ابن القبيلة على أجر مقابل معاقبته للغريب قَبْر ديرة القبيلة ، لكن هذا الاجر ليس مقابل الجوار ، وانما مقابل الخدمة التى يؤديها للمسافر بمرافقته اثناء السفر .

ونستعرض فيما يلى ، اولا التزامات المجير ثم التزامات المستجير .

١) التزامات المجير

تختلف التزامات المجير في الجوار الخاص عنه في الجوار العام .

ففي حالة الجوار الخاص وهو الجوار الذي يستهدف تحقيق غرض محدد ، يلتزم المجير ببذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق هذا الغرض .

فإذا كان الهدف من الجوار حماية القاتل من مطاردة أهل القتليل سعيهم الى قتله أخذابشار قريبهم ،وجب على المجير أن يعمل كل ما في وسعه للحول دون اقارب القتليل والشأر من القاتل ، وأن يبذل مساعيه الحميدة من أجل تحقيق تسوية ودية بين الطرفين . ومن أجل تحقيق هذه التسوية عليه أن يستخدم كل مايسعه استخدامه من وسائل للضغط على أهل القتليل للتخلي عن الشأر وقبول الدية .

لدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ص ١٢٩) حينما يقبـل الشيخ ، القاتل في جواره يبعث الى ولئ الدم قائلًا له " ترى فلان دخيل في بيتي احذر أن تعيبه بأذى " . وقد يرفض ولئ الدم التنازل عن الشأر ، والاكتفاء بالدية ، وعندئذ يبعث اليه المجير وفودا ثلاث مرات متتالية ، ويستغلفه بأن يرغوى عن فيه وينشئ للحق امام البقاضي . وهو يستخدم الوعد والوعيد تارة والتوبيخ والتهديد تارة اخرى ، فان ابي الا الانتقام والاخذ بالشأر بيده ، يجمع الامير فرسانه الشحان ، ويقودهم الى منزل العدو ، فيملبون ما يجدونه هناك من المواشـى والغنم والخيل والبقر ، ويقودونها الى ارض قاحلة لامرعى فيها ، فيفطر العدو اذ ذاك الى طلب المهادنة والمصالحة .

ويلتزم المجير بأن يحول دون الانتقام ممن استجار به ولو كان هذا الاخير من أعداء عشيرته، او عدوا شخصياله، بل ولو كان قاتلا لا قرب اقاربه وتُروى في هذا العدد قصص اقرب الى الخيال، لكنها قصص حقيقية. وهي ان دلت على شيء فانما تدل على أن الجوار بلغ عند العرب، لاسيما البدو منهم، مبلغ القداسة. فالبدوي على أتم الاستعداد لان يلقى بكل شيء موافقه وماله ونفسه في سبيل الوفاء بالتزامات الجوار.

رُوي (العبادي، من القيم، ص ٢٦٧) أن احد الشيوخ مع خمسة من رجاله غزوا قبيلة معادية، فوجدوا مخيما مقيرا وهاجموه، وقتلوا اخوين واخذوا بعض الجمال، وبينما هم راجعون لحق بهم عدوهم الذي كان قد (انكسر) وشتتوا شمل الغازي الذي فل طريقه كل الليل حتى وصل في النهاية عند الصباح الى مخيم صغير فنزل ضيفا على احد البيوت، فرحب به صاحب البيت، وقدم له القهوة، ثم قام ليحفر حفرتين لجثتين كانتا في البيت. وبينما هو كذلك اطلت ابنته من فوق الساحة (التي تفعل الشق عن المحرم) ثم صاحت قائلة (هذا قتلنا إخواني) . فانتهرها ابوها لتسكت ووبخها على ازعاجها ضيفه، ثم قام بواجب الضيافة له وعرفه بسلام.

واذا كان القعد من الجوار مساعدة المجير جاره في تحقيق أمل منشود، كزواج الفتى من فتاة يتعشقها، او خلاص الزوجة من زوج تكرهه، او انقاذ فتاة من خطيئة ارتكبتها او استرداد الرجل مالا سلبه، او حقا انكر عليه.. فعلى المجير أن يبذل المستحيل لكي يحقق الغرض من الجوار، ولو كلفه ذلك الشيء الكثير وعرضه لخطر جسيم.

رُوي (سلمان، ص ١١٢) ان شابا قدم الى مغرب الشيخ فواز (شيخ بني صخر في ذلك الوقت) وتوجه الى خيمة الشيخ

وبعد أن سَلَّم جلس بالقرب من الشيخ وبات عند العرب أياماً طويلاً لا يسألونه فيها جهة القصد ، إلى أن أغواه الشيطان يوماً فأسقطه في زلة كبرى . فقد رأى ابنة الشيخ سُحْرَ جمالها ولما انسدل الليل هجم على خيمتها ، فقتل العبد الحافظ لها وخطفها وسافر . فذاع الخبر باقل من لمح البصر . فلحقه اخوانها الثلاثة . وكان كلما تقدم اليه أحد يغربه برمحهم فيرميه مجندلاً على الأرض ، وأخيراً لحقه البهربي وقرانهم فانهمزوا أن لقي خربوشاً (خيمة صغيرة لها عمود واحد) ، وكان على بابها شاب في مقتبل العمر فعاج به وقال : يا أبنا رشيدة أنا في وجهك وفي مرقد عيالك . قال : لقيت خيماً ومرعى وأماناً . ولما اتبلت العشيرة تطلب الابنة وحق السدم أرجعها الشاب وقال : هو البيت يحمي الطريد والشريد . هو الوجه يدفع صدمات العدو . فرجع القوم صامتين . وسأل الخاطف الابنة عن صاحب البيت فقالت : سَوَّدَ الله وجهك هذا ابن عمى وخطيبي ، قد طلبني من اخواني فوعده ما طلب وقد مهد العجبات كي يتزوجني إذ قاتل اولاد عمه . فامتقع لونه وتغيرت هيئته على أن صاحب الخربوش اكرم مثواه في تلك الليلة واعد له خيمة العرس وزوجه بها . ثم صالح العرب مع الشاب وسالمهم وعاهدهم بأن لا ينزلوا به ضرراً .

وفي حالة الجوار العام (كما هو الحال بالنسبة للطنييب والقمير والخييف ورفيق السفر) يلتزم المجير بحماية جاره حماية ساذجة شاملة ، وذلك بأن يكف عنه كل اذى يتعرض له سواء منه شخصياً ام من أحد أفراد أسرته او عشيرته او حتى قبيلته ، بل من أي فرد من أفراد قبيلة اخرى وسواء تعلق الاذى ببدن الجار ام بعرضه ام بحياته ام بماله وسواء نال الاذى شخص الجار ام نال اياً من أفراد أسرته .

رَوَى (سلمان ، ص ١٤١) أن امرأة غريبة من جـسـل
 ناهلس نزلت خيفة عند (قفطان الحامد) وفي وقت الحصاد
 أخذ الحصادون يحمدون القمح، وهمت تلتقط وراهم . على أنها
 تَعَدَّتْ حقوق اللَّقْط فصارَت تسرق من البيادر . فرأها احد
 الحصادين وضربها بكتلة تراب على ظهرها فجرحها . فاخبرت
 (قفطان) بذلك وقالت أنا " طنيتك حُد حقى من ضاربى "
 فاستاء جدا وامر الحصاد أن يقدم لها ثلاثة احمال حنطة من
 حصته . وقال له كيف تقرب طنيتى وتهينها يا عديم البشره قال:
 هى سارقة . قال : أخبرنى عنها وانا اردعها .

وَرَوَى (جوسان وسافينياك ، ص ٣٤) أن رجلا من بنى عطية
 صار قعيصا (فى اوائل القرن الحالى) عند (مطلق) شيخ
 قبيلة الفقرا . وحدث أن أحد رجال المضرب ويسمى (بن رشيدان)
 سرق منه شاة شواها خفية وشرع فى أكلها . وابلغ (العطوى)
 (مطلق) بالسرقة ، فشرع الاخير فى زيارة الخيام الى أن وجد
 الشاة عند (ابن رشيدان) . فألزمه ان يدفع للقعيص ناقصة
 بدل الشاة . ثم جمع حطبا حول خيمة السارق واشعل فيها النار
 وهرب (ابن رشيدان) وزوجته بجلديهما .

وَرَوَى (ديكسون ، ص ١٢٩) أن عم (حمود السويط) وكسان
 فى ذلك الوقت (١٩١٢) شيخ قبيلة الظفير - هدد يوما فى المجلس
 بانه سوف يخرق نفسه بسيفه ، وكان قد استل سيفه لتنفيذ
 تهديده ، ان لم يؤت بابنه امامه ويُقتل فى حضوره ، وكان ابنه
 قتل قعيصه فى سورة مشاحنة حمقاء . وحاول اعضاء الاسرة الآخرون
 جاهدين حماية الفتى ، ولما رأى (حمود السويط) - الذى اصبح
 شيخا للقبيلة عقب وفاة عمه بعد الحادث بمسنتين - ان الشيخ
 العجوز معمم تماما على تنفيذ تهديده ، بقي على الفتى بنفسه
 وقتله بيده امام ابيه ، انقاذا لشرف القبيلة .

وَرَوَى (ديكسون ، ص ١٢٩) أن (جدمان السويط) الذي خلف (حمود السويط) في مشيخة قبيلة الظفير وكان نساكزا (١٩٢١م) بالقرب من الحدود بين الكويت والعراق ، سمع أن أحد أفراد قبيلته أطلق النار على مطيرى (أحد أبناء قبيلة مطير) كان جاراً له فذلك الوقت فاصابه بجرح مورغم أن قبيلة مطير وقبيلة الظفير كانتا في ذلك الوقت في حالة عداوة صريح ، فقد أمر باحضار الظفيرى ، وبيده شنع راسه بالسيفه

وَرَوَى (المارك ، ج ٢ ، ص ٨٢) أن رجلاً من قبيلة الدواسر يدمى (المبيعيج ناصر بن ولمان) استجار به شخص من قبيلة قحطان ، وفى مناسبة ما وقع بين ابن المجير وابن المستجير نزاع أدى الى أن قتل الأول الثانى . وفجأة سمع الدوسرى بكاء جارته على ابنها القتيل . فسأل عن سبب بكائها ، فاخبر أن ابنه قتل ابنها . فذهب وجاء بابنه وقتله بيده إماماً أم الغنى القتيل . وقال : " فلتبك أم ابنى كما بك أم مستجيرى "

وَرَوَى (المارك ، ج ٢ ، ص ٨٤) أن شخفاً من قبيلة قحطان لقي حتفه بعدما سقط فى بشر مجيره الدوسرى وبالرغم من أن هذا المستجير توفي بحكم القضاء والقدر فقد دفع مجيره الدية كاملة وسلمها لأهله . كذلك حدث ان استجار رجل برجل من الدواسر وانقضى جدار المجير قضاة وقدرنا على المستجير فدفع المجير دية المستجير كاملة الى أهله .

ولدى الرواله (موسيل ، ص ٢٦٨) عندما يكون للشخص حق فى مواجهة تعير ، ليس له مطالبة التعير به مباشرة ، بل عليه توجيه المطالبة الى مجيره . وإذا كان الحق سابقاً على التاريخ الذى صار فيه المدعى عليه تعيراً ، قال له مجيره

ولمَ لَمْ تَمَّع وراءَ حقوقك قبل أن يعير جارا لي ؟ إذا كنت قد استطعت الانتظار حتى الآن ، فما عليك إلا أن تنتظر لحين يخرج من جوارى " كذلك ليس للرجل من الرواية أن يقاضى تعيرا وإذا حدث وأصدر القاضى حكمه ضد الجار، وهو يجهل انه جبار كان الحكم باطلا . فسوف يواجه المجير الشاكى قائلا : ماذا تفعل ؟ أنا خضعت وليس تعيرى ، قاضينى أنا ودع جبارى فى سلام ."

ويلتزم المجير ، فى حالة الجوار الناشء عن المَلْحَة باكرام ضيفه وعدم التعرض له بأى أذى والدفاع عنه ضد الآخرين والاخذ بحقه عند الإعتداء عليه .

رؤى (سلمان ، ص ١٤١) أن (سالم العازمى) كان فى خيمة (عودة ابى تاية) اذ هجم عليه (حامد الشرارى) وأطلق رصاصة عليه فلم تصبه بأذى . حينئذ امتطى الشيخ عودة مطيته الى مغرب (كاسب الحاوى) شيخ الشرارات وقال : بَيْض وجهى ياكاسب الحاوى " . قال : " خير ان شاء الله " قال : ما فنىسى الا الخير هجم (حامد الشرارى) على ضيفى (سالم العازمى) واطلق عليه الرصاص " وقال : قد اصلحت الامر يا شيخ عودة خذ لك ولضيفك اربعين ناقة وفرسا وسيفا وامضى سبيلك " فانطلق امير الحويطات مسرورا واستوفى حقه ولوا بى (كاسب الحاوى) الطلع لكان (عودة ابوتاية) اشهر عليه حربا عوانا .

ولدى بدو بير سبع (العارف ، ص ١٢٥) لا تقتضروا جبات المضيف او المجير على الخدمات داخل الخيمة . فعليه أن يؤمن ضيفه الى أن ينتقل الى خيمة او قبيلة اخرى فاذا تعرض احد للضيف اثناء انتقاله من مكان الى آخر فعليه أن يبلغ المهاجم انه ضيف اوجار وان يذكر اسم ضيفه . فإذا لم

يسم مضيفة فلا يمكن اعتبار المضيف معطلا على أي نحو. وتمتد حماية المضيف للمضيف أيضا إلى أمواله. فإذا فقد المضيف شيئا من ثيابه أو نقوده، فعلى المضيف أن يردّها إليه، وإذا لم يُعثر بعد البحث على الشيء المفقود لافي خيمته ولا في الخيام المجاورة فعليه أن يعرض المضيف عما فقد، وإذا اعتدى غريب على المضيف أثناء وجوده في الخيمة فالذي يشار هو المضيف وليس المضيف. وللمضيف أن يستولى على مال المضيف، وإذا ضرب مضيف ضيفه (وهو امر نادر الحدوث للغاية) فهو معرض لأن تقطع يده التي ضربت المضيف أو أن يفتديها بدية باهظة.

ويلتزم المضيف، في حالة الجوار الناشئ عن رُقصة السفر، بالدفاع عن رفيقه وحمايته من أية مخاطر، ومن واجبه أن يبذل كل ما في وسعه لاسترداد ماله المملوك، بل من واجبه أن يأخذ بشأه في حالة قتله. ولا يُقر للمضيف قرار إلا إذا، استرد لرفيقه ماله المنهوب أو انتقم من قاتله.

يجري العرف لدى بعض قبائل اليمن (العودي ، ص ١٥٧) بأنه إذا حدث اعتداء على الشخص المُسَيَّر في دمه أو ماله أو عرضه فإن العيب والتعيب يلحق بالمُسَيَّر، وفيها عقوبات وميوب لا حدود لها حتى يشار هذا الشخص المُسَيَّر ممن اعتسدى أو عاب بسيرة، ومن ضمنها أن هذا الشخص (المسير) لا يحل سبق شعره ولا يجامع أهله إذا كان متزوجا، ولا يتزوج إذا لم يكن متزوجا، ولا يأكل اللحم، ولا يظهر أمام الناس في المواقف العامة، حتى يردّ اعتباره بالتقاضي ممن اعتدى على سيره بالقتل إذا كان قد قتل، أو بما يرتفيه أصحاب سيره الذي وقع عليه الاعتداء وهو معه، بوجه الطح.

ولدى بدو الطائف (حمزه، ص ٢٠٠) حَوَى الجنب هو، كمسا رأينا، الرقيق، وعندهم أن من سار معه البدوي سبع خطوات أصبح " خويه " ووجب عليه أن يقاتل معه ويحميه ولو كان قاتل أخيه.

ويلخص ديكسون (١٢٨٥) واجبات المجير لدى قبائل شرق الجزيرة العربية في أن المجير هو الذي يتلقى كسب المطالبات التي من المفروض توجيهها الى المستجير. فاذا كان لشخص شكوى قبل المستجير فليس له أن يتعامل معه مباشرة في شأنها ، وانما عليه أن يوجه الشكوى الى مجيره ، واذا سرق أي شيء من خيمة الجار فعلى مجيره ان يبحث عنه ويرده اليه أو يعرضه عنه . واذا اهان غريب أو حتى أحد أفراد أسرته المجير أو أحد أفراد قبيلته ، احدى نساء قمييره واستغاثت طالبة النجدة ، فعلى المجير أن يذهب في الحال لنجدتها سواء كان الزوج موجودا أم لم يكن . واذا قتل المجير الرجل الذي اهان المرأة أو أساء اليها ، فلا يكون مسئولا عن دية او معرضا لثأر ، من قبل قرابة القاتل . واذا فقد الجار ابله او فرسه عقب غزوة فعلى المجير أن يعرض الجار من الغنيمة التي سوف يحمل عليها في أول غزوة ناجحة يغزوها ، في وقت لاحق . واذا سرق لعوس ابل الجار واشتبه في قبيلة مجاوره فعلى المجير أن يشارك بنفسه في البحث ، وان يؤجر عيونا على حساب الشخص للتحري . وعلى المجير أن يعاون جاره على الهرب اذا قتل أحد أفراد العشيرة التي يقيم بها ، واذا أبدى استعدادا لدفع الدية فعلى المجير ان يبذل كل ما في وسعه لحمايته ، الى أن تتم تسوية الامر وديا .

ومن الشواهد السابقة يتضح جليا أن العرب ، لا سيما البدو منهم ، يحرصون أشد الحرص على الوفاء بالتزامات الجوار ، ولا يترددون لحظة في التضحية بكل مرتضى وغال في سبيل الحفاظ على سمعتهم طيبة وعلى شرفهم نقييا . فهم لا يتوانون عن التضحية بأموالهم وأرواحهم وأرواح أعز الناس لديهم دفاعا عن الجار او انتقاما له .

وقد أماب البولس (ص ١٢٥) عندما قال " ان نخسوة الشرف والمروءة عند العربى بالغة الى حدودها ، فهى تحمل صاحبها على أن يقوم بواجب الحماية بازاء من التجأ اليه ولو افطره الامر ان يقضى بماله وعياله ، بل بحياته كلها . فانه ليخرج من ذلك كله فى سبيل محمية ، ولا يقال انه خانسه او تركه يعتدى عليه " .

ب - التزامات المستجير

عقد الجوار ، كما سبق القول ، عقد ملزم للجانبين : المجير والمستجير . ورغم ان التزامات المجير هي الاكثر أهمية ، فان المستجير يتحمل بعض الواجبات :

وأهم التزامات المستجير - عند عقد الجوار - أن يبلغ المجير بكل الحقائق وأن لا يخفى عليه من أمرها شيئا حتى اذا قهل المجير منح جواره كان قبوله عن بينة . فلا ينبغي للمستجير أن يكذب على المجير او يخدعه .

ويلتزم المستجير ، فى حالة الجوار العام ، أن يحسن سلوكه فى العشيرة التى يقيم بها سوا . كان يقيم بها بوضعها فيها أم ظنيها أم قهيرا .

فالعرف يلقي على عاتق الضيف واجبات محددة ينبغى عليه مراعاتها أثناء قدومه أوقامته فى خيمة مضيقة .

وقد لخص العارف (ص ١٣٦) التزامات الضيف لدى بدو بدير سبع على النحو التالى :

على الضيف منذ قدومه الى الخيمة أن يأتى اليها من الخلف وأن يجعل الشق (وهو مكان جلوس الرجال) على يساره دائما ، وان يتجنب بذلك المرور على مقربة من المحرم وهو المكان المخصص للنساء

- لا ينبغي له أن يتطلع أو ينظر الى النساء أثناء تحركهن داخل الخيمة ، وعليه أن يبتعد متجاهلا وجوههن.

- ينبغي عليه أن يظهر الرضا بأى شيء يقدم اليه على سبيل الضيافة ولو كان مجرد قطعة من الخبز الجاف فعليه ان يعلم أن مفيفه سوف يفعل من أجله كل ما يقدر عليه .

- عليه أن يقضى الطرف عن أى نقص أو تقصير فى الخيمة أو فى إدارة البيت أو أى تقصير فى سلوك المفيف أو الخدم .

- لا ينبغي له أن يسرق أى شيء من مفيفه ولو كان شيئا تافها .

- ينبغي له أن يخلع نعليه قبل الجلوس .

- لا ينبغي له الاكثار من الحديث ، وينبغي له على العكس أن يكون مستعدا للمفيع ، وبصفة خاصة لا ينبغي له ان يتفاخر بأفعاله أو بطيب أرومته .

- وينبغي له أن يعلم ان اقواء احدى نساء البيوت سوف يستتب قتلها فى الحال اذا علم به المفيف ، ولا يلزم المفيف فى هذه الحالة بدفع اية دية .

ومخالفة قاعدة حظر السرقة من قبَل الخيف —
مخالفتها أربعة أمثال الشئ المسروق ويعنى الخيف —
المشاركة فى أية فزوة يقوم بها الخيف ، كما لا ينتظر منسه
معاونة الخيف فى الدفاع ضد احدى الفزوات ، ولو انه يشارك
احيانا فى دفع الاعتداء الذى يتعرض له الخيف .

ويلتزم الخنبيب والقصير ببعض الالتزامات التى قصدت
تختلف فى تفصيلاتها من قبيلة الى اخرى .

ف لدى بعض قبائل اليمن (لقمان ، ٦٦) جرت عادة بعض
اشرياء القبائل على بناء منازل تبقى خالية من السكان
لاستقبال الخيوف واللاجئين . واذا برهن الربيع (المستجير)
على سوء الطوك فان مغيثه يرسل اليه عودا من الحطب احد
طرفيه حاد فيفهم الربيع انه لم يعد مرغوبا فيه ، فيفسد
المنزل .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (العبادى ، من البقيسم
ص ٢٩٦) يتحمل المستجير ببعض الواجبات منها : انه لا يجوز
له أن يزاحم ابناء العشيرة فى المرمى او الماء ، فليس له أن
يسبقهم اليه الا بموافقتهم . وعليه أن يشاركهم الدفاع عن
العشيرة ، وليس له أن يتدخل بين العشيرة وشيخها ، او بين
الأفراد فيما بينهم بما يساء اليهم ، وليس له أن يتدخل فى
الامور الهامة الا اذا طلب اليه ذلك ، واذا أراد أن يبدى رايه
فعليه أن يستأذن ، فاذا ووفق له تكلم والا سكت .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (جومان ، ص ٢١٨) يقع على
المستجير المقيم مع العشيرة واجب محدد اذا تعرضت العشيرة

لهجوم من قبيلته، وتمكنت قبيلته من سلب ماشية العشيرة التي ينزل بها . ويتمثل هذا الواجب في بذل كل ما يستطيع من جهد لاقناع قبيلته برد الحيوانات المملوكة لصاحب الخيمة التي على يمينه وتلك المملوكة لصاحب الخيمة التي على يساره، وهو في الاعم الاغلب لا يباشر المفاوضات بنفسه، وانما يستعين برسل.

ويصف سلمان (ص ١٤٤) واجبات القعير لدى قبائل شرق الاردن بقوله : يلتزم القعير في نزوله بين العرب بفرض مزيـر شريف لا يلتزم به الطنـيب . وبهذا الواجب يتميز عـمن الطنـيب . اذا حدثت فـزوة وسرق الغـازون ونهبوا ما يختص بتلك العشيرة النازل في حماها ، فانه مفطر بأن يعنى ليرجع ما سرق . على انه لا يدافع الا عن صاحب الخيمة التي على يمينه وشماله . فيرسل رسلا الى عشيرته أو يذهب هو بنفسه الى الغـازين ويرجو منهم أن يردوا ما سلبوا ويقول : " أنا قعير فلان وفلان . من شأن من خلق الدنيا ووقع الجار فيها . من شأن من أمر بحفظ الجار والمحاماة عنه ، رُدوا ما سلب له من الغنم والابل " فيردون المـسـلوب دون تاخير ويخشون العلامة والحروب اذا أبوا ان يردوا ما طلب .

ولدى بعض القبائل (المارك ، ج ٢ ، ص ٥٢) يجري العرف بأن الجار أو المستجير ، اذا ارتكب خطيئة وهو عند مجيره ثم عاد الى أهله ، فانه يتحتم عليه أن يشد الرجال هـو ونخبة من رجال قبيلته من اجل أن يعرب عن شكره وتقديره لمجيره على تسامحه من عثرته التي ارتكبها خلال الليالي التي قضاها في جواره ، فان لم يات هذا المستجير بعدما يعمل الى أهله في خلال مدة أقصاها سنة كاملة ، فاذا مضت هذه المدة بدون أن ياتي المستجير الى مجيره ويقدم له الشكر والاعتراف بعفوه ، فمعنى ذلك أن هذا المستجير إما أن يكون مستهترا بحق

مجيره أو جاحد المعروفه ، فعندئذ ترتفع عنه حصانة الجوار
السابقة بانتهاء المدة الزمنية سالفة الذكر ، ويكون للمجير
الحق في أن يطالب مستجيره بالجريمة التي ارتكبها خلال
اقامته . اللهم الا اذا استدرك الامر ، وابدى اعتذاره بفوات
المدة التي أهلها فعندئذ ينتهى الامر بالتسامح ، واعسادة
الماء الى مجاريه ."



سيدة رويلية من عليا القوم .



الامير ابن شعلان شيخ قبيلة
الروالة



احد شيوخ قبيلة بشر
(كبرى قبائل عنزه)



احد شيوخ قبيلة الطلبة

المطلب الثالث

انقضاء الجوار ونقضه

ينقض الجوار بتحقيق الغرض الذى انعقد من أجله ، وينفسخ إذا أخل أحد المتعاقدين : المجير أو المستجير بالتزاماته .
اخلاا سيما .

ونتحدث فيما يلى أولا عن انقضاء الجوار ثم عن نفيه :

أولا - انقضاء الجوار

ينقض الجوار ، كما سبق القول ، بتحقيق الغرض الذى انعقد من أجله .

فإذا كان الغرض من الجوار حماية القاتل من الثأر ومعاونته فى تحقيق تسوية ودية ينقض الجوار بتنازل أهل القتيل عن الثأر ، وقبولهم الدية ، ودفع الدية فعلا واتمام اجراءات الطح .

وإذا كان الغرض من الجوار تزويج الفتاة من الغنى التى اختطفها ، وتم الزواج بموافقة وليّ الزوجة ، وتم دفع المهر المطلوب انقض الجوار . كذلك ينقض الجوار فى حالة اختطاف رجل امرأة متزوجة برضاها ، بطلاقها من زوجها الاول وتزويجها من اختطفها .

ويترتب على انقضاء الجوار انتهاء مسئولية المجير نحو جاره . فإذا وقع الجار السابق ضحية اعتداء جديد فلا شأن للمجير السابق بهذا الاعتداء .

وفي بعض الاحيان تكون للجوار مدة محددة . كما هسسو الحال مثلالى حالة الجوار الناشء عن الضيافة والذى جرت العادة بتسميته بالملحة . فهذا الجوار يستمر ، كما سبق أن رأينا ، مدة معينة ، تختلف باختلاف القبائل . فهى اربعة أيام واربع ليال لدى بعض قبائل اليمن ، وثلاثة أيام وثلاث لىلدى بعض قبائل شمال الجزيرة العربية . وهى المدة التى يفترض العرف القبلى أنها تمثل الحد الاقصى لفترة بقاء البهطام فى جسد الانسان . وبانتهاء هذه المدة ينتهى الجوار ، ويتحسّر المضيف من التزامه قبل ضيفه .

غير أن الجوار الناشء عن الضيافة قد ينتهى قبيل انتهاء هذه المدة ، وذلك اذا تناول الضيف الطعام عند شخص اخر فى المغرب . فالطعام الثانى يلغى اثر الطعام الاول . فينقضى التزام المضيف الاول ليحل محله التزام المضيف الثانى .

وفى وصف هذه العرف لدى بدو " مادبا " يقول العريزى (ص ٢٠٨) " والضيف مادام نازلا عند عشيرة ، يظل فى حمايتها فاذا اعتدى عليه معتد ، فمن حق مضيفه (المعزب) او عشيرة المعزب مقاضاة المعتدى وتغريمه غرامات باهظة ، ولا يسقط حق المضيف وعشيرته بمقاضاة المعتدى على الضيف ، الا اذا نقّض الضيف ملّحتهم ، اى أكل طعاما عند مضيف آخر أو عند عشيرة اخرى ، فعند ذاك يسقط حق المضيف بالمطالبة بالتعويضات المادية والمعنوية . " .

ولدى بعض القبائل قد لا ينتهى التزام المضيف بمجرد تناول الضيف الطعام فى خيمة اخرى .

ويشرح موسى (ص ٤٦٤) ما يجري به العرف لدى الرواة في هذا الخصوص فيقول لا يستتبع حلول الضيف ، قبل انتهاء مدة الايام الثلاثة وثلاث اليوم المخصصة لحماية الضيف ، ضيفا بخيمة أخرى أو حتى خيمتين ، انقضاء واجب مضيئه الاول في حمايته فاذا أصابه سوء ، ذهب اول الأمر الى مضيفة الذى يعتقد انسه أضعفهم قوة ، وإذا وجد هذا المضيف أن المتهم أقوى منه ومن عشيرته قال له " هاد ولا ما أقوى عليهم ، انهج الى معربك فيرى سيفه طایل على الجميع " .

وفى الجوار الناشء عن رُققة السفر ، والذي يعتقد بين أحد أبناء القبيلة وبين شخص غريب يرغب فى عبور ارضها ينقضى الجوار بوصول المسافر الى غايته او الى ارض قبيلته اخرى حيث يفع نفسه فى جوار احد أبناءها مدة سفره خـسـلال ارضها وهكذا . فالجوار الناشء عن رُققة السفر يدوم مدة السفر وينقضى بانقضائها .

وينقضى الجوار فى حالة المستجير الذى يقيم مـسـع العشيرة (الطنـيب والقـصـير) بتركة ارضها بهجرة نهائية .

فلدى قبائل شرق الاردن (العبادى ، من القيم ، ص ٢٩٤ ، وأبو حسان ، ص ٢٤٥) اذا انتهت مدة جوار الطنـيب وغادر أرض العشيرة وحدودها ، فان الاعتداء عليه حينئذ لا يقتضى تدخل اعضاء هذه العشيرة .

ويجـرى العرف ، فى بعض حالات الجوار ، بالزام المستجير بأن يعبر عن عرفانه بالجميل نحو المجير فى حالة قيام الاخير بواجبه وذلك بأن يقوم باجراء معين يسمى " تببيض الوجه "

يستهدف اعلام الكافة أن المجير قد وفى بالتزامه خير الوفاء
وأنه لذلك استحق التقدير والاحترام.

فلدى بدو سينا مثلا (شقير ، ج ٢ ، ص ٤٠٨) اذا فعل
رجل مع اخر جميلا بأن انقذه من خطر او نشله من فقر ، نصب له
رَجْمًا (الرَّجْمُ حجر ابيض او مجموع من الحجارة البيضاء) على
نرب جهير او ماء شهير ، وجعل عليه وَسم تبيلته اشهارا
لجميله . وقد يستعاض عن الرجم براية بيضاء .

ولدى قبائل شرق الاردن (العبادى ، من القيم ، ص ٣٣٣)
تتمثل اجراءات تببيض الوجه فى قيام المستجير بحمل رايضة
بيضاء (قطعة قماش مربوطة الى عصا رفيعة) ويسير راكبا
او راجلا . وكلما وقف برأس جبل قريب من العربان بحيث
يسمعونه صاح بأعلى صوته (بَيَّضَ الله وجه فلان ابن فلان) واذا
وصل الى فريق من البيوت دخل الى بيت الشيخ وكرر العبارة
السابقة ، و اضاف اليها (واللّٰهُ يحب الله يقول يستاهل) ، فيقول
السامعون (اى بالله بلعون انه يستاهل) ويحكى الرجل القصة
للقوم . وهكذا حتى ينتهى من جميع الشيوخ والعربان الموجودين
فمن الديرة بالمنازل او المراعى ، وحتى ينتهى من جميع
العشائر والحمائل ، التى لها علاقة مع هذه العشيرة من قريب
او بعيد .

ثانها - فسخ الجوار

لكل من المجير والمستجير الحق فى فسخ الجوار اذا لم
يؤد الطرف الآخر واجبه او لم يف بالتزامه . ففسخ الجوار قد
يكون من المجير وقد يكون من المستجير .

فالمجبر قد يفسخ الجوار، ويتخلى عن حماية الجسار
أو يطرده من أرض العشيرة، إذا أخل الجار اخلافا جسيم بسبب
بواجباته .

فعندما سَرَقَت جارة قُطْطَان الحامد (سلمان ، ص ١٤١) فتمحوا
من أحد البيادر ، هُتِّوا قاتلا : لو تعهدتكَ دفعة ثانية تسرقين
او سمعت منك مالا يسر القلب سأطردك من أمام وجهي ومــــــن
عشيرتي " .

ولدى بدو " مادبا " في شرق الاردن (العزيزي ، ص ٢٠٩)
يظل الخيف في حماية المضيف ، وفي حماية عشيرته ، ومثلـــــــه
المستجير ، ما لم يرتكب الخيف او المستجير جريمة تخل بالشرف
(كالسرقة او خيانة الامانة او تدنيس شرف الجارة) قبل نقس
الملحة ، فان فعل شيئا من ذلك ترتب على المضيف او المجبر
أن يعلن للعلا ، أن (فلانا) ضيفي ، او الذي أجرته ، " ساقط من
فعاى الرجال ، وانه مقعور المقترى (أى اسقط اعتباره الادبى
وثقبالانا الذى أكل منه ، لئلا ينتقل دنس اخلاقه الى سواه) "
وفي هذه الحالة يصبح الرجل - الخيف او الجار - منـــــــودا
فلا يُدعى لوليمة ، ولا تقبل له دخالة ، ولا تُسمع شهادته .

ولدى قبائل شرق الاردن (العبادي ، من القيم ، ص ٢٩٧)
إذا تكررت اخطاء الطنيب بشكل فاضح فانه يجرى نبذه وطرده
ويسبق ذلك دعاية بين العشائر عن تصرفاته المشينة ، حتى
يكون للطاردين مبرر لعملهم بين الناس فلا يعيرونهم بمسـا
فعلوا .

وَبَوِي (العبادي ، من القيم ، ص ٢٠٤) أن شيئا بدويا
اسمه (المهادي) ترك قومه ورجل وحده ، ولكن الاقدار ساقطت

له جاراً (قصيرا) كان قد ترك قومه أيضا ، وعاشا معا عيشة
الاخوة والمحبة ، الا ان المهادي كان له ثلاث بنات ، ولجساره
ثلاثة ابناء . وعاكبا احد الفتيان احدى الفتيات ، فاخبرت امها
التي كتمت الامر ، خوفا من ازعاج قصيرهم . ومقدّ الفتى ممن
مضايقته للفتاة حتى انه كان يلتمسها ويقبلها غصبا عنها .
فاخبرت الام زوجها (المهادي) الذي طلب اليها التحلى بالصبر .
غير أن الفتى زاد من اعتدائه على الفتاة . وحدث أن لعبسب
(المهادي) وقصيره لعبة السجّة ، فقال المهادي (ارحلوا
ولا رحلنا) ففهم والد الفتى أن في الامر شيئا ، لكنه تفاخس
عنه ، حتى رحل المهادي نفسه . فارسل الرجل اليه ليعرف سر الرحيل ،
فافهمه أن احد ابناءه امتدى على احدى بناته . ولما تحقق
الاب من الامر قتل الابن المعتدي وقطع راسه وارسلها هدية
للمهادي مع أخوى المقتول . ففهم المهادي أن الرجل لم يكن
له علم بالامر ، فعاد وزوّج بناته من ابناء الرجل .

وللمستجير أن يفتح الجوار اذا أخل المجير بالتزاماته .
فإذا قصر المجير في حماية جاره ، او تقاعس عن معاقبته ففسى
الحصول على حقه . أو اساء البهيء او الى احد افراد أسرته
انصرف الجار عن مجيره ، وترك مغربه ان كان نازلا فيه وتوجه
الى مكان آخر .

ويقترن فسخ الجوار من قبل المستجير ، في بعض حالات
الجوار ، باجرا . يستهدف اعلام الكافة ان المجير لم يكن عند
حسن الظن به ، وانه تقاعس عن الوفاء بالتزاماته او انه فسدر
بجاره ، ويطلق على هذا الاجرا اصطلاح " تسويد الوجه " وهو عكس
الاجرا المتبع في حالة قيام المجير بواجبه .

فلدى قبائل شرق الاردن (ابو حسان ، ص ٢٤٤) يجرى العرف بأن يملك الرجل (المستجير السابق) بناية سوداء (قطعة من القماش الاسود مربوطة الى عصا) وينادى في كل مكان قائلًا " سَوْدَ الله وجهك يا فلان " ويذكر قعته . وللمستجير أن ينصّب رَجُلًا من الحجارة السوداء ينقش عليه وَثَمَ العشيرة التي ينتمى اليها المجير ، ويضع فوقه قطعة قماش سوداء ، ثم يوقد نارا كثيفة ، وحين يجتمع البدو حوله يشرح لهم سبب السواد واصلا المجير السابق بأن (بيته مهزوز ورجله مفروز) دلالة على العار الذي لحقه بسبب عجزه او تقاعسه من حماية جاره .

.....



المبحث الشانسي

الجوار الجماعي

الجوار الجماعي هو الجوار الذي يكون بين جماعتين؛ حمولتين أو عشيرتين أو حتى قبيلتين. ويخضع الجوار الجماعي بعفة عامة، لنفس القواعد التي يخضع لها الجوار الفردي ومع ذلك لثمة وجوه خلاف بين هذين النوعين من الجوار.

ونتحدث فيما يلي أولاً عن كيفية عقد الجوار، ثم عن أهدافه.

أولاً - كيفية عقد الجوار الجماعي

ينعقد الجوار الجماعي بين ممثلي الجماعتين المعنيتين فهو ينعقد بين شيخ الحمولة أو العشيرة أو القبيلة التي تطلب الجوار، وشيخ الحمولة أو العشيرة أو القبيلة التي تمنحه.

وينعقد الجوار الجماعي، في الأعم الأغلب، بالاتفاق الصريح بين شيوخ الجماعتين المعنيتين. فالجوار الجماعي أخطر من الجوار الفردي لما يلقيه من مسؤولية ضخمة على عاتق الجماعة المجيرة. وتسبق الجوار الجماعي عادة مناقشات ومشاورات بين زعماء الجماعة التي تطلب الجوار، وعندما يستقر رأيهم على طلبه، يبعث شيخها إلى شيخ الجماعة الأخرى يطلب جوارها. ويناقش شيخ هذه الجماعة طلب الجوار مع الشخصيات البارزة في جماعته. وعندما يستقر رأيهم على منحه يبعث إلى الجماعة الأولى يبلغها بقبول جوارها.

ومع ذلك فإن هذه الموافقة المريحة ليست أمراً ضرورياً في كل الأحوال . فقد يجرى العرف بين القبائل على أن يكون بعضها مجلّي لبعض ، أى مكانا تلوذ به جماعاتها عند الاقتضاء ، لاسيما في حالة التعرض لظوة دم عقب وقوع جريمة قتل ، أو غيرها من الجرائم الخطيرة .

ويجرى العرف لدى بعض القبائل بدفع بعض المال الى شيخ القبيلة صاحبة الأرض التي تريد احدى العشائر التمسى تنتمى الى قبيلة اخرى الاقامة بارضها والنزول في جوارها .

ففي الحجاز (صبرى باشا ، ج ٢ ، ص ٢٥٦) لم تكن القبائل او العشائر تستمر في مكانها اكثر من ثلاثة ايام في حالة الجفاف . وكانت هذه العشائر - بسبب التنقل المفاجىء - تقدم لمشايخ القبائل رأساً من الضأن عن كل خيمة مقابل بسط حمايتهم ورعايتهم لها والموافقة على انتقالها موكان المشايخ لقاء ذلك يبسطون حمايتهم على هذه العشائر اينما ذهبست ويعتبرونها من سلالتهم ونسلهم ، وبناءً على ذلك لم يكن احد يجرؤ على التعرض لها . واذا تجرأ احد لم يكن يغفل من عقاب القبيلة .

ثانياً - أغراض الجوار الجماعى

يستهدف الجوار الجماعى تحقيق أهداف عامة ، تهتم الجماعة المستجيبة ككل .

فقد يجرى العرف باعتبار عشيرة القاتل مسئولة عمن جريمته ، ومن ثم يصبح كل فرد فيها معرضاً للقتل على يد قرابة القاتل ، ولهذا تعتمد الى الجلاء عن ارضها والنزول على عشيرة اخرى الى أن يتم الاتفاق على تسوية ودية .

فلمدى أولاد على (عطيوه ، ص ٢٥٠) فى صحراء مصر الغربية عند حدوث قتل كان على قبيلة القاتل ترك موطنها والنزول على قبيلة أخرى تبعد حوالى ثلاثين كيلو مترا . ولا تتم النزالة الا بعد موافقة قبيلة المقتول ، وتتخذ الموافقة بقيام رجال القبيلة المنزول عليها بالحمول على موافقتها تقديرا واحتراما لهم ولظروفهم ، والنزالة لا تجوز الا لقبائل معينة جرى العرف بأن لها حق النزالة ومع مرور الزمن والتحضر والاستقرار وانتشار الزراعات الثابتة وسكنى المباني ، أصبح الرحيل والانتقال لهذا السبب فيه معوبة بالغة ، فأصبح المنزل عليه ينتقل الى قبيلة القاتل ويقيم معها لعدم امكانية رحيلها من مكانها . وأصبح الابعاد والترحيل لبيت او أسرة القاتل فقط وذلك بموافقة قبيلة المقتول .

ولدى قبائل شرق الاردن (البولس ، ص ١١٦) كان العرف يسمح لاقارب القتيل ، خلال الايام الثلاثة التالية للقتل بالانتقام من القاتل وقربائه الاقربين فان وجدوا القاتل فتكوا به لامحالة ولا أحد يسألهم عن شيء ، ثم يبادرون السبي خيمته فيحرقونها بما فيها من مال أو رخيصة ، ويعقرون إبليس ويذهبون غنمه وبقره ، ويبقرون فرسه ، ويأخذون سلاحه ، وقد يقتلون الذكور من أقربائه الى الدرجة الخامسة اذا لم ينالوا المجرم . ولكي يتفادى القاتل وخمسة اورد الفعل العنيف من قبل عممة القتيل يسارعون الى الرحيل عن مغربهم ، والنزول فى جوار عشيرة قوية ، تستطيع حمايتهم .

وقد تنزل العشيرة او القبيلة فى جوار عشيرة او قبيلة أخرى بهدف الافادة من الكلاء الموجود بارض القبيلة او العشيرة المنزول عليها . فقد يقل سقوط المطر فى ارض احدى العشائر او القبائل ، ولا تجد من الكلاء مايفى بحاجة قطعانها ، فتغترس الى البعث من عشيرة او قبيلة أخرى احد حظا ، تنزل جارة عليها .

وقد يكون السبب في الجوار الجماعي وجود شقاق فسي
أحدى العشائر بين شيخها وبعض أعضائها الذين يتركبون أرض
العشيرة ويذهبون للإقامة مع أسرهم في جوار عشيرة أخرى، سواء
كان ذلك بصفة دائمة أم إلى حين تحسن العلاقات بينهم وبين
شيخ عشيرتهم الأصلية.

فلدى بدو سينا* (شقيز، ص ٤٠٧) إذا جار شيخ قبيلة
على جماعة من رجال قبيلته، وأحسن هؤلاء من أنفسهم القدرة
على مقاومته قاوموه، وألا اطنبوا على شيخ قبيلة أخرى، بأن
ينصبوا خيامهم في هذا مخيمه، ويطلبوا إليه أن ينقطعهم
من شيخهم. ففي الغالب يرحب بهم ويذبح لهم الذبائح، ثم يذهب
معه إلى شيخهم ويعطهم.

وينقضي الجوار الجماعي بتحقيق الغرض الذي انعقد من
أجله.

وفي حالة الجوار المترتب على جريمة قتل، تتسبب
جماعة القاتل العشيرة أو القبيلة التي نزلت بها وتعود إلى
أرضها بمجرد تسوية الأمر وديا مع أهل القتل.

وفي حالة الجوار الذي يستهدف تمكين العشيرة أو القبيلة
الغريبة من الاستفادة بمراعى العشيرة أو القبيلة المجيرة
ينقضي الجوار بانتهاء موسم الرعى، وتعود العشيرة أو القبيلة
إلى ديارها الأصلية.

وفي حالة الجوار الناشئ عن شقاق بين حمولة أو عشيرة
وشاخ القبيلة ينقضي الجوار بإصلاح ذات البين بينها وبين
شيخ قبيلتها، وعودتها إلى ديارها.

المبحث الثالث

مسير الجوار في الوقت الحاضر

نظام الجوار هو ، كما سبق القول ، نظام سياسي فسي جوهري ، ظهر في الجزيرة العربية وازدهر لخلوها من سلطة مركزية قوية سواء على مستوى القبيلة ام على مستوى أعلى . ومن العوامل التي حالت دون قيام سلطات مركزية قوية أو دون استمرارها ظروف شبه الجزيرة الجغرافية لاسيما طبيعتها الصحراوية . ولذلك فان نظام الجوار يزدهر في البيئة البدوية ومع توطن البدو واشغالهم بالزراعة ، تقوى سلطة شيخ القبيلة وتزداد قدرته على اقرار الأمن وفرض النظام . ومن ثم يتجه الجوار الى فقدان الكثير من اهميته .

كذلك يؤدي وجود سلطة مركزية قوية تخضع لها البلاد التي توجد بها قبائل بدوية الى اتجاه الجوار نحو الاختفاء ذلك أن السلطة الحاكمة لاتتوان عادة في الزام شيوخ العشائر والقبائل بتسليم المجرمين لاسيما القتلة لمحاكمتهم طبقا لقوانينها وامام محاكمها ، ويصر الجوار عندئذ بمرحلة انتقالية تتميز بنوع من الصراع بين شيوخ العشائر والقبائل الذين يجدون انفسهم ملزمين بحكم العرف القبلي والقيم البدوية باجارة كل من يلود بهم ، وفي نفس الوقت مطالبين من قبل السلطة المركزية بتسليم كل من يحتوى بهم من المجرمين . وفي بادى الامر لايجد الشيوخ مناصا من احترام مقتنيات الجوار حفاظا على سمعتهم ومكانتهم ، وحماية لشرفهم وشرف عشايرهم وقبائلهم . لكنهم ، في نهاية الامر ، يفترون تحت غطاء ازدياد قوة الدولة وعجزهم عن الوقوف في مواجهتها الى التخلي ، وهم راغمون ، عن الجوار .

وقد لاحظ أحد الرحالة الأوربيين في أوائل القرن الماضي (بوركاردت ، ملاحظات ، ج ١ ، ص ٣٣٢) ان نظام الجوار يصف وينكمش نطاقه ، بل يتجه الى الاختفاء لدى القبائل البدوية القريبة من مراكز السلطة بينما يظل محتفظا بكامل قوته لدى القبائل البدوية النعيدة عن تناول يد السلطة ، ويكافئ في هذا العدد بين قبائل بدو سيناء من ناحية ، وبدو الصحراء الغربية في مصر من ناحية أخرى ، حيث لاحظ ضعف الجوار لدى الأولين ، واحتفاظه بكامل قوته لدى الآخرين . كما لاحظ ضعف الجوار لدى بعض قبائل حرب وعتيبة في الحجاز زمن الاحتلال العثماني ، وقوته لدى قبائل عترة في داخل الجزيرة العربية .

وثمة أمثلة عديدة على هذا الصراع الذي ينشب بين السلطة المركزية التي تريد فرض هيبتها ، وممارسة اختصاصها ، وبين شيوخ العشائر والقبائل الذين يريدون احترام اعرافهم وعدم الخروج على قيمهم التي توارثوها عبر اجيال عديدة .

فقد رُوي مثلا (المارك ، ج ٢ ، ص ٤٠) أن بدويا قُتل أيام الخلافة العثمانية في أوائل القرن الحالي ، أحد الضباط الأتراك واستجار بعشيرة ابن سمير (شيخ قبيلة اولاد علي) وحدث أن ذهب ابن سمير الى دمشق فطلب اليه واليها تسليم القاتل وتظاهر ابن سمير بالموافقة وبعث معه الوالي جنودا يحملون الاصفاد للقبض على القاتل والعودة به الى دمشق . وبات الجنود ليلتهم في ضيافة ابن سمير الذي لم يدخل وسيلة من وسائل الحفاوة الا بذلها لهم . وفي صباح الفد نادى ابن سمير جنود الوالي واجلسهم عن يساره بينما كسان مستجيره جالسا على يمينه ، فقال : " هذا مستجيرى الذى بعثكم حضرة الوالى الجاهل لاسلمه لكم . اذهبوا اليه وقولوا له بالنيابة عنى مادمت ايها الوالى جاهلا يشيم العرب الى

هذا الحد الذي جعلك تبعث جنودك معي لاسلمك مستجيرى فما عليك الا ان تسأل ادنى فرد ممن له أقل المام بعادات العرب، هل يمكن لعربى ذى اباء وشمم أن يرضى بتسليم جاره لاية قوة كانت مادام يوجد فى عرقه دم ينبغى بالحياة ؟ ثم واهل حديثه قائلا : " أكدوا للوالى على لسانى انه من المستحيل أن يستلم مستجيرى اللهم الا بعد أن يمشى على جثتى وعلى جثث جميع رجال عشيرتى هذه . والذي يمكن أن تفعله تجاه الوالى السدى يمثل سلطة الخليفة العثمانى هو أن يطلب منى دية الغائب المقتول بثلاثة أمثالها ، وله على أن أدفع طلبه ، هذا الذى فيه فائدة لاهل ضابطه المقتول . ان هذا خير وابرك الف مرة من عقابكم لمستجيرى الذى اكرر لكم ثانية بانكم له تسلموه مادمت انا وعشيرتى على قيد الحياة " . ولم يجد الوالى نفسى نهاية الامر بدا من قبول الدية ، ورغم ان الدية الستى طلبها كانت دية باهظة ، فقد دفعها ابن سمير تجنباً للحرب .

كذلك روى (المارك ، ج ٢ ، ص ١٦٠) ان رجال امير المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية (سعود بن جلوى) حلوا ضيوفاً فى ١٩٢٣م (١٣٥٤هـ) على لافى بن معلك ، وهو احد الشخصيات البارزة فى قبيلة مَطَّير ، وهم يقصدون القبض على جاره المدعو عبد المحسن بن ملعب . وعندما انتهى الجنود من ضيافتهم اعلنوا غايتهم التى جاؤا من اجلها بمسيرة مريجة وتأهب الجنود لتنفيذ ما أمروا به ، وشَرَّ لافى عن ساعديه وحمل بندقيته وسدد فوهته نحو الجنود قائلا لهم : ثلوا أنكم لن تأخذوا جارى مادمت حيا . ومن الخير لكم أن تعودوا الى اهلكم مفتنمين السلامة . وفكر الجنود فى الامر ولم يجدوا بدا من الانسحاب . اما لافى فقد أدرك أن ما أتاه من مقاومة جنود الحكومة أمر خطير ، وان الحكومة لن تسكت على هذه الاهانة وأنها سوف تعتمد الى ارسال قوة كبيرة لاقتل له بها ، وللهذا سارع الى ترك البلاد ، وذهب الى العراق .

وثمة شواهد على أن من شيوخ القبائل من كان يرفض منح الجوار خوفا من بطش السلطات من ذلك ما رواه بوركاردت (ج ١ ، ص ٢٢٠) عن وقوف شيخين عربيين من الجوار موقفيين متناقضين ، فقد امتنع احدهما عن منح جواره خوفا من انتقام السلطة الجاكمة ، بينما منح الآخر جواره دون أن يبالي بالواقب .

ففي سنة ١٨١٠م. عندما أُجبر يوسف باشا ، والى دمشق على مغادرتها ، لم يكن لديه من الوقت الا ما يكفي لهروبـه مع عدد قليل من اتباعه . ولجا الى "حوران" حيث كانت قبيلة أولاد علي الكثيرة العدد تنصب خيامها . وكان من الطبيعي أن يستجير يوسف باشا بابن سمير ، شيخ هؤلاء العربان . فقد كان ابن سمير اثناء ولاية يوسف باشا ، يمدى مداقته له ، وحصل منه على الكثير من الهدايا . لكن ابن سمير استقبل يوسف باشا بفتور فقد كان يخشى ان يحل به غضب خلفه ، وبعد تقديم البطعام لسه أفهمه أن ليس من مصلحته البقاء في مضرته الذي قد لا يكتفل له امانا كافيا ، لانه لا يبعد عن دمشق الا بمسيرة ثلاثة أيام . وأدرك الباشا تلميح ابن سمير ، فأتجه في محبة عدد من الادلاء نحو الشمال في اتجاه الصحراء شرقى حمص حيث نزل على خيمة (منها الملح) شيخ الاحنة ، وهي قبيلة اخرى من قنّزّه كانت علاقته بها سيئة على الدوام ، وكثيرا ما كانت تنشب بينهم الحروب ، فقد كان شيخها يغار من انحياز الباشا المستمر لابن سمير . لكنه لقي من (منها) اطيّب استقبال ، اذ قال له : " ان خيمتي لهي ملاذ الان لمن هم في محنة ، ولقد كان لهما من قبل شرف منح الجوار لرجال عظام . لن يستطيع خلفك سليمان باشا ان يطردك من هذا المكان ولو قطع رقاب كل الملحمين .

ومع ازدياد قوة السلطة المركزية ، يزداد امرارها على ممارسة اختصاصاتها ، ومن ثم لا يجد شيوخ البدو مناهما مسن

التسليم بالامر الواقع ، والتطلى عن هذا الحق البدوى العريق
والاكتماف بالتوسط لدى السلطة لصالح المستجير .

يقول الراوى (ص ٣٦٧) من عشاير العراق اذا كان
(المذنب) المستجير هاربا من الحكومة ، والتجأ الى واحد
من البدو ، وطلبتة الحكومة ، فان المجير يحاول بكل وسيلة
ان يخفف من عتاب الدخيل ، ويعرض اشكالا مختلفة من العروض
كاداء مال او غيره حتى تمنحه الحكومة عفوها . فيبرهمن
البدوى بذلك على موقفه المشرف بين اخوانه ، اذ يكون قد قام
بما ترتب عليه من واجب وهو حماية المستجير ، ويظهر (أبيض
الوجه) ناعم الجبين . ومع ذلك لم يعد لاحد (وجه) عند
الحكومة اذا أمرت على طلب مذنب استجار باحد من العشائر
فاذا سلمه المجير الى الحكومة ، فلا لوم عليه ، ولا عيب يلحقه
بين العشائر من ذلك .

ومن الدول التى وقفت فيها السلطة المركزية موقفها
صارما من نظام الجوار المملكة العربية السعودية .

يقول وهبة (ص ١٤) انه منذ أن خلع نجد والعجاسار
لسلطة الملك عبد العزيز لم تعد حماية الجناة أمرا مسموحا
به . فلم يعد لقبيلة او فرد ان يحمى بطريقة مشروعة احدا
المجرمين . فمثل هذه الحماية تحول لون الحكومة والقيام
بواجباتها وتشكل تدخلا فى ادارة دفة العدالة على الوجه
الصحيح .

وقد حدث منذ فترة ان هجرت زوجة لاحد خدم عبد العزيز
زوجها ، فلجأ الرجل الى المحكمة التى اصدرت حكمها بعودة
الزوجة الى زوجها . وامتنعت الزوجة من تنفيذ الحكم ، ولادت
ببيت احد اخوة الملك . وعندما سمع الملك عبد العزيز ذلك

ثار ثورة شديدة ، وأمر أخاه بطرد المرأة ، محللاً إياه بأنه
ان لم يفعل لموف يحضر ليفعل ذلك بنفسه . ولم يكن أمام الأخ
من خيار آخر ، سوى أن يطلب إلى المرأة العودة إلى زوجها .

ومن المؤشرات الدالة على تدهور نظام الجوار ، في بعض
البلاد ، اقتضاء المجير اجرا مقابل الحماية التي يمنحها
المستجير . فالجوار يقوم أساسا على الشهامة والمسروعة
التي تقيان بالمصارعة إلى اثبات الملهوف ونجدة المحتاج
ونصرة المظلوم . وهو ينفر بطبيعته من البواعث النفعيية
والمقاصد المادية . ولذلك إذا وجدنا ان العادة في إحدى
القبائل أو بعض الجهات تجري بأن منح الجوار لا يكون الا مقابل
مبلغ من المال ، فليس لذلك سوى معنى واحد هو ان الجوار في
هذه القبيلة قد فقد اهم خصائصه واصبح اداة للكسب المادي
بدلا من أن يكون أداة نجدة للمحتاج ووسيلة انتصار للضعيف
ومن ثم فان اقتضاء المجير ثمنا ماديا للحماية التي يمنحها
مؤشر هام على أن الجوار في طريقه إلى الاضمحلال .

يقول ابو حسان (ص ١٤٢) ان العشائر المستقرة في
شمالى الاردن تتقاضى اجرا بدل الجيرة والدخالة ، اذ يأخذ
صاحب السوجه وهو المجير من الطرف الذى يلجأ اليه مبلغا
من المال يتفاوت مقداره تبعا لطزوف الجريمة ونوعها ، وغالبا
ما يكون مقدار هذا المبلغ خمسين دينارا . وقد يكون اكثر من
ذلك في قضايا جرائم العمد . وكثير من زعماء هذه العشائر
يعتبر (بدل الدخالة) عادة دخيلة على عشائر شمال الاردن
المستقرة ، حيث يرجع نشوؤها إلى زمن تواجد عشائر بني صخر
في المنطقة الشمالية من الاردن . فقد عممت عشائر بني صخر هذه
العادة بين العشائر المستقرة في شمالى الاردن لتحقيق
المكاسب المادية ، فحين كانت تقع الجريمة بين العشائر

المستقرة كان أفراد تلك العشائر يسارعون الى الاستجابة أو الدخالة في وجه عشيرة من مشائر بني صخر ، التي كانت بدورها تتقاضى مقابل ذلك مبلغا من المال أو عددا من المواشي وبعد ان ارتحلت عشائر بني صخر من منطقة شمال الأردن استمرت تلك العادة الدخيلة بين عشائر تلك المنطقة ، بل واخذت هذه العادة تغزو عشائر أخرى .

وروي ابو حسان (١٤٤٠) ان قضية تقطيع وجه حدثت كان صاحب الوجه فيها الشيخ محمد صالح الفزاوي من الافوار الشمالية ، وكان طرفا النزاع من الافوار البشمالية أيضا وقد تقاضى الشيخ محمد صالح مع الطرف المتهم بتقطيع وجهه عند القاضي (سعود القاضي) من عشيرة بني خالد ، وبعد أن استمع القاضي الى اقوال الطرفين ، استفسر من الشيخ محمد صالح صاحب الوجه عما اذا كان تقاضى بدل (الدخل) او حق (الدخل) فاجابه بالنفي لان الطرفين من جماعته ، فاصدر القاضي قراره على النحو التالي : (الى ما يأخذ حق الدخل ماله دخل ، والى ما يأخذ حق الجيرة ماله جيرة) .

ويعلق ابو حسان (ص ١٤٢) على هذا التطور الذي طرأ على دخاله بقوله : " فبعد ان كان الهدف الاول والنهائى من وجود صاحب الوجه هو الحماية ، اصبح الهدف من تعيينه اليوم هو طلب الفاشدة المادية له " .

.....

ثبت الهوامش

(١) من الشعوب التي مرت نظام الجوار : قبائل البربر في الجزائر وفي كتابهما من هذه القبائل La Kabylie et les coutumes kabyles (قدم هانوتو وليترو وصفاً لنظام الجوار لديها ، ومن هذا الوصف يتضح وجود قدر كبير من التماثل بين نظام الجوار عند قبائل البربر ونظام الجوار الذي كان سائداً في الجزيرة العربية .

(٢) يصف هانوتو وليترو (ص ٨٠ و ٨١) موقف النساء من الجوار لدى قبائل البربر بالجزائر بقولهما : ان النساء اللاتي لايشغلن في الحياة المدنية سوى مكان قليل الأهمية للغاية ، اللاتي يمكن لأزواجهن أن يسيثوا معاملتهن الى حد قتلهن ، يستبعدن بمجرد حضورهن الموت ويمنحن الجوار . فحامل الدم ينجو من ولى الدم الذي يلاحقه بمجرد احتمائه بالنساء . واذا اكتشفت النسوة في الصباح كمائن على اطراف القرية انسحب العدو ولم يجر التعرض له في انسحابه . ففي هذا المجتمع اللفظ الى حد الوحشية ، تأتي المرأة في ثيابها بالرافة والرحمة . واذا تجاهل احد الجوار الذي ينشأ من مجرد وجودها نهفت اسرتها بل قريتها للأخذ بالشار .

(٣) وقد حدث أن وقع عجاج المصبخي في حب فتاة من الروالة وأراد الزواج منها ، لكن ابن عمها لم يكن موافقاً وبعد ثلاث سنين من الحبالياس هرب عجاج مع فتاته الى أهل الشمال . وهن القبائل التي كانت تغرب خيامها بالقرب من حوران . وبمجرد أن ذاع في اليوم التالي خبر هروب العشيقين امتطى ابن العم مع جماعته الابل وشرعوا في طلب العشاقين

لكن مجاج كان قد وصل الى غايته ، وأعطى خيمة ، وورَّج من الفتاة وعرضت جماعته على ابن العم دية ، لكنه أمر على الرفض وبعد ذلك شهرين ترك خيمته وذهب يبحث عن مجاج ، وعندما عثر عليه قتلته وعروسه الشابة . وعندما عاد الى بيته طلب باسم شماته من جماعة مجاج دية سبعة رجال لان قتل امرأة مخطوفة (شحاته) يقيم بقتل سبعة رجال . فقد كان من واجبه حمايتها على نحو أفضل وهو على دراية بالخطر الذى تتعرض له ، واذا قتل ابن العم الرجل البذى هرب مع الفتاة فلا يدفع سوى نصف دية القتل حيث أن الخاطف هو الذى تسبب فى قتل نفسه (موسيل ، ص ١٣٨) .

وفيما يتعلق بالرواية (موسيل ، ص ٢٣٨) كانت هناك قبائل معينة يلجأ اليها العشيقان الهاربان مثل شمر ولهيب وسرخان وبني صخر . وبمجرد وصول العشيقين الى القبيلة التى يحتميان بها يصبحان بمأمن من ملاحقة اقارب الزوج والزوجـة . والاختطاف الناجح يودى الى الزواج تماما مثله مثل الطلاق نفسه . فهو الخاطف متأكد أن يجعل من مخطوفته زوجة شرعية غير أنه لا يستطيع العودة بها الى جماعته قبل أن يسوى الامر مع زوجها السابق واقاربها والا قرَّض نفسه وزوجه لمخاطر جسيمة ، ولهذا فهو يبعث اليهم رسولا بعد آخر بتوسلاته من اجل الطلح وهو هدف ليس من السهل التوصل اليه .

٤) يصف هانوتو وليترنو (ص ٧٧) دور الجوار لسدى قبائل البربر فى الجزائر على النحو التالى : " فى بلاد ينتشر فيه الشاربورة وباشية ، وتتناوبه الحروب الاهلية ولا توجد به اية سلطة نظامية يمتد نفوذها على البلد بكامله كان كل شىء مآله الى الفوضى الشاملة ، لولا وجود الجسوار . فالجوار هو الحماية التى تمنح لكل من يكون محلا لملاحقة

أو شار أو خطر حال أو مهدد . فالقبلى الذى يكون حامسلا لدم ، أو الغريب الذى يخاف التعرض لاعتداء ، والمسافر الذى يخشى هجوما ، يكفل لهم الجوار الحماية الى المدى الذى تبلغه سلطة او نفوذ من يمنحه .

٥) ولدى قبائل البربر (هانتو وليترنو ، ص ٧٩) من الممكن منح الجوار دون طلبه فى حالات معينة . ففى حالة الحرب عندما يصبح القبض على عدو وقتله وشيكا ، من الممكن لاحد المحاربين انقاذه . وذلك بان يلقى عليه ثوبه (برنحه) او بأن يتبادل معه بندقيته . كذلك ينجا المجرم الذى يقبض عليه متلبسا ، فى السوق ، والذى يتعرض للرجم فى الحال ، اذالقى احد الحاضرين بثوبه عليه .

٦) ولدى قبائل البربر (هانتو وليترنو ، ص ٨٠) يمنح الجوار دون مقابل . ومن يطلب ثمنا للجوار يتعرض لغرامة ويكون موضع احتقار الجميع .

٧) ولدى قبائل البربر (هانتو ، وليترنو ، ص ٧٨) ، يلتزم المجير بالعمل على احترام الجوار ولو كان فى ذلك هلاكه ، واذا لم يفلح فى ذلك انتقلت المسؤولية بمقتضى التضامن فى الشرف الى محروبه (جماعة قرابته) ، وقريته ، وقبيلته وبصفة خاصة الى مفه ، ومن لا يكون على استعداد لان يعطى حياته ، وعند الاقتضاء حياة ذويه ، من اجل احترام جواره سوف يناله العار الى الابد . وفى بعض القبائل يُفرض عليه غرامة فضلا عن ذلك . وفى ذلك يقول القبليون " ان رب الجوار يجب أن يعُد نفسه ميتا الى أن يَفَى به " .

٨) ولدى قبائل البربرى الجزائر (هانوتو وليترنو
ص ٧٩) يفرض العرف على طالب الجوار ان لا يخفى كونه خليعا
او كونه عضوا باسرة يلاحقها شار او كونه حامل دم او حتى
كونه مدينا لاحد سكان القرى التى يخطر الى المرور بهـا .
فالحل امر لاغنى عنه فى مواجهة مسئولية قد تعرض للخطر
عددا كبيرا من الاشخاص .

ولدى قبائل البربر اذا اعتدى المجير نفسه على حق
الجوار فسرقة ، على سبيل المثال ، المستجير ، لحقه العار
وللتذكير بعاره الدائم تعلق بردة حمار فى الجهة التى
يكثر التردد عليها فى القرية . ويقال عنها : هذه بردة من
كسر جواره .

.....

الفصل التاسع

القتل وجراؤه

نتناول فيما يلي دراسة القتل في الاعراف القبلية العربية المعاصرة أولا من حيث الجرائم المختلفة المقررة له ، ثم من حيث الظروف المؤثرة في الجرائم عليه ، وأخيرا من حيث معيار الجرائم العرفية في ظل الظروف الحديثة .

القسم الأول

جرائم القتل في الاعراف القبلية

يتخذ الجرائم على القتل في الاعراف القبلية العربية إحدى الصور التالية :

- أولا - القصاص (الشار أو تسليم القاتل أو بديل له) .
- ثانيا - التعويض (الدية) .
- ثالثا - النفي (البجلاء) .

ونتحدث فيما يلي عن كل من هذه الجرائم في شيء من التفصيل :

المبحث الأول

القصاص

يتخذ القصاص في الاعراف القبلية العربية المعاصرة
احدى صورتين :

الشار أو تعليم القاتل (أو بديل له)

المطلب الأول

الشار

يشير الحديث عن الشار المسائل التالية :

- أولا - الحالات التي يؤخذ فيها بالشار .
- ثانيا - أولياء الدم (أهل السطوة أو طلبة الدم) .
- ثالثا - حاملو الدم (الدموية أو الدمية) .
- رابعا - بعض العادات والمعتقدات التي ترتبط بالشار .

ونتناول فيما يلي الحديث عن كل من هذه الامور في شيء
من التفصيل .

.....

أولا - حالات الشار

لايستحب القتل في كل الاحوال الانتقام من القاتل أو أحد أقاربه . فثمة ظروف معينة يمتنع معها مباشرة الشار بعورة مطلقة كما هو الحال بالنسبة للقتل الذي يحدث من أحد أعضاء الاسرة بعفو آخر فيها وكما هو الحال بالنسبة للقتل العرضي أو القتل الخطأ . وثمة ظروف أخرى يمتنع معها الاخذ بالشار بعورة مؤقتة أي طالما بقي هذا الطرف قاشما كما هو الحال مثلا بالنسبة لتحريم الشار في أماكن محددة أو زمنة معينة .

ونتحدث فيما يلي عن كل من هذه الظروف في شيء مسن التفصيل :

أولا - القتل داخل الاسرة

يقر العرف القبلي للاب بالحق في أن يعاقب ولده ابنه كان أو بنتا ، وله أن يذهب في عقابه الى حد قتله .

من ذلك ما روى (جوسان وسافنيك ، اعراف الفقراء ، ٢٢٠ ، ص ٣٠) من أن رجلا من قبيلة الفقراء (في الحجاز) شهد ابنه يأتى الى الخيمة ومعه ناقة اكتسبها من غزوة ، وطلب الاب الناقة لنفسه على اساس أن الولد وماله لأبيه . لكن الابن رفض التخلي عن ناقته ولكي يفلت من سلطة الاب احتسب باحد الجيران ممن طريق الدخالة ، وفرغ الامر على القاضي الذي قضى بأن يخضع الابن العاق لارادة ابيه . وعندما شاهد الاب ابنه تحت خيمته اطلق عليه رصاصة قتلتة . ولقى سلوك الاب استحسان العرب الذين قالوا " ان من لا يطيع اباه لا يدري أحد من اين هو ولا من هو " .

وروى (بوركاردت ، ملاحظات على البدو ، ١٨٣١م ، ص ٣٢٥) ،
أن اعرابيا من الموالحه (في سيناء) امسك بابن له أديسن
في سرقة قمح من مديق وحمله موثقا الى قمة جبل وقذف به من
فوق هذه القمة جزاءً له على سوء سلوكه وما جلبه من ماز على
اسرته .

والآب لايسأل عن قتل ابنه . او ابنته سواء كان للقتل
مبرر أم لم يكن وسواء كان القتل عمدا أم خطأ .

يقول آل فرعون (القضاء العشائري ، ١٩٤١م ، ص ٥٥) من
قبائل المنتفق في العراق " اما الرجل اذا قتل ولده او ابنته
بأي دافع كان سواء كان خطأ أو عمدا فإنه يُعفى من الدية ومن
كل شيء " .

ولا يستتبع قتل الابن أباه أو أمه الشار من الابن . لكن
الابن القاتل لايفلت كلية من الجزاء فهو يعاقب بالطرد مدى
الحياة من العشيرة والقبيلة .

وقتل الاخ أخاه لا يستتبع بدوره الشار من الاخ القاتل
غير أن الاخ القاتل وان نجا من الشار فهو لاينجو من احتقار
الرأى العام وازدراؤه .

وعلى أية حال فان قتل الاقارب الاقربين امر نادر للغاية
في المجتمعات القبلية لانه يتعارض تعارضا تاما مع الاساس
الذي تقوم عليه هذه المجتمعات وهو التضامن بين الاقارب ،
فكل قريب يرى في قريبه سندا وعونا ، وليس من السهل أن يقدم
على قتله الا في ظروف استثنائية محضة .

ثانيها - القتل غير العمد

لا يستتبع القتل غير العمد ، في الأهم الأغلب ، قيام الشار
ففي هذه الحالة يكتفى أقارب القتيل بالحمول على دية ، وهذا
الحكم يكاد يكون عاما لدى القبائل العربية .

يقول البولس (عوائد العرب ، ص ١٢٠) " وإذا وقع القتل
فلما عن غير قصد فالعرب تتقاضى الدية كاملة بدون وهق وعلى
القاتل ولا شار منه " .

ويقول أبو حسان (تراث البدو ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٣) " فالبسما
ما يتسامح البدو بجريمة القتل الخطأ لا نها وقعت (قضاة
وقدرا) ويعتبرون التسامح بها نوعا من الكرم والنخوة ، لان
الجاتى لم يقعد الاعتداء على المجنى عليه ، وبالتالي لسم
يقعد الاعتداء على عشيرته " .

ثالثا - القاتل المستجير

تجرى العادة لدى القبائل العربية بأن يسارع القاتل
بمجرد وقوع القتل الى البحث عن مجير يحتوى به ويكون فى
جواره . وهو يختار فى الغالب رجلا ذا سطوة ونفوذ . وعندئذ
يبذل المجير اهل القتيل بأن القاتل أصبح من الان نعاما
فى جواره ، ويطلب اليهم عدم التعرض له . ويعرض عليهم تسوية
الموضوع وديا . وفى مثل هذه الحالة قلما يحدث شار .

والجوار - فى مثل هذه الحالة - لا يقتصر على القاتل
نفسه وانما يمتد الى أفراد أسرته المعرضين للشار . وإذا ،
خالف أحد أفراد اسرة القتيل احكام الجوار وقتل القاتل فانه
يعرض نفسه لانتقام المجير . لأن قتل المستجير ، ولو كان على

سبيل الأخذ بالشار منه ، بعد انتهاكا خطيرا لحرمة الجوار
الامر الذي يعطى المجير - طبقا للعرف القبلى - الحق فى
الانتقام من خرق جواره . ومن ثم فان من الممكن القول بأن
نزول القاتل ، وغيره من حاملى الدم ، فى جوار احدى الحماثل
او العشائر يقف مانعا فى وجه أولياء الدم ، ويحول دونهم
والشار من أحدهم .

رابعا - حظر الشار فى مناسبات معينة

يجرى العرف فى بعض القبائل بخفض الأخذ بالشار فى
مناسبات معينة .

فلهذا بعض قبائل اليمن (العودى ، التراث الشعبى
١٩٨٠م ، ص ١٥٥) يستتبع القتل الذى يحدث فى بعض المناسبات
جزاءات تتم بالشدة البالغة ولو كان قد حدث على سبيل الأخذ
بالشار . وتتمثل هذه المناسبات فى ايام السيل والجراد والسوق
ففى ايام السيل والجراد والسوق تتوقف العداوات اذ أن توقفها
فى هذا الوقت امر لاغنى عنه حتى لا تتعرض القبائل المختلفة
لخسائر جسيمة . فتحريم الاعتداء ايام السيل يتيح الفرصة للجميع
للاستفادة من مياهه فى الوقت المناسب . وتحريم الاعتداء يوم
الجراد يمكن الناس من الانطلاق الى حماية مزارعهم من جفاف
الجراد ، وكذلك الحال بالنسبة للأسواق اذ أن الناس يفتشون
للذهاب الى السوق ليبيعوا بضائعهم ويشتروا احتياجاتهم وقد
يظهرهم ذلك الى المرور على ارض أعدائهم .

ثانيا - أولياء الدم (أهل السطوة أو طلبة الدم)

المقصود بأولياء الدم الأشخاص الذين لهم حق وعليهم واجب الأخذ بالشار. وينحصر واجب الأخذ بالشار لدى القبائل العربية في أقارب القتيل من جهة أبيه أي في عصبه والقاعدة أن هذا الواجب يقع على القريب الأقرب للقتيل وفي حالة عدم وجوده ينتقل إلى القريب الأبعد. فالابن ينتقم لآبيه والاب لابنه والأخ لأخيه وابن الأخ لعمه والعم لابن أخيه وابن العم لابن عمه وهكذا.

وعند عدم وجود قريب دني للقتيل يأخذ بشاره، أو عند وجود قريب دني غير قاصر على الأخذ بالشار لسبب أو آخر، ينتقل واجب الأخذ بالشار إلى العشيرة ككل. ويصح من واجب شيخ العشيرة أن يبذل كل مافي وسعه للأخذ بشار السقتيل فبقاء دم القتيل مطلولا يُلحق العار بالعشيرة كلها.

فكثيرا ما يختار أهل القتيل رجلا مشهودا له بالبالسة والإقدام ليأخذ الشار. فيأخذون قطعة من قميص القتيل ويغمسونها بالدم ويضعونها على رأس رمح. فيحملها هذا الرجل المختار، ويطوف بين الخيام ويقول أنا خعم" القاتل فلان" والله وبّيت الله الكريم لأطوين البر والبحر، لأجد القاتل واسفكن دمه، لأن الدم بالدم " (سلمان، خمسة أعوام في شرق الأردن، ١٩٢٩م، ص ١٣٣).

وفي القضايا الهامة جرت العادة (أبو حسان، ص ٢١٨) أن تعقد العشيرة اجتماعا يحضره أفرادها يتحدث به الشيخ مبينا ظروف القضية وأشرها على مستقبل العشيرة ومركزها الاجتماعي وبعد ذلك يطلب من الشخص الذي يدبر القهوة أن يعب (فنانسا واحدا) ويعلن قائلا (ان هذا فنان فلان ونشمل العيال يأخذ

الشار ويحمي العار) ، أى فنجان القاتل ومن يشربه من أفراد العشيرة يكون ملتزما بالشار. وقد جرت العادة أن يعلن عدد من أفراد العشيرة عن رغبتهم فى شرب ذلك الفنجان فيتناولوه احدىهم ويشربه قاتلا : (أنا اشرب فنجان فلان) ومنذ هذه اللحظة يعتبر ملتزما تجاه العشيرة كلها بقتل القاتل اخذا بشار المجنى عليه .

ويحرص العرب على تمكين القريب من الاقرب للقتيل من أن يقتل القاتل بيده ولو كان ضيرا لا يقدر على الشار لنفسه فيقوم اقارب القاتل الاكبر سنا بخطف القاتل او احداقاربى الاقربين واحضاره الى مغرب العشيرة ، ثم يطلب الى ابن القاتل ان ياخذ شاره بيده .

فى ربيع ١٩٢٢ (كينيت ، القضاة البدوى ، ١٩٢٥م ص ٥٦) تنازع رجل من البياضين (فى شبه جزيرة سيناء) مع آخر من الدواغرة ، وهى قبيلة مجاورة ، على قطعة ارض ، وتعاركا وكانست النتيجة اصابة الدواغرى بعدة جراح بسيطة . وانتهى الامر عند هذا الحد . وكان المفروض فى مثل هذه الحالة أن يدعو شيخا القبيلتين ، عند علمهما بما حدث ، لاجتماع يضم القبيلتين تتقرر فيه التعويضات المناسبة ، ويُتَّفَق فيه رسميا على اقرار السلام . لكن لسبب أو آخر لم يتحقق ذلك وترك الامر لمتراخى والشعور بالمرارة يتزايد الى أن اتى فى ليلة من الليالى ثلاثة رجال من الدواغرة الى مغرب البياضين بقصد الشار .

واقترحوا دون أن يشعربهم أحد من خيمة الرجل الذى ضرب وسب احدىهم . ووجدوه مع ابنه البالغ من العمر الثانية عشرة على مقربة من خيمته فامسكوا به وشرعوا فى شربه بالعصى . ولما كان الفتى عاجزا عن فعل اى شئ فقد عدا الى المشرب ليخبر عمه ، تاركا اياه يقاوم مهاجميه الثلاثة الى أن تاتيه

النجدة . وعندما عاد الصبي بعد بفق دقايق مع عمه واعضاء آخرين فى القبيلة وجلوا ابيه راقدًا فى بركة من الدماء ولزاعاه مكسورتين فى مواقع متعددة بالقرب من الرغيين اما المهاجمون فقد هربوا . وأعطى الصبي اوصاف الرجال الثلاثة . وأرسل الكشاف فى مختلف الاتجاهات للقبض عليهم واعادتهم . لكنهم عادوا ، واحدا بعض الآخر ، حيث لم يشاهدوا احدا ، لكنهم احضروا معهم كرهينة عددا من الشياه والمامز المملوكة للقبيلة الاخرى ، وبعد يومين من الحادث مات المجنى عليه متأثرا بجراحه .

فشارت قبيلة البياضين بكاملها مشمزة من هذه القتلۃ الجبانة . وبينما كانت تجرى ترتيبات لطلب ترضية من جيرانهم كانت زمرة صغيرة من رجال البياضين الأشداء على راسهم اخو القتييل ، قد ذهب مرة اخرى تبحث عن القتلۃ . وبعد بفق ساعات عادوا ومعهم ثلاثة رجال من الدواغرة موثقين بالحبال ، ووفعوا اسراهم وسط المغرب بينما خرج جمع غفير من افراد قبيلتهم الى خارج خيامهم لمشاهدة تطورات الأحداث .

وأُرسل الى اسرة القتييل رسول يطلب حضور الصبي ليتعرف على القتلۃ فى حضور القبيلة ، وبعد برهة حضرت الاسرة يتبعها الصبي مترددا . وبمجرد أن واجه الثلاثة تخلى عنه ترده ، وتقدم الى الامام . ونظر الى الاول متفحفا ثم طلب اليهم أن يحلوا وشاقه . وانتقل الى الثانى وبعد أن تفحصه طلب ان يطلقوا سراحه . لكن بمجرد أن وقعت ميناه على الثالث اشار اليه باصبع الاتهام واضاء وجهه غضبا واخذت يدها تخرلجان بعصبية كما لو كان يقوم بخنقه وصرخ " هذا هو الرجل " .

وسأل العم الصبي " هل تحلف انه البوخل حقيقة ؟ " فرفع الصبي يده اليمنى عاليا واقسم " بالله الرحيم ، بالله العظيم ،

بحق كتابه المقدس، وبحياة أبي، انه الرجل " مفرد عليه معه
قائلا : " اذا كان الأمر كذلك فاستعد لتشار لموت أبيك "
وسار الاثنان نحو الخيمة وبعد برهة قصيرة عادا وفي يده
العصى مدس عريى فخم . وعندما وُلا الى المكان طلب المم
من أعضاء القبيلة أن يحفظوا في مد طويل خلف العصى فيمسا
عدا الرجلان اللذان يمسكان بأسيرهما بالحبال من الجانبين.

ورفع العصى السلاح الثقيل وصوبه نحو الأسير وتقدم
المم وامسك برسخ العصى لمساعدته وصاح (اقرب) فحفظ على
الرناد وانطلقت الرصاصة واصابت هدفها وترنح القاتل وسقط
كما يسقط الحجر .

والقاعدة أن الاخذ بالشار يقتصر على الذكور دون
الاناث . ومع ذلك نشمة شواهد على أن المرأة قد تأخذ بالشار
لاولادها أو لابنيها . وقد تقبض عشيرة المرأة على القاتلة
وتتيح لها بذلك الفرصة لان تنتقم بنفسها من قاتل ولدها .

ثالثا - حاملو الدم (الدموية أو الدمية)

حاملو الدم هم الاشخاص الذين يحملهم العرف القبلى
المسؤولية من دم القتل ، ومن ثم فهم الاشخاص الذين يؤخذ
بالشار منهم . وحاملو الدم هم اقارب القاتل من جهة الاب أى
عصبة . فاقارب القاتل من جهة أمه لايسألون عن جنايته ولسو
كانت قرابتهم به قريبة ، فهم ليسوا من أهله او جماعته
كذلك لايسأل الزوج عن جناية زوجته اذا لم يكن قريبا لها
فى نفس الوقت .

وفى مقدمة المسؤولين عن الدم المسفوك واول المعرضين
للشار هو القاتل نفسه . فاقارب القتل يبذلون كل مايسسى

وبعهم لقتل القاتل ، فإذا لم يتمكنوا من الشار منه لهربه أو موته ميتة طبيعية ، عمدوا الى الشار من أحد عصته ويجرى العرف (العبادى ، من القيم البدوية ، ١٩٧٦ ص ١٥٢) لدى كثير من القبائل بحمر الشار فى عصبة القاتل الى درجة معينة وهم من يطلق عليهم امطاح " الخمسة " والخمسة هم الاقارب الذين ينتمون الى جد مشترك فى الخيل الخامس بدو ١٦ من القاتل . ويجرى العرف بالسماح لقريب القاتل من الدرجة الخامسة بالاستمرار فى الإقامة فى موطنه وعدم الجلاء عنه اذا هو دفع الى أهل القتل بغيرا يطلق عليه اسم (بغير النوم) ، أى أن قريب القاتل يدفعه هذا البغير يستبعد خطر الشار عن نفسه ومن ثم يمكنه أن ينام نوما هادئا . أما اذا لم يدفع هذا البغير فعليه أن يجلو مثل غيره من خمسة القاتل ويظل فى المنفى الى أن يتم الطلح وينتهى النزاع .

والشار ينصب على الذكور دون الاناث . فالعرف يحظر حظرا صارما قتل النساء أخذا بالشار . فالمرأة القاتل لاتعرض للشار وانما يؤخذ بالشار من اقاربها الذكور .

يقول موسىيل (أخلاق وأعراف الرواة ، ١٩٢٨ م ص ٤٩٤) أن ولي الدم لأبلاق مطلقا زوجة القاتل أو ابنته أو أخته للشار منها . واذا كانت أخت القاتل أو ابنته متزوجة من رجسلا لاينتمى الى عشيرة القاتل فهو بدوره لايتعرض للشار .

ويجرى العرف فى بعض القبائل بالسماح للقاتل بأن يعلن انه المسئول بمفرده عن القتل الذى وقع منه ، ويهبرى اقاربه الآخرين من مشاركته المسئولية عنه .

" فربما أخذ القاتل علما وطاف به حول الخيم قاشلا " أخبروا العرب انى أنا قاتل فلان ، من أراد أخذ الشار

فليموب سهامه نحوى " . فعشيرة القتاتل ترتاح فكرا ، ولا تنشى
من اضرار تلحق بها لان القتاتل أفرز نفسه عن عشيرته فهو
مسؤول وحده عن جريمته " : (سلمان ، ص ١٣٨) .

ومن ناحية أخرى يمكن لأحد الأقارب الداخلين فى نطاق
الخيمة أن يعلن براءته من القتاتل ، فلا يتعرض له أولياء الدم .

فمن الممكن لأحد الخمسة عدم الرحيل وعدم دفع بهير
النوم ولا المساهمة فى الدية اذا أعلن براءته من قريبه
القاتل وأنه يغسل يديه منه . وعندئذ يمكن لدوى القتل عند
قتلهم القتاتل أن يمسحوا دمه برواق بيت يعلن البراءة ، دون
أن يجدوا مقاومة أو اعتراضا من قريبه . ويقول العبادى
تعليقا على هذا الاجراء أنه نادر وخطير لأن البدو يقولون أن
من يغسل يديه من ابن عمه يسفك دمه ودم ابن عمه ودم اقاربه
" من تبرأ من ولد عمه هدر دمه " . فمثل هذا الشخص لن يتلقى
أية مساعدة من أى قريب ، عندما يواجه أى خطر : (العبادى
من القيم ، ص ١٥٤) .

ومن القواعد التى يخضع لها الأخذ بالشأر ، فى العصرف
القبلى ، قاعدة التكافؤ بين القتل ومن يُقتل أخذاً بشأره . فدم
أحد الشيوخ أو أحد الاشخاص البارزين لا يكفى لغسله سفك دم
القاتل أو أحد أفراد قرايته اذا لم يكن كليشا للقتيل . فان
كان القتل رجلا ذا مكانة بينما القتاتل معلوكا فلن يشأر
ولى الدم من القتاتل وانما يعتمد الى رجل فى منزلة القاتل
لكى يعب عليه شأره . وفيما عدا هذه الحالة يبدو أن قاعدة
التكافؤ بين القتل ومن يؤخذ بالشأر منه لا تطبق تطبيقا
صارما . وفى حالة كون القتاتل امرأة ينصب الشأر بالضرورة على
أحد الذكور من قرابتها بسبب الحظر الصارم على قتل الانثى

أخذاً بالشار. كذلك قد يكون القتل غلاماً صغيراً ويؤخذ بالشار من رجل كبير أو العكس .

رابعا - المعتقدات والعبادات المرتبطة بالشار

ترتبط بالشار لدى القبائل العربية معتقدات وعبادات معينة نستعرضها فيما يلي :

أولا - قدسية الشار:

ينظر القبلى الى الشار بوصفه واجبا مقدسا . فالمستول عن الأخذ بالشار ، او ولئى الدم ، لا يتوافق عن القيام بواجبه مهما كلفه ذلك من مشقة واقتضاه من تضحيات . وقديما سئل أعرابي : أيسرك أن تدخل الجنة ولا تسى الى من أساء اليك؟ فقال : بل يسرنى أن أدرك الشار وأدخل النار. (النويسرى) نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٦ ص ٦٧ .

فهذا القول يظهر فى وفوح مدى قدسية الشار عند الاعراب قديما ، وهو يعنى ايضا على أبناء القبائل المعاصرة . فولئى الدم لن يستعيد هدوءه وراحة باله ، ولن يشعر للحياة بطعم الا اذا شفى غليله بقتل قاتل أبيه أو أخيه . عندئذ وعندئذ فحسب ، يتبه فخرا ويغنى بشرا وتكاد الارض لاتسع مسن الفرحة .

وقد يفرض ولئى الدم على نفسه ، تأهبا للقيام بواجبه فى الأخذ بالشار ، محظورات كتلك التى كان يفرضها للغرض نفسه العربى قبل الاسلام . فقد يقسم ، عند علمه بقتل قريبه ، أنه لن يفتسل أو يغير ثوبه أو يحلق ذقنه أو يقص شعره أو يمشطه الا بعد أن يأخذ بشاره . وقد يمتنع من حمل عقاله ، الذى يثبت

كوفيته والذي هو موضع اعتزازه ، الا بعد أن يقتل عدوه .

ثانيا - روح القتيل تطلب الشار :

يسود لدى القبائل العربية المعاصرة الاعتقاد في أن روح القتيل تعرج مطالبة ذويها بالانتقام له ممن قتله ، وفي أن هذه الروح لن يقر لها قرار الا بعد الاخذ بالشار لها . كما يسود الاعتقاد في أن روح القتيل سوف تلحق بهم الوانا ممن الأذى طالما أنهم لم يأخذوا بشاره .

فهم " يعتقدون أن دم المقتول يهرج دائما في الليالى الدامسة ويطلب من أقاربه أو أولاده أو من عشيرته أن ينتقموا له من عدوه وقتله ... ولهذا فان الإعراب بعد موت القتيل ويدفنه يضعون على قبره جثة كبيرة من الحجارة يسمونها رجوما . فيقولون أن دم القتيل يهرج في الظلماء الى أن يهدر دم عدوه . ولذلك يعتبرون أن من الواجب عليهم أن يأخذوا بالشار . وقبل الانتقام يخبون ذباح على تلك الرجـوم مسترحمين المدفون بأن يميظ منهم الأذى ويدفع عنهم الاضرار والنكبات " : (سلمان ، ص ١١٠) .

ثالثا - الوصية بالشار :

يحرص وليّ الدم أشد الحرص على أن يأخذ شاره بيده لكن الظروف قد تحول دونه وتحقيق أمله المنشود . فقد يشعر أن الموت قد دنا منه وأنه يوشك أن يفادر هذه الدار قبل أن يؤدي واجبه المقدس نحو قريبه المقتول ، وعندئذ لا يجد مناصا من أن يوصي أولاده بأن يقوموا بما عجز عن القيام به فيثأروا لـقريبهم الميت .

"وكم من رجل جمع أولاده على سرير الموت، وأوصاهم أن يأخذوا الشار من أحد أمدائه.. رُوي أن اعرابيا وضع يده في يد ولده، وضمه الى صدره ونظر اليه نظرة الحزن والحنو وقال له : يا بني أموت وفي قلبى الحسرة والكآبة على ماضى لانى لم أقدر أن آخذ شارى بيدي من فلان قاتل جدك وأبى. ثم سلمه البندقية والسيف والمسدس وعانقه وقبله قبله الوداع وهو يقول : تذكر ما أوصيتك به ، ومات على تلك الحالسة" (سلمان ، ص ١١٠) .

رابعا - الشار لا يتقادم

الحق فى الأخذ بالشار لا يتقادم مهما طال العهد على القتل الذى كان سببا فى نشوئه . فلولى الدم الحق نفسى أن ينتقم فى الحال ان استطاع الى ذلك سبيلا . وإذا لم يستطع كان له الحق فى أن يشار فى أى وقت لاحق متى سحت له الفرصة . وقد لا تسنح الفرصة لولى الدم للأخذ بالشار اثناء حياته وعندئذ ينتقل هذا الواجب الى ذريته ، وهكذا . فليس ثمة ما يمنع فى العرف القبلى ، من الأخذ بالشار بعد عشرات السنين .

فقد رُوي مثلا (سلمان ، ص ١٠٨) أنه لما اشتبكت الحرب بين عرب الشرارات وعرب الحويطات فى ربيع سنة ١٨٨٤ ، نال الظفر أمير الحويطات عرار بن جازى . ولما انتصف النهار وكسادت النقوش تهللك من شدة العطش أمر كل قائد فرسانه بالنزول عن الخيل ، فانهضوا وجلسوا على مهاد الراحة . وبينما الرجال صامتين من شدة التعب اذا برجل حويطى ابتعد عن معسكره كى يسرق ناقة من أمدائه ، فتقدم نحو بطل شرارى وقال : اعطنى الذلول ولا طعننت أنت والشعلاء . فقال له الشرارى : يا أخا العرب دمنى من شرك وجنب من حنك . قال الحويطى : على الإطلاق

من شاربى ومن ضالى وعيالى ، لأمكن دمك أيها اللعين أبيست
او رفضت . وما كاد ينطق بهذه الكلمات المهيئة حتى رمى
الشرارى برصاصة فى صدره أثت حياته . وكان للحويطى وللسد
مغير يبلغ من العمر سبع سنوات وكانت أمه كلما ترعرع وتقدم
فى مدارج الحياة تقول له : يا بنى مهجة كبدى دم أبك يصرع
ويطلب الشار . فيقول لها : والله ان جمعتنى ارضيه لاهدرن
دم الشرارى ميت أو حييت . ومضت خمس وعشرون سنة وهو يعصى
وراء القاتل ولم يجده . وفيما هو يوما فى بيت سظام بن فايز
من بنى صخر ، وإذا بشيخ جالس على فراش ناعم ، شيخ مهيب قسود
كاد يطوى مراحل العمر ويقف على شفير القبر . فسأل عنه وعرف
انه قاتل أبيه ، فانتفض سيفه وغربه غربه شئت رأسه شطرين
وهرب .

كذلك روى (العبادى ، من القيم ، ص ٢٨٣) أن شيخا
روّج أخته لرامى إبله لكن ابن عم الشيخ الشرير الطامع
بالمشيخة قتل الرامى ، فاضطرت زوجة الرامى (شقيقة الشيخ)
أن تأخذ ولدها ابن الرامى وتذهب حيث أهل والده ليربى
ويعيش بينهم ، وكانت تبني بيتها ، وتترك طرفه بدون واسط
دلالة على خلوه من العمدة ، حتى أصبح ولدها قادرا على حمل
السلاح وركوب الخيل ، وحدث أن عبّره احد أتراه بهانه لأب له
فرجع الى أمه التى أخبرته بالحقيقة ، ورسمت له خطة أن
ياخذ ثوبين ، ويلبس الاول حتى يهترى ، والثانى حتى يهترى ،
ويذهب عند شقيقها الشيخ ويتخفى هناك حتى يعرف قاتل والده
جيدا واسمه (ملفوز) وبعد أن يعرفه ياخذ بشار أبيه ، وفعل
الولد ما أوصته به أمه وذهب متخفيا عند خاله . وعمل صانع
قهوة وخاله لا يعرفه ، وذات يوم ورد الشاب على البئر حيث
كانت ابنة الشيخ هناك وهى تحب الشاب ويحبها ، فجاء (ملفوز)
وأخذ يغازل الفتيات الاخرى ، ونادى الشاب بعنف وكبرياء

وغطرت أن يسقى فرسه .. فتظاهر بالطاعة واستل سيفه . وضرب
(مفوز) فقطع رأسه وامتنى جواد مفوز وركض مستجيرا في بيست
خاله . وعرف الشيخ أن هذا الشاب هو ابن اخته " فعفا عنه
وزوجه ابنته ، وأرسله الى عرباته .

خامسا - ثورة الدم

يقع نبال قتل أحد أبناء العشيرة على كل فرد فيها
وقع الصاعقة . فحين يصل الخبر الى مَنيف العشيرة يقوم الشيخ
بإفراغ القهوة من الدلال دليلا على الحداد الرسمي ، ويقوم
الأطفال بالهراغ والنساء بالعويل والبكاء .. ويطالبين أفراد
العشيرة بالأخذ بشأه ، وأخيرا يتمنين لقاتله القتل مع
الشهيد . ويمر البنو عن حالة العشيرة وقت وصول نبال مقتل
أحد أفرادها بقولهم " نساوينها هجت وفها فينها لجت " ويعنى
ذلك أن النساء قد هزمت من الهبوت بشكل فوضى لاستطلاع الخبر
كما أن الأطفال أخذوا يتهايحون : (ابو حسان ، ص ٢١٧) .

وبعد أن يدفنوا قتيلهم بالأكرام اللائق به ، يلحقون
بالقاتل أيا كان ليعدموه الحياة في الحال على اثر الجناية
فان وجدوه فتكوا به لامحالة ولا أحد يسألهم عن شيء ، ثم
يبادرون الى خيمته فيحرقونها بما فيها من مال او رخيص
ويعفرون ابله ويذبحون غنمه وبقره ، ويبقرون فرسه ويأخذون
سلاحه ، وقد يقتلون الذكور من أقربائه الى الدرجة الخامسة
ولا سيما اذا لم ينالوا المجرم ، اما الاناث فيدعوهن يهربن .
وهي كما يقولون ثورة الدم وتدوم ثلاثة ايام يجوز فيها
لصاحب الشار ان يفعل بعدوه ما يشاء ، تشفيا منه
(البولسى ، ص ١١٦) .

سادسا - العفو من القاتل :

رغم أن الشار يُعد لدى القبليين واجبا مقدسا، لا يستطيع ولى الدم التهاون فيه أو التقاض عنه، فثمة شواهد على أن ولى الدم قد يعفو عن القاتل . وهو أمر لا يحدث إلا عندما يتمكن ولى الدم من غريمه، ويصبح الأخير تحت مطلق رحمته . عندئذ، وعندئذ فحسب، قد تتدخل اعتبارات المروءة والشهامة فيتخلى ولى الدم من الشار ويعفو عن القاتل ويطلق سراحه . والعفو عن القاتل يحدث عادة عندما يستجير القاتل بولسى الدم فينزل عليه ضيفا أو دخيلا . ففي هذه الظروف رغم أن القاتل يصبح تحت رحمة ولى الدم فإن واجبات الجوار تحول دون هذا الأخير والانتقام ممن نزل جارا عليه . غير أن البعفو عن القاتل لا يقتصر على مثل هذه الأحوال . فقد يعفو ولى الدم عن القاتل عند تمكنه منه رغم أنه ليس جارا له .

ومن الممكن أن نذكر على سبيل المثال لعدم تعرض ولى الدم للقاتل بسبب الجوار الخبر التالى :

روى (العبادى ، من القيم ، ص ٢٦٧) أن أحد الشيوخ مع خمسة من رجاله غزوا قبيلة معادية فوجدوا مخيما مغيرا فهاجموه، وقتلوا أخوين وأخذوا بعض الجمال ، وبينما همس راجعون لحق بهم عدوهم الذى كان قد (انكسر) وشتتوا شمل الغزى ، الذى سَلَ طريقه كل الليل حتى وصل أحدهم فى النهاية عند الصباح الى مخيم مغير ، فنزل ضيفا على احد البيوت ، فرحب به صاحب البيت وقدم له القهوة ، ثم قام ليحفر حفرتين — لجثتين كانتا فى البيت ، وبينما هو كذلك أطلت ابنته من فوق الساحة (التى تفصل الشَّق عن المَحَرَم) ، ثم صاحت قائلَةً (هذا قَتَال اخواتى) . فانتهرها ابوها لتسكت ، ووبخها على

ازعاجها ضيقة ، ثم قام بواجب الضيافة له ، وعرفه بسلام .

ومن الممكن أن نذكر المثال التالي لعفو وليّ الدم
من القاتل رغم عدم وجود علاقة جوار بينهما .

رَوَى ان درويش الجافرة (أحد سكان الكرك) قَتَلَ
أخوه فيلةً فذهب ليشارك له . فعرف أن القاتل في بعض احياء
العرب فلقعه . وترعده هناك الى أن وقف على جميع حركاته
وسكناته . فرج وأخبر أخويه وذهب بهما للفتك بعنوه . فكنوا
له على العين حتى اذا جاء المساء أقبل يقود فرسه ليوردها
الماء ولم يكن معه أحد . فانقض عليه درويش وجَنَدَ له الى
الأرض وداس بركبته على صدره ، واشهر عليه خنجره ، وقال له بشدة
الحق : " أين أخى ؟ " ، فاجابه ذلك متذللاً : " هو منىدى " .
وأعيد السؤال والجواب ثلاثاً ، ثم قال له درويش : " والان ماذا
أعمل بك ؟ " أجابه ذاك : " اعمل ما تريد " . فهتف درويش وقال
محتدماً : " ماذا أفعل بك ؟ " . اجاب الجانى نادماً " افعل ما تريد " .
لفكر درويش في نفسه هتية ثم قال : " ماذا ينفعنى قتلك
هل يرجع إليّ أخى " . فقام عنه وقال : اذهب الى بيتك فقد
صلحت عنك . فعما كان من هذا الاخير الا انه اسرع الى بيته
وجاء الى درويش بكل ما عنده متشكراً ، وقال : اطلب ايضاً
ما تشاء منها (البولس ، ص ١١٩ وانظر شلحد ، القانون فى
المجتمع البدوى ، ص ٣٠٠) .

المطلب الثاني
تسليم القاتل أو بديل له

يجرى العرف في بعض القبائل تسليم القاتل أو بديل له إلى عشيرة القتيل ليقوموا بقتله . وتعليم القاتل بواسطة عشيرته إلى عشيرة المقتول إجراء استثنائي ولهذا فهو لا يحدث إلا في أنواع معينة من الجرائم .

منها مثلا حالة اخلاص احد أفراد العشيرة بالالتزام الذي تعهد به شيخها نيابة عنه، وكفله بوجهه، أي جعل من نفسه ضامنا للوفاء بهذا الالتزام. فإذا خرق احد أفراد عشيرة هذا الشيخ هذا الالتزام كان من حق عشيرته أن تسلحه إلى العشيرة المجنى عليها لتنتقم منه.

فلدى قبائل الحجاز (صبرى باشا ،مرآة جزيرة العرب
اواخر القرن الماضى ،ج ٢ ص ٢٥٠) كان العرف يجرى بانسه
اذا قام أحد أفراد عشيرة القتييل ،بعد قبول الديعة أو
الهدنة ،بقتل القاتل أوأحد خمسته قبل انتهاء مدة الهدنة
قام أفراد القبيلة التابع لهاالقاتل الجديد بالقبض عليه
وتسليمه الى جماعة المقتول الجديد فى ميدان فسيح ويطلبون
منهم أن يقتلوه بنفس الشكل والكيفية التى ارتكب بها جنائته .
والسبب فى ذلك هو أن رجلا محترما من خمسة المقتول (الاول)
قد مسح بيده اليمنى على جبينه ولحيته قائلا : (فى وجهى)
ومعنى ذلك أنه يلتزم بالحفاظ على القانون بالإصالة عن نفسه
والنيابة عن كل أفراد خمسته بمافيهم القاتل .وأى خسر
لهذه الامور يشكل وصمة فى جبينه . وكل أفراد خمسته .ولهذا
كان على كل افراد الخمسة المحافظة على شرف ذلك الرجل المجل

الذى مسح على جبينه بيده اليمنى وقال : (فى وجهي) ، ويهونوا
تعهده .

ويجرى العرف لدى بعض قبائل اليمن (المودى ، ١٥٥هـ)
باعتبار يوم السيل يوما محرما ، بحيث لا يجوز للخصم أن يعتدى
فيه على خصمه مهما كان الأمر . ومن يعتدى على خصمه فى هذا
اليوم يلزم هو واهله بديات وعقوبات كبيرة . فدية من يُقتل
فى هذا اليوم تصل الى خمسة وثلاثين دية . منها خمس ديات دم ،
يعنى أن يُقدّم المعتدون خمسة أشخاص ممن يختارهم الطرف
المعتدى عليه من خيرة رجال الطرف المعتدى ، وليس القاتل
نفسه البلى قد لا تكون له أهمية فيقبلون الخمسة مقابل واحد .

وفى بادية الطائف (الزركلى ، ما رأيت وما سمعت
١٩٢٧م ص ٢٠٠) خوى العرف بأن من تُطِرت ذمته بأن قتل له جار
او ضيف أو خوى (مؤاخ) واعياه الوصول الى القاتل ليقتله
به أو أمجزه الأخذ بشاره ، رفع شكواه الى كبير مشيرته ، فإن
كان القاتل من قبيلة أخرى ذهبوا الى تلك القبيلة ، واخبروا
شيوخها بالأمر ، طالبين منهم أن يساعدوهم على " النقا " وهو
مندهم الأخذ بالشار . وعلى الشيوخ أن يقدموا لهم القاتل
أو أحد أقربائه فيقتلوه به أمامهم . ثم يعود الاخون بالشار
فيهدمون أشياخ تلك القبيلة ويقيمون لهم وليمة ، ويرفعون اعلاما
بيضاء خاصة معروفة لديهم ، إشارة الى أن هذه القبيلة بيضاء
الله وجهها قد أعانتهم على الاحتفاظ باحدى الثلاث البيضاء
(الضيف السارح ، والطنب السابح ، وخوى الجنب) ومتى جاء
موسم الحج يقف أحدهم فى عرفات فيسمى تلك القبيلة بأعلى
صوته ، ويحييها على وفائها . وكذلك ان كان القاتل من قبيلة
المضيف فانه يحدث شيوخ قبيلته بالخبر ، وعلى أهل القاتل
أن يحضروه ليقتل امامهم ، او يحضروا احد اقربائه ليقتل
بدلا عنه . وكثيرا ما يقتله أهله افتخارا بانهم يحافظون على
مهود الثلاث البيضاء .

المبحث الثاني

الدية

من الجزاءات الهامة والشائعة للقتل لدى القبائل العربية الزام أهل القتل بدفع قدر من المال وأحيانا بتقديم عدد من الأشخاص ، لاسيما من النساء ، الى أهل القاتل تعويضا لهم عن القتل . وللدية (أو المدة) أحكام كثيرة في العرف القبلي تتناولها من جوانبها المختلفة . وفيما يلي نتحدث عن الدية :

أولا - من حيث حالات دفعها .

ثانيا - نوعها ومقدارها وكيفية دفعها .

ثالثا - الملزمون بها .

رابعا - أصحاب الحق فيها .

أولا - حالات دفع الدية

يتوقف دفع الدية في حالة القتل على بعض اعتبارات نستعرضها فيما يلي :

أولا - العلاقة بين القاتل والقتيل :

رأينا فيما سبق ان قتل الاب ولده ، سواء كان بحق أم بغير حق ، لا يستتبع ثارا وهو أيضا لا يستتبع الزام الاب بدفع دية . فقتل الاب ولده لا يستتبع جزاءا أي جزاء للأب ، حيث يعتبر الولد في المفهوم القبلح ملكا لابيه ، بحيث يستطيع أن

يفعل به ما يريد. وإذا قتل الولد أباه أو أمه فلا يتعصّر
لشأ ولا يُلزم بدفع دية. وإنما يفرض عليه، لدى بعض القبائل
ترك عشيرته أو قبيلته وعدم العودة إليها طيلة حياته. فهو
ينفى منها نفياً موبداً. كذلك لا يستتبع قتل الأخ، أخاه، فسي
العادة، شأراً ولا الزام القاتل بدفع دية. وعدم الثأر من الأخ
القاتل مرجعه إلى أن الأسرة قد ضعفت بفقد القاتل، ومن ثم
فليس من المعطلة الحاق مزيد من الضعف بها بالشأ من الأخ
القاتل. وأما عدم الزام الأخ القاتل بدفع دية فعمره إلى
أن الملزمين بدفع الدية هم عادة أصحاب الحق في الحصول
عليها، ومع ذلك قد يجرى العرف بالزام الأخ بدفع الدية إلى
خمسته مع ضم النصيب الذي كان يؤول إليه لو كان القاتل
من خارج الخمسة.

يقول العزّاوى (عاشق العراق، ج١، ١٩٢٧م، ص ٤١١) "
في حالات كون القاتل من الأقارب لحد خمسة أظهر فائه يسقط
من ديته مقدار ما يصيبه لو كان القاتل اجنبياً والباقى
يؤديه".

ثانياً - القتل الخطأ :

يفرق القبليون بين القتل العمد والقتل الخطأ
ويعدون القتل العمد أشدّ جساماً من القتل الخطأ، ولهذا بينما
يعمدون إلى الثأر في حالة القتل العمد، يكتفون بالدية
في حالة القتل الخطأ. فالقتل، أياً كانت ظروفه، يثير شائسة
أقارب القاتل ويملأ نفوسهم غضباً على القاتل وجماعته، ويبعث
فيهم رغبة عارمة في الانتقام. لكن هذا الغضب يفتّر وهذه
الرغبة في الانتقام تضعف عندما يُلمّ أقارب القاتل بالظروف
التي وقع فيها القتل ويتبينون أن القاتل لم تكن لديه نية
القتل، وعندئذ يتحولون من طلب الثأر إلى طلب الدية. ولذلك

فان من الممكن القول بأن الدية تشكل في العرف القبلي الجزاء العادي والشائع للقتل الخطأ (٢).

ثانيا - القتل العمد

رغم أن القاعدة العامة هي أن القتل العمد جزاءه الشار ففي بعض الاحيان يقبل اقارب القتيل الدية عوضا عن الشار - فرغم أن القبليين ينفرون أشد النفور من قبول الدية في حالة القتل العمد (٣)، قد يغطون الى ذلك تحت تاشير اعتبارات مختلفة. فقد يقبل اقارب القتيل الدية من القاتل الذي أسرع بالاستجارة بأحد الشيوخ البارزين الذي يسارع بعرض التسوية العلمية على قرابة القتيل. وقد يقبلونها لأنهم في ثورة الغضب التي أعقبت القتل لم يتمكنوا من قتل القاتل أو أحد اقاربه. وبمضي الزمن خفت حدة الغضب ولم يعد لديهم مانع من الاتفاق مع القاتل واقاربه على تعويضه. وقد يقبل اقارب القتيل الدية اذا كان القاتل ينتمي الى عشيرة ذات قوة وبأس، يخشون الأخذ بالشار منها. فالدية لا تشكل في العرف القبلي الجزاء العادي والمألوف للقتل العمد. فالجزاء العادي والمألوف لهذا النوع من القتل هو الشار لكن من الممكن، في ظروف خاصة، الاستعاضة عن الشار بالدية. فالدية تشكل في حالة القتل العمد جزاءا احتياطيا، يمكن أن يحل محل الشار بشرط قبول ولي الدم.

رابعا - القتل العمد الملقن بغير قصد.

تعرف القبائل العربية، على نحو ما سنرى فيما بعد، ظروفًا معينة تؤدي الى تشديد الجزاء على القتل. ومن هذه الظروف ما قد يؤدي الى استبعاد اخلال الدية محل الشار ويصبح الشار الجزاء الوحيد للقتل.

يقول بوركاردت (ج ٢ ، ص ٢١٤) مثلا أنه كلما كانت القبيلة أعظم قوة وأكثر استقلالاً وابتعد مسافة من الأقاليم الزراعية وكلما كان أفرادها أكثر ثروة كان من الساندر حلول الدية محل الشار. والشيوخ العظام في طول الصحراء وعرضها يعتبرون من العار قبول التصالح على أي نحو بخصوص دمهم أقاربهم.

ثانيا - نوع الدية ومقدارها وكيفية دفعها

تختلف مكونات الدية تبعاً لاعتبارات متعددة. ومن أهم الاعتبارات التي تؤثر على مكونات الدية طبيعة حياة القبيلة من الناحية الاقتصادية وكونها قبيلة رعوية تعيش أساساً على ما تقتنيه من حيوانات أم قبيلة زراعية تعتمد أساساً على زراعة الحبوب والبساتين أم قبيلة تجمع بين الرعي والزراعة. وفي النوع الأول من القبائل، القبائل الرعوية الخالصة، تتكون الدية من عدد من الحيوانات، في الغالب من الإبل، وقد يضاف إلى الإبل مبد أو أكثر (قبل الفاء الرق). وفي النوع الثاني من القبائل، القبائل الجزاعية يهجرة أساسية، تتكون الدية من أشياء متفرقة. فقد تضم بستاناً أو قطعة أرض أو بعض المنتجات الزراعية أو أسلحة... الخ. وفي النوع الثالث من القبائل، تلك التي تجمع بين الرعي والزراعة، تتكون الدية من عدد من الحيوانات بالإضافة إلى أشياء أخرى ولقتشمل على حقل أو بستان ولدى القبائل الزراعية. والقبائل الرعوية الكثيرة الاختلاط بالمراكز الحضرية من الشائع اغتسال الدية على مبالغ من العملة العاشدة في المنطقة وقت وقوع القتل. وبينما تتم الدية في القبائل

الرمومية بالبطاطة حيث لا تشتمل فرمعظم الاحيان الا على عدد من رؤوس الحيوانات ، تتسم لدى القبائل الزراعية بقدر كبير من التنوع .

وسوف نستعرض فيما يلي نماذج لمكونات الدية لدى بعض القبائل .

يقول العزاوي (ص ٤١١) بالنسبة لعشائر العيلزاق أن الدية بين أفراد القبيلة هي خمسون بعيرا و فرس واحدة . ويقول سلمان (ص ١٣٧) أن عرب الحويطات والمجالي يطلبون من بعضهم الف قرش و سلاح القاتل وبعض النماذج و فرسا . وعرب الحمايصة يدفعون خمسين نعة . والعنوان يطلبون اربعين بعيرا ، وبنديقة و سيفاً . ويقول كينيت (ص ٤٩) أن الدية لدى أولا على (فلى الصحراء الغربية في مصر) هي ٣٠٠ او ٤٠٠ جنيها تبعا للأموال . بينما لدى قبائل سيناء الدية التي تدفع في حالة القتل غير المقتترن بظرف مشدد هي احدى واربعون رأسا من الابل . ويقول موسيل (ص ٤٩٣) أن دية قتل رجل لدى الروالة تتمثل في ، فرس وخمسين ناقة ، وجهاز راكب كامل ^(٤) . ويقول صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٣٥١) عن بعض قبائل الحجاز أن الدية الكاملة للرجل هي ثمانمائة ريال .

ولدى كثير من القبائل العربية كانت المصادة تجري بأن يقدم أهل القاتل الى أهل القتيل امرأة (أو اكثر) تعطى على سبيل الزواج الى أحد أفراد أسرة القتيل .

فلدى بدو سيناء (شقير ، تاريخ سيناء والعرب ، ١٩١٦ م ص ٤١٤) اذا كان القتيل والقاتل من قبيلة واحدة وجب على أهل القاتل أن يقدموا فوق الدية المعتادة (غرة) أي بنتا

بكراً يأخذها أحد أقارب القتيل بلا مهر بعتة زوجة، وتبقى عنده حتى تلد ولداً فيعير لها الخيار بين أن تعود إلى أهلها حرة وبين أن تجدد زواجها وتبقى مع أبي ولدها بعد أخذ مهرها.

ولدى قبائل شرق الأردن (شلحذ ص ٢١٦) يُعطي القاتل فعلاً من الدية ابنته أو أخته أو ابنة عمه (ضمن مجموعة الخمسة) زوجة بدون مهر إلى ابن القتيل أو أخيه أو أبيه وتبقى الفُرَّة زوجة لمن أعطيت له إلى أن تلد ابناً، أو أن يبلغ الابن سناً يستطيع معها حمل السلاح وهي من العاشرة تقريباً فتلبسه ملابس الرجال وتمنطقه بخنجر وتقدمه إلى مجلس الكبار وعندئذ تصبح حرة في العودة إلى أهلها. وللزواج إذا شاء الاحتفاظ بها، بعد أن يتفق على ذلك مع أوليائها، وإن يدفع من أجلها مهراً.

ويقول العبادي (القضاء عند العشائر الأردنية ، ١٩٨٢ ، ص ٧٩) من عادة تقديم فتاة أو أكثر من قرابة القاتل إلى قرابة القتيل أنها كانت عادة شائعة لدى بني جنوب الأردن، وهي تقوم على أن يقوم القاتل وأقاربه الذين بتسليم فتاة إلى أقارب القتيل كزوجة ، (ولدى عشائر بشر السبع كان يتم تقديم فتيات وجارية تكون خادمة) وكانت الفتاة يتزوجها اقرب اقارب القتيل . وكانت تتلى الفاتحة قبل تسليمها لتصبح العلاقة الجنسية بينهما علاقة مشروعة ، ولكي يصبح الولد الناتج من هذا الزواج ولداً شرعياً. وبعد أن تضع الفُرَّة طفلاً، لها أن تختار بين البقاء مع زوجها وفي هذه الحالة يدفع مهراً من أجلها ، أو العودة إلى أهلها .

وفي بعض القبائل القليلة تتكون الدية من عدد من النساء فحسب كما هو الحال لدى بعض قبائل عرب الاهوار في العراق .

فقد روى تيسيجر (عرب الاهوار ، ١٩٦٤ ص ٦٥) الحادث التالي : بينما كان حافظ (من قبيلة الفريجات) يحرس محصول أرز له ليلا سمع صوت حركة فنهض فوجد جثة امرأة مصابة برصاص بندقيته . ثم ذهب ليشاهد ما حدث فوجد جثة امرأة مصابة في راسها . وكانت هي أيضا احدى نساء الفريجات من قرية مجاورة . وقبلت أسرته الدية من القاتل وتم احتسابها بالنساء . ولدى الفريجات تتمثل الدية في ست من النساء أولاهن وتسمى الفجيرية (Fjiria) كان من اللازم أن تكون بكرا في سن الزواج أي بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة والخمس الاخريات يطلق عليهن اسم التلاوي (talawi) وكان من اللازم أن تكون الفجيرية من أسرة القاتل واذا لم تكن ثمة ابنة للقاتل أوأخت مناسبة فامرأة من شريباته الدنيا . وكانت المرأة تزوج دائما من أخى القاتل أو ابن عمه . وكان لامرأة القاتل ان تحدد ما تريد الحصول عليه من التلاوي وما تريد أن تستبدل به نقودا . وكان يتم حساب ذلك على أساس خمسين دينارا مقابل كل من الاثنتين الأوليين وعشرين دينارا مقابل كل من الثلاث الاخريات وتأتي النساء أو النقود من الحمولة التي ينتمي اليها القاتل (٥) .

ويضيف تيسيجر (ص ٦٥) انه حين ابدى لمراقبه العربي ان دفع ست نساء مقابل امرأة واحدة امر مبالغ فيه قال له ان الدية لدى آل بومحمد من أجل احد أفراد أسرة الشيخ هي خمسون امرأة فضلا عن النفي لمدة سبع سنوات

ويستهدف العرف الخاص بتقديم امرأة (أو أكثر) التي اقتراب القتل تعويض القتل تعويضا عينيا عن طريق الابن الذي تنجبه هذه المرأة . ويستهدف فضلا عن ذلك احلال العداقة والمودة محل الكراهية والعداء بين الاسرتين او العشيرتين المعنيتين من طريق روابط القرابة والمصاهرة التي تنشأ بينهما نتيجة الزواج : (شلحد ، ص ٣١٦ ، سليم ، ساكنو - الاهوار في دلتا الفرات ، ١٩٦٢ ، ص ٥٢) .

ثانيا - مقدار الدية

يختلف مقدار الدية بطبيعة الحال باختلاف القبائل . ويختلف مقدار الدية داخل القبيلة الواحدة عنه في علاقة القبيلة بغيرها من القبائل . كما أن مقدار الدية يختلف تبعا لامتناعات متعددة بعضها يرجع الى جنس القتل وكونه رجلا أم امرأة ، وبعضها يرجع الى البواعث على القتل وكونها بواعث دنيئة أم مجرد الغضب ، وبعضها يرجع الى الطريقة التي اتبعت في قتل القاتل وغير ذلك من الظروف التي ستمسرف عليها عندما نتحدث عن الظروف المؤثرة في الجزاء على القتل .

ونكتفي هنا بذكر بعض الامثلة :

فلدى عشائر العراق (العزّاوي ، ج ٤ ، ص ٤١١) كانت الدية داخل القبيلة خمسين بعيرا فرسا واحدة ، بينما كانت سبعة من الابل بينهم وبين أهل الريف . ولدى عشائر العراق أيضا (آل فرعون ، ص ٥٦) اذا كان الباعث على القتل حصول القاتل على ثروة القتل ضوعفت الدية فضلا عن الزام عشيرة القاتل اعطاء امرأة لاهل القتل ، ومضاعفة مدة الجلاء المقررة في القبيلة ، وحرمان القاتل من الزواج من امرأة وارثة لهذا

القتيل بعد انتهاء فترة الجلاء. ولدى الروالة (موسيل ص ٤٩٢)
بينما دية الرجل فرس وخمسون ناقة وجهاز كامل راكب، لا يدفع
من أهل المرأة سوى خمس وعشرين ناقة.

ثالثا - كيفية دفع الدية

تتمثل الدية عادة في قدر كبير من الحيوانات اولى
مبلغ كبير من المال. والزام القاتل وخمسة دفع الدية مرة
واحدة وفي الحال قد يسبب لهم عنتا بالغا وضيقا شديدا، بل
قد يعجزون عنه. ولهذا جرى العرف بدفع الدية على أقساط
ويختلف عدد الاقساط ومواييدها تبعاً للقبائل وربما أيضا تبعاً
للاتفاق الذي يتم بين الطرفين المعنيين.

فمن كيفية دفع الدية لدى قبائل الحجاز يقول صبرى
باشا (ج ٢ ص ٣٥١) أن الدية الكاملة للرجل (ثمانمائة
ريال) تقسط على ثلاثة أقساط تدفع على مدار ثلاث سنوات
وكانت هذه الاقساط الثلاثة تدفع على النحو التالي : يدفع
ثلث الدين بالريال نقداً في السنة الاولى، وفي السنة التالية
يدفع السدس نقداً، والسدس الثاني يدفع نصفه أشياء منقولة
والنصف الآخر يدفع نقداً أيضا. أما الثلث الأخير الباقي
للسنة الثالثة فيدفع مقابله بالكامل أشياء ومواشي على أن،
تقدر الأشياء والحيوانات المسلمة بمبالغ تساوى نصف قيمتها
الحقيقية. وبعد أن تؤخذ الدية من القاتل فان خمسته تصرف
على أن تأخذ كفيلا من أقارب القتيل حتى لا يحدث أى تعد منهم
في يوم من الأيام.

ولدى قبائل شرق الاردن (العبادي، القضاة، ص ٧٩) يسلم
لذوالقاتل الدية وهي خمسون بعيرا الى اهل القتيل على ثلاثة

القسط ، قسط كل سنة . وكان القسط الاول يتكون من ستة عشر
بعيرا ، يدفعها القاتل ، وابوه واخوته بعد مراسيم الطلح
مباشرة ، وتكون من نصيب ابي القاتل واخوته . ويسمى هذا القسط
(الصهرة) وهى الجمال المتشابهة السمات والعير والسمنة ،
ويجب أن تكون ذات صفات عالية فى جميع النواحي ، ويسمى
القسط الثانى (الهويجية) وهى الجمال المتشابهة غير أنها
ليست من مستوى أباعر الصهرة من حيث الجودة . ويدفع هذا القسط
فى العام الثانى ، ويدفع من قبل القاتل ولديه حتى الدرجة
الخامسة . ويتم توزيعها على أولاد القاتل وابيه واخوته واقاربه
حتى الدرجة الخامسة . اما القسط الثالث فيدفع فى السنة
الثالثة ويتكون من نقود او جمال أو أغنام أو أى نوع من
المواشى أو المِلْك المنقول أو العقار .

ويقول شلح (ص ٢٢٤) فى وصف كيفية دفع الدية لدى
قبائل النقب وشرق الأردن أن دفع الدية يتم على ثلاث دفعات :
الدفعة الاولى تتم بمجرد تمام الطلح او بعد ذلك ببضعة
أسابيع . وتتكون من الناحية النظرية من ثلث الدية تنضاف
اليها السلع والقرّة . وتتم الدفعة الثانية بعد سنة وتشمل
الثلث الثانى من ابل الدية او ما يقابلها . وتتم الدفعة
الاخيرة بعد ذلك باثنى عشر شهرا . والابل التى تدفع ضمن
القسط الاول من نوع افضل من ابل الثلث الثانى ، وابل الثلث
الثانى اعلى سعرا من ابل الثلث الاخير . ومعنى ذلك فى الواقع
انه بدفع الثلث الاول يتم دفع نصف قيمة الدية . ولدى الحويطات
يشمل القسط الاول من الدية ثمانية عشر بعيرا تسبقها ناقة
حلوب (درور) ويقودها ذلول .

ثالثا - الملزموں بدفع الدية

أول الملزمين بدفع الدية هو بطبيعة الحال القاتل نفسه . فعليه أن يبائر الى اظهار استعدادة وترجيبة بتسوية الأمر بمورة ودية . وذلك بإرسال ما يجرى العرف بإرساله الى أهل القتيل من حيوانات أو مال تعبيرا عن رغبته في إحلال الدية محل الشار . لكن الدية تتطلب في أغلب الاحوال قدرا من الحيوانات أو الأموال يعجز القاتل بمفرده عن توفيره ولهذا يجرى العرف لدى القبائل العربية بضرورة أن يتعاون مع القاتل أقاربه الأقربون . ومشاركة أقارب القاتل في جمع الدية . مظهر من مظاهر التضامن السائد بين الأقارب لدى القبائل العربية الذي يقضى بمديد المعونة الى القريب المحتاج ، والقاتل في أشد الحاجة الى هذه المعونة اذ بها ينقذ نفسه من القتل . فير أن مساهمة الاقارب في جمع الدية تستهدف أيضا استبعاد الخطر من أنفسهم . فاقارب القاتل الملزموں بالمساهمة في جمع الدية هم عادة نفس الاقارب المعروفون للشار في حالة عدم دفعها .

والاقارب الملزموں بالمساهمة في جمع الدية هم اقارب القاتل من جهة أبيه أى عصبته ، ولهذا فان الأقارب من جهة الأم لا يقع عليهم أى التزام في هذا الخصوص والقاعدة أيضا أن الالتزام بالمساهمة في جمع الدية يقع على عاتق الذكور دون الإناث . فالمرأة لاتلزم لدى القبائل العربية ، بالمساهمة بنصيب في جمع الدية .

ويحدد العرف الاقارب الذين يسهمون في جمع الدية . ومعظم القبائل يحصرها في مجموعة الخمسة . والقاعدة أن مدى المساهمة يتفاوت تبعا لدرجة القرابة . فكلما كانت درجة قرابة الرجل بالقاتل قريبة كان نصيبه في المساهمة كبيرا .

والعكس بالعكس ، فكلما بعدت درجة القرابة قل مقدار ما يسهم به القريب في البدية المطلوبة . ويأتى في مقدمة الأقارب الملزمين بالمساهمة في الدية : الأب والابن والأخ وابنن الأخ والعم وابن العم .

وتختلف القبائل ، بطبيعة الحال ، في تحديد المقدار الذى يسهم به كل من الأقارب الملزمين بالمساهمة في جمع الدية .

فلمدى عشائر العراق (آل فرعون ، ص ٤٩) مثلا يتحمل أهل القاتل ثلث الدية ، بينما يتحمل جميع أفراد العشيرة بعورة متساوية الثلثين الباقين .

ويقول كينيت (ص ٥٣) من بدو سيناء أن شريعة العرب بخصوص دية القتل مرنة للغاية ، حيث أن الهدف هو دائماً اقرار السلام وتجنب الشار وليس الالتزام الصارم بالسوابق . ولهذا فمن الممكن أن نجد القاتل يتحمل في بعض قضايا القتل نصف الدية من ماله الخاص ، بينما يتم جمع النصف الباقى من الأسر التى اتفقت فيما بينها على التعاون في هذا المجال . وفي قضايا أخرى يدفع القاتل الربع أو الثلث ويتم جمع الباقي من أسر أخرى على النحو السابق . وفى قبيلة أواشتنتين يدفع كل رجال الأسر التى اتفقت فيما بينها على التعاون في هذا الشأن نصيباً متساوياً ويدفع القاتل نصيباً مماثلاً لكل منهم . وفى بعض القبائل يعتبر رجلاً ، فيما يتعل بالمساهمة في دفع الدية ، كل من بلغ الخامسة عشرة عاماً ويحمل سيفاً . بينما في قبائل أخرى تقتصر المساهمة على الرجال المتزوجين .

ويقول بوركاردت (ص ٢١٥) أنه حينما يهرم عربى اتفاقاً خاصاً ، بالدية مع الأسرة التى يدين لها بدم ، يسعى الى اقاربه

وأصدقائه يطلب اليهم مساعدته ببعض الغنم حتى يمكنه توفير المبلغ اللازم ويجرى العرف في القبائل العربية بأن تكون المساهمة بالنسبة متناسبة داخل الخمسة الذين يتعرضون للشأر في حالة عدم دفع الدية. لكن هذه ليست قاعدة هامة ففي بعض القبائل على القاتل نفسه واخوته وابنه فحسب توفير كل الدية اللازمة. لكن في القبائل التي يجري العرف فيها بمساهمة الآخرين من أفراد القبيلة يبذل العرب كرما رائدا عندما يكون الرجل الذي يسألهم المساعدة محبوبا منهم، فهداياهم تكون من الوفرة بحيث انها لا تمكنه فحسب من توفير المبلغ المطلوب وانما تؤدي الى اثرائه، حيث أن ما يتبقى بعد الوفاء بالدين يعير ملكا خالعا له.

ولدى قبائل شرق الاردن يدفع القاتل وابوه واخوته القسط الأول من الدية، ويدفع القسط الثانى والثالث القاتل وذووه حتى الدرجة الخامسة: (العبادى ، القضاة، ٧٩).

ولدى بعض قبائل العراق (العزاوى ص ٤١١) يدفع القاتل واهله ثلثى الدية. ويؤخذ الثالث الباقي من الاقارب حتى الظهر الخامس ولا يؤخذ من الظهر الخامس أكثر من بعير واحد ثم يتضاعف للتالين في الدرجة . وتؤخذ فرس القبيل من القاتل خاصة .

ولدى البعض الآخر من قبائل العراق (آل فرعون ص ٤٩) اذا حدث القتل من أحد أفراد عشيرة باحد أفراد عشيرة ثانية تمتان لسلف واحد، يدفع القاتل واهله ثلث الدية . ويؤخذ الباقيان على السوية من جميع أفراد عشيرته . واذا قتل أحد أفراد عشيرة رجلا من تلك العشيرة نفسها، يؤدى القاتل دية المقتول من ماله الخاص ولا يشترك معه احد من أفراد تلك العشيرة .

رابعاً - أصحاب الحق في الدية

لايفرد بالدية التي يدفعها القاتل وأهله شخص واحد بل توزع على عدد من القارب القتل . ويحدد العرف في القبيلة الأشخاص الذين لهم حق في الحصول على نصيب في الدية ، فالقبائل التي تقهر واجب المساهمة في دفع الدية على الأقارب حتى الدرجة الخامسة بقلب أن تقصر الحق في الحصول على نصيب فيها على هؤلاء الأقارب . ويحدد العرف في كل قبيلة النصيب الذي يحصل عليه كل من الأقارب الذين لهم حق المشاركة في الدية . والقاعدة انه كلما كانت درجة قرابة القريب من القتل قريبة ، كان نصيبه في الدية كبيراً ، وكلما بعدت درجة قرابة القريب قل نصيبه . والغالب أيضاً ان يتناسب النصيب الذي يحصل عليه القريب في الدية المدفوعة من أجل قريب قتل مع النصيب الذي يلزم بدفعه اذا تعلق الامر بقريب قاتل .

وعلى ذلك فالذين يقتسمون الدية هم أقارب القتل - الأبويون ، فلاحق للأقارب من جهة الأم في الحصول على نصيب فيها . كذلك يقتصر الحق في اقتسام الدية على الأقارب الذكور دون الإناث . فلا حق للمرأة في الحصول على نصيب في دية قريبها القتل ، لأنها لا تتحمل بواجب المساهمة في الدية التي يدفعها قريبها القاتل . فالجق في الحصول على نصيب في دية القريب القتل يمثل الوجه الآخر من واجب التضامن بين الأقارب فهذا الواجب يقضى بضرورة مساهمة القريب في جمع الدية المطلوبة من قريب قاتل ، ويقضى أيضاً بضرورة اشتراكه في اقتسام الدية المدفوعة من أجل قريب قتل .

ويقول العزّاوي (ج ٢ ، ص ٤١١) عن توزيع الدية لدى عشائر العراق ان هذا التوزيع يختلف بين القبائل البدوية منه بين القبائل الريفية . فلدى القبائل البدوية (زوبع وعبد و سائر شمر) يعطى الثلثان " و فرس القبل " (الكبل) لاهل القتيل ويوزع الباقي بين الاقارب الى الظهر الخامس ولا يأخذ الظهر الخامس أكثر من بعير واحد ثم يتفاضل للتالين في الدرجة . وهكذا يقال في الاخذ منهم . وعند القبائل الريفية تعطى الدية في الغالب لورثة القتيل وعند بعضهم لا يعطى شيء للزوجة ولا للبنات . وعند حرب تعطى الدية لاهل المقتول ويشترك الابناء فيها غير أن الابن الأكبر يعطى خمسة يقال لها " الكبرة " وهي نصيب زائد يستحقه .

ويقول آل فرعون (ص ٤٩) عن توزيع الدية لدى عشائر العراق أيضا أن أهل المقتول يحطون على ثلث الدية بينما يوزع الثلثان الباقيان بالسوية على جميع أفراد عشيرته ويضيف آل فرعون تعليقا على كيفية جمع وتوزيع الدية لدى العشائر العراقية قوله : " ويُفرض هذا الفرض في جمع الدية من أهل القاتل ويتبع نفس ذلك الأسلوب في إعطائها . وهذه القاعدة متفق عليها تماما لدى جميع قبائل الفرات وعشائره " (٥٦) .

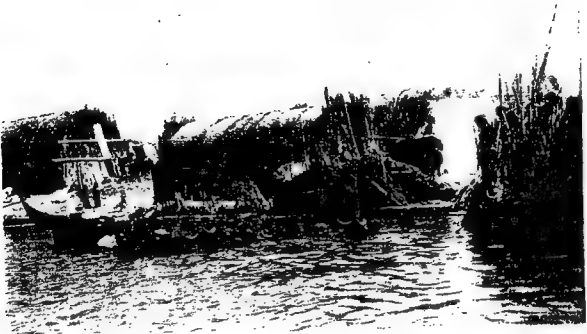
ويقول شلحد (ص ٢٢٢) عن توزيع الدية لدى قبائل شرق الأردن والنقب انه لما كان القاتل وخمسته يتحملون عبء الدية فكذلك توزع الدية على ولي الدم وخمسته . فيحمل ولي الدم على ثلث المقدار الكلي للدية ، فخلان الفرقة والسلح . وهو يحصل على نصيب مماثل لما يحمل عليه كل من العصابة داخل الخمسة الا في حالة وجود اتفاق آخر بينهم سابق على القتل .

ويعلق شلحد على هذه الطريقة في توزيع الدية بقوله هذا الأسلوب في توزيع الدية يوضح لنا لماذا يتحمل القاتل

بمفرده كل النتائج المترتبة على جنايته اذا كان هو
والقتيل ينتميان الى جماعة خمسة واحدة . لان العمل بغير
ذلك معناه أن يستعيد الخمسة بيد ما دفعوه بالآخرى . ولهذه
الاسباب نفسها يدفع القاتل نعيبه فحسب اى ثلث الديـ
بالاضافة الى السلح .

ويؤول الكل الى اسرة القتل وحدها . اما بالنسبة
للغرة فليس ثمة مجال لطلبها عندما يتعلق الأمر بجماعة
أسرية واحدة .

....



عرب الاهوار

المبحث الثالث

الجلاء

من الجزاءات المقررة لبعض حالات القتل، في العرف القبلي، الزام القاتل بالجلاء من أرض القبيلة وهو بمثابة نفى للقاتل .

وقد يكون الجلاء جزاءاً أصلياً للقتل وهو ما يحدث في الحالات التي يكون الجزاء الوحيد فيها على القتل جـلـاء القاتل . كما هو الحال مثلاً في حالة قتل الابن أباه . فقاتل الأب لا يتعرض لشأراً ولا يلزم بدفع دية، ولكنه يُطرد من العشيرة أو القبيلة بصفة نهائية ولا يسمح له بالعودة إليها . فالجلاء أو النفي هنا جزاء أصلي للقتل حيث لا جزاء غيره .

وقد يكون الجلاء جزاءاً تبعياً ويكون ذلك في الحالات التي يوجد فيها للقتل جزاء آخر، ويأتي الجلاء لينضاف إلى هذا الجزاء . فقد يعاقب على القتل بالزام القاتل دفع دية فضلاً عن الجلاء عن العشيرة أو القبيلة .

والجلاء قد يكون أبدياً بحيث لا يُسمح للقاتل بالعودة مرة أخرى إلى عشيرته أو قبيلته . ويكون الجلاء أبدياً عندما يكون هو الجزاء الوحيد . ومع ذلك قد يكون الجلاء أبدياً أيضاً في بعض الحالات التي ينضاف فيها الجلاء إلى الدية . وهو لا يكون كذلك في حالات القتل التي ينظر إليها القبليون بوصفها بالغة البشاعة والجسامة .

فلدى قبائل العراق (آل فرعون ، ص ٥٥) اذا قتل رجل آخر طمعا في زوجته فحكم هذا القاتل اهدار دمه أينما كان فاذا هرب وأخذت قبيلته تستجمع نفسها وتتأهب للتعويض واداء الدية المضاعفة بعد خلاص صاحبها من القتل تكون الدية على النحو التالي : تُعطي قبيلة الجاني لا قارب القتل أربع زوجات ويحمل أهل القتل على ارض القاتل ومقاره ، وما يملك من راعية أو ناهية ، ولا يعود الجاني الى حيّه او قبيلته حتى الممات .

كذلك اذا قتل رجل آخر طمعا في شوته . وكان القاتل من قرابة القتل ألزم القاتل بالجلاء نهائيا فغلا عمن حرمانه من الزواج من احدى بنات القبيلة التي ينتميان اليها ويحمل ورثة القتل على كل ما كان للقاتل من مسال أو عقار : (آل فرعون ، ص ٥٤ ، هـ ١) .

ومن القواعد المقررة في العرف القبلي أن الجلاء لا يفرض على النساء بأي حال من الأحوال .

يقول آل فرعون (ص ٥٤ ، هـ ١) مثلا من عشائر العراق انه " اذا قتلت امرأة رجلا فليس عليها سوى أن أهلها يؤدوا دية ذلك القتل بدون جلاء . لان المرأة لا ينطبق عليها مؤدى تلك الأحكام التي تنطبق على الرجل ، وكذلك المرأة اذا قتلت ابنها أو بنتها فعلى أهلها أن يؤدوا لعشيرة الولد دية قتل ، وتستثنى المرأة من الجلاء " .

القسم الثاني

الظروف المؤثرة في الجرائم على القتل

تقضي الأعراف القبلية العربية المعاصرة بإسقاط الجرائم من القاتل في ظروف معينة . وتقضي بتخفيف الجرائم أو تشديدها في ظروف أخرى . كما أنها تتضمن إجراءات معينة تستهدف حماية أهل القتل على التخلي عن الشار والتمايح مع القاتل وجماعته .

وستتناول فيما يلي الحديث عن :

- أولا - الظروف المسقطه للجرائم على القتل .
- ثانيا - الظروف المخففة أو المشددة للجرائم على القتل .
- ثالثا - إجراءات الطح عقب القتل .

.....

المبحث الأول

الظروف المسقط للجزاء على القاتل

يلغى العرف بعدم توقيع أى جزاء على القاتل وذلك إذا حدث القتل فى ظروف معينة تستعرضها فيما يلى :

أولاً- ممارسة السلطة الأبوية

يقر العرف لدى القبائل العربية (انظر مثلاً آل فرعون ص ٥٥) للآب بالحق فى قتل ولده ابناً كان أو بنتاً ، وسواء كان لهذا القتل مبرر ام لم يكن . فالآب يتمتع فى هذا المسمى بسلطة تقديرية مطلقة ، ولا يخفى فى ممارستها لاية رقابة او اشراف سوى استهجان الراى العام اذا خرج فى استخدامها عن المألوف . لكن الآب لا يتعرض لأى جزاء اذا قتل ولده . ولو كان فى هذا القتل قد اساء استعمال سلطته . واذا قتل الام ابناً أو ابنتها فان الأمر يتوقف على ما اذا كانت تنتمى الى نفس جماعة القرابة أو الخمسة وفى هذه الحالة ليس ثمة مجال لدفع دية فالمستول من فعلها هم أعضاء جماعتها وهم الملزمون بدفع الدية من جريماتها لكنهم هم أيضاً الذين يجعلون عليها وليس من المعقول أن يدفعوا باليمين ما يتردونه بالشمال . لكن اذا كانت الام من عشيرة غريبة التزم أهلها بدفع الدية لجماعة زوجها .

ثانياً - أداؤه واجب أو ممارسة حق

قد يقع القتل أداؤه لواجب يلقيه العرف على عاتق القاتل أو ممارسة لحق يمنحه إياه .

وأوضح مثال لذلك هو جرائم العرض . فالعرف ، لدى كثير من القبائل العربية ، يُلقي على عتبة الفتاة المصافحسة أو الزوجة الزانية واجب قتلها وقتل شريكها . فلدى قبائل شمال الجزيرة العربية ، على خلاف الحال لدى بعض قبائل جنوب الجزيرة ، لا يني الفتاة أو المرأة أو أخيها أو عمها أو ابن عمها أن يقتلها إذا صافحت أو زنت . ولا يتعرض القاتل فـى هذه الحالة لى جزاء ، لأنه ، فى نظر العرف القبلى ، لم يفعل أكثر من أنه أدى واجبا أو استعمل حقا .

يقول جوسان (عرب مؤاب ، ص ٢٨) مثلا أن " البنت التى تستجيب للغواية تقتل فى الحال : يقتلها أبوها أو أحد قرابتها . فقد قبلت أخت طلال ، شيخ بنى صخر ، أن يضاجعها لدرى نزل ضيفا على خيمة أبيها . وتمكن الدرى من الهرب تحت جنح الظلام ، و قُتلت الفتاة فى صباح اليوم التالى . ولدى الجهالين كانت المرأة أو الفتاة التى تخل بواجبها تنقاد الى وسط المغرب حيث يقوم أحد اقاربها بقطع رأسها بغربة سيف .

ويقول آل فرعون (ص ٩٥) من عشاير العراق فيمنع يتعلق بقتل المرأة المتهمة بالزنا أن " العرف العشائرى له حكم من العنف والقسوة بمكان فى مثل هذه المواضع ، لأن الشرف العشائرى يابى اشد الاباء ، ويكاد يكون أعنف شىء يستفز الشعور العشائرى العربى هو هذا الموضوع . ولذا نرى أن الرجل لمجرد سماعه بتهمة امرأة من لحمته بهذه الوصمة من قبل رجل آخر فاول شىء يفعله ولئى المرأة هو قتلها بدون قيد أو شرط حتى قبل التحقيق فى قضية اثبات التهمة او نفيها " .

كذلك لا يستتبع الأخذ بالشار شارا من ولئى الدم . فولئى الدم عندما يشار لقريبه فيقتل قاتله أو أحد خمسته ، يستعمل

حقا يقره العرف، ولهذا ليس من المفروض أن يستتبع القتل - الذى تم على سبيل الأخذ بالشار - شأرا جديداً وإذا كان هذا هو المفروض من الناحية النظرية، فمن الناحية العملية قد يستتبع القتل على سبيل الشار شأرا جديداً وهكذا يتسلسل القتل والشار عبر أجيال عديدة.

ثالثاً - قتل السارق فى ظروف معينة

يسمح العرف بقتل السارق فى ظروف معينة فى هذه الحالة لا يستتبع قتل السارق شأرا من القاتل. ويبيح العرف قتل السارق إذا أحاطت بالسرقة ظروف متعددة، كان تحدث السرقة ليلاً وفى بيت المسروق : (موسىل، ص ٤٩٥ وأبو حسان، ص ٢٧١).

رابعاً - قتل الجانى فى جرائم العرض

تنظر المجتمعات القبلية الى جرائم العرض بوصفها جرائم بالغة البشاعة، ولذا فالجزاء عليها يتسم بالشدّة المتناهية، وإذا اكتشف الجانى فى مثل هذه الجرائم فى حالة تلبس لمصيره القتل حتماً على يد وليّ المرأة - والقتل الذى يحدث، فى مثل هذه الأحوال، لا يستتبع شأرا. فالعرف يعطى وليّ المرأة الحق فى قتل الجانى الذى انتهك عرفة وثلم شرفه.

ومن هنا فان قتل الزانى او المفتصب او الخاطف لا يستتبع، طبقاً للعرف القبلى، شأرا من القاتل ولا الزاماً له بدفع دية.

فلى بعض قبائل الحجاز مثلاً (البلاذى، الادب الشعبى فى الحجاز، ١٩٨٢ ص ٢٩٥) " إذا وَجَدَ أحدهم رجلاً فى بيته فقتله

فأهل الرأي منهم يجمعون بأن ليس لأهل القتل حق المطالبة بدمه ،فهو" واطى" فراش" ودمه مهدور".

ولدى قبائل شرق الأردن لولى المرأة الحق فى قتل الزانى والزانية،وقتل المفتصب فى حالة ضبط الجناة متلبسين ولا يستتبع هذا القتل شأرا ولا يقتضى دفع دية.

فلأهل الزوجة الزانية (شلحد ،ص ٢٤٧) الحق - فى حالة هروب الزانى عند ضبطه متلبسا وفى حالة ثبوت الزنا بدليل آخر - فى ملاحقته وقتله . غير أن أهل الزوجة لا يحق لهم قتل الزانى إلا بعد قيامهم بقتل الزوجة . فإذا تقاسموا عن قتلها لم يكن لهم حق فى الشأر من الزانى.

خامسا - وأد الطفل غير الشرعى

يجرى العرف لدى القبائل العربية ،بقتل الاطفال الذين يولدون من علاقة غير مشروعة . وفى مثل هذه العلاقات تبذل كل محاولة لاجهاض الفتاة أو المرأة ،وإذا لم تجهض الفتاة أو المرأة جنينها لسبب أو آخر ينتهر الى حين ولادته حيث يواد فى الحال . ويكون الاجهاض أو الواد فى الحالات التى يتعذر فيها زواج الفتاة أو المرأة ممن كان سببا فى حملها .

فلدى الروالة (موسىل ،ص ٢٤٠) مثلا اذا وقعت فتاة ضحية اغتصاب فان أقاربها لا يتعرضون لها ولكنهم يعمسون الى قتل المفتصب والمولود .ثم يطلبون الى أهل الرجل المقتول دية المولود . فالطفل لا يمكن الاحتفاظ به حيث لن يكون له أهل ويؤخذ منه تعويضا لأنه اضعف الفتاة (بسبب الحمل) وهى عضو فى قرابتهم .

المبحث الثاني

الظروف المختلفة أو المشددة للجرائم على القتل

يتفاوت الجرائم على القتل في العرف القبلي تبعاً لظروف عدة . بعضها يؤدي الى تخفيف الجرائم بينما يؤدي بعضها الآخر الى تشديده . ومن هذه الظروف ما يتعلق بالقصد او الباعث ومنها ما يتعلق بالظروف المقتترنة بالقتل وكيفية تنفيذه ومنها ما يتعلق بالقاتل أو القتيل .

ونستعرض فيما يلي هذه الظروف المختلفة :

أولاً- القصد الجنائي

من الشائع في القبائل العربية ، على نحو ما رأينا ، التفرقة في الجرائم على القتل بين القتل الذي يقتدرن بقصد القتل (القتل العمد) والقتل الذي لا يقتدرن بقصد القتل (القتل الخطأ) . ففي حالة القتل العمد قلما يقبل أهل القتل الدية ويعيرون عادة على الشار ، بينما في حالة القتل الخطأ لا يجد أهل القتل حرجاً في التخلي عن الشار وقبول الدية .

يقول آل فرعون (ص ٤٢) عن عشائر العراق مثلاً : " إذا حدث قتل عن طريق الخطأ كأن يعوب أحد بندقيته التي هدف يقعده ، فتصيب الطلقة خطأ شخصاً لم تكن أصابته مقصودة يدفع القاتل الدية لأهل القتل ولا يحكم عليه بالجلأ " .

ويقول البولس (ص ١٢٠) عن قبائل شرق الأردن " وإذا وقع القتل غلطاً عن غير قصد فالعرب تتقاضى الدية بكاملها

بدون وفاق على القاتل ولا ثأر منه "

كذلك يقول ابو حسان (ص ٢١٢) من قبائل شرق الاردن أن البدو يميزون بين نوعين من القتل : القتل العمد سواء كان قتلًا عاديا أم قتلًا بطريق الدفيلة او الفدح (الترمذ) وفي هذه الحالة لا يتسامح البدو اذ يعتبرون الثأر من الجاني وعشيرته اول الواجبات واقدسها . والقتل الخطا ويتسامح البدو بالنسبة له لانه وقع (قفاءً وقدرًا) ويعتبرون التسامح به نوعاً من الكرم والنخوة لان الجاني لم يقعد الاعتداء على المجنى عليه وبالتالي لم يقعد الاعتداء على عشيرته : (وانظر بالنسبة للرواية : موسيل ٤٩٦) .

ويقول تيسيجر (ص ٦٦) من عرب الاهواز انه في حالة القتل العمد من المؤكد ، في الغالبية العظمى من الحالات أن يرفض أقارب القتيل قبول الدية وان يعروا على أن يأخذوا دما بدم .

ثانيها - الدفاع عن النفس او المال او العرف

يجرى العرف في بعض القبائل باعتبار الدفاع عن النفس او المال أو العرف سببا في تخفيف الجزاء على القاتل وليس سببا في إسقاطه كلية . فالقتل الذي يحدث في مثل هذه الظروف وان كان لا يستتبع ثأرا فإنه يقتضى دفع دية .

فلدى أولاد علي (الجوهري ، ص ٩٩) في محراة مصر الغربية يُكْرَم الرجل الذي يدافع عن نفسه أو عن ماله أو عن عرقه ويقتل المعتدى عليه . بدفع دية كاملة لاهله ، غير أن هذا القتل لا تتسبب عنه مداوات مطلقا بين قبيلة الفاسل وقبيلة المجنى عليه .

ثالثا - الباعث على القتل

يأخذ كثير من القبائل العربية الباعث على القتل مأخذ الاعتبار ، ويشدد الجزاء على القتل إذا كان هذا الباعث دنيئاً .

فلدى مشائر العراق (آل فرعون ، ص ٥٥) الجزاء على القتل العمد العمد الذي يخلو من البواعث الدنيئة هو الدية ، فغلا عن جلاء القاتل مدة سنة . أما القتل العمد الذي يقع تحت تأثير باعث دنيء فجزاؤه يتم بالشدة البالغة . فالرجل الذي يقتل آخر - مثلاً - طمعا في الزواج من امرأته لاشيء آخر يَهْتَرُ دمه دون قيد أو شرط . وإذا هرب القاتل وأرادت قبيلته دفع الدية فأداء الدية يكون على النحو التالي : تُعْطَى قبيلة القاتل لأقرباء القاتل أربع زوجاته ويحصل أهل القاتل على أرض القاتل وعقاره وما يملك من رافية أو ناغية ، ويمتنع على الجاني العودة الى حيه أو قبيلته حتى الممات . كذلك إذا قتل رجل رجلاً قريباً له طمعا في شوته فرض على القاتل القريب الجلاء نهائياً ، وامتنع عليه الزواج من أية امرأة من نساء قبيلته ، وأُعْطِيَ ورثة القاتل كل ما كان للقاتل من منقول أو عقار . وامتنع كل رجل شريف عن دخول داره في الجلاء . لان مثل هذا الجاني يوصف بالخيانة والغدر والدناءة .

رابعا - جنس القاتل

قد يختلف الجزاء على القتل تبعاً لجنس القاتل وكونه ذكراً أم أنثى . ومن يطالع أعراف القبائل العربية سوف يدهش لما بينها من تفاوت كبير في هذا الخصوص فبينما نجد دية الانثى ، في بعض القبائل ، لا تكاد تصل الى نصف دية الذكر

نحدها في البعض الآخر مساوية لدية الذكر . بل من القبائل ما يجعل دية الأنثى نصف دية الذكر ، بل ان منها ما يجعل ديتها أربعة أمثال دية الذكر .

ولدى بعض عشائر العراق (حسنين ، نظام المسقولية ١٩٦٧م ، ص) دية المرأة نصف دية الرجل ، وفي البعض الآخر ديتها مساوية لديثه . بل ان دية المرأة لدى بعض قبائل العراق قد تفوق الى حد ما دية الرجل ، وفي ذلك يقول آل فرعون (ص ٥٥) أنه " اذا قتل رجل امرأة فلا عليها دية مماثلة لدية الرجل وتتبع نفس المراسيم التي تجري عند قتل رجل . وفوق الدية يؤدي القاتل امرأة أو عشرة ليرات باعتبار الليرة تحمالة وخمسون فلساً . وهو ما يسمى في العرف القبلي " حشم " لان القاتل اعتدى على امرأة ليست لها صفة الرجال " .

ولدى الرواله (موسيل ص ٤٩٣) دية المرأة أقل حتى من نصف دية الرجل . فدية الرجل من نفس القبيلة أو من قبيلة بن عمه تتفشل في فرس وخمسين ناقة وجهاز راكب كامل (بندقية وسيف وخنجر ، وخرج ناقة وقر وكلب صيد) ، بينما دية المرأة خمس وعشرون ناقة فحسب . ويبرر الرواله ذلك بقولهم أن المرأة لا تصل قيمتها الى قيمة الرجل (ما هي مثل الزلمة ناقمة عن الزلمة) .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن دية المرأة مماثلة لدية الرجل ، وفي بعضها الآخر دية المرأة نصف دية الرجل ، وفي بعضها الثالث دية المرأة أربعة أمثال دية الرجل : (جوسان ص ٢٢٥ ، وشلحد ص ٢٢٨ ، وسلمان ص ١٣١) .

ولدى أولاد على في صغراء مصر الغربية (كهنيت ، ١٩٠٧)
كانت دية الرجل ٣٠٠ جنيهها ودية المرأة ١٥٠ جنيهها . بينما
كانت دية المرأة لدى بدو سيناء أربعة أمثال دية الرجل (٦) .

خاصة - سن القتل

كذلك قد يتفاوت الجزاء على القتل تبعاً لمن القاتل
ففي بعض القبائل دية غير البالغ مماثلة لدية البالغ . بل
قد يحوى بين دية الجنين ودية البالغ . وفي البعض الآخر دية
غير البالغ أضعاف دية البالغ . ولدى القبائل التي تغافد دية
الانثى قد تصل دية الفتاة الصغيرة الى ثمانية أمثال دية
الرجل . فدية الانثى اربعة امثال دية الذكر ، ودية المضيّر
اربعة أمثال دية الكبير فاذا كانت الانثى صغيرة كانت ديتها
ثمانية أمثال الدية العادية .

يقول المودى (١٥٩٠) مثلاً عن قبائل اليمن أن الجزاء
على قتل المرأة او الطفل او الرغل (الشاب او الرجل
غير المختون ، يتسم بالشدّة البالغة ، فالاعتداء الذى من هذا
القبيل يعتبر ضمن الاشياء المعيبة الكبيرة مثل قتل السيّر
(رفيق الطريق) او العدوان فى يوم السيل أو يوم هجوم
الجراد ، او فى السوق او ما يشبه ذلك .

ويقول شكير (١٤١٤) عن بدو سيناء أن من قتل طفلاً
مد قتله " دليخة " ووجب عليه أربع ديات

سابعة - دفع القتل الاجتماعى

قد يتفاوت الجزاء على البقتل تبعاً لمكانة القاتل
الاجتماعية فمن الشائع لدى القبائل العربية تشديد الجزاء

على قتل أحد شيوخ العشائر أو أحد أفراد أسرته . ولما كانت الدية تحل في هذه الحالة محل القتل . وحتى في حالة قبول الدية كانت تدفع من أجل الشيوخ أو أفراد أسرهم دية مضاعفة .

فلدى بعض عرب الاهواز (تيسيجر ، ص ٦٥) على سبيل المثال ، دية قتل أحد الافراد العاديين ست نسوة ، بينما دية قتل أحد أفراد أسرة شيخ القبيلة خمسون امرأة . كذلك يجري العرف لديهم بأن تكون دية أحد السادة (وهم الذين يُفتبرض أنهم من ذرية النبي صلعم) اكبر من دية الفرد العادي (سليم ، ص) .

كذلك كان العرف يجري بالتفرقة في الجزاء بين قتل الحر وقتل العبد فالجزاء على قتل الحر اشد منه على قتل العبد .

فلدى أولاد علي (الجوهرى ، شاطئ الاحلام ، ص ٩٨) فى صحراء مصر العربية ، بينما كانت دية الرجل الحر المقتول عمدا ٤٠٠ (أربع مائة) جنيه مصرى ، كانت دية العبد المقتول عمدا هى القيمة التى دفعها سيده عندما اشتراه ، ودية العبد المعتوق ، بورق مشبوت او بشهود عدول او بيمين أهله ، ٢٠٠ (مائتا) جنيه مصرى .

سابعاً - كون القتل جارا (مستهجرا)

ومن الظروف التى تؤدى الى تشديد الجزاء على القتل أن يكون القتل جارا أى كانت صفة الجوار ، أى سواه كان الجوار ناشئا عن الضيافة أم عن رُقَّة الطريق أم عن الخيانة أم الظنابة أم القصاره . فقتل المجير - اراه يعتبر جنائية

بالغة البشاعة وهو فرض لا يكاد يتحقق عملاً بسبب تقديس العرب لواجبات الجوار . كذلك يستتبع قتل شخص في جوار آخر تشديد الجزاء على القاتل . ففي مثل هذه الحالة قلما يرضى المجير الا بقتل قاتل جاره . وفي الحالات التي يقبل المجير فيها او لئى الدم الدية يلتزم القاتل فغلا عن الدية التي تؤول الى اقارب القتيل ، بترضية المجير . وهي ترضية قد تكلفه الشيء الكثير .

فلدى قبائل شرق الاردن (سلمان ، ص ١٣٢) اذا وصل المستجير امام الخيمة وقال لصاحبها انا ذخيرك وكان قاتلا احد افراد عشيرته فلا يغره باذى ، وان قتله احد خارج الخيمة فالقاتل يطر الى دفع دية الدم وحق الدخلة .

وروى (ديكسون ، عربى الصحراء ، ١٢٩ ، ١٢٩) أن احد شيوخ قبيلة ظفير فى العراق هدد يوما (فى سنة ١٩١٢) فى المجلس بانه سوف يكوّزق نفسه بسيفه ، الذى امتله لتنفيذ تهديده ، ان ، لم يوث بابنه امامه ويقتل فى حفوره وكان ابنه قد قتل جاره (قهيره) اثناء مشاحنة حمقاء ، وحاول اعضاء الاسيرة انقاذ الفتى لكن مع اصرار الشيخ على تنفيذ تهديده اضطر ابن اخيه "عمود المويط" ان يقبض على الفتى بنفسه ويقتله بيده امام عيني ابيه انقادا لشرف القبيلة .

ولدى بعض قبائل اليمن (العودى ، ص ١٥٦) يضاعف الجزاء على القاتل اضافة مضاعفة اذا وقع فى حالة طمس معلى ومتفق عليه ، كالاغتداء على عابر سبيل او المستجير او الضيف او السيّر (رفيق الطريق) ولو كان هو العدو نفسه .

ثامنا - العلاقة بين القاتل والمقتول

يجرى العرف ، لدى بعض القبائل العربية ، بهجـل دية القتيل الذى ينتمى الى نفس قبيلة القاتل او الى قبيلة ترتبط معها برابطة ابن العم (بن عمه) اكبر من دية القتيل الذى ينتمى الى قبيلة غريبة .

يقول المرأوى (ج ٤ ، ص ٤١١) عن عشاشر العسراق أن الدية بين الذين هم من قبيلة واحدة هي خمسون بعيرا و فرس واحدة وهو الغالب فى سائر البدو ، بينما دية الاجانب وهم الريفيون سبعة من الابل .

ويقول موسى (ص ٤٩٢) عن قبيلة الروالة ان دية الرجل من نفس القبيلة أو من قبيلة تربط بينها وبين قبيلته رابطة قرابة هي فرس وخمسون ناقة ، وجهاز راكب كامل ، بينما دية الرجل من قبيلة غريبة هي سبع من الابل فقط .

ويبدو أن السبب فى تعظيم دية القتل داخل القبيلة الواحدة ، او القبائل المرتبطة فيما بينها برابطة القرابة هو أن هؤلاء الاقارب يكثر اتصالهم ببعض ومن ثم يزداد احتمال وقوع القتل بينهم على خلاف الحال بالنسبة لأولئك الذين ينتمون الى قبائل مختلفة . ففرس اتصالهم ببعض ، بحكم طبيعة الحياة فى الصحراء ، محدودة للغاية ، ومن ثم فإن احتمال حدوث قتل بينهم احتمال ضعيف الى أبعد حد . فالعرف يستهدف بتفليظ الجزاء على القتل داخل القبيلة والقبائل المرتبطة بها برابطة قرابة الاقوال - قدر الامكان - من حوادث القتل (الراوى ، ص ٦٦٢) .

كذلك يقول شقير (ج ٢ ص ٤١٤) عن بدو سيناء أن من
قتل فدرا واختلاسا في مكان منقطع وانكر ثم ثبت عليه القتل
عدت فعلته " دليخة " وطولب باريح ديات، فإذا أخذ أهـ
القتيل بالشأر من واحد ودخل العقلاء بالملح حكم القصاص
على أهل القاتل بثلاث ديات فيأخذ أهل القتل دية واحدة
ويتصدقون بواحدة ويسامحون بواحدة .

.....



المبحث الثالث

اجرايات الملح عقب القتل

يجرى العرف، لدى القبائل العربية، باتتبع اجرايات معينة لتحقيق الملح - عقب وقوع قتل - بين جماعة القاتل وجماعة القتيل وتستهدف هذه الاجرايات اقناع أهمل القتيل بالتخلي عن الشار وقبول الدية بدلا منه .

واجرايات الملح متشابهة الى حد بعيد بين القبائل العربية رغم اختلاف مواقعها الجغرافية . وتنطوي على تدخل من قبل شيوخ العشائر والقبائل يقعد الوساطة بين الطرفين المتعاضدين والخضط أدبيا على أهل القتيل لقبول الطلح مع القاتل واهله . وتتطلب اجرايات الملح عادة اذلال القاتل نفسه في مواجهة ولي الدم والسلوك امامه مملك المستسلم العاجز المستعد للقيام بكل ما يُطلب اليه، تهدئة لمشاعر أهل القتيل، وتطبيب لآخاظرهم وارضاء لكرامتهم التي ينال منها تنازلهم عن الشار وقبولهم الدية . وانشاء القيام باجرايات الملح يتم الاتفاق على الدية المطلوبة ويُعين الكفلاء الذين يكفلون قيام القاتل واهله بالوفاء بها ويكفلون من ناحية أخرى عدم تعرض أهل القتيل للقاتل واهله بشر .

ونستعرض فيما يلي وصفا دقيقا وملفلا لاجرايات اتمام الملح لدى قبائل شرق الاردن في أوائل هذا القرن .

يقول البولس (ص ١١٧ و ١١٨) في وصف هذه الاجرايات :

" يبادر القاتل بعد ارتكاب الجريمة الى الهرب من وجه احاب الشار . فيلجا الى قبيلة غير قبيلتهم وغير

متحالفة معها وكذلك يفعل القاربه الاذنون الى الوجه الخامس.
على أن هذا يمكنه أن يفتدى نفسه بمال أو جمال ان رضى بذلك
أهل القتل ، اما الذين هم أبعد نسبا الى المجرم فعليهم
ان يقدموا جملا لأهل الشار يسمى " جمل النوم " ، يقدمونه لهم
بوجه أحد كبار العشيرة وينامون مرتاحين .

بعد ذلك تتوالى الايام والشهور وأهل القتل يراقبون
الفرص لأخذ شأهم من عدوهم ، وكثيرا ما يكمنون له فى الطرق
أو يهجمون ليلا على محل مخبئه حتى يفتكوا به خارج ملجئه
لأنهم لا يمكنهم الايقاع به فى بيت حامية دون أن يصبح هذا
عدوهم لأنهم خفروا بحماه ، فيشار منهم أى شار .

" على أن الايام لابد لها من أن تُهد غصبهم ، وتهدىء
جأشهم . فعند ذلك يبادر القاتل الى السعى فى طلب الملاح
معهم . فيرسل اليهم من يتوسط به . ولاحظ أنه خائب مردود فى
المرة الاولى فان رُدن (مُقَدَّم الكم من قميمه) القتل الذى
قطعه أخوه أو أبوه من قميمه وغمسه فى عبيط دمه لم يـُـزل
معلقا نصب امينهم على عصاة طويلة عند باب الخيمة . بيد أن
المذنب لا يقطع الامل فانه بعد مدة وجيزه يلتبس توسط بعض
ذوى الوجاهة من القبائل المجاورة . فيعيثون يوما يجتمعون
فيه عند بعض كبار المشايخ " ويكدون " كما يقولون وجاهة . على
أهل القتل ليطحروهم مع خصمهم .

" فعندما يكمل جمعهم ويجلسون هناك على شكل نصف
دائرة فى صدرها الشيخ الكبير وأهل القتل يأتى المجرم
أو وكيله مكشوف الرأس وعقاله حول رقبته ، ويجثو على ركبتيه
أمام الجماعة صامتا ذليلا . فتقدم حينئذ القهوة فان كان
الاجتماع فى بيت أهل القتل يرففونها مؤجلينها الى نيسل

طلبهم أمضى المصالحة، فبفتتح الشيخ الكبير الكلام بحديث عام من مصائب الدهر ونكبات الزمان وخبت الشيطان الذي يحمل الإنسان على ما لا تحمد عقباه وضرورة الاحتمال وشرف المصالحة..... الخ.

" حينئذ يقوم المذهب من مكانه ويدنو متذلا من صاحب السار وهو الأقرب إلى القتل ويطلب المصح. أما هذا فيأخذ بعذتي قتاله ويقبض على عنقه ثم يهرأه قاتلا له ابن أخى (أو أبى إذا كان المقتول أخاه أو أباه) هل هو فى خيمته؟ فيجيبه القاتل : نعم هو هناك. ويراجع السؤال ثلاثا ، والجواب مثله . ثم يقول له صاحب الدم : هل انت مستعد لان تدفع كل ما يطلب منك ؟ فيجيب : نعم انى مستعد. حينئذ يأخذ صاحب السار ويحرد مبالغا ومشددا ما يريد دية عن دم قريبه . فيطلب بنتين أو أكثر من قرابة القاتل ليأخذهم ما لنفسه أو يزوجهما من أصحابه ويأخذ مهرهما. ثم كذا من الجمال وكذا من الثياب وكذا من السلاح وكذا من الأرض وكذا من الفلال وكذا من النقود... الخ. وعند كل واحد من هذه المطالبات يجيب المجرم خافعا صاغرا : نعم. نعم كما تريد.

" فحين ينتهى من سرد مطالبه يجيبه كبير الجماعة : ان ما طلبته لهو قليل فى جنب قيمة القاتل ولك أن تطلب أكثر من ذلك . ولكن الا تترك شيئا لوجه الله ولرسوله . فلا يحب صاحب الدموى الا أن ينقى شيئا مما طلبه . فيرجع الشيخ ويدعوه الى حم شىء آخر لوجه فلان من الحافرين. ثم لكرامة فلان . ثم لكرامة الشيخ نفسه . ثم لكرامة الجماعة كلها الى ان يرى أن المطالب قد انصرفت فى حدود محتملة وفى وسع الغريم أن يقدمها .

" على أن صاحب الدعوى له أن يعر متمسكا بكل مطالبه
بيد انه عادة لا يسعه الا أن يكرم من دخلوا عليه وسطاء من
أهل الوجاهة لما يقدره من الاحتياج اليهم يوما في مستقبل
الايام : فاداً يتم الاتفاق بين الفريقين ويعين الكفلاء عليهما
على أن الواحد يدفع كل ما فرض عليه والثاني لا يعود يتعرض
له بالى والا فتدور عليه الدوائر ويصبح هو المذنب وتعتقد
الرأية البيضاء حينئذ في رأس كل سارية وكل من الحاضرين
يعقد فيها عقدة ، ثم ترفع نساء المذنب امواتهن بالاهازيج
(الزلاط) تبشيرا بعقد الطلح ورجوع السلام ."

" حينئذ يقوم المذنب أو الناشئ معه ويجلس مع الجماعة
وافعا عقاله على رأسه وتدور فناجين القهوة . ثم تذهب
الذبيحة . وبعد أن يتناولوا الطعام يرجع كل الى بيته . وإن
عجز القاتل عن أداء الدية يعقد راية بيضاء يطوف بها فى
أحياء العرب ، طالب المساعدة لجمع ما هو مطلوب منه . وهذه
تدعى راية الدية ، ويغرسها عند باب الخيمة ليعلم بنيتها من
يراهها .

ويصف العزيزى (صفحات من التاريخ الاردنى ومن حياة
البادية ، ١٩٦١ ، ص ٢٢٢) اجراءات الطلح لدى بلو " مادبا " بعد
الوصف السابق بحوالى خمسين سنة فيقول :

" فى حالة وقوع جنائية قتل او هتك عرض يحق لاهل مسن
اصابته الجنائية ان يتلفوا اموال الجانى ، الى الجد الخامس
ولهم أن يقتلوا من تمل اليه يدهم فى اثناء (فورة الدم) وهى
ثلاثة ايام وثلاث وعند وقوع مثل هذه الجنائيات ، يسرع عقسلا
القوم فى الحصول على هدنة ، يسمونها (العطوة) ، وتدعى هذه
العطوة (عطوة المهربات المقربات) وفى اثنائها يرتحل

أقارب الجاني الى مكان يأمنون فيه الاضطام بفرضاتهم .ويظل
أهل الجاني مستجيرين بزعيم احدى العشائر القوية ، الى أن
يقتنع خومهم بضرورة المعاول (أى تعيين الذين يحق للقوم
مطاردتهم بسبب قرابتهم من الجاني) وعند قبول (المعاول)
يحفرون نصابة ، فى بيت أحد الزعماء ويخلفونه ان يقول الحق
فيقبض النصابة خنجرا ، باصابعه جميعها ، ويشهر الخنجر رمزا
لحق القوم فى قتل اقارب الجاني الى الدرجة الخامسة . اما
الذين فى الدرجة الرابعة ، فانه يحق لهم أن يدفعوا (بمسير
النوم) ويرجعوا الى ديارهم .وعلى اثر المعاول يحاول العقلاء
ان يجعلوا على (العطوة العامة) و (عطوة الاقبال) ومعنى
عطوة الاقبال أن القوم قد أسقطوا حقهم فى الشار وقبلسوا
الدية او الترضية .

وبعد أن يتمكن العقلاء من التمهيد للملح ، يبذل
أقارب الجاني جهودهم فى اقناع اكبر عدد ممكن من الوجهاء
للمسير فى جافة الملح ، ويرجو أهل الجاني من أحد الزعماء
المشهورين حسن الفالاح ، أن يعيهم (خيמתه) وينقل هذه الخيمة
رجال لا علاقة لهم بالجريمة ، وينصبونها سرا قبل الفجر وراى
بيت المطالبين بالجناية ، ويجهزون كل ما هو ضرورى للجافة من
طعام ونحوه ، فاذا طلعت الشمس وراى المطالبون بالشار الخيمة
جمعوا عقلائهم استعدادا للبحث فى امر الملح . وعند الفحص
يحضر الوجهاء الذين تتألف منهم الجافة ومعهم بعض مفاشر
النساء ، وعلى رأسهن امرأة احد الزعماء ، للاستفادة من جاهها
وسير فى طليعة الجافة كليل (عطوة الاقبال) ، دلالة على أن ،
القوم فى حمايته ، تم الملح أم لم يتم . ويحل هؤلاء جميعا
فى الخيمة التى نصبت .

وبعد ذلك يتولى اكبر الوجهاء نسا مفاوضة القوم
بشان الملح باستدعائهم الى خيمة الملح هذه . وعند حضورهم يقف

الزعيم المتفاوض وسط الخيمة ويأمر اكبر اقارب الجانى أن يتوجه الى أقرب رجل من خصومه مكانا ، ويلتمس منه العطش ويجعل عقاله فى عنقه كالقلادة ، ويركع بين يديه ، وفى يده خنجر منتضى ، يسلمه لخصمه ، ويسلمه طرف العقال قائلا :

"أقر واعترف ، أن فلان عندى ، وهذا سلاح بيدك ، وروحى بيدك ، ان أردت تدبج فحكك اخذت ، وان حجت روحى بالدية التى تفرضا ، فالقول قولك " .

وقد جرت العادة أن يمسك خصمه العقال ، ويلويه على عنقه ، ويقول له ثلاث مرات : عيئت فلان ؟ من هو قتال فلان ؟

فيجيب : " فلان عندى ، بين سحرى ونحرى ، وانا قتاله " وكلما سأله مرة وأقر ، وسع عروة العقال ، وبعد الاقرار ينتخب المطالبون بالشار أحد حلين . الحل الاول وهو الأشهر " ان يشوموا لهم شومة " ومعنى ذلك اسقاط كل حق لهم والاعفاء من الدية نفسها ، وفى هذه الحالة يقابل اهل الجانى الشيمة بشيمة مثلها ، اذ يزوجون احدى قريبات الجانى لاحد خصومه ، فتكون المصاهرة عربونا للعداقة . اما الحل الثانى فهو الدية . فاذا قرر القوم قبول الدية ، ساروا على الشكليات التالية : يقول الممسك على طرف العقال ممر يكاد يقتضيه

قريب الجانى :

" عندك بنت فلان ، من عشيرتكم حرة مدى ؟

... عندى .

مندك الارض الفلانية طلبية ؟

... عندى .

مند الفنيرة ذهب ؟

... عندى .

عندك مية ناقة - أو مية عوجا ساق ؟

- عندي .

عندك مية فرس ؟

- عندي

عندك مية فدان (زوج) بقر ؟

- عندي

وكلما طلب طلبا وقبله أرخى العقال المشدود على رقبته ، الى أن يعود العقال كما تقلده سابقا . فيقول لـ " قم ، قومتك بمية فدان البقر " فينهض ، ويكون عادة متدرجا من آخر الطلبات وقبل أن يجلس نائب الجاني يقول للذى لرض عليه الدية : " قومتنى بمية فدان ، بييش اتقعدنى " فيرد عليه " أقعدك بمية فرس " . فيعود الرجل الى مكانه ، ويشكر زعيم الجاهة القوم على أريحياتهم وتنازلهم عن طلب الشار . ويطلب منهم أن يتسامحوا بقسم مما طلبوه اكراما لله . وهكذا تتوالى التماسات التخفيض ، اكراما للرسول وللزعيم ، وللوجهاء الى ان يعلن انه لا سبيل الى التنازل عن شىء مما بقى ، فيطلب وكيل الجاني كفيلة يكفل تنفيذ شروط الطلح . ويطلب أصحاب الشار كفيلة ، يكفل دفع ماتم عليه الاتفاق . ويسمى الكفيل الذى يضمن حماية الجاني وأهله من أصحاب الشار (كفيل الدفا) ، ويُدعى الكفيل الذى يضمن دفع المطالبات التى فرست فى تلك الجاهة (كفيل وفا) . وفى اللحظة التى تدار فيها القهوة ، بعد اعلان الطلح ، يمتنع الوجهاء من شربها ، طالبين التسامح بشىء من المطالبين ، اكراما لقهوة اجاويد الله . فيتنازلون عن جانب من المطالبين - عادة . فيجهز أهل الجاني القَرى ، وبعد الطعام تنهض عقيلة النساء طالبة التسامح بجانب من المطالبين اكراما لها . وفيما هم يخدمون الخيمة التى

تم فيها الملح ،يقول أحد الوجهاء : " بيت فلان ،صاحب
البيت ،بيش تودعونه " فيتنازلون عن قسم من طلباتهم
اكراما للبيت ،فينصرف القوم وقد رفعوا راية بيضاء
يظهرونها عند كل عشيرة يمرون بها في طريقهم . ومن اقوالهم :

" فلان غزرايته ،ومحاسيته " (٧)

....



اول شاورات الطرة

القسم الثالث

مصدر الجزاءات العرفية للقَتْل في ظل الظروف الحديثة

لا تكاد توجد دولة عربية لا تشكل القبائل البدوية جزءاً أقل أو أكبر من سكانها. وفي كثير من البلاد العربية تركت القبائل البدوية بادية الأمر تتبع في شأن ما يُرتكَب فيها من جرائم سنن أسلافها على أساس أن هذه السنن أُلحِق بحياة البادية من القواعد الجزائية الحديثة. فغير أن احساس السلطة العامة المتزايد بضرورة القضاء على عزلة البدو وضرورة ادماجهم في الكيان العام لمجتمع الدولة من ناحية وتزايد رغبة السلطة المركزية في هذه الدول في احكام قبضتها على هذا الفريق من سكانها، فرضا لهيبتها وممارسة لسيادتها، حملها على اتباع سياسة تستهدف القضاء على العادات والتقاليد البدوية لاسيما تلك التي تمس الامن والنظام، وتدخل باختصاصات السلطة المركزية.

ومن أهم العادات القبلية التي حرمت السلطة المركزية على محاربتها والقضاء عليها عادة الاخذ بالشار. ففي كثير من البلاد العربية جعل المشرع من الاخذ بالشار جريمة يعاقب فاعلها بعقوبة القتل. ففي هذه البلاد أصبح القتل في حسد ذاته، أي سواء كان على سبيل الاخذ بالشار ام لم يكن، يعد جريمة عامة تهم المجتمع ككل، وليس مجرد جريمة خاصة تهم اهل القتل لحسب. وجعل المشرع من التحري عن البقاتل وضبطه ومحاكمته وتنفيذ الحكم فيه واجبا على عاتق اجهزة الدولة.

وكان المفروض، وقد حلت الدولة محل اولياء الدم في عقاب القاتل، أن تختفى عادة الشار. لكن المشاهد هو أن

هذه العادة بازالت شائعة في كثير من البلاد العربية لايبين البدو من سكانها فحسب بل ايضابين مجتمعاتها القبلية التي توطنت واستقرت . ويرجع ذلك الى أن عادة الشار عادة تضرب بجلودها بعيدا في حياة العرب . وقد ارتبطت بها معتقدات وقيم ترسخت في نفوس القوم وتوارثوها جيلا بعد جيل . فللازال بعض الناس في كثير من البلاد العربية ينظرون الى الشار بوصفه واجبا مقدسا ، تهون في سبيله كل التضحيات»

فلا زال الناس في كثير من المجتمعات العربية يمارسون الشار ، ولا يرى أهل القتل في الجزاء الحكومي على القتل ترضية كافية لهم . فهم يعرفون على أن يأخذوا شأركم بأيديهم . فقد يعمدون ، حتى في حالة القبض على القاتل والحكم عليه ، الى الاخذ بالشار من أحد قرابته الاقربين . وقد يحكم على القاتل بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة وعند خروجه من السجن يتربى له أولياء الدم ويقتلونه ، ومن هنا ظاهرة ازدواج الجزاء على القتل في بعض الاحيان حيث يجازى على القتل بعقوبتين احدهما قانونية توقعها السلطة العامة والاخرى عرفية توقعها اقارب القتل .

وشمة شواهد تشير الى أن وقت اختفاء عادة الشار من البلاد العربية مازال بعيدا . فهي عادة ترتبط ، كما رأينا ارتباطا وثيقا بمعتقدات شعبية عميقة ، وقيم اجتماعية راسخة وليس بمقدور الناس أن يتخللوا من سيطرة هذه القيم وتلك المعتقدات الا بانتشار التعليم وارتقاء مستوى المعيشة . وهما هدفان قد يقتضى تحقيقهما ، في بعض البلاد العربية ، وقتا غير قصير .

ومن الظواهر الملحوظة بخصوص الجزاء على القتل الاتجاه نحو اختفاء عادة تسليم القتال من قبل جماعته الى جماعة

القتيل في حالات مغية للانتقام منه بقتله . فقد كانت هذه العادة فيما مضى أكثر شيوعا منها في الوقت الحاضر . ولا شك ان من أهم اسباب اختفاء هذه العادة اتجاه " السلطة المركزية نحو العقاب على الأخذ بالشار ، وسير التضامن العشائري الى الضعف والانكماش . فقتل القاتل الذي يتم تسليمه الى جماعة القتيل يقع تحت طائلة العقاب شانه شأن القتل الذي يباشره أهل القتيل ابتداءً . ثم ان سلطة شيخ العشيرة لم تعد في الوقت الحاضر بنفس القوة التي كانت عليها فيما مضى ، حيث كان في وسعه تسليم القاتل في بعض الحالات ليقتل .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة للشار وتسليم القاتل لقتله ، فان الدية على العكس تستمر طويلا بوصفها جزاء للقتل بل ان اتجاه المشرع في البلاد العربية نحو العقاب على الشار يؤدي الى استبدال الدية بالشار في حالات متزايدة . ومن ثم تصبح حالات دفع الدية أكثر شيوعا في الوقت الحاضر منها في الماضي .

والدية ذاتها لم تبق بمنأى عن تأثير ظروف الحياة الحديثة . فقد طرأت عليها تغييرات تناولت الكثير من جوانبها .

ففي ظل الظروف الاصلية للمجتمعات البدوية كانت الدية تتمثل في عدد من رموس الحيوانات ، اما في الازمنة الحديثة وبسبب شيوع استعمال النقود لدى البدو ، فقد حلت الدية النقدية محل الدية العينية . ففي معظم الاحيان تدفع الدية في الوقت الحاضر ، في صورة دية نقدية (٨) .

كذلك كان من الشائع أن يعطى أهل القاتل أهل القتيل فتاة (فُرّة) أو أكثر على سبيل الزواج دون مهر . — ان

الدية ، في بعض القبائل العربية ، كانت تتمثل أساساً فـى عدد من النساء وان جار استبدال بعضهن بمقادير محددة من النقود . وفي الوقت الحاضر ثمة اتجاه نحو اختفاء عادة اشتغال الدية على نساء واحلال النقود محلهن .

فلدى بدو سيناء (شقير ، ص ٤١٤) كان العرف يجبرى باعطاء فتاة بكر الى احد اقارب القتيل بلا مهر ، ولما كانت البنات الابكار يانطن من هذه العادة لما فيها من المفسدة عليهن ، جوزوا فداء الفرة بخمس ربايعات .

ولدى قبائل شرق الأردن (العبادي ، القضاء ، ص ٨٠) كان العرف يجري بتعليم فتاة او اكثر الى ذوى القتيل ، وقد تدخل المشرع الاردني ليفع هذا لهذه العادة . فنص قانون محاكم العشائر (١٩٢٤) على انه " يحظر على محاكم العشائر الموافقة على تسليم الفتيات كجزء من الدية " . تضمن قانون محاكم العشائر الصادر في ١٩٣٦ نفا مماثلاً (م ٧) حيث قض بأن محاكم العشائر ممنوعة من الموافقة على تسليم الفتيات كجزء من البدية " ، واما هذا الحظر استعاض البدو عن كل فتاة بخمسة اباعر كهوض . وتسمى هذه الجمال: الطلبة .

ومن التفسيرات التي طرأت على الدية ، في الوقت الحاضر اتجاه بعض القبائل الى جعل مقدارها موحدا بحيث لا يختلسف باختلاف ما اذا كان القتيل شريفا ام وضيعا ، غنيا ام فقيرا رجلا ام امرأة : (شلحد ، ص ٣٢٥) .

ومن مظاهر التفسير التي تطرأ على الدية الاتجاه نحو قصر الالتزام بالمساهمة في توفيرها على الاقارب الاقربين ففيما مضى كان العرف يقضى بضرورة أن يسهم كل من الاقارب

الداخلين في نطاق الخمسة بنصيب، يحدده العرف، في الاموال اللازمة كدية وثمة اتجاه في الوقت الحاضر الى تضييق نطاق الاقارب المسؤولين عن دفع الدية، او الى تحميل الجاني واسرته المباشرة بالقدر الاكبر من الدية. كما أن ثمة اتجاهها نحو اتاحة الفرصة للاتفاق بين الاسر المختلفة للقيام بسنور في هذا الخصوص، فقد تتفق اسرة مع اخرى على أن يتضامن أفرادها في حالة وقوع قتل من أحدهم، في دفع الدية المطلوبة. وعلى العكس قد تتفق اسرتان على عدم التزام أفراد كل منهما بالمساهمة، في الدية المطلوبة فع حالة ارتكاب احد أفراد الاسراتين قتلا لا يلزم أفراد الاسرة الاخرى، على خلاف ما يقضى به العرف بالمشاركة في دفع الدية (٩).

كذلك تؤدي ظروف الحياة الحديثة الى الاتجاه نحو تضييق دائرة اقارب القتل الذين لهم الحق في الحصول على نصيب في الدية المقدمة من القاتل وأهله. ف فيما مضى كانت الدية توزع على خمسة اقارب القتل طبقا لنظام جرى به العرف وفي الوقت الحاضر ثمة تطور مواز للتطور الخاص بالمشاركة في دفع الدية، يهدف الى تضييق دائرة اصحاب الحق في الحصول على نصيب في الدية من ناحية، وإلى الاعتراف للاتفاق السدي قد يتم بين الاسر في هذا الشأن بدور متزايد الاهمية (كينيت ص ٥٥ و العبادي، القضاء، ص ١٥٦).

ومن التغيرات التي طرأت على الجزاء القبلي للقتل اختلاف عدد من الظروف المؤثرة في الجزاء على القتل. فلم يعد من الجائز مثلا أن يقتل الرجل احد اولاده ولو على سهيل العقاب، كذلك فان قتل الزاني او الزانية وقتل المغتصب او قتل المفوى والغتاة المفرر بها لم تعد، في ظل القوانين السائدة

في الدول العربية ، أفعالا مباحة . ومن ثم فإن ايا من أفراد القبائل يرتكب ، فعلا من هذه الافعال ، تحت تاثير مقتضيات العرف ، يعد مرتكبا لجريمة ومن ثم يقع تحت طائلة العقاب .

ومن أهم التغيرات التي تناولت الجزاء على القتل تطبيق احكام الشريعة الاسلامية عليه في بعض البلاد العربية لاسيما في المملكة العربية السعودية . وفي ظل الشريعة الاسلامية يفرق بين القتل العمد والقتل الخطا . ففي القتل العمد يتمثل الجزاء في القصاص من القاتل مع جواز عفو وليّ الدم عن القصاص وقبول الدية ، وجواز عفو وليّ الدم حتى عن الدية وفي حالة حلول الدية محل القصاص يلتزم القاتل بمفرده بدفع الدية . وفي القتل الخطا يتمثل الجزاء في دفع دية ، وفي هذه الحالة تشارك القاتل عاقلته في توفير مقدار الدية المطلوبة . على أن الشريعة الاسلامية لا تسمح لولي الدم بمباشرة القصاص من القاتل الا بعد أن يتثبت وليّ الامر (السلطة العامة ممثلة في القضاء في الوقت الحاضر) من ارتكابه لجريمة القتل . فعندئذ وعندئذ فحسب ، يجوز لولي الدم أن يباشر القصاص من القاتل بنفسه ، ويجوز له ان يفوض السلطة العامة في مباشرته نيابة عنه (١٠) .

ثبت الهوامش

(١) ويقول الراوى (البادية ، ١٩٤٥ ص ٣٦٢) " ان أخذ
الشار من القاتل. أمر لابد منه عند البدو ، ولا يشفى غليلهم
الا الانتقام ، وقليل منهم من يرضى بالدية ولا ينجو القاتل من
الشار وان مضت عليه عشرات السنين أو نزح عن العشيرة وابتعد
فان طالبي الشار يلحقونه أينما حل ، ولو بعد حين . فكسب
بدوى قتل وترك جثثنا في بطن زوجته ، ثم وُلِدَ الولد وكبر فأخذ
بشار أبيه واليك مثلا على ذلك :

يتحدث الزواة في البادية أن أحد البدو الذين أنعم
الله عليهم بالحلال ، رحل وحده مع رعاته ، فغافه بدوى مستطرق
من غير عشيرته ، فتحلبا وبقي الغيف مع البدوى كرفيق في بيته
بفعة أشهر ، فحدثته نفسه الطامعة ذات يوم أن يقتل صاحب حلب
البيت غدرا ليستولى على ما يملكه الرجل الذي أحسن اليه
فغدر به وقتله ، وطرد زوجته الحامل الى أهلها ، واستولى على
البيت ومافيهِ والحلال كله من ابل وغنم ، وذهب بها الى عشيرته
مع من طامعه من الرعيان . أما الذين لم يطاوعوه ، فقصده
تفرقوا على وجوههم ، وأما الزوجة فقد رجعت الى أهلها ، ثم
ولدت طفلا فتشأ وترعرع حتى صار شابا . وكان لابد له من أن
يعرف أباه . فقصت عليه أمه قصة مقتل أبيه ونهب ما يملكه من
قبل الضائر الناصر للجميل ، فتعرف الفتى وسم أباعر أبيه
(أن كل بدوى يسم أباعره بوسم خاص) ثم حمل عماء وسار فى
الفلاة وحده (خلاوى) يسير يوما بعد يوم ، حتى بلغ منسازل
قاتل أبيه فجلس على حافة بئر الماء ينظر الى وسم الأباعر
التي تشرب الماء من تلك البئر . حتى وردت الاباعر الموسومة
بوسم أبيه فعرفها متبعتها بعد الورد حتى مرأحها قرب بيت
صاحبها وبعد أن عرف البيت معرفة تامة ، ذهب ونزل فى أكبر
بيت فى ذلك الحى وكان خاليا من الناس غير بنت رجبت بسبه

وفِيَّته . وكانت تلك الليلة ليلة عرس قاتل ابيه ، فذهب واختبأ حتى اذا نام الناس وهج الحى اندس فى منام العريس ، فطعنه بمديّة كان يحملها ففضى عليه . وقعد الشاب الى مضيقه . فتبعه اهل القتل جادين فى طلبه . فخرجت الغتاه وصاحت " حذكم من ضيفنا " . ورمت من يدها وتدا ليكون حدا ان تجاوزوه صار لها حق الحشم . فتوقف المهاجمون عند حدهم . وجاء فى المساء اخوتها ، فلقّت عليهم الخبر . فعدّوا مجلسا ، واستوفوا من الخيف حقيقة القضية . وما جرى لابيه . فحكموا له بيت الشعر والحلال كله والعروس ايضا ، لانه اخذها لهداق من مال ابيه . ورجع الشاب الى امه بمأظفر من بيت ابيه وحلاله ، الذى كان قد تضاعف ، والعروس " .

(٢) يقول آل فرعون (ص ٤٢) انه " اذا حدث قتل — من طريق الخطأ فان القاتل يدفع الدية لاهل القتل يحكم على القاتل بالجلأ . . . واهل القتل لا يحنقون على الجانى لان العادة الجارية فى مثل هذا الحادث دفع الدية فقط ، ومسدّم الجلاء لان الجلاء لا يتحتم الا على الجانى اذا كان متعمدا وهذه القاعدة تكاد تكون اجماعية عند اغلب القبائل لاسيما الفراتية منها " ويقول موسيل (ص ٤٩٦) أن من يقتل عن غير قصد رجلا أم امرأة لا يتعرض للشار ولكنه يلتزم بدفع دية وغالبا ما يتطلب ذلك مفاوضات طويلة . وانظر أيضا: البولسى ص ١٢٠ .

(٣) يقول بيرتون (ج ٢ ، ص ١٠٣) أن البدوى من أهمل الحجان يقبل الدية — ان قبلها — وهو يشعر بالعار . واذا أقدمت الى امرأة فسوف تلقى بها على الارض وسوف تنتعّى خنجرها مقسمة بالله أنها " لن " تاكل " دم ابنها .

٤)- الجهاز الكامل لراكب يشمل الأشياء التالية: بندقية سيف، خنجر، خرج شاقة، مقر للميد، كلب سلوقي : موسىـــــــــــــــل
ص ٤٩٢.

٥) انظر أيضا فيما يتعلق باعطاء نساء على سبيــــــــــــل
الدية لدى الأهوار : سليم ، مستوطنو الأهوار في دلتـــــــــــــــا
الفرات ، ص ٥٢.

٦) لدى بنو سينا (كينيت ، ص ١٣٣) اذا قتلت امرأة
امراة اخرى الفترى أن كلا منهما كانت لها فرصة متكافئة في
الدفاع عن نفسها ، حيث ان الاثنين من الجنس الضعيف : وفي
هذه الحالة تعطى الدية العادية وهي واحد واربعون بعيرا
لكن ان قتل رجل امرأة ، اعتبر أن المرأة لم تكن لها فرصة
في الدفاع عن نفسها امام رجل ، وان الرجل قد استغل قوته
البدنية الاعظم في التغلب على مخلوق ضعيف ، غير قادر على
الدفاع عن نفسه . وفي هذه الحالة يمر اهل المرأة على الدمول
على أربعة أمثال الدية العادية ، حيث ينظرالى الجريمة
باعتبارها بالغة الجسامه . انظر أيضا بالنسبة لاولاد على
في صحراء مصر الغربية (الجوهري ، شاطئ الاحلام ، ص ٩٩) .

٧) ويقول بوركاردت (ج ١ ، ص ٣١٩) أن الدية لا تقبل
عند " اولاد على " في صحراء مصر الغربية الا اذا استطاع القتاتل
او احد قرابته الاقربين أن يدخل الى خيمة القتيل وان يقول
لاهله " هائندا ، اقتلونى أو اقبلوا الدية " .

وللقريب الأقرب أن يفعل به ما يحلو له ، دون أن يتعرض
لاى لوم . لان الغريب قد تنازل بآرادته عن حقه كدخيــــــــــــل وهو
حق مقدس عندهم مثلما هو مقدس عند العرب الاخرين . ويسمى

الرجل الذى يسلم نفسه على هذا النحو : "مستدنب" واذا قابله
الخصم، قبل بلوغه الخيمة، فسوف يهاجمه فى الاغلب. اما بعد
دخوله الخيمة، ففي الغالبية العظمى من الحالات تُقبل الدية
ومع ذلك فثمة شواهد تدل على أن العكس يحدث احيانا. انظر
أيضا بالنسبة لاجراءات الطلح لدى قبائل شرق الاردن: (جوسان
ص ٢٢٢، وأبو حسان، ص ١٦٦).

٨) ففي الثلاثينات من هذا القرن كانت دية القتل فى
الكويت ثلاثة آلاف روبية، ولدى قبائل العراق ٨٠٠ روبية
او ما يعادلها من الدنانير، ولدى بدو نجد والاحساء والكويت
كانت دية القتل ٨٠٠ ريال، أى ما يعادل ١٢٠٠ روبية تقريبا
وفى قبيلة مطير كانت دية القتل تتمثل فى ٨٠٠ دولار نقدا
وعبد، وللول، وبندقية : ديكسون، ص ٥٢٧.

٩) انظر فيما يتعلق بقبائل أولاد على وقبائل سيناء
كينيت، ص ٥٥، وفيما يتعلق بقبائل شرق الاردن : العبيد
القضاء، ص ١٥٦.

١٠) انظر بالنسبة للكويت : ديكسون، ص ٥٢٦.

.....

الفصل العاشر

جرائم العرف

للعرف، في العرف القبلي، مفهوم واسع . فهو يشمل وطء رجل زوجة آخر برضاها (الزنا) ووطء فتاه أو امرأة غير متزوجة برضاها (الاغواء أو السفاح)، ووطء فتاه أو امرأة متزوجة أو غير متزوجة رغما عنها (الاغتصاب)، ويشمل خطف الانثى والأقوال والأفعال المخلة بحياء الانثى، ويشمل أخيرا اتهام انثى بارتكاب الفاحشة .

ونتحدث فيما يلي من كل من هذه الجرائم في شيء من التفصيل .

أولا - الزنا

الزنا ، كما سبق القول ، هو الاتصال الجنسي الذي يتم بين امرأة متزوجة ورجل آخر غير زوجها برضاها من الزوجة . والزنا في المفهوم القبلي العربي لا ينظر إليه بوصفه منظوبا على مساس بحق الزوج ، وإنما باعتباره ، أولا وقبل كل شيء ، منظوبا على مساس بشرف أهل الزوجة . فالزوجة الزانية والرجل الذي زنا بها يعتبران مرتكبين لجريمة من جرائم العرف ويقض العرف بتوقيع جزاء صارم على كل من الفاعلين . ويأخذ العرف بعض الظروف التي تقترن بالجريمة بعين الاعتبار إما لتشديد الجزاء أو ما لتخفيفه .

ومن ثم فسوف نتحدث أولا عن جزاء الزوجة الزانية ثم عن جزاء الزانى بها وأخيرا عن الظروف المؤثرة في الجزاء على الزنا .

(٢) جزاء الزوجة الزانية

الجزاء العادي والمألوف في العرف القبلي للزوجة الزانية هو القتل . ويقضى العرف بأن الذي يتولى تنفيذ القتل في الزوجة الزانية هم أهلها أي مصبتها الأقربون: أبوها ، أخوها ، عمها ، ابن عمها . الخ . فالزوجة بارتكابها الزنا تنتهك شرف أسرته وتلحق بها العار ولا سبيل إلى محو هذا العار إلا بالقضاء على من كان سببا فيه . فالزنا في العرف القبلي لا ينظر إليه باعتباره خيانة من قبل الزوجة لزوجها وإنما بوصفه اعتداء من الزوجة على شرف أهلها . ولهذا فالجزاء عليه ينحصر في يد أهل الزوجة ولا شأن للزوج به . ومع ذلك قد يعمد الزوج إلى قتل زوجته الزانية ، وهنا يثور التساؤل عن موقف العرف القبلي من قتل الزوج زوجته المتلبسة بالزنا ؟

يبدا من كتابات بعض الباحثين أن للزوج - بحكم كونه زوجا - الحق في قتل الفاعلين المتلبسين .

يقول كيخيت مثلا (١٩٢٥ م ، ص ١٢٤) عن بدو سيناء أن للزوج إذا ضبط زوجته متلبسة أن يقتلها ويقتل الزانسي بها . وفي هذه الحالة لا يطالب الزوج بأي شيء بسبب ما لحق شرفه من شيء وما أصاب بيته من تدنيس . كذلك يقول جوسان (عـرب مؤاب ١٩٠٨ م ، ص ٢٧) عن قبائل شرق الأردن أن للزوج أن يقتل في الحال زوجته ومن يزنى بها إذا ضبطهما متلبسين .

ويرى البعض الآخر من الباحثين أن الزوج إذا لم يكن في نفس الوقت ابن عم لزوجته فليس له الحق في قتلها أو قتل شقيقها ولو ضبطهما في حالة تلبس .

يقول شلحد (١٩٧١م ص ٢٤٧) مثلا انه " على خلاف الاعتقاد الشائع لا يدخل العرف الزوج المخدوع الحق في عقاب زوجته وعشيقها الا اذا كان في نفس الوقت ابن عمها . لكن قد يحدث أن يقتل الزوج زوجته وعشيقها في حالة ضبطهما متلبسين . وفي هذه الحالة يعامله القضاة في شيء كثير من التساهل . وفي غير حالة التلبس يُلزم الزوج بدفع دية شريك الزوجة لكنه لا يلزم بدفع دية الزوجة ، لان عصبته كانتوا سيقتلونها على أية حال " .

وفي اعتقادنا ان ما ذكره شلحد هو الصحيح ، وربما اختلط الامر على كينيت وجوسان بسبب شيوع زواج ابن العم من ابنة عمه . في المجتمعات القبلية . فعندما يقتل زوج زوجته المتلبسة بالزنا يفلب أن تكون في نفس الوقت ابنة عمه . ومن ثم فهو يقتلها لايوسفه زوجها وانما يوسفه ابن عم لها .

غير أن التلبس ليس شرطا في قتل الزوجة الزانية فاذا ثبت الزنا على الزوجة بآية وسيلة من الوسائل كـسان جزاؤها القتل أيضا . والذي يتولى قتل الزانية في هذه الحالة أيضا هم أهلها . ويقتصر دور الزوج ، اذا لم يكن ابن عم الزوجة ، على ابلاغ أهلها بشكوكه ومعاونتهم في التثبت من وقوع الزنا .

يقول بوركاردت (١٨٣١٠ ، ج ١ ص ١١٠) مثلا أن العربي اذا كان لديه دليل ظاهر على خيانة زوجته اتهمها لـسدى أبيها وأخيها ، واذا أمكن اثبات الزنا دونما شبهة قام ابوها أو أخوها بقتلها بنفسه .

كذلك يقول ديكسون (١٩٤٨، ص ١١٥) من قبائل شمال شرق الجزيرة العربية أن الرجل إذا تزوج من قبيلة أخرى واتفح له أن زوجته غير وفيه ،لم يبالي كثيرا ، لكنه يُلَاحَظُ لصمسة الزوجة (اعمامها) انها ليست على مايرام . فيقوم ابناؤها بقتلها دون الاستعانة بالزوج ، وهم يقتلوننها تطهيرا لشرف الأسرة ، وحتى يمكنهم رفع رموسهم في مجلس الرجال .

ب) جزاء الزانى بالزوجة

الجزاء العادى والمألوف للزانى بالزوجة هو القتل والذى يتولى قتل الزانى هم اهل الزوجة . وللزوج اذا كان ابن عم الزوجة مباشرة هذا الحق . واذا لم يكن ابن عم الزوجة فليس له قتل الزانى ، ومع ذلك اذا قتل الزوج الغريب الفاعلين وهما في حالة تلبس ، فان القضاة - كما رأينا - يعاملونه في شيء كثير من التساهل .

ولا يقتصر حق اهل الزوجة ، في حالة ضبط الفاعليــــــــــــن متلبسين ، على قتلها بل ان لهم فضلا عن ذلك الحق لــــــــــــدى بعض القبائل في تدمير كل ممتلكاته .

فلدى قبائل شرق الاردن (شلح ، ص ٢٤٧) مثلا يعمد اهل الزوجة الى تدمير خيمته اوبيته وحرق مزروعاته ، وعقر قطعانه من الغنم او الماعز او الابل . واهل الزوجة خلال ثلاثة ايام أن يدمروا كل اموال الزانى . ولا يُسمح بالابقاء على اى مال من امواله . حتى فرس الجانى ، وهى اعلى شيء عند العرب ، لايعكن لولى المرأة الابقاء عليها حية ، فاذا اخذها وجب عليها أن يقتلها . وبعد انقضاء الايام الثلاثة يقتصر حق الانتقام على الاشخاص دون الاموال .

وأهل الزوجة ، في حالة هروب الزانى عند ضبطه متلبسا وفي حالة ثبوت الزنا بدليل آخر ، الحق في ملاحقة الزانى لقتله . غير أن أهل الزوجة لا يحق لهم قتل الزانى الا بعد قيامهم بقتل الزوجة . فاذ اتقاسوا عن قتلها لم يكن لهم حق الشار من الزانى . واذا قتلوه رغم ذلك كانوا مشوليين عن دمه في مواجهة قرابته . (جوسان ، ص ٣٧ و ٣٨) .

فلى القبائل البدوية في العراق (الراوى ، ١٩٤٥ ص ٣٥٢) مثلا لا يُعد الزانى مشولا الا اذا قام اهل المرأة بقتلها . فاذا قتلت الزانية من قبل أهلها ، تقدم أهلها الى اهل الزانى يطلبون اليهم قتله او التخلّى عنه . فاما أن يقتلوه واما أن يتخلّوا عنه باعلانهم انهم تخلّوا عن رجلهم هـذا . وعدم فعلهم ذلك دليل على رضائهم بفعله . رجلهم . وعندئذ يحق لأهل الزانية أن يقتلوا الزانى أو احد اقاربه ومطالبتهم بدية ثلاثة رجال .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (العريزى ، ١٩٦١ ، ص ١٨٩) ، اذا فرطت المرأة بشرفها حرم أهلها من المطالبة بتعويض الا اذا قاموا بقتلها تمكنا . فعندئذ يحق لهم أن يُنذروا أهل الرجل الزانى بغرورة قتله ، او التبرؤ منه ، وان دمه مطلـسول لا يحق لأهله المطالبة به إذا قتل . وفي هذه الحالة يتولى اهل المرأة الزانية قتل شريكها في الجريمة . اما اذا امر أهل الزانى وعشيرته على الاحتفاظ به حيا ، ولم يخلعوه فان أهل المرأة يحق لهم - بعد قتلها - ان يطالبوا عشيرة الزانى بدية أربعة رجال . والقاض العشائرى يبيع لهم - بمقتضى العرف والعادة - أن يقتلوا من عشيرة الزانى ممن يتعل بنسبه الى حد الجد الخامس ، أربعة رجال .

وإذا كانت القاعدة في الاعراف القبلية أن القتل هو جزاء الزاني سواء ضبط متلبها أم ثبتت جريمته بأدلة أخرى فقد يستعاض في بعض الاحيان عن القتل بالدية . غير أنه يلاحظ أن اهل الزوجة الزانية فلما يقبلون الدية . والدية فـسـى حالة الزنا هي عادة اكبر منها في حالة القتل .

ومن الحالات التي تحل الدية فيها محل الشار من الزاني حالة عدم مبادرة اهل الزوجة الى قتلها . ففي هذه الحالة يزول حقهم في قتل الزاني لكن يبقى حقهم في الزامه بالدية . وقد يتمكن الزاني من الاستجارة باحد الشيوخ ذوي السطوة والنفوذ الذي يتدخل لحمل اقارب الزانية على قبول الدية بدلا من الشار . وقد يجري العرف في بعض القبائل القليلة بعدم العقاب على الزنا بقتل الفاعلين وانما بالزام الزاني دفع دية والزام الزوج بتطبيق زوجته الزانية .

فلدى قبائل شرق الاردن (شلح ، ص ٢٤٧) اذا قبل اهل الزوجة ، لسبب أو آخر ، التخلي عن الشار فالدية المستحقة لهم تكون اكبر منها في حالة القتل اذ قد تصل الى أربع ديات ، فضلا عن الزام اهل الزاني بتقديم فتاة بكر على سبيل الزواج بدون مهر الى الاسرة المجنى عليها ليتزوجها احد ابنائها . وعلى اهل الزوجة في هذه الحالة أن يردوا الى زوج المرأة الزانية المهر الذي سبق أن دفعه اليهم من اجل الزواج منها .

ولدى قبائل اولاد علي في صحراء مصر العربية (الجوهري ١٩٦١، ص ١٣٢) اذا زنت المرأة المتزوجة مع اى شخص أجنبي عنها وثبت ذلك فيلزم الفاعل (في الاربعينات من هذا القرن) بأن يدفع ١٠٠ ريال مصرى او عشرين جنيه مصرىا بصفة معتب

لزوجها ويدفع علاوة على المعتبر المذكور قيمة المهر المدفوع من زوجها لاهلها ، الى الزوج نفسه، وتطلق المرأة حالا من زوجها . أما اذا رضى زوج المرأة بالابقاء عليها كزوجة فلا يكون للزوج أى حق لافى المعتبر ولا فى المهر ، بل تسقط كافة حقوقه التى نتجت من هذا الفعل .

(ج) الظروف المؤثرة فى الجزاء على الزنا

هناك ظروف معينة من شأنها اذا اقترنت بالزنا أن تؤثر فى الجزاء عليه تشديدا او تخفيفا .

وفى مقدمة الظروف التى تؤدى الى تشديد الجزاء على الزنا اقدام عشيق الزوجة بالاتفاق معها على اختطافها والهرب بها .

فلدى بدو سيناء (كنييت ، ص ١٣٤) اذا اتفق العشيق الزوجة بالهزب ، فان هذا الجرم يعد اسوأ اهانة ممكنة ، وهو يستتبع اقصى العقوبات فاذا عاد الزوج ووجد أن زوجته هربت مع الزانى فاذا طاردهما واستطاع اللحاق بهما وقتل الاثنين انتهى الامر . لكن ان تمكنا من الهرب تماما ، فلاسرة الزوج الحق فى القبض على أربعة رجال من اسرة الخاطف وقتلهم فى الحال كما لهم الاستيلاء على كل ابل اسرة الزانى ، واذا تمكن الرجل والمرأة من الهرب بعيدا واستجارا باسرة محايدة وبذلت الجهود لتسوية الامر دون سفك دماء ، اعلنت هدنة بين الطرفين السسى حين تسوية الامر . وحتى فى ظل هذه الظروف فلاسرة المجنى عليها الحق فى الاستيلاء كل صباح على عشرين من الابل لمدة اسبوع واذا لم يقتل اربعة من اسرة الجانى كان من اللازم دفع أربعة زوجها . أما اذا رضى زوج المرأة بالابقاء عليها كزوجة فلا

الحمول على مائة واربعين من الابل (عشرين كل يوم لمدة اسبوع)
بالاضافة الى مائة وستين بعيرا على سبيل الدية من اجل
اربعة رجال ، بينما من حق الزوج أيضا الجمل او الفرس التي
هرب عليها الفاعل ، والسيف والبنديقية او الممسد الذي كان
يحملة المختطف فضلا عن المهر الذي سبق ان دفعه من اجل
المرأة .

ويقول شقير (١٩١٦ ، ص ٤١٦) عن بدو سيناء أيضا :

" اذا شَرَك احدُهم بزوجة رجل من قبيلته او من غير
قبيلته اسرع اهل الشارد الى نقل الجيرة لاحد اقارب الزوجة
دفعاً لشر اهل الزوجة . وكل ما يفعله اهل الزوجة من قبـول
(الجيرة) من ضرب رجال او شلها ل ، قد يذهب ههنا ، لانه مباح
عندهم . ثم ان اهل الشارد والشاردة يحضرونهما الى العقبي
(وهو القاض المختص) فيحكم القاض باربعين جملا وقوف او غلام
مكشوف . ويراد بالغلام المكشوف المعتدى بعينه مكشوا للقتل
فيتوسط الحضور بالحل فترسو الفرامة على عشرة جمال .

ولدى عشائر العراق (آل فرعون ، ١٩٤١ ، ص ١١٢) اذا وقع
خطف على امرأة متزوجة بعد اغرائها من الخاطف وسار بها بعد
أن اختطفها من بيت زوجها او بيت احد اقربائها ، فان اهل
المرأة المخطوفة يتبعونها ويقتلونهم بدون قيد او شرط
ويقتلون الخاطف أيضا اذا ظفروا به ، اما اذا لم يظفروا به
وظفروا بالمرأة نفسها وقتلوا فللخاطف أن يحقن ماله ودمه
وان يعطى لاهلها امراتين . اما اذا تعسر وجودها واختفى محل
مكناها هي وغريمها بعد كل الجهد وغاية التحقيق ، او كانت
معتمدة هي وعشيقها في قبيلة مشهورة بالقوة والبأس فيفتحتم
على اهل الخاطف ، بمقتضى العرف العشائري ، أن يؤنوا الى
اهل المرأة المخطوفة ثمانى نساء . قسم من النساء على سبيل
الحشم وهو حشم الخطف والتحدى ، والقسم الاخر لانها متزوجة ،
والبقية من النساء تؤخذ دية تعويضية .

ثانيا - الاغواء أو السباح

نقصد بالاغواء الاتصال الجنسي الذي يتم بين رجل وفتاة (أو امرأة غير متزوجة) برضاها . وينظر كثير من القبائل العربية الى هذا الفعل بوصفه جرما جسيما . ولهذا يقضى العرف لديها بمجازاة الفاعلين بجزاء يتم بالشدة البالغة . بينما تنظر قبائل اخرى الى هذا الفعل نظرة اكثر تساهلا . ولهذا فالحزاء عليه فيها أقل تشددا . وشمة ظروف معينة من شأنها اذا اقترنت بالاغواء أن تؤثر على الجزاء المقرر له تخفيفا او تشديدا .

وفيما يلي نتحدث عن الجزاء على الاغواء بالنسبة للفتاة أو المرأة ثم بالنسبة للرجل ، وبعد ذلك نستعرض الظروف المؤثرة في الجزاء .

أ) جزاء الفتاة أو المرأة المسافعة :

من القبائل العربية ما يتطلب العرف فيه امتناع الفتاة أو المرأة غير المتزوجة عن أن تكون لها علاقة جنسية بأي رجل . فالعرف في هذه القبائل يتطلب العفة الكاملة من الفتاة أو المرأة غير المتزوجة . والجزاء العادي والمألوف لخروج الفتاة أو المرأة على واجب العفة هو القتل . فلاحل الفتاة أو المرأة الحق في قتلها في الحال في وعيقها في حالة ضبطها متلبسين .

كذلك لاهل الفتاة الحق في قتلها اذا ثبت لديهم بطريق او آخر اتصالها جنسيا برجل . كما لو ظهرت عليها بـ الحمل .

فلدى الرواية (موسيل ، ١٩٢٨ ص ٢٤٠) اذ ا عرف الاب أو
الأخ أن ابنته أو أخته حامل دعاها الى خارج المضرب متعللا
بهذا السبب أو ذاك ، حيث يقتلها ويمزق جسدها الى عشر قطع
ويدفنها . ولن يقف احد الى جانب الفتاة ولن يسأل احد عن
السبب ، وسوف يتحدثون عنها كما لو كانت ماتت ميتة طبيعية .
وقد تهرب الفتاة الحامل من قبيلتها وتبحث لها عن ملاذ فى
منطقة حضرية أو فى مدينة كبيرة وتحاول أن تجد لنفسها وسيلة
للعيش فيها . وإذا اختفت الفتاة دون أن يلاحظها احد فليس
تتعرض للملاحقة ، وسوف ينسونها سريعا ولكن لا يمكنها العودة
اطلاقا . ويعتبرها اهلهما فى عداد الموتى وإذا عادت قتلوها .

ولدى قبائل شرق الاردن كانت الفتاة المخطئة تتعرض
لجزايات بشعة على يد أهلها . يعف سلمان (١٩٢٩ ص ١٤٦) بعض
هذه الجزايات فيقول :

" فإذا أحس أب بجرم ابنته يقطع رأسها ويعلقه على
رمح ويطوف به فى كل القبيلة قائلا : " هكذا يعاقب المجرم "
ومنهم من يدهنها حية فيغطيها بالتراب الى مافوق رأسها
ومنهم من يغمرها بالتراب الى رأسها فقط فتاتيها الوحوش
وتذيقها من العذابات أمرها ، ومنهم من يسقيها السم الزعاف
ومنهم من يفع على جسمها دبسا أو علا ويتركها فريسة
الذباب تموت اشنع الميتات . ومنهم من يأخذها الى العلة
فيغربها ضربا اليما ثم يربطها باوتاد فى الأرض الى أن تفترسها
الحيوانات الفارسية . وقد سمعنا ان رجلا القى ابنته فى بئر
عميقة ومنهم من يربطها الى شجرة جرداء وكان وجهها الى نور
الشمس فاحترقت وماتت من وقدة الانوار . واكثر الناس يقتلون
بلا شفقة بسيف حاد أو برصاصة فى رأسها . وذكروا لنا ان ابانى
فعل الشتاء القارس ترك ابنته خارج المحلة على صخرة صماء

وكانت الامطار تهطل والرعود تقصف والثلوج تسقط فماتت وقصد
جمدت دماؤها ويبيست أعضاؤها".

وعلى خلاف قبائل شمال الجزيرة العربية التي تقف من
خروج الفتاة على واجب العفة هذا الموقف البالغ القسوة
نجد قبائل في جنوب الجزيرة تبدي قلرا كبيرا من التساهل
والتسامح في هذا الخموس . بل تقف منه موقفا على النقيض من
موقف القبائل الشمالية .

يقول حمزة (ص ٢٠٨) عن احدى قبائل عسير " ومن
أرذل عاداتها الاختلاط الجنسي بين الرجال والنساء من الابكار
والثيبات وقد روي لي من ذلك روايات اخشى أن يكون مبالغا
فيها كثيرا بسبب التهم الشنيعة التي يوجهها البعض الى
هذه القبيلة وسواها من قبائل تهامة قبل قيام الحكم الحالي
الذي قضى على هذه العادات الجاهلية وشرب على ايدي مرتكبيها
بيد من حديد . وقد لا تتزوج البكر زواجا شرعيا قبل أن تكون
قد ولدت ولدا . او اكثر سفاحا ، والظاهر ان كثيرين يرغبون
في زواج البنات ذات الرقم القياسي في عدد اولاد السفاح
اما المتزوجات فانهن محصنات لا يعرفن الباطل ولا السفاح . ومجرد
زواج البكر او الثيب يلقي عليها ستارا كثيفا من الحصانة
والحرمة والقدسية (١) " .

كذلك روى تيسيجر (ص ١٩٩) أن من قبائل جنوب الجزيرة
ما يسمح العرف فيه للمرأة بانجاب اولاد خارج الزواج . وذلك
انه عندما روى لمرافقيه قصة شاب ينتهي الى احدى قبائل
العراق قتل اخته لانه شك في سلوكها علق على ذلك احدهم قائلا
" ان من الوحشية قتل فتاة حتى ولو كانت فاسدة " واكسدأن ،
اشياء كهذه لم تحدث بينهم اطلاقا .

ب) جزاء شريك الفتاة أو المرأة

يختلف جزاء الرجل الذي يواقع فتاة أو امرأة غيسر متزوجة برضاها تبعاً للقبائل والظروف .

ففى بعض القبائل العربية ، وهى القبائل التى تتشدد فى الجزاء على جرائم الجنس يعد القتل الجزاء العادى لمن يغوى فتاة أو امرأة غير متزوجة . وإذا قبض اهل الفتاة (أو المرأة) على الرجل متلبساً فهم لايتوانون عن قتله فى الحال . وإذا استطاع الهرب او ثبت ارتكابه للجريمة بوسيلة اخرى فجزاؤه القتل أيضا ، حيث أن اهل الفتاة يلاحقونه للشار منه لاعتدائه على شرفهم وتدنيسه عرضهم غير أن اهل الفتاة لا يكون لهم الحق فى قتل من اغواها الا اذا قتلوا الفتاة نفسها . فإذا عفوا عن الفتاة اسقطوا حقهم فى قتل عشيقها .

وفرصة التسوية الودية فى حالة الاغواء اكثر منها فى حالة الزنا . فمن الممكن التوصل الى تسوية ودية عمن طريق تزويج الرجل من الفتاة التى اغواها . غير أن المهر الذى يُدفع فى هذه الحالة يتجاوز المهر الذى يدفع فى الاحوال العادية ، لأن جزءاً من المهر يُعد بمثابة تعويض لاهل الفتاة عن الضرر الذى اصابهم بسبب اغواها . وإذا تزوج الرجل من الفتاة التى اغواها فهو لا يملك أن يطلقها بعد ذلك . وإذا فعل الرّم دفع تعويض لاهلها .

يقول ابو حسان (١٩٧٤ ، ص ٢٤٠) عن قبائل شرق الاردن ، أن العادة جرت عند البدو بتزويج الفتاة ممن اغواها . ويشترط البدو عند زواج الفتاة من مغويها ان يكون السسزواج (زواج مسيحية) بحيث لايجوز للمغوى أن يتخلى عنها بعد ذلك . وإذا فعل

الزم دفع تعويض يقدره البعض بأربعة رؤوس من الابل ويقدره البعض الآخر بأكثر من ذلك. اما فيما يتعلق بالمهر الذى يدفعه الرجل من أجل الفتاة التى أغواها فمحل اختلاف شديد بين قضاة البدو . فبعضهم يرى أنه أربعة رؤوس من الابل بينما يرى البعض الآخر انه دية اربع رقاب .

ويجرى العرف فى بعض القبائل بعدم العقاب على الاغواء طالما انه تم برضا الفتاة او المرأة .

فلدى قبائل أولاد على (الجوهري ، ص ١٠٨) اذا تعدى أى شخص وهتك عرض البنت البكر برضاها تماما فليس على الفاعل شيء مطلقا . لكن اذا تمخضت العلاقة عن حمل الزم المتسبب فيه بان يدفع الى أهل الفتاة جملا واحدا او عشرة جنيهات معرية (فى الأربعينات من هذا القرن) بصفة معتب .

ج) الظروف المؤثرة فى الجزاء

يجرى العرف بتشديد الجزاء على الاغواء اذا اقترن بطرفين بطروف معينة وتخفيفه اذا اقترن بطرف اخر .

فمن الظروف المشددة للاغواء أن يدعو الرجل الفتاة او المرأة التى عهد اليه بها كرفيقة سفر الى ممارسة الجنس فمثل هذا الرجل يفقد اعتباره . فلا تقبل له شهادة ، ولا يقدم له القرى ، ويحظر الزواج من بناته واخواته . ويفقد حقوقه القبلية ويصبح حيا فى حكم الميت . (شلح ، ص ٢٥٦) .

كذلك قد يختلف الجزاء على الاغواء تبعا لما اذا كان الرجل والفتاة من قبيلة واحدة ام من قبيلتين مختلفتين — وتبعا لما اذا كان قد تمخض عن حمل أم لم يتمخض عن حمل .

فلدى بدو سيناء والمحراة الشرقية فى مصر (شقيسر ص ٤١٦) اذا شرد شاب بفتاة اجتمع أهل الشاب وأخذوا لاهل الشاب جملا بعقة (جيرة) ورموا وجه احد الكبار بينهم وبين أقارب البنت منعا للشر ، ثم فزعوا وراء الشابين ورنوا الشابة الى اهلها . وجروا الشاب الى الممشد (وهو القاضى المختصم) فيحكم عليه بخمسة جمال الى خمسة عشر حملا . ويبقى لاهل البنت الخيار فاما أن يزوجه اياه ويأخذوا منه مهرا أو يفعلوها عنه . الا اذا حملت فانهم ياخذون منه مهرا ويزوجونه اياها اضطرارا . أما اذا كانت الشابة والشاب من قبيلة واحدة كانت هرامة الشاب أخف كثيرا اى جملا واحدا الا اذا حملت منه فيفطر اهلها الى أن يزوجه اياها ، ويلزموه بدفع مهرها على التمام اى خمسة جمال .

ثالثا - الاغتصاب

الاغتصاب هو وقاع انثى بغير رضاها سواء كانت الانثى متزوجة أم غير متزوجة والجانى الوحيد فى الاغتصاب هو الرجل . اما المرأة فهى مجنى عليها دائما بخلاف الحال فى الزنسا والاغواة حيث كل من الرجل والمرأة يعد جانبا . ولهذا ففى حالة الاغتصاب لا تتعرض الانثى لاي جزاء ويقتصر الجزاء على الرجل . وكما هو الحال فى شأن الزنا والاغواة توجد ظروف معينة تشدد الجزاء على الاغتصاب او تخفف منه ، وقد تختلف هذه الظروف تبعا للقبائل .

وسوف نتحدث أولا عن جزاء المقتصب ثم من الظروف المؤثرة فى الجزاء عليه .

١) جُراة المفتصب

ينظر العرف القبلي الى الاغتصاب بوصفه جريمة بالغة الخطورة والجامة ولهذا فان الجُراة عليها يتسم بالشدة البالغة .

فاذا سُبُط المفتصب في حالة تلبس كان لزوج المصرة أو أهلها قتله في الحال ، واذا هرب المفتصب كان لاهل المرأة الحق في ملاحقته واذا استطاعوا اللحاق به قتلوه دون تردد ولاهل المرأة المفجوعة أن يمارسوا ، خلال ثلاثة أيام ، كامل حريتهم في تدمير اموال الجاني .

ف لدى القبائل البدوية في العراق (الراوى ، ص ٢٥٢) اذا اغتصب رجل امرأة نهارا وفي الطريق وحدها ، وكانت تحتطب أو تسقى الماء كما هي عادة نساء البدو ، ورجعت هذه المرأة تستغيث ، وكانت دلائل الغصب بادية عليها وفقا للوصف البدوي: " ثوبها قد ايد ، وخرزها بدايد " اي ثيابها ممزقة ، وحلاها مبعثرة ، دليلا على أنها لم تسلم نفسها الا بعد عراك شديد فمن تغلب الجاني بنتيجته عليها ، فمن دُخذ يكون الحق لقبيلتها أن تقتل الفاصب او أحد أقاربه حتى الجد الخامس وتخريب اموالهم ونهبها لمدة ثلاثة أيام وثلاث ، ومن ثم يقصدون القاضي حيث يحكم بغرامه تفوق دية القتيل ، وتكون عبادة مما لونه أبيض من الموشى والجمال والقماش ، واللفضة ، وذلك لان الجاني قد سَوَّدَ العَرَضَ ، فعليه ان يبيضه .

ولدى بعض قبائل شرق الاردن (شلحد ، ص ٢٥٣) يبيح العرف ، في حالة اغتصاب انثى ، لأقاربها أن يدمروا ما يقدرون ، على تدميره من اموال المفتصب وعشيرته سواء كان المسننل منقولا أم غير منقول مدة ثلاثة ايام وثلاث . ومهما دمر أهل الانثى المعتدى عليها ، فان ذلك لا يخفف شيئا مما يترتب على اهل

المفتصب وعشيرته . فالمفتصب وعشيرته مكلفون بما يلـبسـى :
بغرامة أكثر من دية القتيل ، ويفرض القاضي العشائري على
المفتصب غرامات كلها ذات لون ابيض ، باعتبار أن هذه الغرامات
تنقية للشرف ويسمونها " بياض العَرَض " .

وفي الأعم الأغلب لا يقبل أهل الانثى المضموبة التخلي
عن الشار مقابل الحمول على دية ، ومع ذلك قد يظفرون السي
قبولها في بعض الحالات فقد يفظ بعض نوى النفوذ على أهل
الانثى لقبول الملح وتسوية الامر وديا . غير أن الدية فـسـى
حالة الاغتصاب تكون في العادة باهظة للغاية .

ومن الشائع ، عند تسوية الامر وديا ، الاتفاق على تزويج
الفتاة المضموبة من اغتصبها . وفي هذه الحالة يدفع المفتصب
- ففلا عن الدية - مهرا من أجل الفتاة ويجرى العرف في بعض
القبائل بحرمان المفتصب في حالة زواجه من الانثى التـسـى
اغتصبها - من الحق في تطليقها . وإذا فعل كان عليه أن يدفع
الى أهلها تعويضا مماثلا في قيمته للمهر الذي دفعه مـسـن
أجلها .

وإذا كانت المضموبة امرأة متزوجة ، كان على أهل
المرأة أن يعطوا زوجها - من التعويضات التي يحصلون عليها
من المفتصب - مبلغا مماثلا للمهر الذي دفعه من أجلها ، على
سبيل التعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء اغتصاب زوجته
(شلح ، ص ٢٤٨ ، وابو حسان ، ص ٢٣٤) .

ب) الهروب المؤثرة في الجزاء

قد يفرق العرف ، لدى بعض القبائل ، في الجزاء على
الاغتصاب تبعا لما اذا كانت المجنى عليها امرأة متزوجة أم
غير متزوجة . فالاغتصاب امرأة متزوجة ينظر اليه عادة بوصفه

أشد خطورة من اغتصاب امرأة غير متزوجة . فالمرأة المتزوجة
يتعلق بها حق لاهلها وحق لزوجها والاعتداء عليها يعد فسى
نفس الوقت اعتداء على أهلها وزوجها . وفي التسوية الودية
التي تتم بمناسبة الاغتصاب قد يعترف للزوج بالحق في مطالبة
المعتدى بتعويض عن الضرر الذي اصابه شخصيا بسبب الاغتصاب .

وقد يفرق في الجزاء على الاغتصاب تبعا لما اذا كانت
ضحيته فتاة بكرا ام امرأة شيبا اى سبق لها الزواج وطلقت
او تاملت

فلدى أولاد على (الجوهري ، ص ١٠٨) في صحراء مصر
الغربية كان الجاني (في الأربعينات من القرن الحالى) يلزم
بأن يدفع الى أهل المفعوبة عشرين جنيها معريا بطة معتب
اذا كانت المفعوبة فتاة بكرا ، اما اذا كانت امرأة شيبا
فيلتزم بأن يدفع جملا (سن جذع) او مبلغ عشرة جنيهات فحسب .

ويقول العارف (ص ٨١) أن حكم المناشد ، قضاة الاعراض
يختلف في حالة الاغتصاب تبعا لما اذا كانت المرأة بكرا ام
متزوجة ام مطلقة ام أرمل . فالاعتداء على بكر يقتضى جزاء
يتسم بالشدّة ، وتقل شدته نسبيا فيما يتعلق بالفئات الأخرى .

راهبا - خطف امرأة

من الشائع في بعض القبائل العربية لاسيما البدوية
منها خطف النساء . وقد تكون المخطوفة فتاة بكرا وهذا هو
الغالب وقد تكون امرأة متزوجة . وقد يتم الخطف برضا
المخطوفة وقد يتم رغما عنها ، وهدف الخاطف هو ، في الاعسم
الغالب ، الزواج من المرأة المخطوفة ، ويتضمن العرف القبلى
احكاما عدة تحدد الجزاء لكل حالة . وتختلف القبائل العربية

في موقفها من خطف النساء بعضها يضع له جزايات صارمسة
بينما يبدى البعض الآخر نحوه . شيئا من التساهل . ويتفاوت
الجزاء على الخطف بطبيعة الحال ، تبعا لما اذا كان قد تم
برضا المخطوفة ام رغما عنها ، وتبعا لما اذا كان هدف الخاطف
الزواج من المخطوبة ام شيئا آخر .

والخطف الذي يتم دون موافقة المخطوفة يعتبر جريمة
بالغة الجسامه تعرض مرتكبها لجزاءات بالغة الشدة .

فلدى قبائل العراق البدوية (الراوى ، ص ٢٥٣) قد
يترصد الخاطف المرأة حتى تخرج من خيام عشيرتها ويخطفها
عنوة بالضرب والتهديد ، ويعتدى على عرضها ، ثم يهرب بها الى
ابعد العشائر ، ويعيش هناك مدة حتى يتمكن من معالحة أهلها
وفي هذا النوع من الخطف (وهو الخطف الجبرى) يحق لأهل
المخطوفة أن يستعملوا ما لهم من حقوق الانتقام من قتل ونهب
وتخريب وسلب .

أما الخطف الذي يتم برضا المخطوفة يقعد الزواج منها
فلا يستتبع الاثار العنيفة السابقة لاسيما اذا اتبعت فلسف
شأنه الاجراءات التى يتطلبها العرف . وينتهى هذا الخطف عادة
بتزويج الخاطف من المخطوفة . ولا يقتصر ذلك على حالة خطف
فتاة وانما ينطبق أيضا على المرأة المتزوجة التى تكره
زوجها وتريد الزواج من خاطفها (طامحة او طمحانة) .

يصف الراوى (ص ٢٥٤) موقف القبائل البدوية فلسف
العراق من الخطف الذى يقع بموافقة المرأة بقوله " اما فى حالة
الخطف بالرضا ، حيث يحصل ذلك برضا المخطوفة اذا رفض أهلها
زواجها من الخاطف ، فتفر معه بصحبة رجلين الى اقرب العشائر
حيث سزلون عند شيخها ، ويعرضون الامر عليه ، فيقــــــــــــــــــــــــوم

بالتحقق من رضا المخطوفة ،وعند ثبوت الرضا يزفها اليه بمهرجان يقيمه ،ثم يطلب اهل المخطوفة للملح ،ويدفع غرامة تزيد عادة عن مهر مثيلاتها .ومن الامور المخالفة للشرع الاسلامي خطف المتزوجة برضاها ،وتسمى (طامحة) ويتزوجها الخاطف بعقد وهي لاتزال بعمة زوجها الاول .

كذلك يقول العزيري (ص ١٩٠) عن بعض قبائل شرق الاردن " اما الخطف بالرضى فيتم بان يذهب العاشقان الى احده الزعماء ويستجيران به ،وهذا يعقد زواجهما ،إما على يد امام ،وإما بذهب ذبيحة ،ويقول عند ذبحها "حلى حلك الله " او نحو ذلك ،ويسعى بعد ذلك في اصلاح ذات البين ،يدفع المهر والترضية . مع هذا فان اهل المخطوفة ،في الايام الثلاثة الاولى وثلاث اليوم الرابع لخطفها يحق لهم أن يدمروا املاك الخاطف واملاك عشيرته ،واموالهم . لكن في الاعم الاغلب ،تسوى المسألة بدفع مهر غال نوعا ما ،لان الخطف الاختياري مألوف في البادية لاسيما عند بعض العشائر ،حتى أن بعض تلك العشائر تفتخر بكون رجالها ابناء خطاف .

ولكى يقبل اهل الفتاه او المرأة المخطوفة برضاها تسوية الموضوع وديا وتزويج الخاطف من المخطوفة لابد أن يكون الخاطف قد اتبع في خطفها اجراءات معينة يتطلبها العرف فالعرف يتطلب لامكان تسوية امر الخطف وديا أن يكون قد تم امام شهود على النحو التالي :

على الخاطف أن يعطىب معه شخصين اثنين (يسميان المبرقة) الى بيت المخطوفة حيث ينتظرانه قرب المبيت المذكور ،وبعد أن يحضر معه مخطوفته يشهدهما على انـه (لم يمس لها يمين ولم يقبل لها جبين) ويعنى ذلك انه لم

يخطفها رغم ارادتها ، إذ لم يملكها بينها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى انه قد التزم حدود الادب . ثم على الخاطف أن يؤمن مخطفته عند أول بيت يراه بعد بيت أهلها الا اذا كانت هناك مداوة مع صاحب هذا البيت ، أو كانت هناك أسباب جديفة تدعوه الى اللجوء الى بيت آخر بعده . وقد جرت العادة أن يتوسط صاحب البيت الذي لجأت اليه المخطوفة مع أهلها ، وهم عادة يميلون الى التجاوب معه لان اجراء الخاطف كان سليماً ونافراً ما يمتنع أهلها من تزويجها للشخص الخاطف .

أما في حالة عدم اتباع الاجراءات التي يتطلبها العرف فان الخاطف يتعرض لجزاء يتسم بالشدة إذ يلزم بدفع دية أربع رقاب (دية مربعة) بالاضافة الى أن أهل الفتاة يمتنعون من تزويجها ويستردون ابنتهم وقد يقومون بقتلها دفناً للمعار . (ابو حسان ، ص ٢٢٦) .

واذا كانت المخطوفة امرأة متزوجة التزم أهلها بأن يردوا الى زوجها المهر الذي دفعه من أجلها وذلك بعد تسوية الامر ودنيا مع الخاطف وحملهم على مهر منه .

خامساً - أفعال وأقوال مللة بحياة المرأة

ليست الافعال التي سبق الحديث عنها هي كل الافعال التي تعتبر في العرف القبلي منطقية على مناس بالعرض بل يدخل في هذا المفهوم كثير من الأقوال والافعال الأخرى نستعرضها فيما يلي :

(أ) طلب الفاحشة أو محاولة الافتحاش

طلب الفاحشة من امرأة ، متزوجة كانت أم غير متزوجة ، يعد خطاً جسيماً يستتبع جزاء ١٥١ يتسم بالشدة . فمغازلة الرجل المرأة بقصد تمكينه من مضاجعتها يعتبر امراً خطيراً ، وأخطر منه بطبيعة الحال محاولة الرجل استخدام القوة لتحقيق مقاصده . ففى كل هذه الحالات رغم عدم حدوث الواقعة بالفعل يعتبر الأمر فى غاية الجسام . ولا يتوانى أهل المرأة عن ملاحقة الفاعل وقتله .

يقول سبرى باشا (ص ٣٧٨) مثلاً عن قبائل الحجاز إذا حاول رجل ما الاعتداء على عْرِضِ امرأة بالقوة ، وحيث إن محاولته هذه استغاثت وصرخت فلاذ الرجل بالفرار ، يتعقبه القوم لآخذ الشار ، لأن مسألة العِرض من أكبر الجنايات عند العرب وإذا ما استغاثت المرأة قاتلة : (لقد أراد أن يفعل بهى الفعل الشنيع) ، فعلى من يلحق به أولاً أن يطعنه بالخنجر المسمى (جنبية) حتى يمزقه ارباً ارباً .

ويقول آل فرعون (ص ١٠٢) من عشاير العراق أن المرأة إذا أخبرت أهلها قاتلة أن فلاناً نال من كرامتها أو حاول المس بشرفها أو بعث اليها كمية من المال أو نوعاً من الهدايا باعتبار أنها مَرَاوِدَة ، جد أهلها فى طلبه وإذا عثروا عليه قتلوه انتقاماً لابنتهم . وإذا هرب المعتدى الى مكان ما أو الى قبيلة تعصمه ارسل الى أهل الفتاة الرسل لابلغهم باستعداده للوفاء بكل ماعليه من حقوق . وإذا وافق أهل الفتاة على تسوية الأمر وديا الزموه إذا كان قريباً أن يقدم امرأة من قرابته على سبيل الزواج لآحد أفراد أسرة الفتاة ، وإذا لم يكن قريباً الزموه دفع تعويض تقضى .

ومن بعض قبائل الحجاز يقول البلادي (١٩٨٢، ص ٢٦٥) ،
ان الرجل قد يُقِمُّ لامرأة باحدى ميينه وهو فى عرفهم طلب
للفاحشة أو مجون لا يسمعون به ، وقد يصادفها فيظهر منه مسا
يريب كالحك بالاصبع فى راحة اليد ، او الفظ بشدة على كفها
فاذا حدث من ذلك شئ صاحت صياحا ليمسكه كل من حولها فيسرع
القوم الى مكان ذلك المنكود . فاذا وجدوه ضربوه ضربا
مبرحا ولا يقتل . فان لم يجدوه ظلوا يتربصون له حتى يقبضوا
عليه أو تقوم عاقلته بالتسديد ، والى عهد قريب كانت القاعدة
" ضارب القواس ومصيح بنت الناس عليه أربعمائة ريال " والقواس
هو الشخص الذى يرسله الامير لاحضار آخر بالقوة فاذا ضربته
كان عليك أن تدفع أربعمائة ريال .

(ب) تعرية وجه المرأة (الاسفار)

يجرى العرف لدى بعض القبائل العربية بان تفع المرأة
على وجهها برقعا او خمارا يخفيه عن أعين الناظرين . وليس
مثل هذه القبائل يعتبر وجه المرأة بمثابة عورة تعرض كل
الحرم على اخفائها . واقدام رجل على كشف القناع او البرقع
الذى تستر به المرأة وجهها يعتبر انتهاكا لحرمتها واعتداء
على حياتها . يعاقب العرف على هذا الفعل يعاقب يتم بالشدة .

فلى قبائل الحجاز (البلادي ، ٢٦٥) على سبيل المثال
اذا تعرض رجل لامرأة فاماط لشامها او خلع برقعا او عدفها
فان فى ذلك قطع يده . وهى قاعدة غير قابلة للنقض ، وهنا تحدث
المشكلة حيث ولى الامر يريد التنفيذ واهل الجاني يرفضون
وقد حدثت قضية قريبة من ذلك بين قبيلتى حرب وعنز أدت الى
حروب طاحنة بين القبيلتين . ولكن المسألة غالبا تسوى بشرا
اليد . وقد تحدث المشكلة نفسها عند " نير ثمن إلبد " وكان
من حرصهم أن الرجل اذا رأى امرأة سافرة غافلة أن ينبهها

الى وجوده واذا لم يفعل كان ذلك مأخذا عليه .

(هـ) دخول بيت المرأة

قد يدخل رجل بيت امرأة بقصد ارتكاب الفاحشة معها ويحاول اغراء المرأة بذلك ، وترفض المرأة وتأخذ في المصباح مستغيثة بمن حولها فيهرب المعتدى . وقد تكون الانثى فتاة تعيش في بيت ابيها او امرأة متزوجة تعيش في بيت زوجها . وفي الحالين يعتبر دخول البيت بهذا القصد مساسا بشرف أهل المرأة واعتداء على حرمة البيت . ويتعرض الفاعل من جراء ذلك للجزاء .

فلمدى مشاعر العراق (آل فرعون ، ص ٩٧) قد يدخل رجل بيت المرأة سواء كانت ناشئة أو يقضى ويقترب منها ويأخذ في التودد اليها ومغازلتها ومراودتها عن نفسها ، فتشهره المرأة وتصبح مستغيثة بأهلها ، وعند سماع أهلها صوت استفاثتها يسرعون اليها وتخبرهم بما حدث فيجدون في إثر الفاعل للانتقام منه ، واخذ الشار لكرامتهم بقتله . واذا عثر عليه أحد اقارب المرأة قتله دون تردد ولا جناح عليه في قتله . واذا تعذر الإمساك به والشار منه في الحال أو مكن اثبات اعتدائه بوسيلة او باخرى الزم دفع تعويض الى اهل المرأة يتوقف مقداره على ما اذا كان الفاعل من قبيلة الفتاة او قبيلة تنتمي الى نفس السلف ام من قبيلة اخرى . ففي الحالة الاولى يلتزم بأن يقدم لاهل الفتاة امرأة على سبيل الحثم (التعويض) وفي الحالة الثانية يلتزم بدفع تعويض نقدي (يعادل في ذلك الوقت (١٩٤١م) تسعمائة وثمانية وثلاثين فلما) واذا كانت المرأة متزوجة الزم الجاني بالاضافة الى ما تقدم بدفع قدر من المال لزوج المرأة جزاء تحديه لبيته ويسمى هذا القدر من

المال جزية (عُرّة السبيت) ولا يقتصر هذا العرف على القبائل المستقرة وانما يطبق أيضا لدى القبائل البدوية في العراق .

ولدى أولاد علي (الجوهري ، ص ١٠٩) في صحراء مصر الغربية اذا توجه اى شخص الى بيت آخر سواء كان ذلك ليلا او نهارا لكي يزنى بامرأة متزوجة تجهل قعده تماما ، فاذا اشمرت به المرأة المذكورة وصرخت او استغاثت منه وثبت ذلك على الرجل فيلزم بدفع جمل سن جذع او عشر جنيهات معرية كمعتب لزواج المرأة المذكورة . ويسرى هذا الحكم على كل من يفعل فعلا فاضحا او مخلا بالحياء مع أى امرأة اخرى رغما عنها .

ويقول العارف (ص ٨٢) عن قبائل بشر سيج انه اذا عثت فتاة او امرأة متزوجة من أن رجلا أتى اليها ليلا غراها فعلى المتهم أن يحلف اليمين على عدم صحة هذا الاتهام والواقع عليه جزاء يتسم بالشدّة . وعليه أن يدفع ٥٠٠ قرش قبل حلف اليمين ، و ٥٠٠ قرش اخرى بعد قيامه بحلف اليمين .

سادسا - اتهام امرأة بارتكاب الفاحشة

يتطلب العرف القبلى ، كما سبق أن رأينا ، من الفتاة عفة كاملة قبل زواجها ، ويتطلب من المرأة المتزوجة . وفاء مطلقا لزوجها . ويتسم الجزاء على مخالفة هذا الواجب بالشدّة البالغة و احيانا بالقسوة المتناهية . ولهذا فان اتهام فتاة او امرأة متزوجة فى عفتها وشرفها امر بالغ الخطورة فى المجتمع القبلى ، واذا حدث أن اتهم رجل اخر فى ابنته او اخته او زوجته كان لابد من البحث والتحري بكل وسيلة ممكنة لمعرفة ما اذا كان هذا الاتهام يقوم على اساس أم انه اتهام كساذب لا اساس له . واذا أسفر البحث والتحري عن صحة هذا الاتهام سارع أهل الفتاة أو المرأة الى قتلها حفاظا على شرف الاسرة

ولا ينال الرجل في هذه الحالة أى أدنى . أما اذا تمخض البحث والتحرى عن عدم صحة هذا الادعاء كان لاهل المرأة الحق فى الانتقام منه أو مقاضاته للحكم عليه بتعويض باهظ يتناسب والادنى الذى الحقه بسعة الفتاة أو المرأة وسعة أسرتهما .

فلدى عشائر العراق (آل فرعون ، ص ٩٢) اذا قال رجل لآخر " ان اختك زانية " فعليه أن يثبت قوله بالبرهان . فسادا تمكن من اثبات قوله بمختلف الوسائل وبرهن على انه اقدم على هذا العمل لمجرد الفيرة على قريب المرأة فلا يحكم الفَرَضَة (القضاة) عليه بشئ ، لانه أخبر عن الحقيقة . اما اذا لم يتمكن من اثبات التهمة ، وتبين انه اقدم على هذا العمل لمجرد القدر او الغيظ او الخومة حكم عليه الفَرَضَة بان يعطى لولى المرأة امرأة واحدة على سبيل الحَشَم (التعويض) اما اذا كان اهل المرأة المتهمة قد سارعوا الى قتلها بناء على هذا الاتهام وجب عليه ان يعطى أهلها امرأتين احدهما تعويضا عن المرأة القتيلة التى ثبتت برائتها والاخرى على سبيل الحشم .

ولدى الروالة (موسىل ص ٢٢٩) كل من يتهم انثى - فتاة كانت ام امرأة - بعدم العفة ، ولا يتمكن من اثبات ما يدعى يفقد يده ، حيث يقوم احد افراد قرابة المتهمة بقطعها ، واذا استطاع أن يفع نفسه فى الوقت المناسب تحت حماية احدى الشخصيات القوية ، وجب عليه أن يعطى عشرة من الابل التى للمرأة التى أهانها .

ولدى قبائل شرق الاردن (شلحد ، ص ٢٦٥) من الخطورة بمكان أن ينال رجل من عرض آخر بان ينسب الى ابنته عدم العفة او الى زوجته عدم الوفاء . ففى هذه الحالة يُطَلَب اليه الكشف عن اسم عشيق المرأة فاذا رفض او اثبتت البشعة برأته

طلب اليه الحفوز الى محكمة المناشد . ويقضى العرف بـأن عقوبة مثل هذا الرجل هي قطع لسانه ، او اقتداؤه بديتة لمصلحة المجنى عليها (٢) .

ويقول العارف (ص ١٠٨) عن قبائل بشر سبب أنه اذا ، نسب الى رجل اتهامه انثى بالفاحشة ، سئل عما اذا كان هذا الاتهام قد صدر عنه أم لا . فاذا أقر بصدوره وفشل في اثباته صار مرتكبا لجريمة . واذا انكر فعله أن يقسم يمينا على ذلك أو يخفف لابتلاء البشعة . . واذا انكر اسم الرجل الذي واقع المرأة ، فان اقاربه يذهبون اليه او الى اقاربه ويدعونيه الى المناشد . واذا انكر الرجل أية علاقة غير مشروعة بالمرأة فسوف يخفف للبشعة . واذا ثبت من هذا الطريق انه مذنب قتل او الزم بدفع دية ثقيلة . واذا اثبتت البشعة براءته كان من حقه الحصول على تعويض ممن اتهمه وهو تعويض يحدده المناشد .

وفي حالة اتهام امرأة متزوجة بارتكاب الزنا يقع واجب التحري عن هذا الاتهام واتخاذ الاجراءات اللازمة على عاتق أهل الزوجة وليس على عاتق الزوج نفسه .

فلدى مشاعر العراق (آل فرعون ، ص ٩٥) اذا قال رجل لآخر " ان امرأتك زانية " فعلى الزوج أن يوعر الى اهلها أن فلانا اتهم ابنتكم بتهمة الزنا . وينتظر الزوج بعض الوقت فاذا لم يقم أهل المرأة بعمل انتقامي ضد الرجل الساذي اتهمها أو اهلها مطالبته باثبات التهمة ، طلق زوجته واعادها الى اهلها وطالبهم برد المهر الذي دفعه من اجلها وغيره من المصاريف التي تكبدها بمناسبة الزواج . اما اذا لاحق أهل المرأة الرجل الذي اتهمها بالزنا باثبات اتهامه عن طريق القضاء و اسفر التحقيق عن عدم ثبوت التهمة لم يُقَمِّ الزوج

وزنا للاتهام الذى لاسند له . أما اذا أسفر عن صفة التهمة
معد الزوج الى تطليق زوجته وقام أهلها بقتلها .

على ان أخطر ما تتعرض له الانثى القبلية سواء كانت
فتاة أم امرأة متزوجة هو انتشار الشائعات غير المحددة
المصدر بسوء سلوكها . وفى مثل هذه الحالة قد يعتمد ولى
المرأة الى اخضاعها لابتلاء البشعة ، حيث يعحب رب البيت المرأة
المتهمة ، خفية ، الى المبعث الذى يجرى عليها ابتلاء النار
وإذا جاءت نتيجة الابتلاء فى غير صالح المرأة وفى كثير من
الاحيان يعتمد ولى المرأة الى قتلها (شلحد ، ص ٢٦٥) .

ويقول العارف (ص ٨٢) عن قبائل بشر سبع أن الاب قد
يبلغ بأن ابنته سافحت . وعند يأخذ الاب ابنته خفية الى
المبعث . ويتم اختيار شهود لا ينتمون الى أسرة الاب . وإذا اثبت
الابتلاء أن الابنة ليست مذنبة ، كان للاب الحق فى أن يطلب ممن
أخبره تعويضا كبيرا من الفرر الذى حققه بشرف ابنته واسم
أسرته . وإذا ظهر ان الفتاة مذنبة قام الاب بقتلها . وإذا ادعى
رجل على فتاة بانها سافحت ولم يثبت ادعاه . طلب اليه دفع
دية ، وإذا لم يفعل كان لابس الفتاة أن يقتله دون أن يطلب
بدية من قبل اهله .

وقد لا يلجأ اولياء المرأة الى التحقق والتثبت من
صفة التهمة الملصقة بها ويسارعون الى قتل المرأة ، وكثيرا
ما يتضح بعد ذلك أن المرأة بريئة وان التهمة باطلة ، ولكن
بعد فوات الاوان .

تدلنا على ذلك الحادثتان التاليتان :

روى تيسيفر (ص ٢٠٠) أن رجلا انجليزيا اخبره عن
حادثة مفرجة وقعت على الضفة الغربية من الفرات عندما كان
يخدم هناك كموظف سياسى بعد الحرب العالمية الاولى فقال
كانت فتاة يتيمه تعيش مع اخيها فى خيمة قرب منزلى . وذات
يوم اندفع احد الخدم الى البيت واخبرنى ان الفتى طعن
اخته وانها تنادىنى طالبة مساعدتى ، ذهبت الى خيمتها حيث
كانت الفتاة ممددة . قالت لى :

" اننى اموت ومندى طلب اخير اطلبه منك "سالتها ما هو؟
فجالت : " اخبر اخى اننى بريئة واننى لم افعل اى شئ "
يجلب له العار .. اننى اقسم على هذا واناموت .. ارجو
لاتعاقبه مطلقا .. اننى اعلم ان الناس اخذت تتكلم منى
بالسوء ، وحسب تقاليدنا لابد من قتلى ، وقد فعل ميث العوالب .

كذلك من القصص الشائعة لدى البدو أن فتاة بدوية
من عشيرة مريقة كانت متزوجة فى عشيرة اخرى . وجاء فاسق
بنيا سى حيث وضع قطعة من قماش اسود فى بيت أهلها وقال
هذه ابنتكم - اى انها سودت سمعتهم فى ديار الغربية ، وعملت
ملا قبيحا . وارسلوا اليها شقيقها يطلبونها . وعندما وصلت
الى حوطة احد الاولياء برز بقية اهلها وطاردها ، فقامت انهم
يريدون بها سوءا . فدخلت حوطة الولي ، ودخلت على قبره وقالت
(انا دخيل على الله ثم عليك ايها الولي) ومع ذلك قتلوها
فكان أن قطع الله ذرية تلك العائلة ، وتلاحقت عليهم المعاصب
وتبين فيما بعد أن الذى فعل ذلك كان مدسوسا من شخص كان
يحبها . ولم يتزوجها فرغب فى الانتقام منها عندما لم يستطع
الحمول عليها . (العبادى ، ١٩٧١ ، ص ٨٦) .

الفصل الحادى عشر

البشعة

عرفت المجتمعات البشرية ،عبر مراحل تطورها وسائل متنوعة تستهدف التوصل الى الحقيقة فى شان فعل ضار او جريمة عندما يتعذر التوصل اليها عن طريق وسائل الاثبات المألوفة من شهادة شهود أو تحليف يمين ٠٠٠٠ الخ وهو ما جرت العادة بتسميته بالابتلاءات (وتقابل فى الانجليزية Ordeals وفى الفرنسية Ordalies)

ويستتبع الابتلاء ،عادة ،الحاق أذى بالمبتلى . وهو أذى يتفاوت فى جسامته . فقد يقتصر على اصابته بحرق او غيره وقد يؤدي الى موته . وحيثما يوجد الابتلاء يسود الاعتقاد لى أن نتيجته لا تتوقف على مجرد المصادفة ،وانما تخضع لتوجيه من قبل قوى غيبية . فالابتلاء هو التجاء الى القوى الفهيبية . يقصد المحول على مساعدتها فى الكشف عن الحقيقة وإذا كان الابتلاء ،فى ذاته ،ينطوى على أذى للمبتلى ،ككلفت القسوى الغيبية من برايته بالحول دونه والتعرض لهذا الأذى .

والاستعانة بالابتلاء ،كوسيلة للكشف عن الحقيقة ،لهم يكن مقهورا على المجتمعات القبلية بل استعان به كثير من مجتمعات الحضارات القديمة (١) .

وللابتلاء صور متنوعة . غير ان اكثرها شيوعا هو الابتلاء عن طريق النار او الماء .

فمن مور الابتلاء عند الجوكون (في الشمال الشرقي من
نيجيريا) أن يطلب الى المبتلى التقاط حلقة من حديد فـى
إناء به ماء بلغ درجة البغليان . فإذا كان بريئا لم يخف
والتقط الحلقة دون أن يلحقه اذى . ولدى الجالونج (فى شمال
الهند) كان غمس اليد فى ماء يغلى ، او وقع النار على
راحة اليد اكثر اساليب الابتلاء شيوعا .

كذلك عرف الهنود الابتلاء بالماء والابتلاء بالنار .

ويصف البيرونى (مقولات الهند ، ص ٢٨٠) الابتلاء بالماء
مندهم بقوله : ان المتهم يجاء به الى نهر شديد الجرى عميق
القرار او الى بئر بعيدة القعر كثيرة الماء . فيقول للمساء
أنت من اطهار الملائكة ، عارف بالسر والعلانية ، فاقبلنسى ان
كنت كاذبا واحرسنى ان كنت صادقا ، ويحتوشه خمسة نفر ويلقونه
فيه . فان كان صادقا لم يفرق فيه ولم يمت . ويصف الابتلاء بالنار
بقوله : " تُعمى زهرة من حديد الى حد تكاد تلحظ ، وتوضع
بالكلبتين على كف المنكر ، ليس بينها وبين الجلد سوى ورقة
عريضة من أوراق النبات ، تحتها حبات ارب فى قشورها متفرقة
يؤمر بعملها سبع خطوات ثم يرمى بها على الارض . "

ومن مور الابتلاء بالنار والماء التى كانت معروفة
فى الهند تلك التى وصفها المقدسى (مظهر بن طاهر) كتاب
البدء والتاريخ ، ص ١٠ و ١١) حيث يقول : " فالذى بلغتنا
أن ايمانهم فى حديدة يحمونها حتى اذا بلغت هايتها فـى
الحق والحقره امروا المنكر أن يلحسها قالوا فان كسان
كاذبا ميظلا احترق لسانه وان كان صادقا محقا لم يقره ، ومنهم
فرقة يخلون الزيت فى برمة من حديد ويقذفون فيها حديدية

ويأمرهم المنكر أن يدخل يده فيستخرج الحديدة قالوا فإنا
كان كاذبا احترقت يده وإن كان صادقا لم يضره".

وقد عرف العرب ، بدورهم ، بعض الوسائل ذات الطابع
الغيبى التى تستهدف الكشف عن الحقيقة عندما يتعذر الكشف
عنها باستخدام الوسائل المألوفة .

من هذه الوسائل ما يعرف بلقمة الخانوق . التى يجرى
بها العرف لدى بعض قبائل اليمن . فعندما يُتَّهم (لقمان
ص ٦٩) عدد من الأشخاص بالسرقة يحضر متخصص رغيفا يكتب عليه
بعض الايات والتعاويذ ثم يقدم لكل منهم لقمة ليلوكها
ويبتلعها . فمن يبتلعها منهم يعد بريئا اما من تقف فى حلقه
يشعر بالاختناق فيعد مذنباً . ومنها استخدام حجر معقول يسمى
" العقيق " يحمل قوى سحرية من طريق الشعوذة والطلاسم حيث
يقف المتهم أمام الحجر ، ويضع يده فوقه ، فإذا ما ارتفع
الحجر مع يده عد مذنباً ، وإذا لم يرتفع وظل فى مكانه
عد بريئا : (هولفريتز ، ص ١٠٤) .

ومنها ابتلاء الماء حيث يأخذ المبعث ابريقا مـن
نحاس ويجعل الحفور ومعهم المتهم فى حلقة ثم يشرع فـى
التعزيم على الاناء . قالوا فيتحرك الاناء من نفسه . فإنا
كان المتهم مجرماً وقف الاناء عنده وإن كان بريئا وقف عند
المبعث (شقير ، ص ٢٩٩) .

غير أن أكثر هذه الوسائل شيوعا واعظمها اهمية هو
الابتلاء عن طريق النار وهو ما جرت العادة بتسميته بالبشعة ،
وهى موضوع بحثنا الحالى . وسوف يتناول حديثنا عن البشعة
المسائل التالية :

- أولا - حالات الالتجاء الى البشعة .
- ثانيا - كيفية الالتجاء الى المبعث .
- ثالثا - المبعث .
- رابعا - اجراءات البشعة .
- خامسا - تفسير البشعة .
- سادسا - مدى انتشار البشعة ومبهرها .

أولا - حالات الالتجاء الى البشعة :

البشعة اجراء استثنائي تدفع اليه الغرورة عندما
تثور الشبهات حول ارتكاب احد الاشخاص جريمة من الجرائم دون
أن يتوافر فيه دليل كاف لادانته أو عندما تتعارض الأدلة فيما
بينها تعارضا لا يقبل التوفيق .

ومن الجرائم التي يكثر فيها الاستعانة بالبشعة
جرائم القتل والعرض والسرقه . فقد يُعثر على قتيلى دون أن
يُعرف له قاتل ، فتتجه شكوك اقارب القتل الى رجل بعينه دون
أن يتوفر لديهم دليل قاطع . ولقطع دابر هذه الشكوك ، نفيا أو
ايجابا ، يطلب البش المشبه في أمره الخفوع لاجراءات البشعة .
كذلك الحال في جرائم العرض ، فقد ينال رجل من مرض آخر بأن
ينسب الى ابنته انها مسافحة او الى زوجته انها زانية
ومنددٌ يطلب اليه الكشف عن اسم العشيقة ، فاذا فعل اخضع
العشيقة للبشعة لمعرفة براعته من ادانته (٢) بل قد يستعان
بالبشعة عندما تثار مجرد شائعات لا يعرف مصدرها حول امرأة
بارتكابها السفاح او الزنا . وفي هذه الحالة قد يعتمد ولى
المرأة الى اخضاعها للبشعة ، حيث يعحب رب البيت المسرعة
المتهمة ، خفية ، الى المبعث الذى يدي عليها ابتلاء الناس
واذا أُنت نتيجة الابتلاء غير صالح المرأة عمد وليها ، ففى
الغالب الى قتلها (شلحد ، ص ٢٦٥) .

غير ان الالتجاء الى البشعة وان كان يحدث، اقل سبب
ما يحدث في حالة الجرائم ، فهو ليس مقعورا عليها . فمستن
الممكن الاستعانة بها ايضا في امور مدنية اذا اقتضى الامر
ذلك . كما هو الحال مثلا بالنسبة لاثبات النسب .

تدلنا على ذلك القضية التالية التي وقعت حوادثها
في قبيلة " الروالة " في الربع الاول من القرن الحالى
(موسىل ، ص ٢٣٦) :

فلقد طلق الشيخ فهد بن هزاع بن ثعلان زوجته وقبل
ان يمضى وقت طويل تزوجها الشيخ خلف الدين . وبعد حوالى سنة
ولدت فلان اسمته " طراد " عاش حتى بلغ اشدّه فى خيمة ابيه .
لكن عندما حان وقت زواجه تشاحن مع ابيه وانتقل الى خيمة
اخرى . وكان ذلك بسبب ان جاريته البهوز ابلغته بانه ليس
ابن خلف الدين وانما ابن فهد الذى كان قد اصبح فى هذه
الاشياء امير الرواله . وبالنسبة لى الامير فهد لطراد اعظم
بكثير من شيخ مغير مثل خلف الدين ، ولهذا توجه اليه فى الحال
وقدّم نفسه باعتباره ابنه . واعترف فهد " بطراد " ابنا له دون
ان يولى الامر اهتماما كبيرا ودون اجراء تحريات مطولة ، حيث
انه لم يكن على وفاق مع خلف . وطلب فهد الى اخيه الثورى
ان يزوج طراد من ابنته . لكن عندما ابلغ نوري ابنته بهذا
الاقتراح اقسمت انها لن توافق ابدا على هذا الزواج . وعندما
علم فهد بذلك قال للنورى اما ان تحضر ابنتك بنفسك الى
خيمة الحجرة واما ان احضرها بنفسى دون موافقتك . ولذا امر
النورى الجوارى باعداد الحجرة وباحضار ابنته اليها عند
غروب الشمس . وقد تم ذلك غير ان الفتاة باتفاق مسبق
مع اخيها وبخيلة جازت على طراد تمكنت من الهرب فى نفس

الليلة . وفي اليوم التالي حضر خلف الدين وزوجته ام طراد
لزيارة فهد واقسم الاثنان أن خلف هو الاب الحقيقي لطراد
لان أم طراد بعد زواجها من خلف جاءتھا العدة ثلاث مــــرات
متتالياتہ غير أن طرادا ناشد فهدا أن يحمى ابنه وان لا يصدق
يمينا كاذبة . وفي نهاية الامر اعلن فهد أن على خلف أن يمثّل
امام المحكمة في " العلا " وامثّل خلف للامر وتوجه الى القاضي
وعرض عليه قضيتہ وطلب اصدار حكمه فيها . فقام القاضي
باخضاعه للبشعة التي كشفت عن صدق يمين خلف وانه الاب الحقيقي
لطراد .

ورغم أنه من الممكن الاستعانة بالبشعة في كل الامور
التي تخفى فيها الحقيقة بغض النظر عن مدى اهميتها ، فلسى
الحياة العملية يقتصر الالتجاء اليها على المسائل الخطيرة
لما تسببه من فساد وقت وجهد ومال .

ثانيا - كيفية الالتجاء الى الميثع

قد يتخذ المبادرة في شأن الالتجاء الى الميثع احد
الطرفين المتخاصمين وقد تصدر المبادرة من القاضي الذي ينظر
الغزوة .

فقد يبادر الطرف المجنى عليه في جريمة الى مطالبة
الشخص الذي تشور حوله الشكوك بارتكاب هذه الجريمة ، بالخفوع
للشعة . كما هو الحال بالنسبة لولى دم القتل الذي تتجه
ظنونه الى رجل معين بوصفه القاتل . وكما هو الحال بالنسبة
لولى المرأة التي تتهم بعلاقة غير مشروعة برجل معين فسى
مواجهة هذا الرجل . ورغم ان هذا هو الوضع الغالب فقد يحدث
في بعض الاحيان أن تكون المبادرة من الرجل نفسه التي تشور
حوله الشكوك ويحدث ذلك بخافة عندما يخشى انتقاما وشيكا من
قبل المجنى عليه ، وعندما يكون على يقين من براءته ، فلكى
يتجنب انتقام المجنى عليه يبدى استعدادہ للخفوع للشعة
واذا حدث مثل هذا العرض لم يجز للطرف الاخر رفضه .

وإذا كان الالتجاء الى البشعة يتم في الأمم الاغلب بناء على طلب من احد الطرفين المعنيين، فقد يحدث الالتجاء اليها بناء على احالة من القاضي الذي ينظر الدعوى . فقد يتعذر على القاضي التوصل الى معرفة الحقيقة في شأنها لعدم وجود أدلة كافية للحكم بالبراءة او الادانة، فلا يجد بدا من احالة القضية الى المبتع . يقول بوركاردت (١٨٣١م، ص ٢٢) ، مثلا انه في حالة وجود دعوى تنطوي على ضو بات تعجز الفطنة البشرية من حلها (كما لو تعارضت شهادة شاهدين كل منهما موضع ثقة بنفس القدر تعارضا مباشرا) يرسل القاضي الطرفين المتنازعين الى المبتع الذي يخضعهما للابتلاء . ويقول ابو حسان (١٩٧٤م، ص ١٤٤) انه قد يلجا المدعى والمتهم الى طريق التقاضي ولا يتمكن المدعى من اثبات دعواه فللقاضي من تلقاء نفسه . أو بناء على طلب المدعى تكليف المتهم باليمين والخضوع للبشعة . وقرار القاضي ملزم للطرفين . فان اجهم المتهم عن تنفيذ ما قرره القاضي اعتبر ذلك بمثابة اعتراف منه بدعوى المدعى .

وعندما يتفق الطرفان ، المدعى والمدعى عليه ، على الاستعانة بالبشعة لحسم موضوع الخصومة بينهما يجرى العرف بغرورة اختيارهما طرفا ثالثا محايدا يقع على عاتقه واجب ملاحظة أن كلا من الطرفين يتعرف في مواجهة الاخر على النحو المتفق عليه . وفي العادة يتولى الطرف الذي يسعى الى الانتقام او الى علاج الضرر اختيار المبتع حيث أنه الطرف المطلوب ارضاه .

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن المدعى عليه نفسه هو الذي يخضع للابتلاء فان العرف يجرى بإمكان حلول شخص آخر

محلّه . وفى هذه الحالة تتخذ إجراءات البشعة فى مواجهته
بوسطه ناشبا عن المدمى عليه . ولا يكون ذلك بطبيعة الحال
الا فى حالات استثنائية وعند وجود ما يقتضيه .

فلدى قبائل شرق الأردن (ابو حسان ، ص ١١٥) لابد من
توافر بعض الشروط لامكان حلول شخص آخر محل المدمى عليه
فلا بد من وجود رابطة قرابة بين المدمى عليه ومن ينوب عنه
ولا بد من موافقة المدمى على هذه النيابة ، ولا بد أخيرا أن
تكون هناك ضرورة تقتضى ذلك كأن يكون المدمى عليه طفلا أو
انثى . ولا بد للنائب أن يحيط المبعث علما بالنيابة وأنه على
علم بعلاقة المدمى عليه بالقضية ، وعليه أن يردد امامه اقوالا
مثل : (أنا حاط فلان ، أى المدمى عليه ، فى بطنى وابشع عنه) .

وقد حدث أن توفى رجل من عشيرة الزهبانية وشك اهله
فى أن تكون زوجته نسل له السم فاجتمعت عشيرة الزوج مع
عشيرة الزوجة واتفق الطرفان على أن يذهب أخو الزوجة المسمى
المبعث ويتبشع نيابة عن اخته . واجريت البشعة فعلا على أخى
الزوجة واسفرت عن براءة الزوجة .

ثالثا - المَبْشَع

يُعد المبعث فى العرف القبلى قاضيا ، فعن طريقه تحسم
القضايا العسرة ، سواء منها القضايا التى مرضت بالفعل
على احد القضاة وعجز عن ان يجد لها حلا لتعارض الأدلة ،
والقضايا التى لم يسبق عرضها على أحد القضاة لعدم وجود
دليل احدا . بل ان المبعث لا يُعد فى نظر القبليين مجرد قاض
عادى بل هو اعظم البقضاة او كبيرهم .

ومهنة البشع مهنة وراثية تحتكرها قبائل معينسنة
وداخل القبيلة عشيرة معينة ،وشمة قبائل وعشائر معروفة في
المناطق القبلية المختلفة لا يكون المبشعون الا من أبناؤها
وهي قبائل وعشائر اكتسبت هذا الامتياز منذ اقدم العصور
واقرت لها به القبائل الاخرى .

يقول شقير (١٩١٦، ص ٣٩٩) مثلا انه لا يوجد في شبه
جزيرة سيناء كلها سوى مبشع واحد هو الشيخ عامر عياد من
قبيلة العيادية . ويقول كينيت (١٩٢٥، ص ١٠٨) انه لا يوجد في
سيناء كلها سوى مبشع واحد هو الشيخ حمدان من قبيلة العيادية
وهو يمارس اختصاصه في طول سيناء وعرضها . وهناك خبر مماثل
في قبيلة عمران شرق العقبة واخر بالقرب من المدينة .

ويقول ابو حسان (١٩٧٤، ص ١١٧) ان هناك عائلات مشهورة
باجراء عملية البشعة من اشهرها عائلة الدبر من عشيرة
العمران بالقرب من مدينة العقبة ،وعائلة العلامات من عشائر
النجدات بالقرب من القديرة ،وعائلة العبادي وتقيم في
سيناء ،وعشيرة بلبي وكانت مشهورة فيما مضى لكن لا يوجد لها
ذكر في الوقت الحالي .

وعن الوضع في حرموت يقول الشاطري (١٩٨٣، ص ٣٤٣)
ان عملية البشعة يقوم بها حكم معروف من بعض افخاذ القبائل
كآل عبد الوهود الكثيرين يتوارثونها واحدا بعد واحد .

وتنتقل مهنة المبشع ،داخل الاسرة التي تحتكرها
عن طريق الوراثة حيث يخلف الابن الاكبر ابيه ،على شريطة أن
يكون الابن الاكبر مستوفيا الشروط اللازمة لممارسة هذه المهنة
والا انتقلت الى احد اخوته الاخرين .

ولما كان للبشة ، في معتقد القبليين ، جانب روحى او دينى ، جرت العبادة بأن يكون المبعث من رجال الدين .

يقول شلحد (١٩٧١ ، ص ١٩٠) عن قبائل شتبرق الاردن وفلسطين . أن المبعث ينتمى فى الاغلب الى احدى الطرق العوفية والطرق التى تتمتع بالخطوة لدى البدو هى الطرق الاربع التالية : طريقة احمد الرفاعى ، واحمد الحسنى ، وعبد القادر الجيلانى ، واحمد البدوى . ويضيف شلحد ان انتماء المبعث الى احدى الطرق العوفية يبدو امرا طبيعيا فى ابتلاء من هذا النوع ، اذ أن تدخل رجل دين امر لاغنى عنه لكى لا يتعرض الشخص البسرى لاي أذى من جراء لمسه للحديد المتقد . ويقول ابو حسان (ص ١١٧) ان البدو يعتبرون المبعث من الصالحين الاتقياء ويؤمنون بعبدة اقاله وصدق تنبؤاته .

ويمتد اختصاص المبعث عادة عبر مساحة شائعة من الارض تتجاوز بكثير المساحة التى يمارس فيها القضاة الآخرون اختصاصهم ، ويتوقف ذلك الى حد بعيد على مدى شهرة المبعث ، فالمبعث المشهور قد يأتيه المتخصصون من جهات بعيدة للغاية . ففي شبه جزيرة سيناء لم يكن سوى مبعث واحد يقصده المتنازعون من كل جهة فيها ، بل كانوا يأتونه حتى من خارج سيناء . وفى بعض النواحي القبلية فى اليمن (لقمان ، ص ٦٨) يرسل المتهم الى بعض النواحي فى حضرموت وخاصة فى وادى عرفة حيث يجرى الاحتفال باقامة البشة تحت اشراف المبعث المتخصص .

وتتعد جلسة البشة فى العادة فى بيت المبعث او على مقربة منه . فالخوم ومن يصحبهم من اقاربهم هم الذين ينتقلون الى حيث يقيم المبعث مهما طال السفر . ومع ذلك

فليس ثمة ما يمنع من عقد جلسة البشة في مكان آخر اذا كان هناك ما يقتض ذلك . ففي حفر موت (الشاطري ، ص ٢٤٣) قد ينتقل المبتشع الى المحل الذي وقعت فيه الجريمة لمعرفة المتهم بها ، وفي هذه الحالة يكون انتقال المبتشع على حساب طالب البشة .

ويحمل المبتشع^٢ ، شأنه في هذا شأن القضاة القليلين الآخرين ، على اجرة مقابل قيامه بمهمته . ففي اوائل القرن الماضي (بوركاردت ، ص ١٢٢) كان المبتشع يحمل على أربعين قرشا أو على ناقة من سنتين ، وفي اوائل القرن الحالي (كينت ص ١٠٩) كان المبتشع في سيناء يحمل على خمس جنهيات يدفعها الطرف الخاسر . ولدى بدو بير سبع (العارف ، ص ١١٩) كان على كل من طرفي الخمومة ايداع مبلغ خمس جنهيات تحت حساب اجرة المبتشع ، وكان يحتفظ بالمبلغ الذي دفعه من خسر الدعوى ويرد المبلغ الآخر الى صاحبه . واذا اتهم رجل بجنايتين كان عليه ايداع اجر مضاعف ، بينما اذا اتهم عشرة رجال بجناية واحدة فلا يحمل المبتشع الا على خمس جنهيات . ولدى بدو شرق الاردن (شلحد ، ص ١٩١) يدفع كل من طرفي الخمومة اجرة المبتشع مقدما وكاملة . وبعد الفعل في الخمومة يرد المبتشع لمن كسب الدعوى المبلغ الذي دفعه ، فمعاريف البشة يتحملها الطرف الخاسر . ورغم ان هذه هي القاعدة العامة ، ففي حالة الاتهام بالقتل ، يتحمل المدعى عليه كل المعروفات ، حتى ولو ثبتت في النهاية براءته .

ومن واجبات المبتشع استضافة الخموم ومن معهم عندما ياتون اليه ، فيقدم لهم ما يلزم من قهوة وطعام . ولاشك ان جزءا قل او كبر ، مما يحمل عليه المبتشع من اجر يذهب في قسري

الخموم ومحبهم . ومع ذلك يبدو أن ما يتبقى للمبشع ليس
بالقليل . الامر الذى جعل المبشعين من اكثر الناس ثراءً فى
قومهم ، ان لم يكونوا اكثرهم ثراءً على الاطلاق .

رابعاً - اجراءات البشعة

تتعدد جلسة البشعة ، كما سبق القول ، فى بيت المبشع
او امام خيمته وقد تتعدد فى مكان آخر عند الاقتضاء ، وتتسم
جلسة البشعة بالعلانية فهى تتعدد على مرأى وسمع من الناس ،
فهى لا تنطوى على شيء من السرية او الخفاء ، ولا يقتصر جمهور
الجلسة على الطرفين المتخاصمين واقاربهما ، بل ان لكل من
يريد الحق فى حضور الجلسة ومتابعة اجراءاتها .

وتبدأ الاجراءات بأن يستمع المبشع الى عرض للموضوع
القضية من جانب كل من الطرفين ، حيث يقوم كل منهما بشرح
الاتفاق الذى تم بينهما بكل جزئياته . وهنا يأتى دور الشاهد
او الحكم الذى اختاره الطرفان لكى يتحقق من اقوالهما ولكى
ينهى اى نزاع بخصوص الاتفاق . ثم يقوم المبشع بتلاوة تفاصيل
الاتفاق لكى يقنع الحاضرين بانه على وعى تام بعناصر الموضوع
محل النزاع .

وفى هذه المرحلة يبذل المبشع كل ما فى وسعه لحسم
الطرفين على عدم المضي فى اجراءات البشعة . فيشير الى انه
من الافضل لهما ، قبل لحس النار ، التوصل الى اتفاق ودى ، ومن
الافضل لمتهم الاعتراف اذا كان مذنباً حقيقة . واذا توصل
الطرفان الى اتفاق ودى قبل وقع الطاس فى النار ، لم يكن من
حق المبشع الحصول على اية تعاب . ورغم ان المبشع فى
معية الى حمل الطرفين على الطلح ، يعمل ضد مصالحه المادية

محاولاته هذه تتسم بالجدية .

وإذا فشل المبعث في حمل المتخاصمين على تسوية النزاع وديا طلب الى كل منهما ان يقدم كفيلا يضمن تنفيذ الحكم الذي سوف تسفر عنه البشعة . ويتعهد كفيلا المدعى بامتناع المدعى عن مباشرة الانتقام من المدعى عليه اذا اسفرت البشعة من ادانته . ويتعهد كفيلا المتهم باذا ما يفرضه العرف عليه اذا جاءت النتيجة في غير صالحه .

ثم يشرح المبعث في اجراءات البشعة ، ورغم أن البشعة تتمثل في كل القبائل العربية ، في اخضاع المتهم او المدعى عليه لابتلاء النار فان تفاصيل هذا الابتلاء قد تختلف من جهة الى اخرى . فقد انتقلت المينا عدة روايات في وصف اجراءات البشعة ، من أزمنة مختلفة ومن جهات متباينة . ويتضح من هذه الروايات أن اجراءات البشعة قد تختلف من مكان الى آخر ، وربما من زمن الى آخر .

يقول بوركاردت (١٨٣١ ، ص ١٢٢) مثلا في وصف اجراءات البشعة لدى قبائل عنزة ، ان لكل قبيلة من قبائل عنزة الرئيسية قاضيا رئيسيا يسمى المبعث تختص محكمته بالفعل في كسـل القضايا العسرة . وعندما تفشل محاولات هذا القاضى في اجراء صلح بين الطرفين ، يامر باعداد نار امامه ثم ياخذ ملعقة طويلة من الحديد (وهى التى يستخدمها العرب فى تحميص البن) وبعد أن يجعلها تسخن الى درجة الاحمرار ، يسحبها ويلحس بها لسانه طرفها الاعلى من جانبه ، ويعيدها الى النار . ثم يطلب الى المتهم أن يغسل فمه اولا بالماء ثم يلحس الملعقة على نحو ما فعل هو . واذالم يُعَب لسان المتهم بآى اذى لبـريشـا اما اذا اصيب لسانه من جراء الحديد المُحمى فانه يخسر الدموى .

ويصف شقير (ص ٢٩٩) اجراءات البشة لدى بدو سيناء
في اوائل القرن الحالي فيقول أن " المبتع يحشى اناء نحاس
كطاسة البن على النار ويمسحها بكفه ثلاث مرات ثم يامس
المتهم فيفصل لسانه بالماء ويريه شاهدين. ثم يتناول الطاس
المحمأة من المبتع فيلصقها ثلاث مرات بلسانه، ثم يفصله
بالماء ويريه المبتع والشاهدين، فاذا رأوا اثر النار على
لسانه، حكّم المبتع بالدعوى لخصمه، والا حكم له " .

ويصف توماس (ص ١٢١) اجراءات البشة لدى بعض قبائل
مَمان بقوله: تتم عملية طقوس النار بين صالة الصبح وصلاة
الظهر فيجتمع اطراف النزاع امام نار مشتعلة، ويقوم المبتع
بادخال سكين او خنجر في النار، ثم تمضي فترة من الوقت
يطلب بعدها من المتهم ان يخرج لسانه، ويقوم المبتع فيمسكه
بمנדبل باحدى يديه، ويحبب النمل الملتهب باليد الاخرى
ليفحه أولا على لسانه هو لاكتساب البركة، ثم يخر بطرف النمل
لسان المتهم وخزتين، احدهما من الجانب المفرطح للنمل
والاخرى من الجانب الاخر. والمفروض بعد هذه العملية أن يكون
المتهم قادرا على أن يبعق فورا اذا كان غير مذنب، ولا بد
أن تمضي ساعتان قبل فحص اللسان. فاذا ظهرت بؤادر ورم أو
حرق في اللسان او اذا تأثرت غدة المتهم كان ذلك دليلا على
انه مذنب، اما اذا لم تظهر مثل هذه الاعراض عند المتهم
بريقا " .

ويقول لقمان (ص ٦٨ و ٦٩) في وصف اجراءات البشة في
جنوب الجزيرة العربية " بعد أن يجتمع المتهمون حول نار
مشتعلة يضع المبتع سكاكين بين الجمرات حتى تحمر ثم يفتش
المتهم فمه ويخرج لسانه فيقبض عليها المبتع بطرفي ابهامه

وسبأته بقطعة من القماش ويسحب السكين من النار، ويقربها من شفتيه ثم يضعها جانباً على طرف اللسان المهدودة وبعد انقضاء ساعتين يفحص اللسان، فإذا وجدوه متورماً او محترقاً او اذا ظهر أن غدة عنقه قد تأثرت أعلن أن المتهم مذنب

فكما هو واضح تختلف اجراءات البشة في سيناء وشمال الجزيرة العربية، عنها في جنوب الجزيرة في مسألة على جانب كبير من الاهمية حيث أن المتهم هو الذى يقوم بنفسه بلحس اداة البشة في سيناء وشمال الجزيرة بينما يقوم المباشع بتلحيس المتهم هذه الاداة في جنوب الجزيرة .

وبالاضافة الى الروايات السابقة وهى سماعية، لدينا لحسن الحظ روايتان لشاهدى عيان احدهما لضابط انجليزى (كينيت) كان حاكماً لسيناء في الربع الاول من القرن الحالى والثانية لضابط عربى (عارف العارف) كان ضابطاً لشرطة دائرة بير سبع لمدة عشر سنين في منتصف القرن الحالى .

والاهمية هاتين الشهادتين ،فى التعرف على طبيعة البشة سوف نورد هما بالتفصيل ولنبدأ برواية حاكم سيناء الانجليزى .

يقول كينيت (ص ١٠٨ وما بعدها) : " كانت القضية التى كنت فيها شاهد عيان تتعلق بعربى من جنوب فلسطين كان قد اتهمه عربى آخر من خان يونس بقتل ابنه ، الذى عُثر عليه ميتاً فى الصحراء . وكان الطبيب الحكومى قد قام بفحص جثته ولم يجدها اثرأ لاستخدام العنف . ومع ذلك كانت هناك ظروف تشير قدراً من الارتياح فى المتهم ، الذى اتهمه ابو العباسي بخنقه . وعارض المتهم محتجاً ببرأته وتحدى الآخر أن يؤيد اتهامه بدليل .

ورغم عدم وجود أى دليل اصر الاب على اتهمه وهسد بالانتقام . واخيرا وافق المتهم ،على مضي على ما يبدو على الخفوع للشبهة ،ووافق الآخر على انه اذا جاءت نتيجة البشعة فى صالح المتهم فموف يتنازل عن دعواه . وتم اتخاذ الترتيبات اللازمة . وقدم شيخ البشعة من موطنه فى وسط سيناء السى العريش لمقابلة المتنازعين فى منتصف البطريق ،وجلسا لزيارتى ودعائى الى الحفور فى اى وقت او مكان مناسب وتحدد للاجتماع ما بعد العصر فى ظل شجرة مجاورة للمكاتب الحكومية . وكانت هناك نار فحم متقدة وجماعة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين من المشاهدين جلسوا القرفصاء على هيئة نصف دائرة حول النار ومعهم المتهم والمتهم وشاهدهما والشاهد ان المختاران من قبل الشيخ نفسه . وفى وسط الجماعة وعلى بعد خطوتين او ثلاثة من باقى المجتمعين جلس الشيخ ،بذلك نثار الفحم التى وُضعت عليها المعلقة باصابع الفحم المكومة حولها .

وفجأة توقف طنين النقاش عندما قام احد الحاضرين بمحاولة اخيرة للملح بين الخصمين ودعا المتهم الى قبول نوع من التسوية . غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل لان المتهم نفسه اعلن انه لن يتهرب من الابتلاء فى هذه المرحلة من الاجراءات . وكان يبدو عليه عدم الاكتراث واخرج سيجارة واشعلها من اصبع فحم على حافة النار .

وبعد بضع دقائق اعلن شيخ البشعة ان المعلقة شخنت سخونة كافية ،وطلب الى المتهم ان ياتى ويركع خلف كتفه الايسر .

ثم تلى الشيخ " بسم الله الرحمن الرحيم " ودعا دعاءاً بهوت خفيض شاركي فيه كل الحاضرين. ثم اعطى المتهم انساء صغيراً من الماء وتمضمض المتهم وبعق بهوت عال، ثم فحص الشهود الثلاثة فمه وشفتيه ولسانه فحماً دقيقاً، ثم قبض الشيخ بيده اليمنى على يد الملعقة وسحبها من النار ونفض بيده الأخرى الرماد من على قعرها المقلوب وقدمها حمراء متقدة الى المتهم عند ساعده الأيسر.

وللحظة قصيرة شح بلون المتهم، ثم استجمع قواه واخرج لسانه وهو قابض بشدة على سيفه بكلى يديه، ولحس الملعقة الساخنة وعندما عاد لسانه الى فمه، كانت علامة الرمضاء السوداء تُرى بوضوح، وصاح الجمهور " شاشي "، وفي فزع وتردد هذه المرة، حمل المتهم نفسه على الاستجابة، وللمرة الثالثة انحنى الى الامام، وبهورة متهورة هذه المرة، ولحس الملعقة بينما مال المشاهدون الى الامام متلهفين لمشاهدة الابتلاء.

وناول الشيخ انساء الماء للمتهم الذى تراخت قبضته الصلبة على سيفه، وبعد ان مضى فمه مرة ثانية، اعاد المتهم الماء الى الشيخ، وبعق على الارض وصب الشيخ بعض الماء على الملعقة وازال صوت الغليان والبخار اى شكوك حول درجة حرارتها. وصب الشيخ الماء ثلاث مرات فى بطن الملعقة، وفى المرتين الاوليين تبخر تماماً وفى المرة الثالثةبقى المساء ثم صب مزيداً من الماء عند الجانب المقعر الذى يشبهه الفنجان عند مقبض الملعقة وتبخر الماء المقلى ثانية. وعندما بردت الملعقة تماماً دعا الشيخ شاهديه والشاهد الذى اختاره المتخاصمان وامر الاربعة المتهم باخراج لسانه وبثقة بالغة بالنفس استجاب وكان من الواضح للجميع أن لسانه كان سليماً وطبيعياً تماماً. وأعلن الشيخ " نظيف " وردد الشهود

" نظيف " وذهبت جماعة من المشاهدين ، كنت احدهم ، ليفحصوا من قرب لسان المتهم وقمعه . وبالفحص من قرب تبين وجود اثـنـسـر فضيل للغاية لبقعة سوداء في وسط لسانه وفيما عدا ذلك كان اللسان سليما وعاديا من كل الوجه .

وأظفا الشيخ ناره وطرح ملعقته جانبا . ونهـبـشـي المشاهدون وراحوا لاثـفـالـهم ، بينما تقدم شخص او اثـنـسـان لتفتـحـة المتهم ببراءته .

وفي وصف اجراءات البشعة يقول العارف (ص ١٢١) أن المـبـشـع يستخدم في اجراء البشعة طاسا هو عبارة عن مغرفة قطرها حوالي أربع بوصات في نهاية ذراع طويلة من الحديد وعندما يجتمع الناس حول خيمة المـبـشـع توقد نار في الخـسـلاء وعندما تتقد توضع فيها الطاس . وتظل البطاس في النار الى أن يـقـتـنـع المـبـشـع والشاهد والجمهور بانها صارت متقددة . عندئذ يعطى المـبـشـع المتهم قدرا من الماء يـمـغـضـ به فمه ثم يبعثه على الارض . ثم يخرج المتهم لسانه لفحصه للتأكد من عدم وجود شيء به ومن انه في حالة طبيعية . وبسحب المـبـشـع الطاس من النار ويشهد الناس على انها متقددة . ولكي يظهر أن النار لن تؤذيه لانه غير متهم ومن ثم غير مذنب ، يلحس الطاس بلسانه او يلمسها بذراعه العاري ، ثم يعيدها الى النار لتستعيد ما فقدته من سخونة ، ثم يأمر المتهم باخراج لسانه ويضع الطاس لحظة على اللسان ، ويفحص المـبـشـع اللسان لساذا وجده مصابا اعلن ان المتهم مذنب ، واذا لم يجد به ادى اعلن ان المتهم بريء . ويفحص الشاهد لسان المتهم ثم يعلن الحكم للجمهور .

وهنا أيضا نلاحظ أختلافا جوهريا فيما يتعلق باجرايات البشعة بين رواية كينيتورواية العارف . فطبقا لرواية كينيت يقف المبعث موقفا سلبيا حيث يقتصر دوره على الامساك بالملقعة او الطاس ويقوم المتهم بلحسها ، بينما طبقا لرواية العارف يقوم المبعث بدور ايجابي حيث يتولى بنفسه وضع الطاس على لسان المتهم .

وكان من المفروض أن تكون نتيجة البشعة حاسمة ونهائية نظرا لطبيعتها الغيبية في نظر البدو ولاشك أن الامر كان كذلك في الاصل ، لكن نظرا لفقدانها ، بمرور الوقت وازدياد الوعى ، هذا الطابع ، اجاز العرف في بعض القبائل استئناف الحكم الذي أسفرت عنه البشعة الى مبعث آخر اكثر شهرة .

فيقول ابو حسان (ص ١١٧) مثلا من احد المبعثيين المشهورين في الاردن (على الدبر) أن البدو المتنازعين كانوا يقعدونه من جميع انحاء البلاد العربية ، وانه كان بالإضافة الى عمله المعتاد في اجراء البشعة ، مرجعا استئنافا للمبعثيين الاخرين سواء كانوا من الاردن ام من خارجه . كما يقول أن عائلة العيادي وتسكن سينا مشهورة في اجراء البشعة ويعتبر مبعث هذه العائلة مبعثا عاديا ، ومرجعا استئنافا للمبعثيين الاخرين .

خامسا - تفسير البشعة

نظرة القبليين الى البشعة تختلف بطبيعة الحال عن نظرة الاخرين . فالقبليون ينظرون الى البشعة باعتبارها اجراء غيبيا يفترض تدخلا من قوى روحية ، اما غير القبليين

الذين اتاحت لهم فرصة دراسة البشعة فيفسرونها تفسيرا
مضايقة. فثمة نظرية تقليدية واخرى علمية في تفسير البشعة
وسوف نتحدث عن كل من هاتين النظريتين في شيء من التفصيل .

(أ) النظرية التقليدية

يعتقد القليلون في الطابع الغيبي للبشعة اعتقادا
جازما . وفيما مضى كانوا يرون فيها على ما يبدو نوعا من
الكهانة . كما كان يرون في النار نوعا من الكائنات
الخارقة .

يقول بوركاردت (ص ٢٢) مثلا ان العرب ينسبون نجاسة
المتهم البريء من الاذى الى الله القدير حامى البراءة
وانما الى الشيطان . ويقول توماس (ص ١٢٢) انه سأل بعض
رجال قبيلة القرأ ، في كفار عن وجه العدالة في البشعة فرد
عليه احدهم قائلا " والله ان هذه حقيقة فالنار لا تفسد
البريء " .

وفي بعض المجتمعات الاخرى يعتقد البدو في أن الله
سبحانه وتعالى والملائكة وراء نتيجة البشعة .

فيقول العبادي (ص ٦٢ و ٦٣) مثلا أن " البشعة كانت
معروفة في الجزيرة العربية ، كوسيلة خارقة للطبيعة لكشف
هوية الفاعل ، الذي لا يكون معلوما للفريق المتغفر ، وقد كانت
مؤثرة للغاية في الجو الاجتماعي للعشائر الأردنية ، خصوصا
في الجنوب . وهي تتغصن ايضا مظهرا روحيا لاعتقادهم انه
يمكن من خلالها مناشدة الله سبحانه وتعالى ، والملائكة
بالإضافة الى المخلوقات الخارقة للطبيعة " .

وبصف أبي حسان (ص ١١٦) الأقوال والأفعال التي يأتيها المبتعث ومما يذكّر بأقوال وأفعال الكاهن في العصر الجاهلي وذلك إذ يقول : " ان المبتعث يخلق حوله جوا من الرعب والخوف ، فحين يملأ الطرفان يبدا بإعلامهما عن الطريق التي سلكها كل منهما ، والمتاعب التي واجهتهما أثناء قدومهما اليه وهكذا ، ثم يقوم بإشعال نار كثيفة يخرج منها الدخان وأفا وسطها (يد المحماسة) التي تستعمل في البشعة فتبدو حمراء كأنها الجمر ، وبعدما يأخذ المبتعث بإرشاد الحافريين وتخويلهم من نتيجة الأعمال الشريرة ، مبينا مزايا الطمس وأعمال الخير ، وهو يتحرك حركات شبه بهلوانية ، آخذا بالتنزيه بطبيعة الخلاف بين الطرفين وأسبابه ، وعن عاشرهما وديرتهما وكل ما تعلق بالمزاج منذ البداية حتى الوصول اليه " .

ب) النظرية العلمية

اختلفت الآراء في تفسير البشعة ومن الممكن رد هذه الآراء الى نظريتين تقوم الاولى على اساس أن للمبتعث دورا حاسما في توجيه نتيجة البشعة حسب ما يعتقد شخصيا في كون المتهم بريئا أم مذنباً . وتستند الثانية الى أن نتيجة البشعة تتوقف على رد فعل المتهم . وتتناول فيما يلي كلا من هاتين النظريتين في شيء من التفصيل :

١ - نتيجة البشعة تتوقف على ارادة المبتعث

يعتقد بعض الذين درسوا البشعة عن قرب ووضعوها تحت ملاحظتهم لفترة طويلة من الزمن أن المبتعث نفسه هو العامل الحاسم في توجيه نتيجة البشعة هذه الوجهة أو تلك وذلك من طريق تعبير أو اطالة مدة ملامسة الطاس لسان المتهم

الظروف قبل أن تعرض عليه القضية رسمياً . فالمبتعث بماله من ثروة يمكنه أن يستخدم جيشاً صغيراً من الجواسيس بحيث تكون له عيون في كل القبائل ، ينقلون اليه الاخبار اولا باول بحيث انه عندما يتقدم اليه الخصمان بعورة رسمية يكون على بينة مما اذا كان المتهم بريئاً ام مذنباً .

٢ - نتيجة البشعة تتوقف على رد فعل المتهم :

يرى بعض الذين كتبوا عن البشعة أن نتيجتها تتوقف على رد فعل المتهم تبعاً لما اذا كان بريئاً في الواقع ام مذنباً .

فيقول شقير (ص ٢٩٩) مثلاً " وقالوا (لم يذكر من الذين قالوا : العرب أنفسهم الذين استقى منهم هذه المعلومة ام من ؟) في تحليل ذلك أن المتهم ان كان مجرماً جفريقه واشتت النار في لسانه والا فلا " .

ويقول كينيت (ص ١١٢) " اذا سلم بشعة العرب فسي قدرة الشيخ على كشف الحقيقة فان ثمة تعليلاً لهذه العملية يبدو واضحاً . فمن البديهي أن الرجل المذنب اذا وجه بالبشعة وبأن الحقيقة سوف تظهر قد يعترف قبل اجراء البشعة بالفعل وحتى اذا اراد الخداع فمن المؤكد انه سوف يواجه الطماس بلسان جاف وحلق شائط وفزع ظاهر من امكانية المحاكمة التي تجري في مواجهته وعلى العكس سوف يواجه الرجل البريء ابتلاءً مفتبلاً وهو يعلم . انه برىء وعلى يقين من أن الشيخ لا يمكن أن يخطئ في قراره " . ويضيف كينيت انه " ينبغي أن نتذكر أن الشيخ يمسك بالطاس الطويلة وأن المتهم ينحن ويلبسها ، فمن المستحيل للشيخ أن يمسك بها في مواجهة اللسان مدة أطول

تبعاً لما يعتقد من براءة أو إدانة^(٤) فإذا كان المبتدع يعتقد في براءة المتهم لملس لسانه بالطاس لمسا مريعا، وإذا كان يعتقد على العكس أنه مذنب أطال مدة اللبس بعض الشيء، ويفترض هذا الرأي بطبيعة الحال امرين : الأول أن المبتدع هو الذي يقوم بنفسه بوضع الطاس على لسان المتهم كما هو الحال في بعض القبائل العربية . ومن ثم فإن هذا الرأي لا يطرح تفسيراً للشبهة لدى القبائل التي يقف فيها المبتدع موقفاً سلبيّاً والتي يقوم فيها المتهم بنفسه بلمس الطاس . . . وهو يفترض ثانياً أن يكون المبتدع قد كون عقيدته في شأن براءة المتهم أو إدانته قبل أن يضع الطاس على لسانه فيقصر المدة في الأولى ويطيلها في الثانية . وقد نتساءل من كيفية تكوين المبتدع عقيدته في شأن براءة المتهم أو إدانته . ومن الممكن الإجابة على هذا التساؤل بالقول بأن المبتدع يكون عقيدته تلك من طريق الفراسة أي من طريق ملاحظة تعبيرات وجه المتهم ودراسة حركاته . فالرجل الذي يعتقد أنه بريء يكون أكثر هدوءاً وأقل توتراً من ذلك الذي يعرف أنه مذنب في الحقيقة .

ولكن العارف (ص ١٢٢) وسيلة أخرى يمكن للمبتدع من طريقها معرفة الحقيقة ، وهي اتخاذ جواسيس في القبائل المختلفة يبلغونه بما يقع فيها من جرائم . وحقيقة الأمر بالنسبة لها . وفي ذلك يقول العارف أن المبتدعين رجساً أشرساً . وعندما تقع جريمة في مجال نفوذ أحدهم يعلم بها، فرغم أن المفروض في المبتدع أن يكون ذهنه صفحة بيضاء عندما يمثل الخصوم أمامه ، وأنه لا يعلم عن القضية المعروضة عليه شيئاً سوى ما ذكره الخصمان والشاهد أمامه من تفاصيل ، فإنه في الواقع يكون على دراية مسبقة بكل

في حالة منها في حالة أخرى . ثم ان اى تغيير في درجة حرارة الطاس سوف يكتشفه الشهود في الحال ."

وميزة هذا الرأي أن بإمكانه تفسير النتيجة التسي تسفر عنها البشة لدى القبائل التي يقذف فيها المبعث موقفا سليما .

سائما - مدى شيوع البشة ومعيها :

ليس ثمة شك في أن البشة من النظم العربية فليس تاريخ القبائل العربية والدليل على ذلك انها كانت معروفة في جميع أرجاء الجزيرة العربية . فقد كانت معروفة لدى قبائل منزة الرئيسية . وفي ذلك يقول بوركاردت (١٨٣١م، ص ١٢٢) " لكل من قبائل منزة الرئيسية كبير قضاة يسمى المبعث ، تعرض على محكمته كل القضايا العسرة " . كذلك كانت البشة معروفة لدى قبائل شرق الاردن وفي الحجاز وفي سيناء (لا زالت) ، وفي عمان وفي حضرموت .

غير أن البشة أخذت طريقها نحو الاختفاء ولم تعد تمارس في الوقت الحاضر الا في مناطق محدودة كما هو الحال في سيناء وفي حضرموت .

وقد تعاونت على البقضاء على البشة أسباب عدة نسردها بعضا منها فيما يلي :

- الدعوة الإصلاحية في نجد والحجاز

وقفت الدعوة الإصلاحية من البشة موقفا معاديا واعتبرتها إحدى الممارسات المخالفة لتعاليم الاسلام . وحظر

دعاتها على القبائل التي خضعت لنفوذهم ممارسة هذه العادة التي كانوا يعدونها من العادات الوثنية، حيث أنها تنطوى في نظرهم على نوع من الشرك. ومن الشواهد على تأثير الدعوة الإصلاحية في هذا الخصوص ما ذكره بوركاردت (ص ٢٩٠) حيث يقول " وقيل أن عرب مُطير الذين يعيشون بين المدينة ونجد كانوا يمارسون هذه العادة (البشة) فيما مضى ، لكنهم أجبروا على التخلي عنها بمقتضى أوامر صريحة من الزعيم الوهابي ".

٢ - حظر الالتجاء إليها في الدول العربية الحديثة :

استمرت القبائل البدوية ، في بعض البلاد العربية ، في ممارسة البشة الى عهد غير بعيد . ثم صدرت تشريعات تحظر استخدامها . من ذلك مثلاً ما حدث في دولة الأردن . فقد اصدرت حكومة الأردن (العبادي ، ص ٦٣) قانوناً في ١٩٧٣ يمنع الالتجاء الى البشة منعاً باتاً . ورغم إلغاء البشة رسمياً فإن البدو وخاصة أولئك الذين يعيشون في جنوب الأردن وعشائر بشر سبع قد واصلوا اللجوء اليها حتى وقت متأخر (١٩٧٦ م) . واضطرت (ابو حسان ، ١١٧) العائلات التي اشتهرت بالبشة الى تغيير اختصاصها . فاتجه افرادها الى التخصص في امور لها علاقة بالبشة مثل اجراء عملية التنقيط وقص الاثر .

٣ - جهود فردية

- من العوامل التي أدت الى اقلع البدو من ممارسة البشة الجهود التي كان يبذلها بعض الافراد من علماء الديس وغيرهم ممن كانوا يرون فيها اجراً فظاً غير انساني أو ممن كانوا يعتقدون انها غير عادلة وتنطوى على استغلال لسذاجة البدو .

من قبيل ذلك ما ذكره العارف (ص ١٢٣) من انه عندما أتى مبعث رليّ ليقيم في وادي عربه فيدخل بذلك في منافسة مع مبعث الميادى ، ارسل اليه من يخبره بانه اما أن يغادر البلد واما ان يأتى للإقامة في بئر السبع التى يوجد بها مركز الشرطة الذى كان قائدا له . وانه أصدر أمرا بضرورة الحمول على اذن كتابى منه قبل اجراء البشة وكان السبب فى ذلك رغبته فى الاقلال من الالتجاء الى البشة لبدائيتها ولكون نتائجها غير مقنعة . وكان كلما جاءت قضية كان يقول للبدو ان اردتم البشة فلا مانع لكنه كان يوضح لهم ما تسببه من ضياع وقت وجهد ومال وكان يحثهم على عمل تحويلية ودية فيما بينهم . وذكر أنه استطاع أن يقلل عدد مسرات البشة من مرة يوميا الى ثلاثين مرة فى السنة الاولى ، ثم الى ١٥ فى السنة الثانية ، ثم الى خمسة فى السنة الثالثة وان البشة كانت قد اختفت عملا من بشر السبع عندما ترك المنطقة .

ويقول الشاطرى (ص ٢٤٣) فى وصفه موقف البدو ورجال الدين من البشة : " والغريب أنهم يؤكّدون بانها لا تخطئ أبدا بينما رجال الشرع والبخل يستبشعونها " .

ورغم أن البشة لم تعد فى الوقت الحاضر تمارس فى كثير من الجهات التى كانت تمارس فيها فى الماضى القريب او البعيد ، فما زالت تحتفظ باهميتها فى بعض الجهات وذلك حتى وقتنا الحاضر . فلا زالت قبائل سيناء مثلا تستعين بها فى القضايا التى لا تتوافر لها وسائل الاثبات العادية (٥) كذلك لابد أنها مازالت تمارس لدى القبائل التى تعيش فى عزلة نسبية فى جنوب الجزيرة العربية والتى لم تتأثر بطروف الحياه الحديثة .

ثبت الهوامسنيش

(١) انظر مقالا لنا بعنوان " عندما يعزّ الدليل
يحتكم الانسان الى قوى غيبية " بمجلة المنهل ١٩٨٣ .

(٢) يقول العارف (ص ١٠٨) في وصف موقف يهو بشر سبع
في هذا الخموس : اذا نسب الى رجل اتهامه انش بالفاحشة
سئل عما اذا كان هذا الاتهام عذر منه أم لم يعذر . فاذا أقر
بعذره وفشل في اثباته صار مرتكبا لجريمة .. واذا انكسر
فعليه أن يقسم يمينا بذلك ، ويخضع للشبهة . واذا ذكر اسم
الرجل الذي واقع المرأة ، ذهب اقربها الى هذا الرجل أو الى
اقربه ودعوه الى المناشد . واذا انكر الرجل اية علاقة
بالمرأة كان عليه الخفوع للشبهة . واذا اسفرت الشبهة عن
ادانته قُتل او الزم دفع دية باهظة . واذا دلت الشبهة على
برأته كان له مطالبة من اتهمه بتعويض يحدده المناشد
(القضاة) .

(٣) يبدو أن ارادة الميش (المبتلى) كانت تلعب
لورا حاسما في توجيه نتيجة الابتلاء هذه الوجهة او تلك تبعاً
لامتقاده في براءة المتهم او ادانته في العديد من صور
الابتلاء وسواء في المجتمعات القبلية ام لدى الشعوب القديمة .
فمن صور الابتلاء الشائعة الابتلاء من طريق الزام المبتلى
بابتلاع عقار سام . فاذا كان المتهم مذنباً قتله السم والاكان
بريئاً . ويشرف على اجراء الابتلاء مادة احد السحرة او الكهنة
وباستطاعة الساحر او الكاهن ان يتدخل في كيفية اجراء الابتلاء
حتى تاتي نتيجته متفقة مع ما يعتقد من براءة او ادانسة
المتهم . فان كان مقتنعا ببرأته قلل من مقدار المسادة
السامة ، او تركها بعض الوقت حتى ترسب في قعر الاناء .

{ لقد نشرت جريدة الاخبار القاهرية بتاريخ ٢٩/١٠/٨٨ تحقيقا صحليا بعنوان قضاة لا يتبعون وزارة العدل من جلسة ملح بين قبيلتى النفاشة والعوامرة من قبائل سيناء لانهما خلاف بينهما بدأ منذ ثمانين عاما حول حدود الارض بينهما وقد جاء فى هذا التحقيق أن المراع بين القبيلتين التهب بحدوث واقعة تعتبر اكبر جرائم المحرارة وذلك عندما تجرأ شاب من احدى القبيلتين واستحم فى عين ماء على مرأى من بدوية من القبيلة الاخرى على بعد اكثر من كيلو ونمفه واصدر القضاة قراراتهم فيما يتعلق بالدماء التى سالت بين القبيلتين وفيما يتعلق بواقعة الاستحمام امام المرأة البدوية أصغروا قرارهم بتطبيق حكم البشعة على أن الشاب لم يكن يقصده الاستحمام امامها .

.....

الفصل الثانى عشر

التكافل الاجتماعى

تسود المجتمع القبلى بعامة روح التعاون والتساند والتكافل والتعاضد. وتسم هذه الروح علاقات أفراد القبيلة فيما بينهم مهما بعدت القرابة ونأت الديار، لكنها تقوى وتشتد كلما قربت القرابة ودنت الدار. وإذا كانت روح التساند والتكافل تشكل سمة مشتركة بين المجتمعات القبلية قاطبة، بغض النظر عن العرق الذى تنتمى إليه أو المنطقة الجغرافية التى تقيم فيها، فإن للقبائل العربية منها حظا وافرا.

ونتناول، فيما يلى، دراسة التكافل فى الامسراف القبلية العربية المعاصرة من حيث :

أولا - أهمية التكافل فى الحياة القبلية.

ثانيا- صور التكافل .

ثالثا - معير التكافل .

.....

أهمية التكافل في الحياة القبلية

يشكل التكافل بين أفراد القبيلة مظهرا بالاسف
الأهمية من مظاهر الحياة القبلية عند العرب . ولهذا قلما
 نجد رجالة أو باحشا ، عربيا أم أجنبيا ، يغفل الإشارة إلى
 فلبه روح التعاون والتساند على مناحي الحياة القبلية
 المختلفة . ومن الباحثين الأجانب من استرعت هذه السروج
 انتباهه ومت فيه وجدانه فعقد مقارنة في هذا الخوص بين
 عرف العرب وعادة الأوربيين وكانت النتيجة ، بطبيعة الحال ، في
 صالح الأولين .

يقول كينيت (ص ١٠١) مثلا : " لا أحد يمكن أن يعاني
 من الجوع الشديد في ظل النظام القبلي . فالبطالة والجوع
 الشديد ، وهما لسوء الحظ شائعان للغاية في جهات أخرى ،
 غريبان تماما عن النظام القبلي ومن المستحيل تحقيقهما في
 ظل الظروف العادية ، حيث أن القبيلة تعترف دائما بمسؤوليتها
 نحو أعضائها ، وشمة مكان على الدوام لكل شخص لا مأوى له
 ولكل فقير مدقع " .

ويقول ديكون (ص ٥٤) " لا يشعر البدوي ، رغم ظروف حياته
 المعبة ، أنه معرض للهلاك جوعا . فلن يسمح أهله بذلك أبدا
 كما أن نظام تقديم القرى لمدة ثلاثة أيام لكل إنسان لا يترك
 أحدا يهل إلى هذا الحد من الخاصة . فالشخص المدقع الذي
 لا يملك لنفسه " بنسا " واحدا هو في لندن أسوأ حالا منه في
 بلاد العرب ، حيث يمكنه العثور على خيمة سوداء أو اثنتين
 يعيش حالة عليها . "

كذلك يقول موسى (ص ٤٥٢) انه لا وجود للشحاذيين بين الرواة فالرجل الفقير تعاونه حملته وعشيرته ، كما تعاونه الشيخ .

ويفسر التنوخى (ص ٢٦) غلبة روح التضامن والتعاضد بين البدو بقوله أن : " شرة البدوى لهذا الغزو سريعة الزوال ، ولا تستقر على حال ، تحاكى ثورة المقامرين فـسـى المـعـطـق (البورصة) ، اذ بينما ترى البدوى يُفـحـى وهو ذو ثراء فى رُبـعـه ، اذ بك تراه يُفـسـى ، وهو لفقره المدقع كأن قد ضرب على بصره وسمعـه ، ولكن البدو من مناقبهم التضامن فـسـى اليسوى والتظاهر على البر والتقوى ، فتراهم يتشابقون البى مديد المعونة للعزير اذا ذل ، فهذا يجود لـه ببـعـير ، وهـذا بكاء وحـمـير ، وذاك بعنزه او منزتين ، وذلك بقربة او غلبة والاخر يرفع له بـدريـهـمـات يـسـترن مـهـتـوك سـتره ويرأبـن مـصـدوع امره " .

ويصف المرزوقي (ص ١٣٣) روح التكافل عند بدو جنوب تونس فيقول ان " مظاهر الحياة الاشتراكية المتصاعدة فـسـى نفوسهم جعلتهم يعيشون متعاونين متساندين فى السرايا والقراى فمن الواجبات المقدسة عندهم مساعدة الجار القريب والبعيد والقيام معه فى الفراحه واتراحه " .

.....

المبحث الثاني

مور التكافل

للتكافل ، في الامراف القبلية ، مور عديدة تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة في القبيلة . ورغم التشابه الواضح بين هذه المور في مختلف القبائل فان منها ما قد نجده لدى بعض القبائل دون البعض الاخر . فمن مور التكافل ما يرتبط بطبيعة الحياة الاقتصادية للقبيلة وكونها قبيلة رعوية متنقلة أم قبيلة زراعية مستقرة .

ونستعرض فيما يلي أهم مور التكافل :

١ - واجب الضيافة :

يفرض العرف في كل القبائل العربية ، ايا كانت طبيعة حياتها الاقتصادية وأيا كان موقعها الجغرافي ، على أفراد القبيلة واجب تقديم القرى لكل من يحل بديارهم قريبا كان أم غريبا . وتلعب الضيافة دورا هاما في توفير الطعام والمأوى لكل من لا يجد فداء يطعمه او مكانا يوديه (١) .

وقد تأثر بعض الرحالة الاوربيين بما شاهدوه لدى القبائل العربية التي زاروها من ترحيب شديد بكل من ينزل فيها بهم وحرص بالغ على اكرام ضيوفهم مهما كلفهم ذلك من تضحية . ومن ثم عقدوا مقارنات بين موقف العرب وموقف أبناء جلدتهم في هذا المجال :

" يقول ماكسويل (قصة في مهب الريح ، ص) مثلا
" وخلال سفرتنا الطويلة في مناطق الاهور كنت أتأثر كثيرا

للكرم العربي الذي يتفاهل الى جانبه الكرم الاوربي حتى
يبيع شيئا جامدا. فلما لان على الغريب أن يهيئ في دماغه
سببا واضحا معقولا قبل أن يجرؤ على دق جرس باب بيت في أوروبا
والا فلا يمكنه الدخول أبدا. وإذا دخل الدار فيُقدم له من
الطعام ما لا يمكنه أن يسد به فائقة جوعه. أما في هذه المناطق
حيث لا يوجد أبواب ولا أجراس، فالغريب يدخل دون أن يُسأل ممن
السبب في حضوره أبدا. بل ان أي تأخير في تقديم الطعام
للضيف يعتبر شيئا مخجلا". (٢).

وقد تمخض الشعور العام السائد لدى القبائل العربية
بضرورة اكرام الضيف، وفعل الممكن والمستحيل لتقديم ما يلزمه
من قِرى عن تلك العادة المعروفة باسم " العداية " والتسنى
بموجبها يحق لكل عربي نزل به ضيف أن يستولى على خروف أو
ماعز من قطيع أي رجل آخر إذا كان قطيعه الخاص بعيدا. عمن
متناول اليد، ليذبحه اكراما لضيفه.

يصف صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٣٦٨) موقف عرب الحججـان
من قِرى الاضياف فيقول " وكان بعضهم بالرغم من عذره يتوجه
الى السوق او الى الجيران ،ويشترى بالدين حملا او خروفا
لاكرام ضيفه . اما اذا كان الوقت لايتسع لذلك فكان يمسك
بماعز او خروف لاحد الجيران ويذبحه ،ثم يؤدى الثمن فيما بعد.
وكان الجيران لايعترفون على ذلك قط . بل يستحسنون حدوث مثل
هذه الأمور " .

ويقول شقير (ص ٣٦٨) في وصف هذه العادة لدى مسر-
سيناء " فاذا فاجأ البدوي ضيف ولم يكن عنده ما يضيّفه
به فله أن يأخذ رأسا من قطيع جاره ، سواء كان من قبيلته أو

من غير قبيلته ليذبحه للخيـف .. ولكن يشترط رد مثل الذبيحة
فى مدة أربعة عشر يوما ."

كذلك يعف شلحد (ص ٢١٠) العداية ، لدى قبائل
فلسطين وشرق الاردن ، بقوله : " هذا العرف الذى يشيـدهشة
الحضرى لانه يشبه الى حد بعيد عملا من أعمال اللصوصية يخضع
لعدد من القواعد المحددة والقاسية . فهو يتمثل فى استيلاء
الرجل على أول خروف يقع تحت يده ليذبحه من اجل فيفسبه .
ولا يسمح لمالك القطيع أو راعيه بالاعتراض على اخذه . وعند
الغزوة للرجل ان يكسر سيقان الحيوان . بحيث يصبح عديم
الفايدة . ومع ذلك فان الامر لا ينطوى على عمل من اعمال السلب .
فالعداية اذا اتبعت فى شأنها القواعد العرفية عمل مشروع
تماما ، ولا تعتبر سرقة بأى حال ."

٢ - فقد الأموال اثر غزوة او حرب :

كانت الحروب والغزوات شائعة بين القبائل العربية ،
وبخامة البعوى منها ، وذلك قبل نشأة السلطات المركزية
الحديثة وقيامها بغرض الامن والسلام فى ربوع الجزيرة العربية .
وكانت الحروب والغزوات تستتبع استيلاء الفريق المنتصر على
كل ما يمكنه الاستيلاء عليه من أموال الفريق المهزوم . ولذلك
كان من الشائع أن يجد العربى نفسه بين عشية وضحاها وقد
تجرد من كل امواله . وحل به الفقر بعد الغنى والعسر بعد
اليسر . غير أن روح التكافل التى تسود الحياه القبلية لم
تكن لتسمح بترك مثل هذا الرجل يعانى مأساته ويتجرع نتائج
حظه التمس ، فرمان ما كانوا يمدون اليه يد المعونة
ويقدمون له من الأموال ما يعوفه عن أمواله المفقودة ، حتى
يعود حاله الى ما كان عليه .

يصف صبرى باشا (ج ٢ ، ص ٣٦٢) موقف بدو الحجاز فى حالة فقد أحدهم أمواله بسبب الغزو بقوله : " ولما كان الأعراب لا يسلّمون من الغارة والهجوم ، لذلك لم يكن أى منهم يهتم بالثروة الثابتة ، بل كانت كل ثروتهم من الأشياء المنقولة ولذلك استنوا لأنفسهم سنة فيما بينهم تقضى بأنه اذا تعرض البعض منهم الى النهب أو الملب وسُلبت كل أمواله ومواشيه كان كل منهم يقدم الى المضيق عونا يتمثل فى بعض الأضنام أو الأبل حتى يتلافى ما ضاع منه .

كذلك يقول بوركاردت (ملاحظات على البدو ، ج ٢ ، ص ٣١٧) " وطلب المساعدة يحدث فى كل الأحوال التى يستولس الأعداء فيها على قطيع أحد الأعراب . فاصداقهم لا يترددون على الإطلاق فى تعويض خسارته .. واذا حدث وفقد شيخ القبيلة أمواله عقب هجمة من الأعداء ، فكل العرب التابعين له ، يسارعون عن طيب خاطر الى التخفيف منه ، واذا كان يحظى بمحبتهم سرعان ما يعرضونه عن كل العاشية التى فقدوها ."

وقد لا تقتصر الخسارة الناجمة عن احدى الغزوات على فرد أو بغلة أفراد وانما تمتد لتشمل كل افراد العشيرة أو المغرب ، وعندئذ يسارع أفراد العشائر الأخرى من نفس القبيلة أو من قبائل أخرى الى تقديم كل ما يستطيعون تقديمه من حيوانات أو امتعة أو ادوات أو غير ذلك من الحاجيات لتعويض العشيرة المتعة عما فقدته من أموال .

ويقدم لنا البتلحمى (موسى ، رحلات فى الأردن وفلسطين ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦) . وصفا لغارة وقعت فحيتها مشيرتان من مشائر شرق الأردن ، وما قامت به المشائر الأخرى من أجل مساعدتهما والتخفيف منهما ، فيقول : " ولم تمض سوى ساعتين من الزمن حتى غادر الغزاة المكان قاعا مفعفا ، ليس فيه

الا النساء وهن يبكين ويولولن على المصيبة التي حلت بالـ
بالعشيرتين ... بعد هذا المصائب رحلت العشيرتان غربا باتجاه
الكرك مع ما تبقى لهما من ابل كانت ترحل في البداية ولم
يمش الغزاة عليها. وأخذ الناس من عشائر العرب المجاورين
يتقاطرون على العشيرتين المنكوبتين من كل جهة وهم يحملون
الامتنعة والمؤن والماء في القرب والحليب للأطفال ، حتى استطاع
افرادهما الوصول الى الكرك. وهناك أقبل عليهم سكان تلك
الجهات من نساء ورجال يحملون لهم الاطعمة من لحم وغبر
وجريش ولبن و ارز وسمن وانية للطبخ وحطب الوقود وفسيرا
وبهوت شعر كاملة باعدها وحبالها حتى أصبحوا بعد مدة من
الزمن غير طويلة وقد عادوا كما كانوا قبلا وكانهم لم يفقدوا
اي شيء".

٢ - الكوارث الطبيعية :

قد يتعرض أحد أفراد القبيلة لكارثة طبيعية تذهب
بكل ماله أو جله . فقد تحترق خيمته أو كوخه وتأتى النار
على الامتنعة والادوات ، وقد تموت فرسه . وعند لايتوانى أفراد
عشيرته عن مساعدته وتعويفه عما فقد أو التخفيف من خسارته .

يعرف آل فرعون (ص ١٩٥) موقف بعض عشائر العراق في
هذا الخصوص فيقول : " اما اذا حدث حريق في دار احد أفراد
العشيرة .. يقوم أفراد تلك العشيرة في صباح اليوم التالي
للحريق بجمع المال والاثاث والطعام والنفود وجميع المواد
الاولية اللازمة لتشيد بيته الجديد فلا يشعر عند غروب
الشمس الا وداره قد شيدت وأثثت على احسن ما يرام ، وكلهم
فرحون مسرورون وكان لم يكن من ذلك شيء".

ويقول فوردر (في موسى ، رحلات في الاردن ولسطيين
ص ١١٤) . أن بدو منطقة الكرك لديهم عادة تبدو منها

مشاعرهم الطيبة نحو بعضهم البعض، فإذا نفقت فرس أحدهم - والفرس أفضل رفيق للرجل بعد ابنه البكر - فإن جواره يأتي بفرس من عنده. ويربطها في مربيط الفرس الذاهبة، حيث تبقى سبعة أيام تحت تصرفه.

٤ - المساهمة في الدييات

يجرى العرف الذي القبائل العربية، بالشأن من القاتل ومع ذلك قد تحمل الدية محل الثأر إذا كان القتل خطأ، فهل قد تحمل محل القتل العمد إذا قبل أهل القتل التصالح مع القاتل. ودية القتل تكون في العادة باهظة لا يقوى على دفعها القاتل بمفرده. أو حتى بمساعدة أقاربه الأقربين. ولهذا يجرى العرف بالزام عدد كبير من الأقارب بالمساهمة في توفير القدر من المال اللازم دفعه على سبيل الدية. وفي العادة يحدد العرف الأقارب الملزمين بالمساهمة في دفع الدية، كمسا يحدد مقدار ما يسهم به كل منهم فيها. ومع ذلك قد يعجز عن دفع نصيبه في الدية وعندئذ لا يجد بداً من أن يطلب إلى أقاربه وأصدقائه معاونته في توفير القدر المطلوب وفي مثل هذه الحالة لا يتوانى أقارب القاتل وأصدقائه عن مديد المعونة إليه.

يعف بوركاردت (ملاحظات على البدو، ج ٢، ص) موقف أقارب القاتل في هذا الصدد بقوله: " في أي وقت يتماح فيه أعرابي مع الأسيرة التي يدين لها بدم يتجه إلى أقاربه وأصدقائه، يطلب اليهم المساهمة ببعض الأشياء أو الخراف حتى يتمكن من جمع الدية المطلوبة. ويبدى العرب قدرا كبيرا من السخاء عندما يكون الرجل الذي يطلب مساعدتهم محبوبا لديهم. فهذباهم تكون من الوفرة بحيث أنها لاتمكنه فحسب

من توفير القدر اللازم وانما تؤدي الى اثراته بفعل مايتبقى له بعد الوفاء بدينه . وفي مثل هذه المناسبات يذهب الرجل الى اصدقائه في القبائل الاخرى يطلب معاونتهم ومن النادر رفض هذه المعاونة . وليس شمة مناسبة يذلل فيها البدو على ما يربط بينهم من شعور بوسطهم أعضاء في امة واحدة . اظهر من تلك التي يُطلب السهم فيها تقديم مساهماتهم . وفي الحق من الممكن اعتبارهم ، في مثل هذه المناسبات ، بمشابة شركاء في شركة ضخمة ، يتقاسمون ارباحها والخسائر .

٥ - المعاونة في الاعمال الهامة (الصانه او الصونة) :

قد يحتاج الرجل ، لاسيما لدى القبائل المستقرة التي تشتغل بالزراعة ، الى القيام بعمل يقتضى جهدا كبيرا يعجز الرجل بمفرده أو حتى بمعاونة أقاربه الاقربين عن القيام به في وقت قصير ، ولهذا يجري العرف لدى مثل هذه القبائل بغيرة أن يتعاون أفراد العشيرة أو القرية في القيام بهذا العمل حيث يسهم كل منهم بنصيب في العمل المطلوب .

من ذلك مثلا ما يجري به العرف في المناطق الريفية من اليمن من مساهمة أفراد القرية في القيام بأى عمل من الاعمال التي يعصب على الشخص القيام بها بمفرده مثل بنساء منزل أو اعادة بنائه اذا تهدم ، أو اصلاح أرض جرفتها السيول أو حفر بئر لرى الزرع والشرب .

ففي بعض المناطق يقوم صاحب الشأن باعلان مشكلته عن طريق ربط دعامة المسجد قبل دخول المصلين بعمامته أو أحسد أديته ، ويعود الى منزله ، وعندما يأتى المعلنون يعرفون أن له مهمة أو حاجة أو مشكلة تتطلب مساعدتهم ، فيرسلون اليه عاقل

القرية ، ليعرف مشكلته ، ثم يعود اليهم وهم ما يزالون منتظرين فى الجامع ليخبرهم بما يريد أو يعاينه هذا الشخص .
(العودى ، التراث الشعبى ، ١٩٨٠ ، ١٦٣)

فإذا كان بعدد بناء منزل ضرورى له مثلا ، او إعادة بناءه اذا تهدم . ولانه لا يمكن مساعدته عن طريق جميع الناس فى يوم واحد وبعمرة مشوائية نظرا لما يقتضيه هذا العمل من اشياء فنية لاتحتاج الى الكثرة بقدر ما تحتاج الى الخبرة الفنية والتأنى ، فانهم يعهدون الى عاقل القرية أن يدير بينهم " العانة " على مراحل منتظمة لعدة ايام ، بحيث يلتزم كل شخص فى القرية او القرى المجاورة ، التى تدخل ضمن نطاق " الغرم المشترك " ، باداء يوم عمل كامل فى أى وقت يطلب منه ذلك بدون مقابل بنظر عاقل القرية ، الذى يقوم بدوره بالاتصال بمصاحب الشأن وموافاته بما قرره الجميع من مساعدته ، ويطلب منه منه تحديد حاجته اليومية من العمال والاساطية المختصين بالبناء او النجارين (العودى ، ص ١٦٤) .

ولما كانت القرى اليمنية تتجمع فى كتل من المساكن الحجرية فى الاماكن المحصنة على قمم التلال والتى تكون بعيدة عن مناطق الزراعة ومناجى المياه فى الوديان التى تجاورها ، فان صاحب البناء يعانى مشقات كثيرة فى نقل ما يحتاجه من كمية المياه للبناء ، سواء على ظهور الناس أو الحيوانات ولهذا يجرى العرف بأن كل امرأة تذهب لاحضار حاجة بيتها من المياه على رأسها لابد وان تضيف اناء متوسطا فى يدها تحمله لصاحب البناء عند عودتها ، او تذهب خبيصا لاداء اناء من الماء لصاحب العمل بعمرة تلقائية وبلا اية كلفة وبدافع اخلاقى بحث (العودى ، ص ١٦٥) .

والمساهمة التي يفرضا العرف في هذه المناسبة لا تُعد من تبيل الاصلان او المساعدة. وانما تُعد ديننا وواجبا لا بد من أدائه . ومن يتخلف عن الحضور لاداء يوم عمله فسي الموعد المحدد عليه أن يستقبل ما يعرف "بالمضاف" ويتمثل في استقبال أهل القرية أو عدد منهم للمنزول في بيته لمدة ثلاثة أيام ، وهو مفطر لأن يستضيفهم ويذبح لهم ١٠٠ الخ ثم لا يغادرون بيته حتى يذهب لاداء واجبه مع صاحب العمل. (السعودي ، ص ١٦٤) ^(١)

وفي بعض قرى العراق (سليمان ، المجتمع السريفي في العراق ، ١٩٨٠ ، ص) شمة عادة تعرف بالعونة ، تتمثل في اعانة الشخص في اداء عمل معين او تلبية طلب ما ، كبناء بيت او مضياله . ويشارك الناس في العونة ، لانها تعد في نظرهم عملا خيرا اضافة لكونها واجبا تفرضه تقاليد القرية خاصة اذا كان الهدف منه بناء بيت لايتام او أشخاص غير قادرين على اداء نوع العمل الذي يطلبونه . ولا تقتصر العونة على هذه الاشياء فحسب ، بل انها يمكن أن تقدم لاحد المزارعين في جنس التمور مثلا وحصاد الارز .

ولدى بدو جنوب تونس (المرزوقي ، مع اليك ، ص ١٢٤) يستعين صاحب الضم على جز أموالها بأجواره واقاربه . فقبل الشروع في عملية الجز بيومين أو ثلاثة تُعلم الاحياء القريبة باليوم المحدد للجز عند فلان ، فيهرع اليه عدد من الرجال من تلك الاحياء باجلائهم لمساعدته ، وخاصة يوم عرس الكرش وهو اليوم الاخير في عملية الجز . وتظهر هذه المشاركة التطوعية أيضا في البناء . فكل من اراد بناء غرفة (أو حوش) ذي غرف فان اجواره واقاربه يهرمون اليه بانفسهم وبابيلهم والأتهم لجلب الحجر او الحطب للمعد لاحراق الجبس . ولا يخسر صاحب المعد شيئا في مقابل ذلك سوى اجر البناء (المعلم) اما

أولئك العمال فاجرهم يقتصر على الغذاء عنه .

ولدى قبائل أولاد على (عطيوه ص ١٧٨) تتجمع القبائل في يوم واحد معها البذور ونواب الحرث وتزرع ارض الفقير المحتاج بدون مقابل ، وفي يوم الحصاد والدرس تحدث نفس المساعدة بدون مقابل .

٦) مهدد المعونة للفقراء والمعوزين :

يجرى العرف لدى القبائل العربية ، بغرورة مساعدة الغنى للفقير وتتخذ هذه المساعدة سورا تختلف باختلاف طبيعة الحياة الاقتصادية للقبيلة .

فلدى القبائل الزراعية قد يجري العرف بترك المالك جزءا من محصوله دون حصاد لكي يفيد منه ذوو الحاجة .

فلدى عرب مؤاب ، وطبقا لما رواه جوسان (ص ٢٥٢) عندما يمل الحصادون الى نهاية الحقل ويصبحون على وشك الانتهاء من عملهم ، يأمرهم المالك بترك القمح القائم على عدد من الامتار المربعة من اجل الفقراء والمقاطين .

وفي منطقة الكرك في شرق الاردن طبقا لما ذكره فوردر (مع العرب في بيت الشعر والبلدة ١٨٩١ - ١٨٩٥ في رحلات في الاردن وفلسطين ، ١٩٨٤ ، ص ١١٤) يبدأ قطاف الزيتون في شهر تشرين الثاني ، حيث يذهب الناس ومعهم العصي والجريد والصلال والسلال والاكياس . ويتسلق الرجال الشجرة ويبدأون بغرب الاغصان فيساقط الحب على الارض حيث ينهمك الاطفال والنساء في التقاطه ووقعه في الاكياس والسلال . ولا يعود المالك

الى الشجرة مرة اخرى ،بل يبقى على ما تبقى عليها من حسب
للفقراء الذين ياتون فيما بعد ليتميشوا... واذ امر انسان
بيستان من كروم العنب فلا احد يمنعه من قطع بعض القطوف
واكلها، ولكن يجب عليه الا يحمل معه شيئا من العنب الا اذا
اعطاه اياء صاحب البستان»

ولدى قبائل أولاد على في صحراء مصر الغربية (مطيوه ،
ص ١٧٨) " يواجه الفقير مشقة الحمول على الالبان والسمن
والزبد في الربيع والخريف لغذائه واولاده ، فيقطع الفنى جزءا
من ابقنائه ومواشيه ويسلمها للفقير يرعاها ويستفيد بالالبان
والزبد والسمن ، فلا يشعر بالفقر والحاجة . وبعد جفافها
يرجعها لمالكها شاكرًا له فله حامدا الله هذه المنحة ، يتم
هذا بصفة دائمة دون طلب او تسول " .

٧ - نتاج القنص

يجرى العرف لدى بعض القبائل العربية ، بأن الرجل
اذا اقتنص حيوانا بريًا كبيرًا اقتسمه مع جيرانه .

فلدى بدو جنوب تونس (المرزوقي ، ص ١٢٤) " هناك
تقاليد في العيد لايجوز أن يتخطاها البتوى ، وهى أن لحسم
العيد الذى يتحصل عليه المائد يُقسم بالسوية على جميع
الاجوار ، ولا يمكن أن يحتفظ به لنفسه وحده ، فعندما يهل المائد
بعيده الى الحي يتولى قسمة اللحم على اجواره ، اذا كان العيد
من نوع الفرال ، أما اذا كان من نوع الارنب او الطير او مسا
شابههما ، فان اللحم يطبخ ويوزع على اطفال الحي " .

المبحث الثالث معيير التكافل

تميش المجتمعات القبلية في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تجعل من التكافل بين أفراد القبيلة شرطا لاغنى عنه لبقاء القبيلة واستمرارها . فالقبيلة تشكل وحدة سياسية قائمة بذاتها ولكي تحافظ كل قبيلة على كيانها في مواجهة القبائل الأخرى هي في أمس الحاجة الى توثيق الروابط بين أبنائها وتعميق مشاعر التضامن بينهم . فكلما كان أبناء القبيلة مترابطين متماسكين كان ذلك ادى الى تحقيق قوة القبيلة ومنعتها . وليس ثمة شك في أن التكافل بين أبناء القبيلة من أهم العوامل التي تؤدي الى توثيق الصلات بين أبنائها : فشعور كل عضو في القبيلة بأنه لن يكون وحيدا اذا أصابه مكروه أو حلت به فاشقة أو كان في حاجة الى مساعدة ، وان أبناء القبيلة الآخرين سوف يبادرون الى نجدهم والوقوف الى جانبه ، سوف يجعله حريصا كل الحرص على الدفاع عن هذا الكيان السياسي الذي يحقق له الامن في مواجهة ظروف الدهر وتقلبات الايام .

كذلك تميش المجتمعات القبلية ، في ظل ظروفها الأصلية طبقا لمبدأ الاكتفاء الذاتي حيث تنتج كل أسرة ما تحتاج اليه من مأكول وملبس وامتنعة وانواته . فكلما تحتاج الأسرة الى سلع لا تقوم بانتاجها بنفسها . واذا احتاجت الى شيء منها جعلت عليه من طريق المباديعة . فالمجتمعات القبلية ، في ظل ظروفها الأصلية ، لا توجد بها عملة أو نقود . ومن ثم فان اخراج قسمر من النقود لمواجهة ما قد تتمخض منه ظروف طارئة مسسنة احتياجات ، امر متعذر بالضرورة في المجتمع القبلي ، ولهذا كان من الطبيعي أن يعتمد أفراد العشيرة أو القبيلة على

بعضهم البعض في مواجهة مثل هذه الظروف .

وبغلا من ذلك فان المجتمعات القبلية تعيش على هيئة وحدات صغيرة تندرج كل مجموعة فيها في وحدة اكبر وتندرج كل مجموعة من هذه الوحدات الاكبر في وحدة اكبر وهكذا . وأساس تكوين الوحدة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، هو الانتماء الى أصل مشترك . فاعضاء كل وحدة ، في الاغلب الأعم ، اقارب فيما بينهم ، ورابطة القرابة في الوحدة الصغيرة هي ، بطبيعة الحال ، اقرب منها في الوحدة الاكبر وهكذا . فالفرد في المجتمع القبلي يعيش بين أناس تربطه بهم رابطة قرابة ، دنت هذه القرابة أم بعدته ومن شأن هذه القرابة ان تمنى لدى القبليين الاحساس بضرورة التعاون والتساند .

غير أن المجتمعات القبلية قد تتعرض لمؤثرات تستتبع تغييرا في أوضاعها السياسية او حياتها الاقتصادية أو أحوالها الاجتماعية ، تنأى بها من الحياة القبلية الأصلية وتقربها شيئا فشيئا من المجتمعات المدنية . وخلال هذا التطور يفقد التكافل من فعاليته ويأخذ طريقه نحو الانكماش ، ولا تتبقى منه سوى معالم شاحبة . وبعد فترة ، تقصر او تطول ، تشعر السلطة في المجتمعات المدنية ، بأن من واجبه تحقيق قدر من التكافل بين المواطنين ، في صورة ضمان او تأمين اجتماعي .

وما ينطبق على المجتمعات القبلية ، بعفة عامسة ، ينطبق أيضا على المجتمعات القبلية العربية . فكل الشواهد تدل على ان التكافل الفعال الذي يسود القبائل العربية والذى وقفنا على بعض صوره ، يفقد من فعاليته بقدر ما يطرأ من تغيير على الحياة القبلية . فضعف التكافل واتجاهه نحو الاختفاء يتناسب تناسبا طرديا مع مدى ما يطرأ على الحياة من تغيير .

يقارن آل فرعون (ص ١٩٦) مثلاً في شأن التكافل بين الموقف في العشائر والموقف في المدن قائلاً : " فهل ياترى مثل هذه العاطفة موجودة في المدن؟ لو تيسرت مثل تلك العاطفة والمساعدة بين الناس لما تمكنت من سماع اورويينة المنكوبين والمعوزين من أضرار الفيضان والحرايق والجراد والامطار والعواصف الطبيعية الاخرى. والحقيقة أن المساعدات التي ذكرت لا تتجلى الا عند ابناء العشائر والزراة، ونجد أموال أهل المدن مكدسة في البنوك. أما ابناء العشائر فنجدهم متمسكين بكل ما فرضه عليهم الدين والعرف العشائري فيقدمون ما يملكون من أموالهم الى مساعدة المعوزين وتقديم الحقوق الدينية الواجبة . فهم يعملهم هذا متبعون لاصول النظم عند الامم الراقية المعتمدة في اساليبهم التعاونية فكان عملهم ولا يزال سبباً متيناً في تقوية روابط التعاون وانعاش الروح الاجتماعية فيما بينهم. "

ويقول المرزوقي (ص ١٣٤) بعد أن يستعرض صور التكافل والتعاون لدى بنو جنوب تونس : " وقد اشرفت هذه المظاهر اليوم - على الانقطاع ولم تبق منها الا بعض الاشباح الماهته سوف يقضى عليها تطور العمر ، وتغلب الحياة الحضرية على البداوة. "

.....

شبه الهوامسش

يقول فوردر- مثلا (موسى ،رحلات في الاردن وفلسطين، ص ١١٢): " ونجد في كل بلدة وقرية في بلاد العرب غرفة مفتوحة لاستضافة الغرباء والزوار وهم يفاخرون اذا قيل أن كل بيت في القرية هو بيت ضيافة . وهذه المضافات مهمة جدا للغريب اذ توفر المبيت والحماية والطعام له ولدابته".

ويقول جوسان (ص ٨٠) ان الخيمة في الصحراء هي كقاعدة عامة ،ملاذ مفتوح للناس جميعا ،فأى انسان يمر بها يمكنه أن يتوقف عندها ،ويستريح بها ،ويطلب الطعام والشراب".

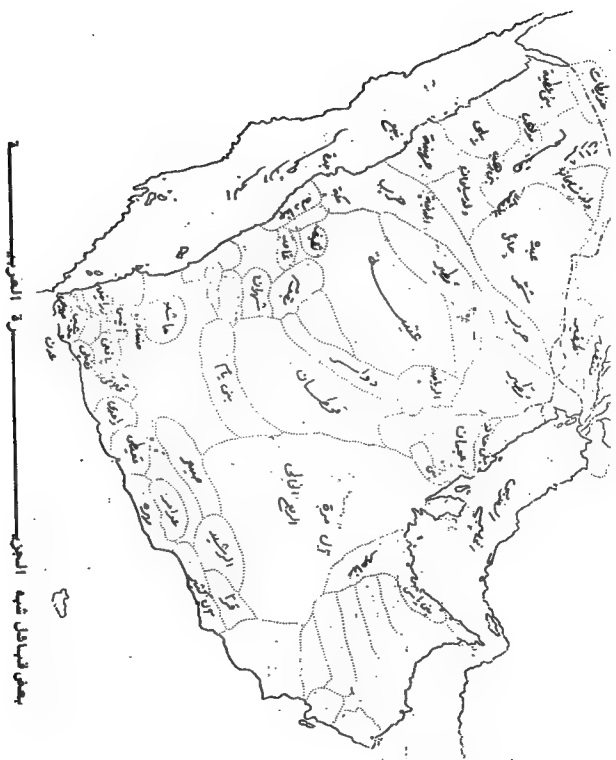
والكرم وقرى الاضياف من القيم السائدة أيضا لدى المجتمعات القبلية غير العربية التي تعيش في مناطق متفرقة من العالم . فالايروكوا (من قبائل الهنود الحمر في الولايات المتحدة الامريكية) مثلا لم تكن بيوتهم مفتوحة ،في كل ساعات النهار والليل ،لكل منهم فحسب ،وانما أيضا لابن السبيسل والغريب . فكانوا يقدمون اقص ما تسمح به امكاناتهم ممن قرى ،مع كلمات طيبة وترحاب . وكان الغريب يستضاف دون مقابل مهما طال مدة اقامته . وكان للغريب حق المأوى لدى كل من اقاربه . وفي ظل مثل هذا القانون البسيط والشامل للضيافة لم يكن الجوع او الحرمان معروفالديهم على الاطلاق . فالرجل منهم كان على استعداد للتخلي عن عشاءه لطعام الجائع . واخلاء مخدمه لراحة المنهك ،والتنازل عن ثوبه لكساء العار .

(Primitive Heritage , p. 312)

(٢) ثمة شواهد تدل على أن هذه العادة (العانة) كانت موجودة في اليمن في العصر الجاهلي . فقد جاء في الحديث " أن رجلا من اليمن قال للنبي طعم : انا أهل قاه ،فاذا كان قساه احدنا دما من يعينه فعملوا معه ،فاطعمهم وسقاهم من شراب يقال له المزز ، فقال له تشوة ،قال : نعم . قال : فلاتشربوه .

ويصف دكتور جواد على (المفضل في تاريخ العرب ، ج ٧ ، ص ١٢ ، ٥٢) هذه العادة . فيقول : " ومن عادات اهل اليمن في السدس الدياسة التناوب ، وذلك بأن يجتمعوا مرة عند هذا ومرة عند هذا ، فيتعاونوا على الدياس ويسمون ذلك (القاه) ، وذلك كالطامة له عليهم ، لانه تناوب قد الزموه على انفسهم ، فهو واجب لبعضهم على بعض " وثمة شواهد تدل على أن هذه العادة شائعة أيضا بين القبائل غير العربية المعاصرة .

ف لدى التسوانا (في دولة بوتسوانا في جنوب افريقية)
عندما يكون لدى شخص عمل كبير يريد انهاءه في وقت قصير مثل
ازالة اشجار او احشاب من حقل ، او حصاد محصول الذرة او دقسه
او بناء حائط كوخ او تصوير حقل ، قد يدعو اصدقاءه وجيرانه
في يوم معين لمعاونته . ويحمل كل من يحضر على قدر من الجعة
او اللبن الرائب او الطباق او نصيب من اللحم او الزبد
او الملح (شابييرا ، ص ٢٥٥) .



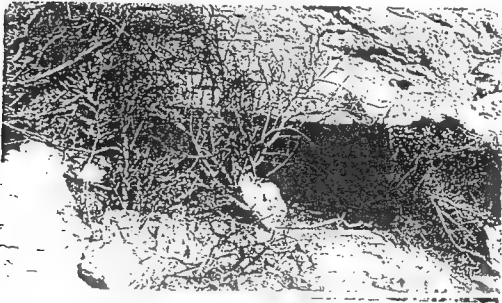
بعض القبايل شبه الجزيرة العربية



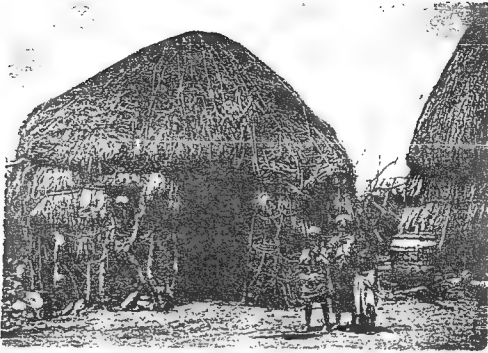
احدى خيام قبيلة العلبسة



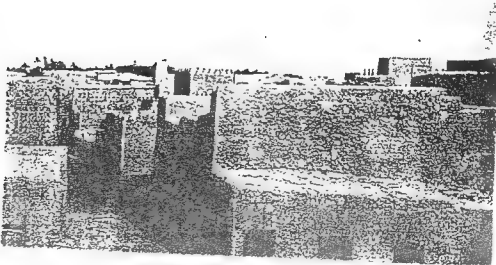
احدى خيام قبيلة الروالسة



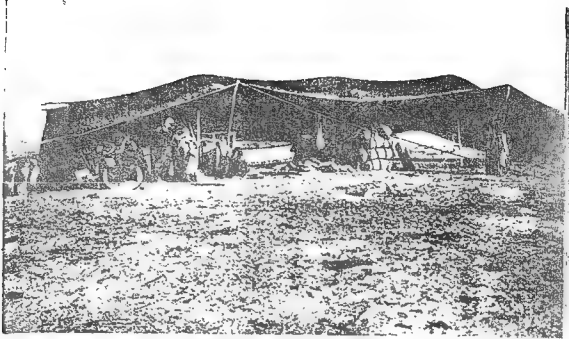
احد كهوف قبيلة القرا في عمان



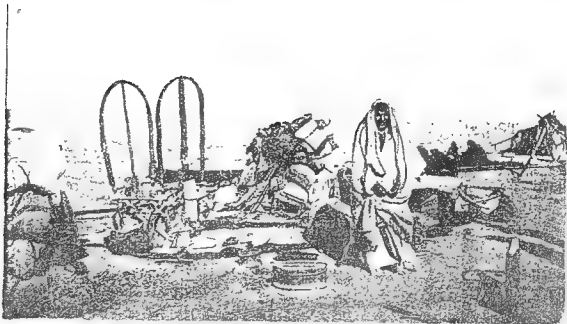
اكواخ من القش في تهامة



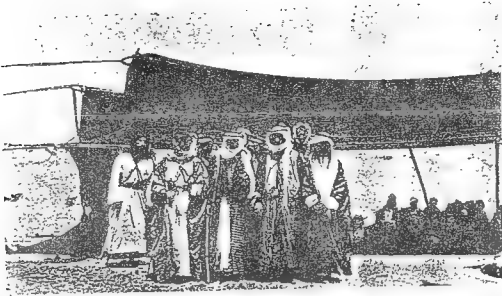
بيوت من اللبن في الرياض القديمة



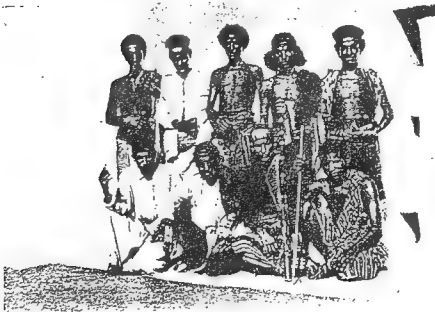
خيمة بدوية الجانب الايسر للرجال والايمن للنساء
وفي الوسط الموقنة



امتعة الخيمة



من عرب الشمال

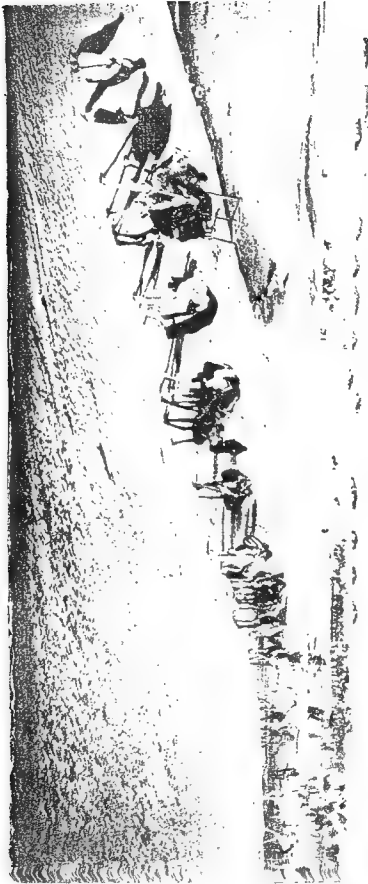


من عرب الجنوب

اعد مطرب قتيبة النوراني

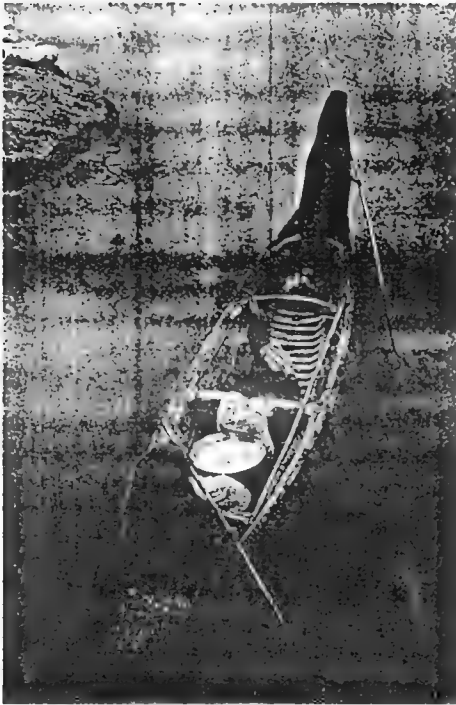


الطريق





يدور من الذكور والانشاء عند اعلى
الابار في حفرميسوت (١٩٢٦)



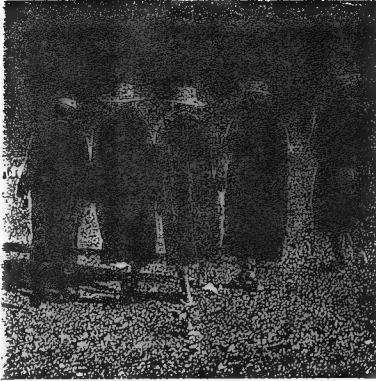
الاعوار في جنوب العراق



أهل السار : دون صورة من لسانه ، من سبي من
معه من الحرب . الشبان من السار احتفلت في
روضة . والبروح من السار الأسير



موكب الرجال يتقدمه حاملوا الأعلام وقارمو الدخوف ، في طريقه لسيدى فساتى .

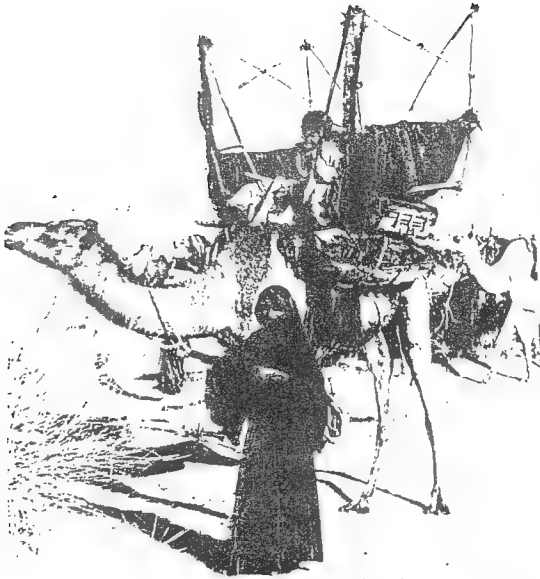


التعارف : تقليد تنفرد به قبائل بني ميسر .. وهؤلاء مجموعة
من الرجال في طريقهم إلى رأس الجبل ، حيث يقفون في
سوق، لمدة ساعتين أمام الفتيات دون اختلاط أو حديث .



هذه الصورة منقولة
عن مجلة العربي عدد
مايو ١٩٧٠

بهذه الصلة الرقيقة المتطورة من إحدى الإنجليز
يحفظ هم مهمل النظام ، وينع الشباب من
التحدث إلى الفتيات في حفلات التعارف ...



اسرة بدوية من الصيحر (حزرموت) اثناء انتقالها

== ثبت المصادر ==

- ١ - ابن المجاور (بن محمد بن محمود بن علي بن أحمد النيسابوري) :
سفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز ، المسماة تاريخ
المستبحر ، لندن ، ١٩٥١ . (انظر مجلة العرب ج ٥ و ٦ سنة ٢٤
١٤٠٩ هـ) .
- ٢ - ابو حسان (محمد) :
تراث البدو القفاشي ، عمان ، دائرة الثقافة والفنون ،
١٩٧٤ .
- ٣ - آل فرعون (فريق الزهر) :
القضاء العشائري ، بغداد ، ١٩٤١ .
- ٤ - بانقا (السني ، ومصطفى علي احمد) :
الرشيدة ، الخرطوم ، ١٩٥٩ .
- ٥ - البلادي (عاتق بن فيث) :
الأدب الشعبي في الحجاز ، دار مكة ، ١٩٨٢ .
- ٦ - البولسي (بولس سيور) :
عوائد العرب ، بيروت دار الرائد العربي ، ١٩٨٣ .
- ٧ - البيروني
مقولات الهند ، نشر ساشاو ، ليدج ١٩٢٥ .
- ٨ - بيرين (جاكلين) :
اكتشاف جزيرة العرب ، ترجمة قدرى قلنجي ، بيروت
دار الكاتب العربي .

- ٩ - التنوخى (عز الدين) :
الرحلة التنوخية من الزرقاء الى القرينات ، جمع وتحقيق
دكتور يحيى عبد الرؤوف جبر) .
- ١٠ - تيسيفر (ولغريد) :
رمال العرب ، تعريب نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار ،
بيروت المكتب التجارى ، ١٩٦١ .
- ١١ - تيسكر (ولغريد) :
المعدان أو سكان الاهواز ، ترجمة باقر الدجيلسى ،
بغداد ، ١٩٥٦ .
- ١٢ - توماس (برترام) :
البلاد المعيدة ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، سلطنة
عمان ، وزارة التراث القومى والثقافة ١٩٨١ .
- ١٣ - الجوهري (اللواء رفعت) :
- شريعة الصحراء ، القاهرة ، وزارة الشؤون الاجتماعية
١٩٦١ .
- شاطئ الاحلام ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة
والنشر ، ١٩٦٣ .
- ١٤ - حسنين (د . مصطفى محمد) :
العشائر العراقية العربية المعاصرة ،
- ١٥ - حمد الجاسر
عيد غزاي ، المجلة العربية ، اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٠ .

- ١٦ - حمزة (فؤاد) :
في بلاد عسير ، الرياض ، مكتبة النهر الحديثة ، الطبعة
الأولى ١٩٧٣ .
- ١٧ - الراوى (عبد الجبار) :
البادية ، بغداد ، مطبعة المعاني ١٩٤٩ .
- ١٨ - رفعت باشا (اللواتى ابراهيم) :
مرآة الحرمين ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٥ .
- ١٩ - رفيع (محمر عمر) :
في ربوع عسير ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٢٠ - الزركلى (خير الدين) :
ما رأيت وما سمعت ، الطائف ، مكتبة المعارف ١٩٢٧ .
- ٢١ - زنتى (د . محمود سلام) :
- النظم القانونية الافريقية وتطورها ، القاهرة
دار النهضة العربية ١٩٦٦ .
- الاسلام والتقاليد القبلية في افريقية ، بيروت ، دار
النهضة العربية ١٩٦٩ .
- القتل وجزائه في التقاليد القبلية الافريقية ، مجلة
العلوم القانونية والاقتصادية ، ١٩٦٧
- ٢٢ - سلمان (عبد على) :
المجتمع الريفي في العراق ، بغداد ، منشورات وزارة
الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠ .

- ٢٣ - سليمان (بولس)
خمسة أعوام في شرق الأردن ، حريصا ، ١٩٢٦
- ٢٤ - الحويدري : (عبد الرحمن بن بدر) :
نجد في الامس القريب ، الرياض ، دار العلوم ١٩٨٣ .
- ٢٥ - الشاطري (محمد أحمد بن عمر) :
أنوار التاريخ الحضري ، جدة ، عالم المعرفة الطبعة
الثانية ١٩٨٣ .
- ٢٦ - شاكِر (محمود) :
- شبه جزيرة العرب : نجد ، بيروت ١٩٧٦ .
- شبه جزيرة العرب : الحجاز ، المكتب الاسلامي ١٩٧٧ .
- ٢٧ - الشعيبي (د. محمد مصطفى) :
اليمن : الدولة والمجتمع ، القاهرة ، دار النهضة
العربية ١٩٧٥ .
- ٢٨ - شكير (نعم) :
تاريخ سيناء والعرب ، مصر ١٩٦٦ .
- ٢٩ - صبري باشا (أيوب) :
مرآة جزيرة العرب ، ترجمة د. احمد فؤاد متولس
ود. مصطفى احمد المرسى ، الرياض ، دار الرياض ١٩٨٣ .
- ٣٠ - الطوسي (ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي ٣٨٥ هـ -
٤٦٠ هـ) :
النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، طهران ١٣٤٣ هـ .

- ٣١ - العبدى (احمد عويدى) :
- المرأة البدوية ، عمان ١٩٧٤ .
- من القيم والاداب البدوية ، عمان ، وزارة الاعلام ١٩٧٦ .
- القضاء عند العشائر الاردنية ، عمان ، دار البشير ١٩٨٢ .
- ٣٢ - عبيدات (د . سليمان احمد) :
دراسة فى عادات وتقاليد المجتمع الاردنى ، لبنان
طرابلس ، مؤسسة مصرى للتوزيع ١٩٨٦ .
- ٣٣ - العزى (عباس) :
عشائر العراق ، مطبعة التجارة ١٩٥٦ .
- ٣٤ - العزيزى (يوسف بن زاهد) :
صفحات من التاريخ العربى ومن حياة البادية : مآدبه
وفواحيها . ١٩٦١ .
- ٣٥ - عطوة (خير الله فضل) :
رحلة الألف عام مع قبائل أولاد على ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .
- ٣٦ - العظم (نزيه مؤيد) :
رحلة فى بلاد العربية السعيدة : من مصر الى صنعاء ،
بيروت دار قتيبة ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ . جزء ١ .
- ٣٧ - على (د . جواد) :
المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام . بغداد ، مكتبة
النهضة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ .
- ٣٨ - العليمى (رشاد) :
القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، دار الوانى .

٣٩ - العياشي (عبد الله بن محمد ١٠٩٠ هـ) :
مقتطفات من رحلة العياشي ، حمد الجاسر ، الرياض
دار الرفاعي ، ١٩٨٤ .

٤٠ - لقمان (حمزة علي) :
أساطير من تاريخ اليمن ، صنعاء ، مركز الدراسات
والبحوث اليمنى .

٤١ - المبارك (فهد) :
من شيم العرب ، ج ٢ ، بيروت المكتبة الاهلية ١٩٦٤ .

٤٢ - ماكسويل (كافن) :
قصة في مهب الريح ، ترجمة صادق عبد الصاحب التميمي ،
بيروت مكتبة الحياة .

٤٣ - المرزوقي (محمد) :
مع البدو في جلّهم وترجالهم ، الدار العربية للكتاب
١٩٨٤ (الطبعة الاولى ١٩٧٧) .

٤٤ - مركز الابحاث (منظمة التحرير الفلسطينية) :
دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني (قرية ترسيعا)
بيروت ١٩٧٣ .

٤٥ - المقدسي (مطهر بن طاهر) :
كتاب البدء والتاريخ ، ج ٤ ، باريس ١٩٠٧ .

٤٦ - موسى (سليمان) :
رحلات في الاردن وفلسطين ، عمان ، دار ابن رشد ، ١٩٨٤ .

1 Blunt (Lady Ann):

- Bedouin tribes of the Euphrates,
London 1879.

- Voyage en Arabie. Tr. Franc. Par
L. Derome, Paris, Librairie Hachette
1882.

2 Burchardt (John Lewis):

- Travels in Arabia, First ed.
London, Henry Colburn , 1829. New ed.
London, Frank Cass and Co. 1968.

- Notes on the Bedouins and the
Wahabys. First ed. London 1831, New ed.
U.S.A. 1967.

3 - Burton (Sir Richard):

Personal narrative of Pilgrimage to
Al-Medinah and Meccah, 2 Vols First
published 1893, New ed. New York Dover
Publication, 1964.

4 Chelhod (Joseph).

- Le Droit dans la Société bédouine,
Paris, Marcel Rivière et Cie, 1971.

5 Cole (Donald Powell):

Nomads of the nomads. The Al- Murrah
Bedouin of the Empty Quarter, Chicago,
Aldine Publishing Company 1975.

6. Grankvist (Hilma):

- Marriage conditions in a palestinian village, First ed. Helsing fors , Vol.2 1935. New ed. New York Ans Press 1975 2. Vols.

- Birth and Childhood among the Arabs, Helsing fors, Sodestrom and Co. 1947.

7. Hanoteau et letourneux:

La Kabylie et les coutumes kabyles, Paris, Augustin Challamel 1892.

8. Jaussen (Antonin):

Coutumes des Arabes au Pays de Moab, Paris, Librairie d'Amerique et d'Orient 1908, Ed. Nouv. 1948.

9. Jaussen et Savignac:

Coutumes des fuqarâ , Paris, Librairie Paul Geuthner, 1920.

10. Kennett:

Bedouin Justice. Laws and customs among the egyptian bedouins, first ed. 1925, N. ed. London, Frank Cass. and Co. 1968.

11 Dikson (H. E. P.):

The Arab of the desert, First ed.
London 1949, New ed. Lond on 1967.

12. Marx (Emmanuel):

Bedouin of the Negev , Manchester
University Press, 1957.

13 Musil (Alois):

The manners and customs of the
Ruala bedouins in the Middle Euphrates,
New York , American Geographical Society,
1929.

14. Waguib (Youssef):

Notes on the Baggara and Muba of
Western Kordofan, Sudan Notes and Records
Vol. 5, 1922.

15. Philips (Wendell):

Unkown Oman, Beirut, Librairie du
Liban 1971.

16. Salim (S.M.):

Marsh dwellers of the Euphrates
Delta, London, University of London,
'962.

17. Schapera (I.):

A handbook of Tswana Law and Custom,
Oxford University Press, 2 nd ed. 1955.

18. Seabrook (W.B):

Adventures in Arabia, New York, Harcourt,
Brace and company, 1927.

19. Thesiger (Wilfred):

- Arabian Sands , First ed. London
1959, 5th impr. 1965.

- The marsh Arabs, New York , Dutton
1964.

20. Wahba (Sheikh Hafiz):

• Arabian days , London, Arthur Barker
Limited 1964.

- ٤٧٩ -
 ثبت المحتويات

٣ مقدمة
٧ الفصل الاول : مصادر القواعد القانونية
١٥	" الثاني : أنماط الزواج
٧٧	" الثالث : نظام المهر
٩٩	" الرابع : أهلية الزواج
١٢٥	" الخامس : الطلاق
١٦١	" السادس : نظام الميراث
١٨٥	" السابع : العقود
٢١٥	" الثامن : نظام الجوار
٢٩٧	" التاسع : القتل وجزائه
٣٦٧	" العاشر : جرائم العرف
٣٩٥	" الحادي عشر - البهشة
٤٢٥	" الثاني عشر - التكافل الاجتماعي
٤٤٥ ملاحق
٤٦٩ ثبت المصادر

.....

المصادر

- النظم القانونية الافريقية وتطورها، القاهرة،
دار النهضة العربية ١٩٦٦.

- الاسلام والتقاليد القبلية في افريقية، بيروت، دار
النهضة العربية ١٩٦٩. الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٢.

- تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، جزءان، القاهرة،
دار النهضة العربية ١٩٧١.

- تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة
العربية، ١٩٧٣. الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٢.

- النظم الاجتماعية والقانونية في بلاد النهرين
وعند العرب قبل الاسلام، القاهرة، كبرى المكتبات، ١٩٨٦.

- مدخل تاريخي لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، كبرى
المكتبات، ١٩٨٦.

- نظم العرب قبل الاسلام، القاهرة ١٩٩٢.

.....

